

أوضح المسالك

إلى الفئحة أبرمالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن عبد الله بن عبد الله

عفا الله تعالى عنه !

الجزء الثانى

دار الفكر

لطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للناسر

المكاتب : البناية المركزية - هائف : ٢٤٤٧٣٩ صرب : ١١/٧٠٦١
٨٧٨٢-٢
٨٣٧٨٩٨ : ٣٩٠٦٦٣ هائف : شارع عبد النور - هائف :
برقيا : فكيو . تلخس : ٤١٣٩٢ فكيو
FIKR 41392 LE

ببروت
لبنان



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب « لا » العاملة عمل إن (١)

وشرطها : أن تكون نافية ، وأن يكون النفي الجنس ، وأن يكون نفيه نصاً ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلاً بها ، وأن يكون خبرها أيضاً نكرة ، نحو « لا غلام سقمح حاضِر » .
فإن كانت غير نافية لم تعمل ، ومثله إعمال الزائدة في قوله :
١٥٤ - قَوْمٌ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ كَلَامٌ إِذَا كَلَامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

(١) قد علمت فيما مضى أن « لا » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس في النفي فعملت عملها ، وههنا أمران لابد لنا من أن تنبهك إليهما :
الأمر الأول : خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن في أربعة أمور ، أحدها أن كلامها يختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وثانيها أن كلامها للتأكيد ، فلا لتأكيد النفي ، وإن لتأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامها له صدر الكلام فلا يقع حشواً ، ورابعها أن لا نقيضة إن ، والشئ قد يحمل على نقيضه كما يحمل على مماثله ، فقد حملوا « رضى » على « سخط » الذي هو ضده في المعنى ، فعدوه بعل مع أن أصله أن يتعدى بمن كما في قوله تعالى (رضى الله عنهم ورضوا عنه) ومن الجمل قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتَ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ كَعَمْرُ اللَّهِ أَغْجَبَنِي رِضَاهَا

الأمر الثاني : أن عمل لا لما كان بالمثل على إن انحطت لا عن إن في قوة العمل ، وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكورا ويكون محذوفاً ، بخلاف اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكورا ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ، فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها إذا كان جاراً ومجروراً ، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جاراً ومجروراً ، ومنها أن اسم إن ينون إن كان معرباً منصرفاً ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسبه .

١٥٤ - هذا بيت من البسيط ، وهو من كلة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها

== اللغة : « غطفان » اسم أبي قبيلة ، وهو الجد الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتعنيف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب - بفتح الحاء والسين المهملتين - وهو ما يعد من المآثر ، قال ابن الأثير : الحسب في الأصل : الشرف بالآباء وما يبعده الإنسان من مفاخره ، وقيل : الحسب والكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء .

الغنى : يهجو غطفان كلها من أجل عمر الذي وجه إليه الخطاب بالهجاء ، ويقول : إنهم قوم كثير الذنوب معروفون بذلك ، فهم لا يخشون على أنفسهم معرفة الهجاء ، لأن المرض للثوم لا يخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا ممن لا ذنب له لحشا فضيحة هجائه فصدوا عمر عن أن يتعرض لى ، لسكهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين التعرض لى - مع علمهم بما يترتب على ذلك من هجائهم له - دلوا على أنهم لا يخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصها العد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفى وجزم وقاب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بـ « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها في محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع في جواب لو « للام » هذه اللام هي التي تكون في جواب لو ، وهي هنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأحساب من « أحسابها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضمة القائبة العائد إلى غطفان مضاف إليه « عمرا » مفعول به للام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والآلف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لاتدل على النفي ، وكان من حق ما بعدها أن يرتفع بالابتداء ، ولكنه - مع ذلك - أعملها في الاسم فبناه على التثنية كما ترى .

هذا تخريج كلام للؤلف ، وأصله لأبي الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور في المقرب ، قال : « أنشد أبو الحسن : لو لم تكن غطفان ... البيت » واللعن لها ==

ولو كانت لِنَفْيِ الْوَحْدَةِ عملت عمل ليس ، نحو « لَا رَجُلٌ قَائِمًا ، بَلْ رَجُلَانِ » وكذا إن أُريدَ بها نَفْيُ الْجِنْسِ لا على سبيل التَّنْصِيسِ ، وإن دخل عليها الخافض خَفَضَ النِّسْكَرة^(١) ، نحو « حِثُّ يَلَا زَادِ » ، و « غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ » وَشَذَّ « حِثُّ يَلَا شَيْءٍ » بالفتح ، وإن كان الأسمُ معرفة أو منفصلا منها أَهْمِلْتُ^(٢) ، ووجب - عند غير اللبرّد وابن كَيْسَانَ - تكرارها ،

= ذنوب ، أى : وعمل لا الزائدة شاذ ، والأصل أن يكون دخول لا الزائدة فى الكلام مجرد تقويته وتوكيده « ١ هـ . وقال ابن جنى : « سألت أبا على ، قلت : الزائدة لم أولا ؟ فقال : لم تأت لم زائدة فى كلامهم ، فيجب أن تكون لا هى الزائدة » ١ هـ . وهذا كله مبنى على أن « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الراجح عند العلماء .

(١) اعلم أولا أن حرف الجر فيه نوع قوة ، بدليل أنه لا يعلق عن العمل ، ثم اعلم ثانيا أن « لا » حرف نفي لا يعوق العامل المتقدم عليه عن أن يعمل فى المفعول المتأخر عنه ، وانظر إلى مثل قولك « ساءنى أن لا تؤدى واجبك » تجد الفعل « تؤدى » منصوبا بأن الصدرية الداخلة على « لا » النافية ، ولم تحمل « لا » بين العامل الذى هو أن والمفعول الذى هو الفعل المضارع ، وانظر أيضا إلى مثل قولك « إن لا تؤد واجبك تندم » تجد أن « تؤد » مجزوم بأن الشرطية للتقدمة على لا النافية ، وأن « لا » هذه لم تحمل بين العامل الذى هو إن الشرطية ومفعوله الذى هو الفعل المضارع ، ثم وازن بين هذا وبين نحو قولك « إن لم تؤد واجبك تندم » وقد علمت أن « تؤد » مجزوم بلم ، وليس مجزوما بأن الشرطية ، تدرك الفرق بين « لا » وغيرها من أدوات النفي ، فإذا أدركت ذلك فاعلم أن لا فى « حِثُّ يَلَا زَادِ » وفى « غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ » حرف نفي لا عمل له ، وأن النكرة التى بعده فى التالين مجرورة بحرف الجر السابق على لا ، وهذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن « لا » فى هذين التالين ونحوها اسم بمعنى غير ، وهو مبنى لشبهه بالحرف ، ومحلّه الجر ، وهو مضاف إلى النكرة التى بعده ، فالنكرة عند مجرورة بالإضافة ، لا بحرف الجر السابق .

(٢) قد ورد اسم « لا » النافية للجنس معرفة ، وهى مع ذلك عاملة . ولم تكرر ، =

نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » ونحو (لَا فِيهَا غَوْلٌ)^(١) ، وإنما لم تكرر في قولهم « لَا نَوْلُكَ أَنْ تَفْقَلَ »^(٢) ، وقوله :

= ومن ذلك قولهم « قضية ولا أبا حسن لها » وقولهم :

* لَا هَيْبَتَهُمُ اللَّيْلَةَ لِمُعْطَى *

وقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَيْ حُبَيْبٍ
تَكِذْنَ ، وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للناحية للجنس ولم تسكرن لا ، وللعلماء في تأويل ذلك وأشباهه طريقتان :

أحدهما : أن يقدر اسم لا تكررة لا تتعرف بالإضافة ككلمة مثل ، وتقدر هذه التكررة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أي : ولا مثل أبي حسن ، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثاني : أن يقدر العلم قائما مقام وصف اشتر به ، فيقدر في « لا أباحسن » لا فيصل لها ، ويقدر في « لا أمية » ولا كريم في البلاد ، ويقدر في « لا هيثم » ولا حسن السوق ، وهكذا . (١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات :

(٢) أصل النول - بفتح النون وسكون الواو - مصدر بمعنى التناول ، فإذا قلت « نولك أن تفعل كذا » كان معناه : تناولك فعل كذا ، تعنى أنه ميسور له ، وإذا قلت « لانولك أن تفعل كذا » كان معناه : لا تناولك أن تفعل كذا ، تعنى أنه مما لا اتصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله ، ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول ، فتحق « لانولك أن تفعل كذا » لامتناولك فعل كذا ، وعلى ذلك تكون « لا » نافية ، و « نولك » مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والفعل للضارع بعدها في تأويل مصدر ، وهذا المصدر إما أن تجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن تجعل المصدر المنسبك من أن والضارع خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرهما العلماء بلا يبغي لك أن تفعل كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم يبغي له ، فهو فيما نرى مجاز مرسل علاقته اللازمة والملزومية .

١٥٥ - أَشَاءَ مَا شِئْتُ ، حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا
لَا أَنْتِ شَائِئَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي
للضرورة في هذا ، ولتأول « لَا تَوَلَّكَ » بلا يَنْبَغِي لك .

١٥٥ - هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين
وقد أنشده الفراء وابن كيسان ولم يعزوا إلى أحد .

اللمة : « شَانِي » اسم فاعل فعله شَأْنُ الشيء يشْنُوهُ شَأْنًا - بثلاث الشين - ومشناً
وشنأنا - بسكون النون في الأخيرة أو فتحها - ومعناه أبغضه وكرهه ، والأصل في
اسم الفاعل شَانِيء - بالهمز في آخره - تخفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع
كونها متطرفة .

المعنى : إنى لأحب ما تحببته ، وأرغب فيما ترغبين فيه ، ولا يزال شَانِي أن أبغض
ما تكرهينه ولا أميل إلى ما لا تشائينه .

الإعراب : « أَشَاءَ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا
« مَا » اسم موصول مفعول به لأشَاءَ مبنى على السكون في محل نصب « شِئْتُ » فعل
وفاعل ، والجملة لا عمل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير :
أشَاءَ الذي شِئْتُه « حَتَّى » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لَا »
حرف نفي « أَزَالَ » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،
فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة ، وإن جعلت حتى
ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لِمَا » جار ومجرور متعلق بقوله
شَانِي الذي في آخر البيت « لَا » نافية « أَنْتِ » ضمير منفصل مبتدأ « شَائِئَةٌ » خبر
المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا عمل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والعائد
ضمير منصوب بشائية محذوف ، والتقدير : لأننى لا أنت شائئته « شَانِي » خبر أزال ،
وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضى
والداعى ، إلا أنه عامله كما يعامل المرفوع والمجرور بقدر الفتحة على الياء كما يقدر
الضمة والكسرة .

فصل : وإذا كان اسمها مفرداً - أى : غير مضاف ، ولا شبيه به - بُنيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير ، نحو « لا رَجُلٌ » ، ولا رِجَالٌ » وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء^(١) ، كقوله :

= الشاهد فيه : قوله « لا أنت شائبة » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - وهى الضمير المنفصل المرفوع - ولم تتكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعموا أنه لا يلزم تكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينها وبين اسمها ، وذلك عند جبهة النحاة محمول على ضرورة الشر ؛ لأن تكرار المعرفة - كأن تقول : لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة - يقوم مقام نفي الجنس الذى هو الأصل فى مدخول « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحداً فواحداً وتنفي عنهم ما تريد أن تنفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسماً لا يتناول غير فرد واحد - وهو المعرفة - كنت خليفاً بأن تموض « لا » عما فاتها من نفي الجنس ، وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيداً فإنه كلام جيد .

(١) اعلم أن للماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب : (الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جبهة النحاة . (الثانى) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صحبه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه يبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسي ، ورجحه ابن هشام فى المتن ، والمحقق الرضى فى شرح الكافية ، وابن مالك فى بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة . والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجهه ، ويؤخذ من كلام ابن الأنبارى أن الرواية فى بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييداً للمذهب المازنى ومن معه ، ولكننا لانستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .

١٥٦ - **إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي يَجْدُ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلَذٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّبَابِ**

١٥٦ - هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له

مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِبِ أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأَوْ غَيْرِ مَطْلُوبِ
وَلَى حَيْثُ ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَذْبَهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ التَّعَاقِبِ

اللمة : « أودى » ذهب ونفى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لضمونها لأنه إنما أراد

إنشاء التمسر والتعزى على ذهاب الشباب « حميداً » محموداً « التعاجيب » العجيب ، وهو جمع لا واحده ، وروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهي الأُمى يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حيثاً » سريعاً « العاقب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذي ابيض شعره ، وروى صدر البيت الشاهد هكذا :

• أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي يَجْدُ . . . إلخ •

الإعراب : « إن » حرف تأكيد ونصب « الشباب » اسمها « الذي » اسم موصول

نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً مبتدأً محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل ، لأنه مصدر بمعنى أَسَمَ للفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدماً ، و « عواقبه » مبتدأً مؤخراً ، وجاز الإخبار بالمرء - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأنه مصدر ، والصدر لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال الجملة « مجد عواقبه » - سواء أقدرت مبتدأً أم لم تقدر - لا محل لها من الإعراب صلة للوصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلذ » الآتي « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو « لذات » -

جمع مؤنث سالماً ، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى بينائه على الفتح ، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه وفي نظائره .

رُويَ بهما ، وفي الخصائص أنه لا يميزُ فَتَحَهُ بِصِرَى إِلَّا أَبَا عَثْمَانَ ، وعلى
الياء إن كان مُثْنًى أو مُجْمَعًا على حَدِّهِ^(١) ، كقوله :

١٥٧ — * تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعًا *

(١) ذهب أبو العباس للبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر
سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما
ذهب إليه بأن الثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم
لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء
من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدر في بناء الاسم
ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء
موجودا في الاسم ، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإن
هذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا
ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو
من خصائص الاسم .

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه البرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى للمثنى
أو المجموع على ما يرفع به ، ولم يعأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال ،
والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد ، فإما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان
مثنى أو مجموعا وإعراب المنادى إذا كان كذلك ، وإما أن يقول بينهما ، فأما أن يقول
بإعراب الأول وبناء الثاني فإن هذا متعسك بدليل في ناحية وإهمال هذا الدليل في
ناحية أخرى مع تساوى الناحيتين ، وذلك لا يجوز .

١٥٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَكِنْ لَوْ رَادِ الْمُنُونِ تَقَابُعُ *

ولم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللغة : « تعز » يريد تكلف السلوان بمن سبقك ، والتأسي بمن مضى قبلك =

وقوله :

١٥٨- يُخْشَرُ النَّاسُ لَا يَتَيْنِ وَلَا آ بَاءُ إِلَّا وَقَدْ عَنَّهُمْ شُؤْنُ

= « إلفين » ثنية إلف - بكسر الهمزة ومكون اللام - وهو الصديق الذي تألفه ويألفك ، ومثله الأليف ، ونظيره لفظا ومعنى الخل والخليل والخذن والخذين والحب والجبيب والود والوديد « وراذ » بضم الواو وتشديد الراء - جمع وارد ، كصائم وصوام وقائم وقوام « للنون » اللوت « تابع » توارذ ، يتبع بعضهم بعضا ، ويرد بعضهم بلآخر بعض .

اللفي : تكلف السلوان ، وتأس بالذين وردوا حياض اللوت من قبل ، فإنك لا نجد صديقين تماما بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على اللوت ، ويتناجون على الهلاك . الإعراب : « تمز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » الفاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية « إلفين » اسم لا ، مبني على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله متنا الآتي « متنا » متع : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر لا « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراد مضاف و « للنون » مضاف إليه « تابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى ، وبني هذا المثنى على الياء التي ينصب بها حين يكون معربا .

ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية (وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتي) :

بَأْيُ بَلَاءٍ يَا نُصَيْرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينِ وَلَا صَدْرُ

١٥٨ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قاتل معين .

اللفظة : « عنهم » أهمتهم ، وتقول : عنه الأمر يحيه ، إذا كان يستحق عنايته ويستوجب اهتمامه « شئون » جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد .

اللفي : يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معينا بشأن نفسه غير قادر على

== التفكير في غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) وقوله سبحانه : (لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه) .

الإعراب : « يحسر » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجنس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه جمع مذكر سالم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجنس « آباء » اسمها ، وخبر لا في اللوذين محذوف ، والتقدير : لابنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أداة استثناء ملغاة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرثهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمر الغيبة مفعول به « شؤون » فاعل عرى ، وجملة الفعل الماضي للقرن بقدر فاعله ومفعوله في محل نصب حال ، ولنا كلام في هذا الموضع نفيس ذكرناه في شرحنا على شرح الأشموني ، وسببه أن الشيخ خالدا جعل الواو في « وقد عنتم شؤون » زائدة ، وجعل الجملة بعدها - وهي جملة « قد عنتم شؤون » في محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل ما في البيت نظيرا لما ورد في قول الفند الزماني أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأُمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .

وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :

الأول : أن أكثر العلماء على أنه لا يجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الزائدة ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن مالك في بعض كتبه ، والحل على الأمر المتفق عليه أولى من الحل على الأمر المختلف فيه .

الوجه الثاني : أن ابن مالك الذي أجاز اقتران الخبر للنسوخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقا ، بل أجاز ذلك في خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلا ، كما أجاز في خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلا ، فالقول بزيادة الواو في خبر لا محال ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث : أنا لو سلمنا أن « لا » تحمل على ليس لأنهما بمعنى واحد وهو النفي وقف في طريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينتقض نفي خبرها بإلا ، قياس « لا » على ليس . ==

قيل : وعلة البناء تَصْنَعُ^(١) معنى « مِنْ » بدليل ظهورها في قوله :

١٥٩ — * وَقَالَ أَلَا لَأَمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ *

== في هذه المسألة غير مبسور ، للفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط في عملها هذا الشرط ، وهي الأصل الذي يحمل عليه « لا » وللأصول ما ليس للفروع .
الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالما ، وبني على البناء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة في العلة التي من أجلها بنى اسم لا ، فذهب سيويوه والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركب « لا » مع اسمها مثل تركب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها ولو بالحبر زال البناء ، نحو قوله تعالى : (لا فيها غول) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستفراقة ، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذي تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتى في شرح الشاهد (١٥٩) رد هذا الاعتراض .

١٥٩ - - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ *

ولم أنف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « يذود » مضارع زاده عن الشيء ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : (ووجد من دونهم امراةين تزدودان) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « يذود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به يذود « عنها » بسيفه « جاران » ومجروران يتعلق كل منهما بـ يذود ، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقال » الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبيل » اسم لا النافية للجنس ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » =

وقيل : تركيب الأسم مع الحرف كخمسة عشر .

وأما اللصاف وشبهه فمربان ، والراد بشبهه : ما اتصلَ به شيء من تمام معناه ^(١) ، نحو « لا قبيحا فسلهُ محمود ، ولا طالما جبلاً حاضر ، ولا خيراً من زيد عندنا » .

فصل : ولك في نحو « لا حول ولا قوة إلا بالله » خمسة أوجه :
أحدها : قطعهما ، وهو الأصل ، نحو (لا يبيع فيه ولا خلة) ^(٢) في قراءة ابن كثير ، وأبى عمرو .
الثاني : رفعهما ، إما بالابتداء ، أو على إعمال « لا » عمل ليس كالأية في قراءة الباقرين ، وقوله :

== جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم لا ويكون خبرها محذوفاً .

الشاهد فيه : « قوله ألا لا من سبيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فذل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها . وهذا الرأي هو الذى اختاره ابن عصفور ، وعلمه بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أما البناء لتضمن معنى الحرف فكثير ، قال الشيخ خالد الأزهرى « واعترضه ابن الضائع بأن التضمن لمعنى من إنما هو لا تقسها لا الاسم بعدها » اهـ ، قال الدنوشرى : « هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذى هو معنى من معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك مدلول للنكرة لأنها في سياق النفي للعموم » اهـ ، والذى ذكره الدنوشرى رحمه الله هو المقول ؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع .

(١) مثل اللؤف بثلاثة أمثلة يشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعاً به كالثال الأول ، وقد يكون منصوباً به كالثال الثانى ، وقد يكون مجروراً بحرف جر يتعلق به كالثال الثالث ، وقد بقى راجع وهو أن يكون معطوفاً عليه نحو « لا ثلاثة وثلاثين » .
(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة في فتح الاسمين قول الشاعر (وهو الشاهد ١٥٨ السابق) :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَيْنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونَ

١٦٠ — * لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ * *

١٦٠ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُمَانَةً *

وهذا البيت من كلام الراعى ، واسمه عبيد بن حصين النخعي ، بزنة التصغير في اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللافة : « وما هجرتك » يروى في مكانه « وما صرمتك » والصرم : الهجير وقطع جبال المودة « لا ناقة لي في هذا ولا جمل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويباعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعمانة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعتزلها ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس العنبرية (انظر مجمع الأمثال للبيداني ج ٢ ص ١٤٤ بولاق) والمراد لا شيء لي في هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم العين للمهملة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهمل بن ربيعة :

شَفَّيْتُ النَّفْسَ مِنْ أَبْنَاءِ بَكْرِ وَحَطَّتْ بَرَكَهَا بِبَنِي عُبَادٍ

الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « هجرتك » هجر :

فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حق » حرف غاية وجر « قلت » قال : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وأن المصدرية مقدرة قبل الفعل ، وهى مع الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قولك « معلنة » حال من تاء المخاطبة « لا » نافية تعمل عمل ليس ، أو مهمل « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « لي » فى هذا « جار ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر المبتدأ ، أو صفة لناقدة ويكون الخبر حينئذ محذوفاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، أو مهمل كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي « جمل » إن اعتبرت لازائدة لتأكيد النفي فجعل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد ، وإن اعتبرت لا نافية مهملة فجعل مبتدأ خبره محذوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة =

الثالث : فَتَحُ الأولُ وَرَفَعُ الثاني ، كقوله :

١٦١ - * لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَلِكَ وَلَا أَبُ * *

= عمل ليس فجعل اسمها وخبرها محذوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، والجملة المعطوفة عليها في محل نصب . قول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة .
الشاهد فيه : قوله « لا ناقة ولا جمل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاسمان مرفوعين .

أما رفع الأول منهما فعلى أحد وجهين ، أولها أن تكون لانافية مهمة وللرفع بعدها مبتدأ ، وثانيها أن تكون لانافية عاملة عمل ليس وللرفع بعدها اسمها .

وأما رفع الثاني فعلى أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفاً على الاسم الذى بعد لا الأولى ، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهمة ، والاسم للرفع بعدها مبتدأ خبره محذوف ، وجملة اللبتأ والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة اللبتأ والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عاملة عمل ليس وللرفع بعدها اسمها ، وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على الجملة ونظير هذا البيت قول المجنون :

أُظُنُّ هَوَاهَا تَارِكِي بِمَضَلَّةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا مَالَ لَدَى وَلَا أَهْلُ

١٦١ - هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ *

وقد اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت ، فقيل : لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيدييه . وقال أبو رياش : هو لهام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بنى عبد مناة ، وقال الحاتمي : هو لابن أحر ، وقال الأصفهاني : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا .

اللغة : « هذا لعمركم » فصل بين اللبتأ الذى هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم - وهى « لعمركم » مع خبره المحذوف - وروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » - بزنة سحاب - التل ، والمهانة ، =

وقوله :

— ١٦٢ — وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ •

= والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار بعينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لمركم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمي ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب « الصغار » خبر للمبتدأ الذي هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله « عين » تأكيذا للصغار ، وهو مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسمها مبنى على المتح في محل نصب « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « ذاك » اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محمودا ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع - معطوف على محل لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعا ، ورفعه على واحد من ثلاثة أوجه : الأول أن يكون معطوفا على محل « لا » مع اسمها ، كما ذكرناه في إعراب البيت ، الثاني أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، الثالث أن تكون « لا » غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، ومثله قول جرير بن عطية (وهو الشاهد الآتي عقب هذا) :

بَأْيُ بَلَاءٍ يَا تَمِيمُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ

ويجوز مجراهما قول أبي الطيب للنسي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالَ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِن لَّمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

= ١٦٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، صدره قوله :

= * بَأَى بَلَاءَ يَا نُمَيْرُ بْنُ عَامِرٍ *

وهذا البيت من كلمة الجرير بن عطية بن الخطفي يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نمير ابن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللمعة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفي الحديث « أعوذ بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علاء » وللقصود هنا المجهود والعمل الذي يكون سببا للمجد والفخر « ذنابي » بضم الذال اللعجة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة - أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابي مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب للفرس والبعير أكثر من استعمال الذنابي . ويقال لسفلة الناس والأتباع منهم : هم أذناب ، وذنابي « لأيدى ولا صدر » أى لستم قادة ولا رؤساء متبوعين .

المعنى : يقول نمير بن عامر : بم تفخرون ، وليس لكم جهد بذلتكم في سبيل المجد حتى تتحدثوا عنه ، ثم أنتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم برؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : « بَأَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بأى بلاء تفخرون مثلا ، وأى مضاف و « بلاء » مضاف إليه « يا » حرف نداء « نمير » منادى « بن » صفة لنمير ، وهو مضاف و « عامر » مضاف إليه « وأنتم » الواو وار الحال ، أنتم : مبتدأ « ذنابي » خبر للمبتدأ « لا » نافية للجنس « يدين » اسم لا النافية للجنس مبنى على الياء لأنه مثنى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهملة ، وأن تكون زائدة لتأكيد النفي « صدر » إن اعتبرت لا نافية مهملة فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً ، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفي فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنها معاً مبتدأ عند سيبويه .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت « لا » فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحا وبعد الثانية مرفوعا : أما فتح الأول فهو بالياء نياية عن الفتحة لأنه مثنى على ما تقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لاقبله نافية للجنس عاملة عمل إن =

الرابع : عكس الثالث ، كقوله :

١٦٣ — • فَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا •

ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثاني صلى واحد من ثلاثة أوجه : أولها أن تجعل لا ثانية نافية عامة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيها أن تجعل لا نافية مهمة فيكون مبتدأ ، وثالثها أن تجعل لا زائدة فيكون معطوفا على محل لامع اسمها لأنهما معاً مرفوعان بالابتداء عند شيخ النحاة سيديوه ، وقد أوضحنا لك ذلك في إعراب البيت .
١٦٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحاة يروون عجزه :

* وَمَا فَأْهَوْا بِهِ أَبْدَأُ مُقِيمٌ *

والبيت لأمية بن أبي الصلت - ولكن النحاة في روايتهم عجز البيت على ما ذكرنا يلفقون صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاء البيت هكذا :

وَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَحْرٌ وَمَا فَأْهَوْا بِهِ أَبْدَأُ مُقِيمٌ

والبيتان غير متصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيهما يروى قبل أولها ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

* وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ *

اللغة : « لفو » أى : قول باطل ، وما لا يعتد به من الكلام « تأتيم » هو مصدر أئمت بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا أئثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضا إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « ملیم » بضم الميم ، وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لفو » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأتيم » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ ويكون خبر « لا » هو المحذوف ، وعلى أبة حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس : فَتَنَحُ الْأَوَّلُ وَنَصَبُ الثَّانِي ، كقوله :

١٦٤ — * لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ *

وهو أَضْمَقُهَا حَتَّى خَصَّهُ يُؤْنَسُ وَجَمَاعَةٌ بِالضَّرُورَةِ كَتَنَوْنَ الْمَنَادَى ،
وهو عند غيرهم على تقدير «لا» زائدة مُؤَكَّدَةٌ ، وأن الأسم منتصب بالمطاف.

= مع اسمها وخبرها على جملة الابتداء والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فأهوا» فعل
وفاعل ، والجملة منها لا عمل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفأهوا «أبدأ»
منصوب على الظرفية ناصبه فأهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون
لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر
لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل
عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة
لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله «فلانغو ولا تأثم» حيث أنقضى «لا» الأولى أو أعملها عمل
ليس ، فرفع الاسم بعدها ، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في
إعراب البيت .

١٦٤ — هذا صدر بيت من السريع ، وأكثر النعاة يروون عجزه هكذا :

* اتَّسَعَ انْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِيعِ *

والبيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس بن
مرداس ، والذين يروون عجز البيت على ما ذكرناه يروون بعده :

كَالتُّوبِ إِذْ أَنهَجَ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ انْخَرَقُ عَلَى الرَّانِقِ *

من كلمة قافية ، وقبله في روايته قوله :

لَا ضَلَحَ بَيْنِي - فَأَعْلَوْهُ - وَلَا يَنْفَسُكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَفِينِي ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرَقَرَ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

== اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

أَلَا أَبْلَغًا خُلَيْتِي رَاشٍ—دَا وَصِدِّي قَدِيمًا ، إِذَا مَا تَصِلُ

« الرافع » و، ثله « الراتق » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أعبأ » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من للنسك « قرقر » صوت ، وصاح « قر » يجوز أن يكون جمع أقر ، فوزانه وزان أحر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع روى « الشاهق » الجبل للارتفاع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على « نسب » بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النصب « اتسع » فعل ماض « الحرق » فاعل « على الرافع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » .

الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة لتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفاً بالواو على محل اسم « لا » - وهو قوله « نسب » - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي يحمل جمهور النحويين نصب الاسم الثاني عليه ، واختاره ابن مالك

وقال يونس : إن « لا » في قوله « ولا خلة » نافية للجنس عاملة عمل إن ، وإن « خلة » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبناءؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى كما أعلتكت ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها .

وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائق للضرورة معه .

وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » مفعول به منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف لا مقتضى له .

فإن عطفت ولم تكرر « لا » وَجَبَ فتح الأول ، وجاز في الثاني النصب والرفع ، كقوله :

١٦٥ — • فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ •

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ أُرْتَدَى وَتَأَزَّرَا •

وقد نسب النحاة هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يعينوا القائل ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٩/١) ولم ينسبه أحد من شراحه .

اللمعة : « المجد » هو العز والشرف وكرم التجار ، ورجل ماجد : شريف كريم المجد « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من الإنسان « تأزر » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل من الإنسان ، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد وإزاره به عن ثبوت هذه الصفة له ، نظير قولهم : المجد بين يديه ، والوقار في ثوبه ، والحلم تحت عمامته ، والكمال في قبة ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « أب » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح في محل نصب « وابنا » الواو حرف عطف ، ابنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف على المنصوب منصوب « مثل » يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون صفة لاسم لا وما عطفت عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوفاً ، والتقدير : لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال مضاف و « مروان » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلية وزيادة الألف والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « هو » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ارتدى ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار مجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

ويجوز « وَأَبْنٌ » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ »
- بالفتح - فشاذة^(١).

فصل : وإذا وصفت النكرة المبتنية بفرد متصل جز فتحة على أنه رُكَّبَ
معها قبل بحى « لا » مثل « خَمْسَةٌ عَشَرَ » ، وَتَصْبُهُ مراعاةً للحلّ النكرة ،

= جوازاً تقديره هو يعود إلى روان ، والجملة من ارتدى المذكور وفاعله لا محل لها
من الإعراب مفسرة « وتأزرا » الواو حرف عطف ، تأزر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر
فيه ، والألف للاطلاق ، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لما كان
الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن
يقول : إذا هما ارتديا بالمجد وتأزرا به ، وهذا معنى قول الأعمى : « وجعل الخبر عن
أحدهما وهو بينهما اختصاراً ، لعلم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم
يكرر لا ، وجاء بالمعطوف منصوباً ، ووجهه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس
كله وحده ، فإنه مبنى على الفتح في محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع في هذا
المعطوف عند سيدييه ، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً عنده
في محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم « امرأة » اسماً لا نافية للجنس ،
وقد حذفت « لا » وبقي أثرها ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه
حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من الذى
ذكرناه في صدر هذا الباب أن عمل « لا » مرة بالحل على إن ، ومرة بالحل على ليس ،
فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً ، ومن شأن العامل الضعيف
الأي عمل إلا وهو مذكور ، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن
ينوب شيء منابه ضعيفاً ، وكان حذف أن الناصية للمضارع وبقاء عملها من غير أن يحل
عملها شيء ضعيفاً أيضاً ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .

وَرَفَعَهُ مِرَاعَةً لِحْلَها مَعَ لَا ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » وَمِنْهُ « أَلَا مَاءُ مَاءٍ بَارِدًا عِنْدَنَا » لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِالاسْمِ إِذَا وَصَفَ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ خَطَأٌ .

فَإِنْ فُقِدَ الْإِنْفِرَادُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ قَبِيحًا قَتَلَهُ عِنْدَنَا » أَوْ « لَا غُلَامٌ سَفَرِيَّ ظَرِيفًا عِنْدَنَا » أَوْ الْإِنْتِصَالُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ » أَوْ « لَا مَاءٌ عِنْدَنَا مَاءٌ بَارِدًا » امْتَنَعَ الْفَتْحُ ، وَجَازَ الرُّفْعُ وَالنَّصْبُ ، كَمَا فِي الْمَطُوفِ بِدُونِ تَكَرُّارٍ « لَا » ، وَكَأَنَّ الْبَدَلَ الصَّالِحَ لِعَمَلِ « لَا » فَالْتَفُتُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، وَالْبَدَلُ نَحْوُ « لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ فَالْرُّفْعُ نَحْوُ « لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا » وَكَذَا فِي الْمَطُوفِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ لِعَمَلِ « لَا » نَحْوُ « لَا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » .

فصل : وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » لم يتغير الحكم .

ثم تارة يكون الحرفان باقين على معنيهما ، كقوله :

١٦٦ — * أَلَا أَضْطَبَّارَ لِسَلَى أُمِّ لَهَا جَلَدٌ *

وهو قليل ، حتى تَوَهَّمِ الشُّلُوبَيْنِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ .

١٦٦ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* إِذَا الْأَقَى لَدَى لَأَقَامُ أَمْنَالِي *

وقد نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن اللوح ، والذين نسبوه إليه قد رووا

صدره على وجه آخر ، وهو :

* أَلَا أَضْطَبَّارَ لِلْيَسَلَى ... *

اللمة : « اضطبار » تصير وتجدد وسلوان واحتمال « لاقاه أمثالي » كناية عن

==

اللوت .

وتارة يُرادُ بهما التوبيخُ ، كقوله :

١٦٧ — * أَلَا أَرِغَوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ * .

وهو الغالبُ .

= للمنى : ليت شعرى إذا أنا لافيت ما لاقاه أمثالى من اللوت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نائية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح فى محل نصب « لسمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « الأقي » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول مفعول الأقي « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والماء مفعول به « أمثالى » أمثال : فاعل الأقي ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لاجعل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها ، والراد من الهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفى ، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفى .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع فى كلام العرب ، وكون الحرفين معادالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتنى عن عجبته الصبر إذا مات فتجنز عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أفلا قماص بالخير ؟ » حكاه ابن منظور عن سيبويه ، والقماص - بكسر القاف على الشهور ، وقد انضم ، وقد تفتح - هو ألا يستقر فى موضع فتراه بثب من مكانه من غير صبر ، والخير - بفتح فسكون - الحمار ، ورواه ابن منظور « بالخير » والاستفهام فى هذا للثب عن عدم القماص حتى يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل .

وتارة يُرَادُ بهما التَّمَنَّى ، كقوله :

• أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ • — ١٦٨

= • وَأَذَنْتَ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ •

وهذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من اللراجع .

اللغة : « ارعواء » أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى ، أى كف عن الأمر وتركه « أذنت » أعلنت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة .

المعنى : أفما يكف عن القابح ويدع دواعى الرزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟ ! الإعراب : « ألا » الهمة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولّى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « شيبته » شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وأذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بأذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقي للأنافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

ولم يرتض الدمامى أن الحرفين الهمة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخى ، وذكر أن المفيد للإنكار التوبيخى هو الهمة وحدها ، و « لا » بعد الهمة دالة على النفى ، فيكون كل حرف منهما دالاً على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا ارعواء » التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينكف عن الليل إلى دواعى الصبا .

= ١٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَأْتُ يَدُ الْقَفَلَاتِ • =

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحدهم إلى قائل معين .
اللمة : « ولى » أدبر ، وذهب « فَيَرَأَبَ » يجبر ، ويصلح « أَثْنَأْتُ » فتقت وصدعت .
وشببت وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد .
منهما ، وقال الشاعر :

رَأَبُ الصَّدْعِ وَالْثَنَى رِصِينِ مِنْ سَجَابِ آرَائِهِ وَيَغِيرُ
(يغير - بفتح ياء الضارعة - بمعنى يمير : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للثنى ، ويقال : الحمزة للاستفهام ، وأريد بها
الثنى ، ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا « عمر » اسمها « ولى »
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة في محل نصب صفة لعمر « مستطاع »
خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة
في محل نصب صفة ثانية لعمر « فَيَرَأَبَ » الفاء للسببية ، رأب : فعل مضارع منصوب
بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب الثنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره
هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به ليرأب « أَثْنَأْتُ » فعل ماض ، والتاء
تاء التأنيث « يد » فاعل أَثْنَأْتُ ، ويد مضاف و « القفلات » مضاف إليه ، والجملة من
الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف تقديره إنأنه

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد من حمزة الاستفهام مع « لا » مجرد
الثنى ؛ وهذا كثير في كلام العرب . وما يدل على كون « ألا » للثنى في هذا البيت
نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

وقد استدل أبو عثمان اللذانى وأبو العباس اللبرد بهذا البيت على أن « ألا » الدالة على
الثنى يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح
ذلك مع « لا » التى لم تقتزن بها الحمزة الدالة على الثنى ، وخالفا في ذلك سيويه
وشيوخه الخليل بن أحمد .

ووجه استدلالهما بهذا البيت أنهما أجازا في قوله « مستطاع » أن يكون خبرا لألا
أو يكون نعتا لعمر باعتبار محله مع لا ، فإن سيويه يجعل محل لا مع اسمها رفعا على =

وهو كثير ، وعند سيويوه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أتمسى فلا خبر لها ، وبمنزلة « كُتِبَ » فلا يجوز مُرَاعَاةُ محلّها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني والبرد ، ولا دليل لهما في البيت ، إذ لا يَتَمَيَّنُ كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلاً ، بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية .

وترد « ألا » للتنبيه فتدخل على المجلتين نحو (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)^(١) (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ)^(٢) وَعَرْضِيَّةٌ وَتَحْفِيزِيَّةٌ فَتَخْتَصَّانِ بالفعليّة نحو (أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ)^(٣) (أَلَا تَتَّقُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ)^(٤) .

= الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبر ألا كان ذلك دليلاً على جواز ذكر خبر « ألا » وهو خلاف ما ذهب إليه سيويوه والخليل ، وإن جعلت قوله « مستطاع » نفاً لعمد كان الشاعر قد راعى محل ألا مع اسمها ، وهذا أيضاً غير الذي ذهب إليه سيويوه ، فالببت على كلا الوجهين رد على الخليل وسيويوه .

والجواب أنه يكون رداً على سيويوه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ما ذكرناه في الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لما ذهب إليه ، لأن الدليل - كما قلنا مراراً - متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة : وإذا جهل الخبر وجب ذكره ، نحو « لا أحد أغبر من الله عز وجل » وإذا علم لحذفه كثير ، نحو « فلا فوت » ^(١) « قالوا لا ضير » ^(٢) ويلتزمه التميميون والطائيون ^(٣).

(١) من الآية ٥١ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء

(٣) هذه العبارة - وهي قول المؤلف « ويلتزمه التميميون والطائيون » -

تحتمل وجهين :

أحدهما أن يكون الضمير في قوله « ويلتزمه » عائدا على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدى العبارة أن تميميا وطيبيا يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقا ، نعى سواء أعلم أم لم أعلم ، وهذا المعنى هو الذى يفهم من كلام الرعشى فى الفصل (ص ٨٩ بتحقيقنا) حيث يقول « وقول حاتم :

* ولا كريم من الولدان مصبوح *

يحتمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى « اه كلامه ، ولا شك أن قول حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكم جابر الله بأنك لو جعلته خبرا للاكنت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لغته الطائية لأنها تحذف خبر لا دائما ، وجرى على لغة أهل الحجاز ، وهى التى تذكر خبر لا فى بعض الأحوال .

والوجه الثانى مما تحتمله عبارة المؤلف أن يكون الضمير فى « ويلتزمه » عائدا على الخبر بقيد كونه معلوما ، فيكون مؤدى العبارة أن تميميا وطيبيا يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوما بقرينة ما ، ويكون الفرق بين هاتين القسيتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يحذفون ذكر الخبر المعلوم كما يحذفون حذفه ، وأما هاهنا فلا يميزان ذكره ، أما الخبر الذى لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذى لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساع حذفه؟ إلا أن بدعى لقيم وطيبا ، أنهما يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها

على المبتدأ والخبر ، فتتصبها مفعولين^(١)

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإما قيل لها ذلك لأن

== جعل خبر لا « كونا عاما ، ويلزم أن - مع ذلك - محذوفه ، فيسهل فهم السلام
حيثه .

هذا ، وقد قال أبو عبيان : إن أكثر ما يمحذف الجبازيون خبر لا إذا كان مع إلا نحو « لا إله إلا الله » ، ثم كملوه ، وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة ، ونحن نعرها لك إعرابا قريبا ، فلا نافية للجنس تعمل عمل إن ، وإله : اسم لا ، مبني على التثنية في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله موجود ، وإلا : أداة الاستثناء ، ونلفظ الجملة بدل من الضمير المستكن في خبر لا ، ولز غشوى في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا نرى أن نذكرها لك في هذه المعالجة .

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين :

المسألة الأولى : هل أصل مفعولى ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولى ظن وأخواتها مبتدأ وخبر ، ويذهب السهلبى وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك ، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول . « ظننت زيدا عمرا » من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك ، وأنت لو قلت « زيد عمرو » على أنهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه ، وأنت حين قلت ظننت زيدا عمرا لم ترد معنى التشبيه ، فلزم ألا يكون أصل مفعولى ظن مبتدأ وخبرا ، وجواب هذا الكلام أنا لانسلم أنا حين تقول « ظننت زيدا عمرا » لا نريد معنى التشبيه ، بل معنى التشبيه هو الذى نريد ، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلافة ، كان كلاما صحيحا لا غبار عليه .

والمسألة الثانية : هل الاسمان المصوبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان ، أم الأول مفعول والثانى شيء آخر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون المنصوب الأول مفعولا أول والمنصوب الثانى مفعولا ثانيا ، وذهب الفراء إلى أن المنصوب الأول =

معانيها قائمة بالقلب ، وليس كلُّ قلبٍ يَنْصَبُ المفعولين ، بل القابض ثلاثة أقسام :
 مالا يَتَعَدَّى بنفسه ، نحو فَكَّرَ وَتَفَكَّرَ ، وما يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نحو عَرَفَ
 وَفَهِمَ ، وما يَتَعَدَّى لِثَنَيْنِ ، وهو المراد ، وينقسم أَرْبَعَةَ أَقسامٍ :

أحدها : ما يفيدُ في الخبر يقيناً ، وهو أربعة : وَجَدَ ، وَأَلْفَى ، وَتَعَلَّمَ - بمعنى
 أَعْلَمَ - وَدَرَى ، قال الله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ) ^(١) (إِنَّهُمُ الْفَوَّارُ
 آبَاءُهُمْ ضَالِّينَ) ^(٢) ، وقال الشاعر :

١٦٩ - * تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا *

= مفعول ، والنصب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجيء
 جملة نحو « ظننت زيدا يؤدي واجبه » ويجيء ظرفاً نحو « ظننت زيدا عندك »
 ويجيء جاراً ومجروراً نحو « ظننت زيدا على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء
 على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجيء معرفة نحو « ظننت
 زيدا أخاك » ويجيء ضميراً نحو « زيد ظننتك » ويجيء جامداً نحو « ظننت زيدا
 أسداً » ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغنى
 الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونه ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٣٠ من سورة الزمل

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَبَالِغٍ يَلُطِفُ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ *

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق
 « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشقى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛
 فيتمكن أن تبالغ في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل قلبي بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى « أَنْ » وصلتها ، كقوله :

١٧٠ - * فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنْ لِلصَّيْدِ غِرَّةً * .

= وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو مضاف ، وها : مضاف إليه « ببالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف « والسكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .
ثم اعلم أن المؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تتمدى إلى « أن » المؤكدة ومعمولها ، وهو صحيح ، ومن شواهد قول النابغة الذبياني :

تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا حَتَّى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي (رقم ١٧٠) وقول الحارث بن ظالم المري :

تَعْلَمُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! - أَنِّي فَأَتِكَ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرٍ

وقول الشاعر :

تَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَالْأَخْذِ بِالْيَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، وينسب لمعمر بن معديكرب :

تَعْلَمُ أَنْ خَيْرَ النَّاسِ طَرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكَلَابِ

ونظيره قول أعرابي :

تَعْلَمُ أَنْ أَكْثَرَ مَنْ تَرَأَاهُمْ - وَإِنْ صَحَّكَوا إِلَيْكَ - مِنَ الْأَعْدَى

ويندر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما في بيت الشاهد

(رقم ١٦٩) .

١٧٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= * وَإِلَّا تُضَيِّعَهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ * .

وقوله :

* ١٧١ - * دَرِيتَ الْوَفَى الْمَهْدُ يَا عَرُو فَاغْتَبِطُ *

= وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى اللزني ، من قصيدة له مطلعها قوله :
 سَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرَى أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ
 اللغة : « سحا القلب .. إلخ » قال الأعمى : « يقول سحا قلبه عن حب سلمى ،
 وكف باطله : أى صباه ولهوه .. وقوله « وعرى أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل
 ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللفظ : عرى أفراس ورواحل
 كنت أركبها فى الصبا وطلب اللهو « تعلم » معناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا اللفظ
 فعل ، ولم يستعمل منه غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم « غرة » بكسر
 الغين المعجمة - الغفلة وأن يؤتى من حيث لا يشعر .
 المعنى : يقول لعلامه : اعلم أن الصيد ربما كان مفترأ ، فإن لم تضع وصيتى وطلبت
 غرته فإنك لا بحالة قائله ومصيبه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه
 وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب « للصيد » جار ومجرور متعلق
 بمحذوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومعمولاها سدت مسد
 مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم ، وعداها
 إلى مفعولها بواسطة أن المؤكدة للفتوحة الهمزة وصلتها ، وهو الكثير فى الاستعمال .

١٧١ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَإِنَّ أَعْتَابَطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ *

وهذا الشاهد لم ينسبوه أيضا إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول - من « درى » إذا علم « فاغتنط » أمر من
 الغبطة ، وهى : أن تمنى مثل حاله غيرك من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد
 الشاعر بأمره بالاغتناط أحد أمرين : أولهما الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من
 أجله ، والثانى حمله على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه . =
 (٣ - أوضح المسالك ٢)

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ تَعَدَّى لِأَخْرَفِ
نَفْسِهِ نَحْوُ (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ)^(١) .

والثاني : ما يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ رُجْعَانًا ، وَهُوَ خَمْسَةٌ : جَمَلٌ ، وَحَجًّا ،
وَعَدًّا ، وَهَبًّا ، وَزَعَمًا ، نَحْوُ (وَجَمَلُوا لِلْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ
إِنَاءًا)^(٢) ، وَقَوْلُهُ :

= المعنى : إِنْ النَّاسَ قَدْ عَرَفُواكَ الرَّجُلَ الَّذِي بَقِيَ إِذَا عَاهَدَ ، فَيُزِمُّكَ أَنْ تَغْتَبِطَ بِهِذَا ،
وَتَقْرِبَهُ عَيْنًا ، وَلَا لَوْمَ عَلَيْكَ فِي الْاِغْتِبَاطِ بِهِ لِأَنَّ هَذَا مِنْ مَحَامِدِ الْحِصَالِ .

الإعراب : « دريت » : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو
المفعول الأول « الوفي » مفعول ثانٍ « العهد » يجوز جره بالإضافة ، ونصبه على
التشبيه بالمفعول به ، ورفع على الفاعلية ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ « الْوَفَى » صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ ، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ
يَجُوزُ فِي مَعْمُولِهَا الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ « يَا عَرَوْ » : يَا : حَرْفُ نِدَاءٍ ، وَعَرَوْ : مُنَادَى مُرَحِّمٍ
بِحَذْفِ التَّاءِ ، وَأَصْلُهُ عَرَوْهُ « فَاغْتَبِطَ » الْفَاءُ عَاطِفَةٌ ، اغْتَبِطَ : فَعْلٌ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ
مُسْتَرْتَفٍ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « فَإِنْ » الْفَاءُ لِلتَّعْلِيلِ ، إِنْ : حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ
« اغْتِبَاطًا » اسْمًا « بِالْوَفَاءِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاِغْتِبَاطِ « حَمِيدٌ » خَبَرٌ « إِنْ »
مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ .

الشاهد فيه : قَوْلُهُ « دريت الْوَفَى الْعَهْدِ » فَإِنْ « درى » فَعْلٌ دَالٌ عَلَى الْيَقِينِ ،
وَقَدْ نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ : أَحَدَهُمَا التَّاءَ الَّتِي وَقَعَتْ نَائِبَ فَاعِلٍ ، وَالثَّانِي هُوَ قَوْلُهُ « الْوَفَى »
عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ .

هذا ، وَاعْلَمْ أَنَّ « درى » يَسْتَعْمَلُ عَلَى طَرِيقَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِالْبَاءِ
نَحْوُ قَوْلِكَ : دريت بِكَذَا ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ التَّنْغِيدِ تَعَدَّى بِهَا لِوَاحِدٍ وَلِثَانٍ بِالْبَاءِ ،
كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ) وَالثَّانِي : أَنْ يَنْصَبَ مَفْعُولَيْنِ بِنَفْسِهِ كَمَا فِي بَيْتِ
الشَّاهِدِ ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ .

(١) مِنْ آيَةِ ١٦ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ

(٢) مِنْ آيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الزُّخْرَفِ

— ١٧٢ — * قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ *

١٧٢ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلِمَاتُ *

وهذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شبل الأعرابي .

اللفظة : « أحجو » أظن « ألت » نزلت ، واللمات : جمع لمة ، وهى النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه فى النوازل والشدائد ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بى نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى ولم يكن عوناً لى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ناقص ، والتاء اسم « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا » مفعول أول « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان ، وجملة أحجو ومعموليته فى محل نصب خبر كان « ثقة » : يقرأ بالنصب منونا مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له : ويقرأ بالجر منونا فهو - حينئذ - مضاف إليه ، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته ، وعلى الثانى معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوماً » ظرف زمان متعلق بألم « ملات » فاعل ألت .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » ، والثانى « أخا ثقة » . هذا ، واعلم أن العبنى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحبجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضاً أن « حجا » تأتى بمعنى غلب فى الحاجة ، وهى : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى هذه الكلمة أحجية وأدعية .

وتأتى حجا كذلك بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَّوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبِلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو =

وقوله :

* فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى * — ١٧٣

= (حيونا : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمنحين ، وعص ملكهم : قوى واشتد ، وهو بالصاد للهملة ، وبابه علم) .
وتأني أيضا بمعنى أقام ، نحو « حبا محمد بكمة » أى أقام بها ، ومنه قول عماره ابن أيمن .

* حَيْثُ تَمَحَّجَى مُطَرِّقٌ لِفَالِقِي *

وتأني بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :

فَهْنٌ يَمُكِّنَنَّ بِهِ إِذَا حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْمِئُونَ الْفَنَزَجَا
وتأني بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أى رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أى سقتها ، كما تأني بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول « حجوت الحديث » تريد حفظته أو كتمته .

وهى بمعنى غلب فى الحاجة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تتعدى إلى مفعول واحد ، وبمعنى أقام فى المكان وبمعنى وقف لاتعدى بنفسها ، وإنما تعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت فى الشواهد .

١٧٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَلَسَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ *

وهذا بيت للنعمان بن بشير الأنصارى الحزرجى .

اللفظة : « لاتعد » لا تظن « المولى » يطلق - فى الأصل - على عدة معان سبق بيانها ، والراد منه هنا الحليف أو الناصر « العدم » - بضم العين وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزان علم يعلم - وأعدم يعدم فهو معدم ، إذا افتقر .

المعنى : لاتظن أن صديقك هو الذى يشاطرك للودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك ، فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك ، وضيق ذات يدك ، وتألب الحادثات عليك .
=

وقوله :

• وَإِلَّا فَهَيِّنِي أَمْرًا هَالِكًا • ١٧٤ -

= الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للولى » مفعول أول « شريكك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى الفى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنا » لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « للولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر للبتدأ ، والكاف مضاف إليه « فى الدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد للولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « للولى » ، والثانى « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جارية بن الهجاج :

لَا أَعْدُ الْإِفْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدَتْهُ الْإِعْدَامُ

قوله « أعد » بمعنى أظن ، والإفتار : مصدر أقر الرجل ، إذا أقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى .
ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :

تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوَّطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْقَنْمَاءُ

تعدون : بمعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى .
١٧٤ - هذا عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

• قُلْتُ أَجْرَنِي أَبَا مَالِكٍ •

والبيت لابن همام السلولى .

اللمة : « أجرنى » اغثنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، وهذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو النيات والدفاع والحماية « أبا مالك » يروى فى مكانه « أبا خالد » « هبى » أى اعدنى واحسبى .

لعمري : قلت : أختى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من المالكيين .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « أجرنى » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر

وقوله :

* زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ *

= فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف و «مالك» مضاف إليه « وإلا » هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لاتفعل ، مثلا « فبني » الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان « هالكا » نعت لامرئ.

الشاهد فيه : قوله « فبني امرأ » فإن « هب » فيه معنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن « هب » - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ؛ فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثا) وقال : (هب لي حكا) .

واعلم أيضا أن الغالب على « هب » بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على « أن » المؤكدة ومعموليها ؛ فزعم ابن سيده والجوهري والجرجي أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء والمحققين : ليس لحنا لأنه واقع في فصيح العربية ، وقد روى من حديث عمر « هب أن أبانا كان حمارا » ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

* إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدْرِبُ دَبِيحًا *

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفى ، واسمه أوس .

اللغة : « شيخا » الشيخ : هو الذى استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسان شيخ من خسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشياخ ، وشيخان ، وشيوخ = « دبب ديبيا » يسير سيرا رويدا ويمشى مشيا وثيدا .

== المعنى : ظلت هذه المرأة - حين رأت المشيب برأسي - أننى قدصرت شيخاً ، وهذا منها ظن خاطئ . لأننى ما زلت متكامل القوى ، ولأن الشيخ هو الذى ضعفت منه وتقاربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمتني » زعم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية . وباء التمسك مفعول أول « شيخاً » مفعول ثان لزعم ، « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء التمسك اسم « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر المبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « يدب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « ديبيا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمتني شيخاً » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما باء التمسك ، وثانيهما قوله « شيخاً » وقد تبين ذلك في إعراب البيت ، وهذا مستعمل في كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطراب .
ومثله قول أبي ذؤيب الهذلي :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْمَلُ فَيْكُمْ

فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِذَلِكَ بِالْجَهْلِ

وزعم الأزهرى وأبو عبيدة أن ذلك لا يكون في مستعمل الكلام ، وإنما يجيء في ضرورات الشعر ، وليس بشيء ، نعم الكثير في استعمال الفصحاء أن يتعدى « زعم » إلى مفعوليه بواسطة « أن » المؤكدة ومفعولها سواء أكانت متقلة كما في البيت الذى بلى هذا (رقم ١٧٦) أم كانت مخففة من الثقيلة كما في قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) وسنذكر شواهد ذلك في شرح البيت الآتى ، إن شاء الله تعالى .

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا وَقُوعُهُ عَلَى أَنْ وَأَنَّ وَصَلْتُهُمَا ، نَحْوُ (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا)^(١) ، وَقَالَ :

١٧٦ — * وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا *

(١) من الآية ٧ من سورة النازعات .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، ومجزؤه قوله :

* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْعَزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ *

وهذا البيت ثانی ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، والبيت الذي بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَالتَّحْلِيْقَةُ كَالَّذِي عَهْدْتُ ، وَلَمْ يُخَيِّرْ بِسِرِّكَ مُخَيِّرُ

اللغة : « زعمت » ظنت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان من تحول بدنه وشعوب لونه وهزال جسمه ، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن محبتها ، بدليل البيت الذي بعده « تغير جسمي والتحليقة كالذي عاهدت » يريد أنه وحده هو الذي أبلاه الوجد وأضناه الشوق ، والناس جميعاً على حالهم الذي عرفتهم عليه « لم يخبر » يجوز أن يكون هذا الفعل مبنيًا للمعلوم فيكون قوله « مخبر » اسم فاعل بكسر الباء ، ويجوز أن يكون الفعل مبنيًا للمجهول فيكون « مخبر » اسم مفعول بفتح الباء .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماضٍ بمعنى ظن ، والفاء علامة على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة المذكورة في بيت سابق « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياها التكلم اسمه « تغيرت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي زعم « بعدها » بعد : ظرف متعلق بتغير ، وضمير الفاعلة العائد إلى عزة مضاف إليه « من » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذي » اسم موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه « يا » حرف نداء « عز » نادى ، وجملة النداء لاجل لها معترضة بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفي « يتغير » =

والثالث . ما يَرَدُّ بالوجهين ، والغالبُ كونه لليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعَلِمَ ، كقوله جَلَّ ثناؤه : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً ، وَتَرَاهُ قَرِيباً)^(١) ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أني تغيرت » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، وعدها إلى مفعولي بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا - عند الجمهور - هو الكثير القالب في تعدية هذا الفعل ، ونظيره قول امرئ القيس :

أَلَا زَعَمْتُ بِسَبَاسَةِ الْيَوْمِ أَنَّنِي كَبُرْتُ ، وَأَلَا يُحْسِنُ اللَّهُ أَمْثَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَدَقَّ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتُ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلَا يَا رَبِّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وقول الآخر :

زَعَمْتُ تُمَاضِرُ أُنِّي إِمَّا أُمْتُ يَسْدُدُ أَبْيَنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن معمر العذري :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي سَارَضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذَنْ يَا بُنَى زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة « أن » الخففة من الثقيلة الآية الكريمة التي

تلاها المؤلف وتلونهاها في شرح الشاهد السابق ، وقوله سبحانه : (بل زعم أن لن نجعل لكم موعداً) .

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما في البيت الشاهد

الذي سبق (رقم ١٧٥) والبيت الذي أنشدناه في شرحه ، خلافاً لأبي عبيدة والأزهري .

(١) من الآية ٧ من سورة المارج ، ورأى في هذه الآية الكريمة للدلالة على

اليقين ، وقد تأتي رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب رثته ، وهي في هذين المعنيين تعدى لواحد ، وليست من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر

إن شاء الله .

وقوله تعالى : (فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)^(١) ، وقوله تعالى : (فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ)^(٢) .

والرابع : ما يرد بهما ، والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظن ، وحسب ، وخال ، كقوله :

١٧٧ — * ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ أَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا *

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد (القتال) وقد تعدى هذا الفعل في هذه الآية الكريمة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون ، وفي الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة المتحنة ، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .

وقد تأتى علم بمعنى صار أعلم : أى مشقوق الشفة العليا ، فتكون فعلا لازما ، وتأتى بمعنى عرف فتعدى إلى مفعول واحد ، وسبب ذكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَعَرَّذْتَ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا *

ولم أقف لهذا البيت هلى نسبة إلى قائل معين .

اللمعة : « شبت » استعرت ، وتوقدت ، واضطربت ، واشتعلت ، وتأججت .

« لظى الحرب » نارها وأوارها « صاليا » أراد دخلا في حومتها « عردت » أحجمت وفرت ونسكت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونسل ، والتعريد : الفرار ، وقبل : التعريد : سرعة الذهاب في الهزيمة » اهـ .

الإعراب : « ظننتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية « شبت » شب : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « لظى » فاعل شب ، وهو مضاف « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى « صاليا » =

وكقوله تعالى : (يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ)^(١) ، وكقول الشاعر :

— ١٧٨ — * وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً *

= مفعول ثان لظن « فعدت » الفاء عاطفة ، عرد : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « فيمن » جار ومجرور متعلق ب« عرد » كان « فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة بحلابي « عنها » جار ومجرور متعلق ب« عرد » معدداً « خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا عمل لها من الإعراب صلة من الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « ظننتك صاليا » حيث استعمل فيه « ظن » من الظن بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أحدهما ضمير المخاطب المتصل ، والثاني قوله « صاليا » ومن العلماء من ادعى أن « ظن » في هذا البيت بمعنى اليقين ، وهو جيد .
(١) من الآية ٤٦ من سورة البقرة .

— ١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُذَامَ وَحَمِيرًا *

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث الكلابي ، من كلمة يقولها في يوم مرج رهاط ، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة ، وعجزه قوله :
فَلَمَّا لَقِينَا عُضْبَةً تَغْلِيَّةً يَقُودُونَ جُرُوداً فِي الْأَعْنَةِ ضُمَرًا
سَقَيْنَاهُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى اللَّوْتِ أَضْبَرًا
فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ أَبَتْ عِيدَانُهُ أَنْ تَكْتَمِرَا
وقد روى أبو تمام جيب بن أوس الطائي هذه الآيات في الحماة مع اختلاف يسير
(انظر شرح التبريزي ١ / ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا) .

اللغة : « وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة » يقول : كنا نطمح في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن ، وهذا من قولهم في المثل : ما كل بيضاء شحمة ، ومثله قولهم : ما كل سوداء تمر ، و « جذام » لقب ، واسمه عمرو ، يقال : إنهم كانوا يسمون — أو يلقبون — بهذه الأسماء الغريبة لتكون كالطيرة لعدوهم ، فسموا بجذام وأصله ذلك الداء الويل ، وسموا بغيظ ومرة وحنظلة ، و « حمير » اسمه الرنحج — بزة سرجل —

وقوله :

* حَسِبْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِمَارَةٍ * — ١٧٩

== وجذام وحمير: كلاهما من اللبن ، وقوله « عشية لاقينا » يروى في مكانه « ليلالى لاقينا » كما يروى « صداء وحميرآ » .

المعنى : يقول : إنا كنا نظن أن الناس سواء في الخور والجبن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم ، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لقينا هاتين القيتلتين ، فلقينا بلقائهم البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقائهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجهد الجاهد والصبر المتعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يمدحوا أفرانهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يظلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعه منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، ونا : اسمه « حسبنا » فعل وفاعل « كل » مفعول أول لحسب ، وهو مضاف و « يضاء » مضاف إليه « شحمة » مفعول ثان لحسب ، والجملة من حسب وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « عشية » ظرف زمان منصوب بحسب « لاقينا » فعل وفاعل « جذام » مفعول به « وحميرا » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحمير في محل جر بإضافة ظرف الزمان إليها .
الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل يضاء شحمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولها قوله « كل يضاء » وثانيهما قوله « شحمة » كما تبين لك ذلك في الإعراب .

١٧٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلًا *

والبيت للبيد بن ربيعة العامري ، من كلة له طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتا وأولها قوله :

كَبِيشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا وَكَانَتْ لَهُ خَبِلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا
تَرَبَّمَتِ الْأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبَطَاحِ وَانْتَجَمْنَ لِلْسَّائِلِ
اللمة : « كبيشة » هي زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهمة ==

وكقوله :

١٨٠ * إِخَالِكَ - إِنْ لَمْ تَنْصُضِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى *

= والقاف - اسم جبل ، قال ياقوت : «الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشمار التي قيلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل لكونه من لحفه » اهـ « خيلاً » الخيل : فساد العقل ، ويروى « وكأت له شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت بزمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت : « وثم العيني في ضبطه بكسرهما ظنا منه أنه جمع بطحاء » « رباحا » بفتح الراء - الريح « ناقلًا » ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقه ثقل .
المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء رجحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجلود ، وإنه ليعرف الريح إذا مات ، لأنه - حينئذ - يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجلود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « للراء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الراء « ناقلًا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خير - إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين . أولهما قوله « التقي » ، وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* يَسْؤُوكَ مَالًا يَسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ *

اللغة : « إخالك » أظنك ، والقياس في همزة المضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

.

= أخاف ، ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره « تنفض الطرف » غرض الطرف : إطباق الجفن ، وأراد هنا النوم أو صرف عينه عن الحسان وعن مفاتنهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويمشحك « الوجد » الهيام .

اللعنى : يقول : إن لم تم وبقيت ساهراً أرقا - أو إن لم تصرف عينك عن التطلع إلى مفاتن القواني ومحاسنهن - فأني أظنك مبتلى بعشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله .

الإعراب : « إخالك » إخال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تنفض » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتنفض ، وجملة تنفض وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط والجواب لأجل لها اعتراضية « ذا » مفعول ثان لإخال منصوب بالألّف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم ، مبنى على السكون في محل نصب « لا » نافية « يستطاع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطاع ونائب فاعله لأجل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليّه في محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار ومحرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال - وهو فعل قلبي معناه الرجحان - ونصب به مفعولين : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

١٨١ — * مَا خَرَّتْنِي زَلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِينًا *

١٨١ — هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه قوله :

* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُجُوءَ الْآلَمِ *

وقد أنشد الجوهري هذا البيت عن الأحمر ، ولم يعزه إلى قائل معين .
 اللفظة : « ضمنا » بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة وآخره نون - ومعناه مبتلى ،
 ويروى في مكانه « ظمنا » بالظاء المشالة والهمزة بعد الميم - وأصله العطشان ، ويراد به
 المشتاق « حُجُوءُ الْآلَمِ » بضم الحاء الهملة والميم وتشديد الواو مفتوحة - هي شدة
 الألم وسورته .

المعنى : يقول لأحباب له فارقهم : إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد
 الشوق إلى لقاءكم ، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق .
 الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خلتني »
 خال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول أول
 « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بعدكم » بعد : ظرف متعلق
 بزال أو بضمن الآتي ، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ضمنا » يجوز أن
 يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو المفعول الثاني لحال « أشكو » فعل مضارع ،
 وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إليكم » جار ومجرور متعلق بأشكو « حُجُوءُ »
 مفعول به لأشكو ، وهو مضاف و « الْآلَمِ » مضاف إليه ، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله
 في محل نصب : إما مفعول ثان لحال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر
 زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا لحال ، ويجوز أن تجعل جملة « أشكو »
 ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثاني لحال هو جملة زال ومعمولاته ،
 وما النافية الواقعة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد فصل بين النافي والمنفي
 بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلتني ما زلت بعدكم ضمنا أشكو .

الشاهد فيه : قوله « خلتني ضمنا » حيث استعمل خال - وهو فعل قلب - بمعنى
 الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « ضمنا » أو جملة
 « أشكو » أو جملة « ما زلت بعدكم ضمنا أشكو - إلخ » على ما بيناه في إعراب البيت .

تنبيهان - الأول : ترد عِلْم بمعنى عَرَفَ ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ ، ورأى بمعنى
الرى - أى : للذهب - وَحَجًّا بمعنى قَصَدَ ، فَيَتَعَدَّى إِلَى واحدٍ نحو (وَاللَّهُ
أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)^(١) (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ
بِظَّهِينِ)^(٢) وتقول « رأى أبو حنيفة حِلَّ كذا ، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ »
و « حَجَّوْتُ نَيْتَ اللَّهِ »^(٣) .

وترد وَجَدَ بمعنى حَزَنَ أَوْ حَقَدَ فلا يتعديان .

وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لمعانٍ أُخَرَّ غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين
وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »

الثاني : ألقوا رأى الحلمية برأى العائية في التعدى لاثنيين ، كقوله :

(١) من الآية ٧٨ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التكاوير .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لا فرق بينهما إلا في التعدى
فعل تعدى لاثنيين ، وعرف تعدى لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد ،
وزعم أن العرب قد يخصون أحد اللفظين المتساويين في المعنى بحكم لفظى - أى وهذا
الحكم اللفظى هنا هو التعدى لاثنيين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف -
وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على مذهب ضعيف ، والصواب أنا لما تتبعنا كلام
العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يتعلق الكلام بعلم المركبات ، ويستعملون
كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية
يستعملون علم متعدداً إلى اثنين ، ويستعملون عرف متعدداً إلى واحد ، فعلمنا أن بين المعنى
واللفظ تطابقاً وتآلفاً ، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحياناً فإننا نعلم أنهم
خرجوا عن مألفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم في موطن كان من حقه أن يستعمل
فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل - وهو عرف -
والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته ، ولذلك أنواع لا تروى أن نذكرها هنا .

— ١٨٢ — * أَرَاهُمْ رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا *

١٨٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا :

أَبُو حَنْشٍ بُورُقْنِي وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَلَا
أَرَاهُمْ رُفَقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأُنْخَزَلَ أَنْخَزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يَذْرِكْ بِلَالَا
وهذه الأبيات لعمر بن أحمـر الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ويسـكـبهم ، وأولها قوله :

أَبْتُ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُنَلِّحَا وَنَحْتَلَا بِمَا بِهِمَا أَحْتِيَالَا
كَأَنَّهُمَا سُـمْنِيْنَا مُسْتَفِيثٌ يُرْجَى طَالِمَا بِهِمَا ثِقَالَا
وَهَى خَرَزَاهُمَا فَالْمَاءَ يَجْرِي خِلَالَهُمَا وَيَنْسِلُ أَنْسِلَالَا
حَلَى حَيِّينَ فِي عَامِّينَ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طَلَابُهُمَا وَطَالَا
فَأَيُّهُ لَيْسَلَةٌ تَأْتِيكَ سَهْوَا فَتُضْبِحُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا
والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رويناها أولا قد استشهد به سيـبويه (ج ١ ص ١٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلي .

الـلـفـة : « تلحا » من قولهم : ألح السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعيـنا مستغيث » سعيـنا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن — بوزن قـل — وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقي بها ، والمستغيث : طالب النيث « على حين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عينك عن كل شيء إلا أن يدوم بكأؤهما على حين « وهى » ضعف وانشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثال » أعلام أناسي « تجافى الليل وأنخزل وأنخزالا » : كنايةتان عن الظهور ويان ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » بزنة كتاب — ما تبلى به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع = (٤ — أوضع للمالك ٢)

وَمَصْدَرُهَا الرُّؤْيَا ، نحو (هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ)^(١) ، ولا تختصُّ
الرُّؤْيَا بمصدر الحولية ، بل تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريري وابن مالك ،
بدليل (وَمَا جَمَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ)^(٢) ، قال ابن
عباس : هي رُؤْيَا عَيْن .

== أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى « رنقتي » بضم
الراء أو كسرهما - جمع رفیق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنن » مبتدأ ، وجملة « يورقتي » خبره ، و « عمار » وسائر
الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رخم « أنال » في غير النداء ضرورة ، وأصله أنالة ،
فهو مرفوع بضمّة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل
مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذي هو ضمير
جاءة الغائبين مفعول أول « رنقتي » مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رنقتي » حيث أعمل « أرى » في مفعولين : أحدهما
الضمير للنصل به ، والثاني قوله « رنقتي » ورأى ههنا بمعنى حلم أى رأى في منامه ،
وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا
إدراك بالحس الباطن كالعلم فلذا أجريت مجراه ، وبحيء للمفعول الثاني معرفة - وهو
قوله « رنقتي » - في هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن « رأى » الحولية تنصب
مفعولا واحدا ، وأن المنصوب الثاني في الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل في الحال
أن يكون نسكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذي يدل على أن « الرؤيا » في هذه الآية
السكرية يراد بها الرؤبة البصرية أربعة أمور ، الأول : أن الصحابة الذين شهدوا تنزيل
القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثاني : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة
للناس ، والعقل يقضى بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إني رأيت =

النوع الثاني : أفعال التصيير ، كَجَعَلَ ، وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَبَ ، قال الله تعالى : (فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا)^(١) (لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا)^(٢) (وَتَرَكَنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ)^(٣) (وَاتَّخَذَ اللَّهُ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ خَلِيلًا)^(٤) ، وقال الشاعر :

— ١٨٣ — * تَخَذْتُ غُرَارَ إِتْرَهُمْ دَلِيلًا *

= فيما يرى النائم أني ذهبت إلى بيت المقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذبه أحد ، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى في منامه أنه قطع المسافات البعيدة في لحظات يسيرة ، فلا يستنكر ذلك من نفسه ، الأمر الثالث : أنهم استوصفوه بيت المقدس والطريق إليه وبالغوا في تحمى ذلك منه ، والأمر الرابع : أن مجيء « الرؤيا » بمعنى رؤية البصر قد جاء في كلام العرب المحتج بكلامهم ، مثل قول الراعي يصف صيادا رأى صيدا :

وَكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فَوَادُهُ وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يَلُومُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ — هذا صدر بيت من الوافر لأبي جندب بن مرة الهذلي ، وهو أخو أبي خراش الهذلي ، والبيت المستشهد بصدده ثالث ثلاثة أبيات له يقولها في بني لحيان ، وهو يتأمله مع ما قبله :

لَقَدْ أُمِّسَى بَنُو لَحْيَانَ مَنًى بِحَمْدِ اللَّهِ فِي خِزْيٍ مُبِينٍ
جَزَيْتُهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِي بَنِي لَحْيَانَ ، كَلًّا فَأَخْرُونِي
تَخَذْتُ غُرَارَ إِتْرَهُمْ دَلِيلًا وَقَرُّوا فِي الْحِجَارِ لِيُعْجِزُونِي

اللغة : « جزيتهم » أراد كافأهم على سوء صنيعهم « بما أخذوا تلادي » الباء ههنا للشيئية ، وما ، مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأتي إياهم بسبب أخذهم تلادي ، والتلاد — بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها ، وبزنة كتاب — ومثله التليد : المال =

وقال :

— ١٨٤ — * فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَمَصْفٍ مَا كُونُ *

وقالوا : « وَهَيَّئِ اللَّهُ فِدَاكَ » وهذا مُلَازِمٌ لِلْمَقْصِدِ .

= الذى ولد عندك ، فإن تسكن قد ورثته فهو طارف وطريف « تحذت » بفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثى وضع من أول الأمر هكذا ، وقيل : هو مخفف من اتخذ نظير تقي المخفف من اتقى « غراز » بضم الغين المعجمة ، وبزنة غواب وآخره زاي معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالنون فى مكان الزاي ، وهو اسم واد « ليعجزونى » ليغلبونى ، وذلك بأن يفوتونى فلا أدركهم .

الإعراب : « تحذت » تحذ : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرهم » إثر : ظرف منصوب بتخذ ، وضيمير الغائبين العائد على بنى لحيان مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندى أن تكون حالية على مذهب الكوفيين الذين يعجزون أن تأتى جملة الحال فعلية فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « فى الحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزونى » اللام لام التعليل ، والفعل المضارع منصوب بأن المضمر بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، وأن المضمر مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا فى الحجاز لإعجازهم إياى .

الشاهد فيه : قوله « تحذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه تحذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التيسير ، ونصب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلا » على ما بيناه فى إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النعاة فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنه من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام فى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم (١ / ٥٦ بتحقيقنا) أنه لرؤبة بن =

= العجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤية فوجدت هذا الشاهد رابع أربعة آيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع - وهاكها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةٌ مِنْ سِجِيلٍ
وَلَعَبَتْ طَيْرٌ بِهِمْ أَبَابِيلٌ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصَفٍ مَا كُولٍ

وهذه الأيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة صميت سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : (ألم تركيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم في تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف ما كول) وأغلب ألفاظ الرجز هي ألفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللمة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم في نحورهم وأهلكهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل في الأصل : الطين الذي تصجر ، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كما يحرق الآجر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالعبايد والعبايد والشهايط ، وقيل : واحدة إبالة ، وقيل : واحدة إبول - بزنة جرد حل - - « وصيروا » تركوا « كعصف » العصف : ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو التبن .

الإعراب : « صيروا » صير : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو المفعول الأول مبني على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة « كعصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين المتضايين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه في باب الإضافة « ما كول » صفة لعصف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصيروا مثل » حيث استعمل فيه صير بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما وواو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها : الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلغاء^(١) ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضعف العامل بتوسطه

(١) فإن قلت : فما معنى كل من الإلغاء والتعليق ؟

فالجواب أن نقول لك : إن التعليق هو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة - « إبطال عمل العامل لفظاً ، لا معنى » يعنون أنك تجيء بالمعمول - وهو ههنا للمفعولان - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلاً « علت أزيد مسافر أم عمرو » فإن قولك « زيد مسافر » هو للمعمول ، وأصله مبتدأ وخبر ، وللبتداء والخبر مرفوعان ، وقد جثت بهما بعد دخول العامل - وهو علت - مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر ستعرفه ، فليس لعلم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب ؛ لأنها - من حيث المعنى - معمولة للفعل للتقدم عليها ، وهو يطلب منصوباً ، والدليل على ذلك أنك تعطف عليها جملة أخرى ينصب جزءها ، فتقول : « علت لزيد مسافر وعمراً مقياً » لأن العطف يكون تبعاً للمحل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلغاء فهو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً - « إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً » ويعنون بذلك أنك تجيء بالمعمول - وهو للمفعولان كما علت - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر - مع ذلك - أن هذا العامل له تسلط على محل هذا المعمول ، فتقول « زيد ظننت فاهم » أو تقول « زيد فاهم ظننت » فزيد في المثالين مبتدأ ، وفاهم خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل معهما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا محل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة ، وجملة البتداء والخبر لا محل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية ، ولا عمل لظننت في لفظ البتداء والخبر وهو ظاهر ، ولا في محل البتداء والخبر لأنها لو عملت في محلهما لكانت جملة في محل نصب مفعولاً به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا محل لها من الإعراب وإنها ابتدائية ، فلو عطفت عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترفع طرفي هذه الجملة للعطوفة تبعاً للفظ طرفي الجملة العطوف عليها ، إذ لا محل للجملة للعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه ، فتقول « زيد ظننت فاهم ، وعمرو مكابر » . =

== فإن قلت : فما الفرق العملي بين هذين الحالين ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقاً من وجهين . أحدهما قد انضح لك من الكلام السابق في شرح معناها ، وخلاصته : أن الجملة في حال الإلغاء لا عمل لها من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع تبعاً لفظها ، أما الجملة في حال التعليق فلفظها مرفوع وعملها نصب ، فيجوز لك في العطف عليها أن تراعى لفظها فتجيب بالمعطوف مرفوعاً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر » وأن تراعى عملها فتجيب بالمعطوف منصوباً فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر » . والوجه الثاني : أن إلغاء عمل العامل في المعلوم أمر اختياري لا يجب عليك أن تصير إليه ، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسلطه على المعلوم فتنبه ، كما يجوز لك ألا تسلطه عليه فتجيب به على أصله ، فنقول « زيد ظننت مسافر » أو تقول « زيدا ظننت مسافر » وخالف الأخفش في هذا ، فجعل الإلغاء واجباً عند توسط العامل بين الممولين أو تأخره عنهما ، وأما تعليق العامل عن العمل في لفظ المعلوم فأمر واجب لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يتعين عليك أن تأتي بالمعول للعلق عنه على أصله الذي كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن طبيعة الأدوات التي تطلق العامل عن المعلوم أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » وأثبتت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام ، لأن لام الابتداء تأتي طبيعتها إلا أن تكون في أول الكلام ، وكذلك كل الأدوات التي حكي النحاة أنها تكون سبباً في تعليق العامل ، فأما في حال الإلغاء فإنه لم يدخل شيء بين العامل والمعول ، وكل ما في الباب أن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها في غير موضعها كإعمالها إذا وضعت في موضعها ، ولكنها - أي أفعال القلوب - ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلها جاز ==

== إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعفها فوضعت في غير موضعها ، انظر إلى قولك « ضرب زيد عمرا » فهذا فعل متعد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قولك « ضرب عمرا زيد » وإلى قولك « عمرا ضرب زيد » تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق ، وليس لك أن تلقى هذا الفعل فتمنعه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المفعول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكنا أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالا متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال المتعدية ، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفا يقعد بها عن منزلة بقية الأفعال ، فعاملتها معاملة تقصر عن معاملة سائر الأفعال المتعدية ، فقضى استعمالهم إلغاؤها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي ألغوا إعمالها خلافاً للكوفيين في هذه الجزئية ، وإذا تغير الوضع الطبيعي تأخر الفعل عن المفعولين جميعاً أو توسط بينهما لم يلتزموا بالإعمال ، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً .

فإن قلت : فهل يجرى كل واحد من الإلغاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن نقول لك :

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجرى في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب المفقود لها هذا الباب .

وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين :

الأول - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجرى في جميع الأفعال القلبية وغير القلبية ، فيجوز عنده أن تقول « ضربت أيهم في الدار » على أن يكون « أيهم » اسم استفهام مبتدأ ، و « في الدار » جارا ومجرورا يتعلق بمحذوف خبر ، وجملة الابتداء والخبر في محل نصب بضررت ، وقد ذكرنا في باب الاسم الموصول أنه حمل على التعليق قوله تعالى (ثم لنزغن من كل شعبة أيهم أشد) وهذا مذهب غير مرضى عند العلماء .

الثاني - وهو مذهب الجمهور - أن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل :

النوع الأول : كل فعل يدل على الشك ، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر ، ==

أو تأخرو ، ك « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » ^(١) قال :

= نحو قولك : شككت أزيد في الدار أم عمرو ، وترددت أوفى أنت أم غادر ، ونسيت أ كنت معنا أمس أم لم تكن .

النوع الثاني : كل فعل يدل على العلم ، نحو قولك : علمت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أصدق فلاك أم كاذك ، وتبينت أتؤدى أواجبك أم تهمله .

النوع الثالث : كل فعل يطلب به العلم ، نحو قولك : فكرت أمقيم أنت أم ظاعن ، وابتليت عليا أيعبر أم يجزع ، وامتنعت خالدا أيشكر الصنيعة أم يمجدها ، واستفهمت أحضر بكر أم غاب .

النوع الرابع : كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبصرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت ، كقولك : لمست أناعم جلدك أم خشن ، وشممت أطيب ريحك أم نتن ، وأبصرت أسريعة خطاك أم بطيئة .

(١) ظاهر عبارة المؤلف ههنا أن للإلغاء صورتين ليس غير :

إحداهما : أن يتوسط الفعل القلبي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذي سيأتي عقيب هذا الكلام ، ومن هذا القليل قول الشاعر :

شَجَاكَ أَظُنُّ رُبْعُ الظَّاعِنِينَ فَلَمْ تَعْبَأْ بِمَعْدَلِ الْعَاذِلِينَ

وهذا البيت يروى برفع كلمة « ربع » ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخريجها على أن « شجا » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربع : فاعل شجا ، وهذه جملة فعلية لا عمل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أى أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير ، وهذه الجملة لا عمل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية نصب كلمة « ربع » فتخريجها على أن « شجاك » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربع ، والجملة في محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا .، وربع : مفعول أول لأظن ، وأصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك ، وهذا البيت بروايته يدل على أن الإلغاء عند التوسط جائز .

١٨٥ — * وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَالْخَوْرُ *

= الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلبي عن المفعولين جميعا ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم (١٨٦) ومن شواهد أيضا قول الشاعر :

آتِ الْمَوْتَ تَعْلَمُونَ فَلَا يُرْ هَبْكُمْ مِنْ لَفَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامُ

وقد ذكر غير المؤلف من النحاة صورة ثالثة للأناء ، وهى أن يتقدم الفعل القلبي على المفعولين جميعا ، ولكن لا يبتدأ به الكلام ، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قولك « متى ظننت زيدا قائما » ومنه البيت :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرِّوَاثِمَا يَذْنِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيدكر المؤلف هذه الصورة فى صدد تخرىج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَيْلَ الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوْعِدُنِي *

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة للقرى .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة — بضم المهملة — وهى ماكان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وهما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجاز لا يقولون غير الرجز كروبة والعجاج أبيه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الراجز :

* أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَصِيدًا *

« توعدى » تهددنى ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر للوعد به إلا أن يكون للوعد به شرأ .

الإعراب : « أَيْلَ الْأَرَاجِيزِ » الممزة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدى الآتى « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللَّؤْمِ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وحجلة النداء لا محل لها معترضة بين الممول وعامله « توعدى » توعد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « وفى الأراجيز » الواو واو الحال ، وفى : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بى ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

— ١٨٦ — * هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا *

= بمحذوف خبر مقدم «خلت» خال : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعل مبنى على الضم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لاجل لهما من الإعراب معترضة بين الابتدأ وخبره « اللؤم » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمه الظاهرة « والخور » الواو عاطفة ، الخور : معطوف على اللؤم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « في الأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين للبتأ الذي هو قوله « اللؤم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » ، فلما توسط الفعل بينهما ألقى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لنصبهما ، فكان يقول : وخلت اللؤم والخور في الأراجيز ، بنصب اللؤم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والمجرور على أنه للفعول الثاني .

١٨٦ — هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الديري ، وقد رواه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ثاني أربعة أبيات (انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥) ونسبها إلى أبي أسيدة الديري ، وهاك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَأَنَّ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لَا يُجْدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا

هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أَيْسَرَتْ غِنَاهُمَا

وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان (٦ / ٦٥) أول هذين البيتين مع بيتين آخرين بعده .

اللمة : « شيخين » ثنية شيخ ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خمسين سنة من عمره إلى آخره حياته . وقيل غير ذلك ، وسبق تفسيره قريبا (ش ١٧٥) وقد جرت عادة الناس أن يكون للقدم عليهم وصاحب الرأي فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم وللقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء « لا يجدى علينا غناها » يريد أن غناها قاصر نفعه عليهما ، ولا ينال قومهما منه شيء ، وأجدى : ار ذاجدى ، وهو العطية والنفع « هما سيدانا يزعمان » يريد أن هذين الشيخين =

والغاه المتأخّر أفضى من إعماله ، والمتوسط بالعكس ، وقيل : هما في المتوسط بين المفعولين سَوَاءٌ .

الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لجيء ماله صدر الكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَالُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ)^(١) ، وَلَامُ الْقَسَمِ ، كقوله :

== يظنان أن لما السيادة علينا والتقدم «أيسرت غنماهما» معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكيت «يسرت غنماهما» بالتضعيف . وضرب ذلك مثلاً لما يجري عليهم من النفع .

الغنى : يقول : إن من قومنا رجلين طعنا في السن وليس من ورائهما نفع لنا ، وهما يظنان أنهما يتقدم سهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ فينا ، ولكننا لانعرف لهما بذلك إلا أن بنالنا من غنماهما ما ننتفع به ، وما دامت أيديهما مغلولتا فإننا لانقر لهما بسيادة ، ولا نعرف لهما بتقدم .

الإعراب : «هما» ضمير منفصل مبتدأ «سيدانا» سبدا : خبر المبتدأ مرفوع بالألف نية عن الضمة لأنه متنى ، وسبدا مضاف والضمير مضاف إليه «رعمان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لاعمل لهما «يسوداننا» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر : فعل ماض مبنى على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، والتاء للتأنيث «غنماهما» فاعل ، أيسر ، مرفوع بالألف لأنه متنى ، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «ها سيدانا يزعمان» حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبي - وهو يزعم - وأخره في الكلام عن مفعوله ، فرفعهما ، وأتى عمله في لفظهما وفي المثل أيضاً ، وهذان المفعولان هما للبتداء والخبر الآن ، وذلك قوله «ها سيدانا» ولو أنه أخرهما عن الفعل لنصبهما به فقال «يزعمانها سيدينا» وذلك ظاهر إن شاء الله . ومثله البيت الذي أنشدناه في ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلقاء .

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

— ١٨٧ — • وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي •

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

• إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا •

والبيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأحموي في باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٦) والمؤلف في قطر الندى (رقم ٧٣) وفي شذور الذهب (رقم ١٨٥) وهو من قصيدة لبيد المعنودة في اللغات والتي أولها قوله :

عَلِمْتُ الدَّيَّارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا بِمِثْنِي تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

اللمعة : « منيتي » المنية : اللوت ، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى بمعنى - بوزن رى يرمى - ومعناه قدر ، ولحققتها التاء لأنها قد صارت اسما « لاتطيش » لاتخيب ، بل تصيب المرى دائما « سهامها » السهام : جمع سهم .

اللمعة : إني موقن أنني سألاقى اللوت حتما ، لأن اللوت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبدا .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماض وفاعل « لتأتين » اللام واقعة في جواب القسم ، تأتي : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لانصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل تأتي ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم ، وهو مضاف وياء للتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « المنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف نفى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المنايا مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لتأتين منيتي » حيث وقع الفعل الذي من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما اللبتاء والخبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك =

وَمَا النَّافِيَةُ نحو (كَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)^(١) .
وَلَا وَإِنْ النافيتان في جواب قسم ملفوظ به أو مُقَدَّر ، نحو « عَلِمْتُ وَاللَّهِ
لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » و « عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » .
والاستفهام ، وله صورتان :

إحدهما : أن يعترض حَرْفُ الاستفهام بين العامل والجملة ، نحو (وَإِنْ
أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ يَبْعِدُ مَا تُوعِدُونَ)^(٢) .

والثانية : أن يكون في الجملة أَسْمُ استفهام : عمدة كان ، نحو (لِنَعْلَمَ
أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحَقُّ)^(٣) ، أو فضلة ، نحو (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ
مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)^(٤) .

ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التَّصْيِير ، ولا في قلبى
جَامِدٍ — وهو اثنان : هَبْ ، وَتَعَلَّمْ^(٥) — فإنهما يلزمان الأمر ، وما عداهما
من أفعال الباب متصرف إلا وَهَبَ ، كما مر .

== الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام لنصب الفعل
للمفعولين ، فكان يقول : ولقد علمت منبى آتية ، بنصب منية نصبا تقديرية على أنه
المفعول الأول ، ونصب آتية نصبا ظاهرا على أنه المفعول الثانى ، ولكن وجود اللام
منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجعله موجودا في المحل ، والدليل على وجوده
في المحل أنك لو عطف على ما ، جملة « لتأتين منبى » لعطفت بالنصب ، وسيأتى
إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتى ، إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ١٢ من سورة الكهف . (٤) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

(٥) المراد « هب » القلية التي بمعنى ظن ، و « تعلم » القلية التي بمعنى اعلم ،
وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال المؤلف ، فأما « هب » من الهبة فهو فعل متصرف
تام التصرف ، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علما نحو « تعلمت النحو » فإنه أيضا متصرف
تام التصرف ، وقد سبق لنا ذكر هذا .

ولتصاريفهن ما هنن ، تقول في الإعمال : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » و « أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وفي الإلغاء « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَنَّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَنَّ » وفي التعليق « أَظُنُّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَا ظَنَّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .



وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :
أحدهما : أن العامل المُلغى لا عَمَلَ لَهُ أَلْبَتَّةَ ، والعامل المَمْلَقَ لَهُ عَمَلٌ
في المحل ، فيجوز « علمت لَزَيْدٍ قَائِمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ » بالنصب عَطْفًا
على المحل ^(١) ، قال :

(١) ههنا شيئان أحب أن أنبهك إليهما .
الأول أن للعلماء خلافا في الجملة المعلق عنها بأحد المعلقات التي ذكرها المؤلف -
إلا الاستفهام - ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن لهذه الجملة محلا من الإعراب ، وابن هذا المحل هو النصب ، وهذا
مذهب سيبويه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذي يجري عليه كلام
المؤلف ههنا .

والثاني : أنه لا محل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل
المعلق ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » فتقدير الكلام : علمت والله لزيد قائم ، وهذا
مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة المعلق عنها لا محل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم
لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل المعلق ، وليس مدلولاً عليه بشيء محذوف كما
زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المغاربة من النحويين ، ومن ذهب إليه ابن عصفور .
الشيء الثاني : أنه إنما يعطف على محل الجملة المعلق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة .

١٨٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَى
وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتْ

١٨٨ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأحموى هذا البيت فى باب ظن وأخواتها (رقم ٣٣٨) وللؤلؤ فى قطر الندى (رقم ٧٤) وفى شذور الذهب (رقم ١٨٧) .

اللفظة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها « موجعات » جمع موجعة ، وهى المؤلة .

المعنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء ، لأنه لم يكن يمر بخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلة ، لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبى وامتلكت مشاعرى .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكلم اسم ، مبنى على الضم فى محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث « ما » اسم استهزاء مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بأدرى سدت مسد مفعلها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أن مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورا بحتى ، والجار والمجرور متعلق بالنفى الذى دل عليه « ما » فى قوله =
« ما كنت أدرى » .

والثاني : أن سبب التعاقب مُوجِبٌ ، فلا يجوز « ظَنَنْتُ ما زَيْداً قائماً »
وسبب الإلفاء مُجَوِّزٌ ، فيجوز « زَيْداً ظَنَنْتُ قائماً » و « زَيْداً قائماً ظَنَنْتُ » .
ولا يجوز إلفاء العامل للتقدم ، خلافاً للكوفيين والأخفش ،
واستدلوا بقوله :

١٨٩ — • أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْطَةِ الْأَدَبُ •

= الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البكى ولا موجات » فإن « أدرى » فعل مضارع
ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البكى » جملة من مبتدأ وخبر ،
وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن المبتدأ اسم استفهام ،
واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم
يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلها النصب ، والدليل على أنه عمل
في محلها النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجات » جاء به منصوباً بالكسرة نيابة
عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

• كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي •

والبيت مما اختاره أبو تمام في حماسه ونسبه إلى بعض الفزاريين ، ولم يعينه (وانظر
شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا) .

اللمعة : « كذاكَ أدبت » الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسمها
بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام :
تأدياً مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق
عليه ، وهو قوله :

أَكْنَيْهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَقْبَهُ ، وَالسُّوءَةَ اللَّقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه « الشيعة » الخلق ، وجمعها شيم .
الإعراب : « كذاكَ » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، يقع مفعولاً مطلقاً
عاملاً أدبت الذي بعده ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لهل اسم الإشارة ، =
(• — أَوْضَحُ السَّالِكُ ٧)

== والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعمتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ،
والتقدير : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبنى للمجهول ،
والتاء نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلق » الجار
والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه
« أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة
في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ
« الشيعة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب
سدت مسد مفعولى وجد على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ
جزءى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيعة الأدب ، أو الجملة في محل نصب
مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى
الحال والشأن) ملاك الشيعة الأدب .

الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيعة الأدب » فإن ظاهره أنه ألقى « وجدت »
مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيعة الأدبا » بنصب « ملاك »
و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، والعلماء يختلفون في تخريج هذا
البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب .
فقال الكوفيون : هو على الإلقاء ، والإلقاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط
والتأخر ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا الإلقاء أثر من
آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج :
الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » .
والثانى : أنه من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة
المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه في إعراب البيت .
والثالث : أنه من باب الإلقاء ، لكن سبب الإلقاء أن الفعل لم يقع في أول
الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « أنى » وهذه هي الصورة الثالثة من الصور
الليعة للإلقاء كما سبق التنبيه إليه .
==

وقوله :

* وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ * — ١٩٠

= والنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسه إلا أن يحكم فى هذه للسألة - بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على مارواه الكوفيون - بمذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ، مالم تنع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ، وإلا يكن الأمر كذلك تصح دلالة الشواهد غير موقوف بها ولا مطمأن إليها ، لأن التأويل فى كل كلام ممكن .

١٩٠ - هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذْنُو مَوَدَّتَهَا *

والبيت لكعب بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدته التى يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتى مطلعها :

بَانتَ سَعَادُ قَفْلِي الْيَوْمَ مَتَبُولٌ مُتَمِّمٌ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولٌ

اللقنة : « بانت » بعدت وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبسله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب - بالتضعيف - إذا ذلله وقهره وعبد « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يفد » أصله من قولهم : فدى الأسير بفديه فداء ؛ إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو الفيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء . الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وأمل » مثله « أن » مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واوه ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تدنو ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل على مذهب سيويه الذى يميز مجيء الحال من الابتداء ، أو صاحبه ضمير للابتداء المستتر فى الخبر على مذهب الجمهور « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة الابتداء والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

=

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء الْمُقَدَّرَة ، والأصل « لَمِلَاكُ »
و « لَدَيْنَا » ثم حُذِفَ وبقي التعليق .

والثاني : أن يكون من الإلقاء ، لأن التوسطَ الْمُبِيحَ للإلقاء ليس التوسطَ
بين الممولين فقط ، بل توسطَ العامل في الكلام مُقْتَضٍ أيضاً ، نعم الإلقاء
للتوسطِ بين الممولين أقوى ، والعامل هنا قد سُبِقَ بآئي وبما النافية ، ونظيره
« مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا » فيجوز فيه الإلقاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف ، وهو

= الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألقى « إخال »
مع كونه متقدماً ، وقد أخذ بهذا الظاهر نعمة الكوفة ، ورأوا أنه يجوز في أفعال
القلوب - بسبب ضعفها في ذاتها - أن تلقى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين
جميعاً في كل حالة ، وأنه يجوز الحذو على هذا ، وليس هذا الظاهر مسلماً عند جمهور
البصريين ، وهو الذي اختاره المؤلف هنا تبعاً للناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرجنا
عن استشهاد أهل الكوفة به ، ولهم فيه توجيهات عدة .

منها : أنه من باب التعليق ، وأن لام الابتداء مقدرة بين « إخال » وما بعدها ، وتقدير
الكلام : وما إخال لدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلقاء بسبب وقوع العامل وسطاً كما قرره المؤلف .

ومنها : أن « إخال » عاملة في مفعولين ، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن
والثاني جملة ، كما قرروا في إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال ، وهو الذي ذكره الشارح ،
وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » اسم موصول مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال »
عاملة في مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على « ما » والثاني هو متعلق قوله « لدينا »
والقدير : الذي إخاله كائناً منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل « وَجَدْتَهُ » و « إِخَالَهُ » كما حُذِفَ في قولهم « إِنْ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ » .

فصل : ويجوز بالإجماع حذفُ المفعولين اختصاراً — أى : لدليل — نحو
(أَبْنُ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُذِّبْتُمْ تَزْعُمُونَ) ^(١) ، وقوله :
١٩١ — بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةِ سُنَّةٍ
تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىٰ وَتَحْسِبُ
أى : تزعمونهم شركائى ، وتحسب حُبَّهُمْ عاراً على .

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ — هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :
طَرِبْتُ ، وَمَاشَوْكَأَ إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا أَعْيَا مَنِي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَطْرَبْنِي بَنَانٌ مُحْضَبُ
اللغة : « ترى حُبهم » رأى ههنا من رأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلية بشيء من التكلف « عاراً » العار : كل خصلة يلحقت بسببها عيب ومذمة ، وتقول : غيرته كذا ، قالوا : ولا تقل : غيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفي لامية السؤال :

تُعَيِّرُنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنْ الْكَرَامَ قَلِيلُ

وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثاني بنفسه ، لأن حذف الجار مطرد قبل أن للؤكد ، ومن ثقل اللغة من أجاز أن تقول ذلك ، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١ / ٣٣) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف ، و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « آية » جار ومجرور معطوف على الأول ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفها اقتصاراً — أى : لغير دليل — فمن سيبويه والأخفش للنعم مطلقاً ، واختاره الناظم ، وعن الأ كثيرين الإجازة مطلقاً ، أقوله تعالى : (وَأَنَّهُ يَفْلُمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^(١) (فَهَوَ يَرَى)^(٢) (وَظَنَنْتُمْ ظَنَّهُ السَّوءَ)^(٣) ، وقولهم : « مَنْ يَسْمَعُ يَحَلْ » ، وعن الأ علم يجوز في أفعال الظن دون أفعال العلم .

ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فنعمه ابن مَلَكُون وأجازهُ الجمهور ، كقوله :

١٩٢ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطُتْ غَيْرُهُ

مِئِي بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمُكْرَمِ

= وجوبا تقديره أنت « جهم » حب : مفعول أول ل ترى ، وضمير الغائبين مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان ، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عليية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو يحذف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب جهم عارا على » .
الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف للمفعولين دلالة سابقة السلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ٢١٦ و ٢٣٢ من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥ من سورة النجم

(٣) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لعنرة بن شداد العبسي ، من معلقته

للسهورة التي مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

اللمة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم للمفعول — وهو في الأصل اسم مكان من =

فصل : تُحْسِكِي الجلمة الفعلية بعد القول ، وكذا الأسمية ، وَسَلِّمْ يُعْمِلُونَهُ فيها عَمَلٌ ظَنٌّ مطلقاً ، وعنيهِ يُرَوِّى قَوْلُهُ :

١٩٣ — * نَقُولُ هَزِيْزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَنْثَابِ *

== قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، وروى « مترم » بالنون - وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه : وهل يتبأ لك أو لعيرك أن يجيشوا بشيء جديد ؟ « الحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم المفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي ، وفي اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزلة الحب للكرم فلا تظنى غير ذلك واقما .
الإعراب : « ولقد » الواو للقسمة ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظنى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياؤه المحاطبة فاعل « غيره » مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف « منى » جار ومجرور متعلق بقوله « نزلت » « بمنزلة » مثله ، ومنزلة مضاف ، و « الحب » مضاف إليه « للكرم » نعت له .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون ، والأصل : فلا تظنى غيره حاصل ، أو نحو ذلك .

١٩٣ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا مَا جَرَى شَاوَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ *

والبيت في وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وأولها قوله :

خَلِيلِيْ مُرًّا بِيْ كَلَى أُمُّ جُنْدَبٍ لِمَقْصِي حَاجَاتِ الْفُؤَادِ الْمُعَذِّبِ
اللغة : « شاوين » منى شاو - بفتح الشين وسكون الهمزة - وهو الشوط والطلق ، تقول : جرى الفرس شاواً ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شاؤه ، =

بالنصب ، وقوله :

١٩٤ - * إِذَا قُلْتُ أَنِّي آتِبُ أَهْلَ بَلَدَةٍ *

= يريدون أنه سباق في المكرمات لا يحاربه أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء للمهمله - جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هنريز الريح » دويها عند هبوبها « أناب » اسم جنس سمى واحدة أنابة ، وهى الشجرة ، والريح إذا مرت بالشجرة سمعت دويها عاليا .

المعنى : يصف الفرس بأنه سريع الجرى شديده يشق الجو شقاً ، حتى لنتظنه عندما يشتد جريه ويحتمل مرث بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هنريز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الريح » مضاف إليه « مرث » مر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الريح « بأناب » جار ومجرور متعلق بمر ، والجملة من الفعل للماضى وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب فيه مفعولين : أحدهما قوله « هنريز الريح » وثانيهما جملة « مرث بأناب » والذين يجرونه هذا المجرى بغير قديم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها للمؤلف كغيره من النحاة .

١٩٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْمَجْرَرِ *

والبيت من كلمة للحطيفة يصف بعيره بالسرعة ، ومثله فى المعنى قول حميد ابن نور :

إِذَا الْقَوْمُ قَالُوا : وَرِذْهُنَّ ضَحَى غَدٍ
تَوَاهَقْنَ حَيْثَى وَرِذْهُنَّ طُرُوقُ

تواهقن : تباركن فى السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورد لىلا = .

.

= اللغة : « قلت » معناها هنا ظننت « آتب » اسم الفاعل من « آب يؤب » إذا رجع ، والعادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل ، وأراد هنا من الأوب وقته الذي ذكرنا « الولية » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مثناة مشددة - هي البرذعة ، وقيل : ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رحل البعير « بالمهجر » بفتح الميم وسكون الجيم هنا - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله المهاجرة ، وأصل المهجر بتحريك الجيم ، ولكنه سكنها حين اضطر .

المعنى : يقول : إذا ظننت أنني أصل بلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت للمسافة التي بيني وبينها هذا الوقت فإني أصل البلدة في نصف النهار عند شدة الحر ، ولا احتاج للوقت الباقي بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيري ونجايته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب يوضعت الآتي « قلت » فعل ماض بمعنى ظننت مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله « أنى » أن : حرف تأكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « آتب » خبر أن ، وفي آتب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » مفعول به لآتب لإشراجه معنى وأصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى قال الذى بمعنى ظن ، وحجلة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « وضعت » فعل وفاعل « بها » عنه « جاران » ومجروران يتعلقان بوضع ، والضمير المجرور محلا بالياء يعود إلى البلدة ، والضمير المجرور محلا بمن يعود إلى البعير للوصف « الولية » مفعول به لوضع « بالمهجر » جار ومجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت أنى آتب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التي بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة « أنى » ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى : (قال إني عبد الله) فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظننت » من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : (وظن أهلها أنهم قادرون عليها) =

بالفتح^(١)، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً ، وهى : كونه مضارعاً ، وَسَوَّى به السيراقُ « قُلْتَ » بالخطاب ، والكوفيُّ « قُلْ » ، وإسنادُهُ للمخاطَبِ ، وكونُهُ حالاً ، قاله الناظم ، ورُدُّ بقوله :

— ١٩٥ — * فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا *

== وقوله سبحانه : (إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِي مَلَأَقُ حَسَابِيهِ) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من الشواهد ، والشيء إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه ، نفي أنه لما تضمن قال معنى ظن ، ومن حكم ظن أن يفتح الهمزة بعده ، فتحت الهمزة بعد قال ، هذا مع قصدهم إلى التفرقة بين قال الذى تقصد بها الحكاية وقال الذى يراد بها معنى ظن ، فافهم ذلك واحرص عليه ، والله السئول أن ينفعك به .

(١) أى بفتح همزة « أنى » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

* أَمَا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ *

وهذا البيت من كلام عمر بن أبى ربيعة الخزومى ، وهو من شواهد سيبويه .

اللغة : « الرحيل » الارتحال ومفارقة ديار الأحبة « دون بعد غد » أى قبل بعد الغد فيما اليوم وإما غدا « فمتى تقول الدار تجمعنا » يريد أى وقت بحسب ظنك وما يترجح عندك تجمعنا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه يستبعد ذلك .

الإعراب : « متى » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بتقول ، وسيأتى فى بيان الاستشهاد بمحت طريف فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول به . أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تجمعنا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعنا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثانى جملة « تجمعنا » ولم يقصد به ==

==الحكاية ؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع «الدار» بالابتداء، وكانت جملة «تجمعنا» في محل رفع خبر . وكانت جملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول ، لكنه لما نصب «الدار» علمنا أنه أراد من تقول معنى تظن فنصب به .

و«تقول» في هذا البيت ليست للزمان الحاضر، ولكنها للزمان المستقبل، وإن كانت بمعنى تظن ، فدل ذلك أنه لا يشترط في استعمال تقول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال . قال أبو حيان : « وفيه رد على من اشترط الحال ؛ لأنه لم يستفهم عن ظنه في الحال أن الدار تجمعهم وأحبابه ، بل استفهم عن وقوع ظنه ، لا عن ظنه في الحال » اه كلامه ، وقال اللقاني : « متى ظرف لتقول ، فهي استفهام عن وقت القول ، فلا يكون القول واقماً في الحال ، وإلا لم يستفهم عن وقته ، إذ لا استفهام عن حاصل » اه . قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه : جرى الشيطان أبو حيان واللقاني على أن « متى » ظرف زمان متعلق بتقول ، وبنا الرد على هذا ، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون تقول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو المستقيم ، ولا دليل لمن خالفه في هذا البيت من وجهين :

الأول : أنا لا نسلم أن « متى » ظرف متعلق بقوله تقول ، بل هو متعلق بقوله تجمعنا ، والمستبعد هو الجمع بينه وبين أحبته ، وليس المستبعد ظن الجمع بينه وبينهم ، فالعنى أن تظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة ، وليس للراد في أى وقت تظن أن الدار تجمعنا ، ووقوع « تقول » بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه .

الوجه الثاني : سلمنا أن « متى » متعلق بتقول ، لكننا لا نسلم أنه إذا تعلق متى بتقول كان ذلك مستلزماً أن يكون تقول للمستقبل لا للحاضر ، إذ يجوز أن يكون متى متعلقاً بتقول وهو مع ذلك للحاضر ، ويان ذلك أن القول بمعنى الظن مما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته ، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته ، وبجواب عما يحدد الزمن الذى يحصل فيه أو ببيان أنه حاصل الآن فعلاً ، ألت تقول : متى يحصل عندك ظن أننى ملاق أحبتي ! فتجيب أن الظن حاصل فعلاً ! وفي هذا القدر كفاية .

والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لنقول ، وكونه بعد استفهام بحرفٍ
أو باسمٍ ، سمع الكسائي « أَتَقُولُ لِلْعِمْيَانِ عَقْلًا » وقال :

١٩٦ - * عَلَامَ تَقُولُ الرَّمَحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي *

١٩٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْمُنْ إِذَا اتَّخِلْتُ كَرْتِ *

والبيت من كلة لعمر بن معد يكرب الزبيدي ، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة .
اللغة : « علام » كلة مؤلفة من حرف واسم ، فالحرف على ، والاسم ما الاستفهامية
وقد حذفت ألها كما تحذفها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : (فيم أنت من ذكراها؟)
وقوله جل ذكره : (فم تبشرون ؟) وقوله سبحانه : (عم يفسأولون ؟) للفرق بين
الموصولة والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن العبر عنه بقول ، ومن هنا
تعلم أنه لا فرق بين أن يكون للمستفهم عنه هو الظن وأن يكون المستفهم عنه شيئاً يتصل
بالظن كسببه ووقته وحصوله « تقول » أى تظن « يتقل عاتقي » روى في مكانه
« يتقل كاهلي » « أطمئن » تقول : طعن فلان فلانا بالرمح يطعنه - مثل منع يمنع أو
نصر ينصر - طعنا ، إذا ضربه به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طعين ، فأما طعن
فلان على فلان فمن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .

اللعني : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس؟
يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبنى على سكون الألف
المحدوفة للترقية بين الخبر والاستخبار فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقول
« تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « الرمح » مفعول أول لقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يتقل » فعل مضارع
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح ،
والجمله من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب مفعول ثان لقول « عاتقي » عاتق :
مفعول به ليثقل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعاتق مضاف إليه
= المتكلم مضاف إليه .

قال سيبويه والأخفش : وكوئُهما متصلين ، فلو قلت «أأنت تقول»
فالحكاية ، وخوئُفًا ، فإن قَدَرْتَ الضمير فاعلا بمحذوفٍ والنصبَ بذلك
المحذوف جاز اتفاقًا ، واعتُفر الجميع الفصلَ بظرف أو مجرور أو معمولٍ
القول ، كقوله :

— ١٩٧ — * أَبْعَدُ بُعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً *

== الشاهد فيه : قوله «تقول الرمح يثقل عاتقى» حيث استعمل فيه «تقول» بمعنى
تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله «الرمح» وثانيهما جملة «يثقل عاتقى»
على ما تبين لك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب «الرمح» بالفتحة الظاهرة ، ولو لم يكن
«تقول» بمعنى تظن لكان يجب أن يكون «الرمح» مرفوعا على أنه مبتدأ وتكون
جملة «يثقل عاتقى» في محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب
مقول القول ، لأن القول لا ينصب اسما مفردا متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب
الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة ، فأنت تقول : «قلت إن محمدا قائم» أو «قلت محمد قائم»
ولا تقول «قلت محمدا قائما» فتنصب محمدا وقائما بقمعت إلا إذا كنت قد أجريتها مجرى
ظننت كما هي لغة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* تَتَمَلَّى بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومًا ؟ *

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق متصل به .
اللغة : «جامعة» اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعا ، والجمع ضد التفريق «شمل»
الشمل - بفتح الشين وسكون اليم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول :
جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق
ما اجتمع من أمركم «محتوما» اسم مفعول فعله حتم الله الأمر يحتمه - من باب
ضرب - أى قضاء وأوجبه .

اللفظ : لقد تفرقنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أحبى ، فهل تظن أننا سنلتقى مرة
أخرى وتجمعنا دار واحدة أم تظن أنه قد قضى علينا بالفراق أبد الأبد ؟ =

وقوله :

١٩٨ - * أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ *

== الإعراب : « أجد » الهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ، وهو مضاف و « بعد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة لا جامعة « مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفي جامعة ضمير مستتر جوازا تقديره هي يعود إلى الدار وهو فاعله « شملى » شمل : مفعول به لجامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « محتوما » مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار جامعة » وكذلك قوله « تقول البعد محتوما » وإن لم يكن المؤلف قد أنشده ، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما في العبارة الأولى قوله « الدار » وثانيهما فيها قوله « جامعة » والأول في العبارة الثانية قوله « البعد » والثاني فيها قوله « محتوما » وقد اتضح ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن المفعولين اللذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظاً ، وقد علمت أن القول إذا قصدت به الحكاية لم ينصب إلا للجل أو ما يؤدي مؤداها ، وإذا لم يصح أن تقصد به في هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لهما للمعنيين .

١٩٨ - هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* كَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا *

==

وهذا البيت للشكيت بن زيد الأسدي .

قال السهيلي : وأن لا يعتمدى باللام ، كـ « تَقُولُ لَزَيْدَ عَمَرُو مُنْطَلِقٌ » .
وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو (أُمُ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ)^(١)
الآية ، في قراءة الخطاب ، وَرَوَى * عَلَامَ تَقُولُ الرُّمَحُ * بالرفع .

== اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى في مكانه « أنواما » وهو جمع
نأثم « بنو لؤى » أرا بهم جمهور قریش وعامتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهى نسبهم إلى لؤى
ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قریش كلها « متجاهلينا » المتجاهل :
الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رروا في صدر البيت « أنواما »
يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم .

المعنى : أنظن قریشا جاهلين حين استعملوا في ولايتهم الجنيين ، وآثروهم على
المضريين ، أم تظنهم عالين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء النتائج ، غير غافلين عما ينبغي
العمل به ، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم ؟

الإعراب : « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله
وعلى للمفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره
أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر »
اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف وأبى من
« أليك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير مخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة
« متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا » .

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن »
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل
بين أداة الاستفهام - وهى الهمزة - والفعل ، وبفاصل - وهو قوله « جهالا » - وذلك
لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان للفعل
كما عرفت .

(١) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة

هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة

وهي : **أَعْلَمَ** و**أَرَى** اللذان أصلهما علم ورأى التعديان لاثنتين ، وما ضُمَّنَ معنهما من نَبَأَ وأنبأ وخَبَرَ وأخبرَ وحَدَّثَ ، نحو (كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ) ^(١) (إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي تَمَايِكَ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا) ^(٢) .

ويجوز عند الأكثرين حذف الأول ، كـ « **أَعْلَمْتُ كَيْشَكَ سَمِيحًا** » والاختصار عليه ، كـ « **أَعْلَمْتُ زَيْدًا** » .

والثاني والثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وتَمْنَعُهُ اختصاراً ، ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما ، خلافاً لمن منع من الإلغاء والتعاليق مطلقاً ، ولن منعهما في المبني للفاعل ، ولنا على الإلغاء قولُ بعضهم : « **الْبَرَكَةُ أَعْلَمْنَا اللَّهُ مَعَ الْأَكْبَرِ** » وقوله :

— ١٩٩ — * وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ * .

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال

١٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَرَأَيْتُ مُسْتَكْنًى وَأَتَمَّحُ وَاهِبٍ *

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهم ينشدون قبله بيتا ، وهو قوله :
وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْعِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلِمَاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ
اللغة : « **أَمْنَعُ** » أفعل تفضيل فعله منع - بوزان كرم - إذا صار منيعا لا يغالب ، قويا لا يعتدى عليه ، عزى آ لاينال بمكروه « **عاصم** » هو اسم فاعل فعله عاصم - من باب ضرب - وتقول : عاصم فلان فلانا ، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن يصيبه ، ومنه قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم) وقوله « **أَرَأَيْتُ** » هو أفعل تفضيل من الرأفة ، وهي الشفقة والرحمة « **مستكني** » تقول : استكني فلان فلانا ، إذا طلب منه أن يكفيه مهمة ، والمراد أن مخاطب أَرَأَيْتُ من بلغا إليه في =

وعلى التعليق (يُبَيِّنُكُمْ إِذَا مُرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لِنِي خَلْقٍ جَدِيدٍ)^(١)، وقوله :

٢٠٠ — حَذَارٍ فَقَدْ بُيِّنْتُ إِنَّكَ لَلَّذِي
سَتَجْزَى بِمَا تَسْمَى فَتَسْمُدُ أَوْ تَشَقَّى

= للهمات ، وبإعاز به في المللات « أسمع » أصل تفضيل من السباحة ، وهي الجود والكرم « واهب » اسم فاعل من الهبة وهي هنا العطاء .
للغنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجعلهم في حسابي .
ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أهرب كوارثه ، لأنني اعتصمت بك ، والتجأت إليك ، وأنت الذي يأمن من لاذبه .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أراي » أرى : فعل ماض ، والنون فوquية ، وياء للتكلم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضمة الظاهرة « أسمع » خبر للبتداء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاصم » مضاف إليه « وأراف » الواو حرف عطف ، أراف : معطوف على أسمع ، وهو مضاف و « مستكني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وأسمع » الواو عاطفة ، أسمع : معطوف على خبر للبتداء ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أراي الله أسمع عاصم » حيث أتى أرى عن العمل في الفعلين الثاني والثالث - وهما قوله « أنت أسمع عاصم » لكون هذا الفعل قد توسط بين هذين الفعلين ، ولو أنه رتب للعمولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها فيقول : أراي الله إياك أسمع عاصم ، أو يقول : أراي الله أسمع عاصم .
(١) من الآية ٧ من سورة سبأ .

٢٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللمة : « حذار » اسم فعل أمر معناه احذر ، واسم الفعل قياسي على هذه الزنة من =

« كل فعل ثلاثي » أنبثت « بالبناء للمجهول - معناه أعلمت وأخبرت ، وأصله البناء - وهو كالخبر معنى ووزنا ، ويقال : النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار « ستجزي » متكاناً « بما تسمى » أراد بما تعمل في هذه الحياة من خير أو شر .

المعنى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أن كل إنسان سيجزي على ما قدمت يده ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أضاف ، فإن كان عمله خيراً سعد في عقبه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : « حذار » اسم فعل أمر مبني على الكسر لاحتل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فقد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « نبث » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعله « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسمه ، مبني على الفتح في محل نصب « للذي » اللام لام التوكيد ، وهي الزحلقة ، الذي : خبر إن ، والجملة في محل نصب بنبيء « ستجزي » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل للمضارع المبني للمجهول ونائب فاعله لاحتل لها من الإعراب صلة الذي « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجزي « تسعى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لاحتل لها صلة « ما » للوصولة المجرورة محلاً بالباء « فتسعد » الفاء حرف عطف ، تسعد : فعل مضارع معطوف على تجزي مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « تشقى » معطوف على تسعد .

الشاهد فيه : قوله « نبث إنك للذي » فقد استعمل فيه « نبيء » وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعدده إلى واحد من هذه المفاعيل الثلاثة وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن العمل في الثاني والثالث منها باللام الواقعة في خبر إن ، وتعليقه عن العمل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في معهما ، ولذلك قلنا : إن « إن » واسمها وخبرها المتقرن باللام في محل نصب بنبيء ، وذلك نظير بيت كثير عزة الذي مضى مشروحاً (انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من التعمدى لواحد تعدتا لاثنتين ، نحو (مِنْ بَدَدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ)^(١) ، وحكمهما حكم مفعولَي « كَسَا » - في الحذف لدليل وغيره ، وفي منع الإلقاء والتعليق - قيل : وفيه نظر في موضعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ، والثاني : أن « أرى » البصرية تُسمع تعليقها بالاستفهام ، نحو (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّجُ الْمَوْتَى)^(٢) ، وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل التعمدى لواحد بالهمزة قياساً ، نحو « أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً » وادعاء أن الرؤية هنا علمية .

هذا باب الفاعل

الفاعل : أَسْمُ أو ما في تأويله ، أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله ، مُقَدَّمٌ ، أصليُّ الحِلِّ والصيغة .

فالأسم نحو « تَبَارَكَ اللَّهُ » والمؤوَّل به نحو (أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)^(٣) ، والفِعْلُ كما مثلنا ، ومنه « أَتَى زَيْدٌ » و « نِعِمَّ الْقَتَى » ، ولا فرق بين للتصرف والجامد ، والمؤوَّل بالفعل نحو (تُخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ)^(٤) ، ونحو « وَجْهُهُ » في قوله^(٥) « أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ » و « مُقَدَّمٌ » رافع لتوهم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أَصْلِيَّ الحِلِّ » مخرج لنحو « قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن المسند - وهو قائم - أضله التأخيرُ لأنه خبر ، وذكر

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أى قول ابن مالك في الألفية .

الصيغة مخرج لنحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » — بضم أول الفعل وكسر ثانيه — فإنها مُفْرَعَةٌ عن صيغة ضَرَبَ — بفتحهما .

وله أحكام :

أحدها : الرفع ^(١)، وقد يُجرُّ لفظاً بإضافة المصدر، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ) ^(٢)، أو اسمٍ نحو « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ »، أو مِنْ أو بالباء الزائدة نحو (أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ) ^(٣) (كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً) ^(٤) .

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس، وقد ورد عن العرب قولهم : خرق الثوب للسمار، وقولهم : كسر الزجاج الحجر، وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونٌ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَآتِهِمْ هَجَرٌ

وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبِّعَا بِيْطْنِ حُلِيَّاتٍ دَوَارِسَ أَرْبَعَا
إِلَى الشَّرْمَى مِنْ وَادِي الْمَقَسِّ بَدَلَتْ مَعَالِمُهُ وَبَلَا وَنَسْكَبَاءَ زَعَزَعَا

وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآي .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح، ثم اعلم أن جر الفاعل بالباء الزائدة على ثلاثة أضرب : واجب، وجائز كثير، وشاذ .

فأما الواجب ففي فاعل أفعل في التعجب نحو قوله تعالى : (اَمْعِمْ بِهِمْ وَأَجْعِرْ)

ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ =

الثاني : وقوعه بعد المُستَدِر ، فإن وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المُقَدَّم إما مُبْتَدَأً في نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإما فاعِلاً محذوفَ الفعل في نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١) لِأَن أَدَاةَ الشَّرْطِ مَخِصَّةٌ بِالْجُلِّ الْفَعْلِيَّةِ ، وَجَاز الْأَمْرَانِ فِي نَحْوِ (أَبَشِرْ بِهِدُونَنَا)^(٢) وَ (أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ)^(٣) ، وَالْأَرْجَحُ الْفَاعِلِيَّةُ^(٤) .

= وأما الجائز الكثير في فاعل « كفى » كآية التي تلاها المؤلف ، ومن مجرد فاعل كفى القليل قول سقيم بن وثيل الرياحي :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلرَّءِ فَاهِيَا
وأما الشاذ ففي نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ كَبُونُ بَنِي زِيَادٍ
إذا ذهبت إلى إن « ملاقت » فاعل « يأتى » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متعلقة بتنمى ، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) ذكر المؤلف فيها ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : ما يجعل فيه المقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل لذلك بنحو « زيد قام » فزيد في هذا المثال ونحوه - مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والكلام جملة واحدة اسمية ، وهذا الذى يفهمه كلامه مذهب غير المبرد ، وقد ذكروا في باب الاشتغال أن المبرد يجيز في هذا المثال ونحوه الوجهين ، وهما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قال الجمهور ، والثانى أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام : قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فمليتان ولا محل لواحدة منهما ، أما الأولى فلكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلأنها مفسرة ، وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع في أول الكلام ليس قبله شيء ، وبعبارة فعل يحتاج إلى فاعل ، ونقل المؤلف في باب =

وعن الكوفي جوازُ تقديم الفاعل ، تَمْشِكَ بِفَعْوِ قَوْلِ الزَّبَاءِ :

٢٠١ — * مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَئِيدًا * *

= الاشتغال ما ذكرناه من أن اللبرد يرجع في هذا المثال كون الاسم للتقدم مبتدأ ، ولا يوجب ذلك .

الصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم للتقدم فاعلا ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة (وإن أحد من الشركين استجارك) فأحد : فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك الذي بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه في كلام اللبرد في الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال: كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتحضيض .

الصورة الثالثة : ما يجوز في الاسم للمرفوع الوجهان : أن يكون فاعلا يفعل محذوف ، وأصل الكلام حينئذ : أنخلقونه تخلقونه ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره (تخلقونه) الذي بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم للمرفوع واقعا بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠١ — هذا بيت من الرجز للشطور ينسبه النحاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزناء - كما نسبه للؤلؤف - وهي بنت عمرو بن الضرب من نسل المالقي ، وكان أبوها قد ملك الجزيرة - والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات - فغزاه جزيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتله ، فلسكت الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحنل للأخذ بنار أبيها حتى قتلت جزيمة في قصة يطول ذكرها (انظرها في مجمع الأمثال للبيداني في شرح الثل : خطب يسير في خطب كبير) وبعد البيت المستشهد به قولها :

أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنْ أُمَّ حَدِيدًا أُمَّ صَرَفَانًا بَارِدًا شَدِيدًا
* أُمَّ الرَّجَالِ جُثْمًا قُعُودًا *

اللقبة : « وئيدا » تقيلا تصحبه تؤدة وبطء « أجندلا » الجندل - بزنة جفوف - الحجاوة « صرفانا » بفتحات - النحاس والرصاص ، وهو أيضا تمر رزين صلب عند الضغ « جثا » جمع جثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم - من بابي دخل وجلس - إذا تلبد بالأرض « قعودا » جمع قاعد ، ونظيره شلهد وشهود .

= الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للبتدأ « مشها » روى بالرفع ، وأعربه الكوفيون فاعلا مقدما لوئيد ، وضمير الجمال مضاف إليه « وثيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .

الشاهد فيه : قوله « مشها وثيدا » واعلم قبل كل شيء أن هذه العبارة تروى بثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشها » ، وثانها نصبه ، وثالثها جره .

فأما رواية الجر فأعربها على أن « مشها » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وثيدا » حال من المشى .

وأما رواية النصب فأعربها على أن « مشها » مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : تمشى مشها ، و « وثيدا » حال من المصدر ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال .

ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين .

وأما رواية الرفع فهي التي أنشد المؤلف البيت هنا عليها ، وهي التي تمسك بها الكوفيون ، وهي التي أعربنا البيت عليها على ما رآه الكوفيون فيه . والتقدير عندهم أى شيء ثابت للجمال حال كونها وثيدا مشها ، وعندهم أن الفاعل يجوز أن يجرى قبل العامل فيه كما يجرى بعده .

والبصريون لا يجوزون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فعله ككلمة ذات جزءين صدرها هو الفعل وعجزها هو الفاعل ، وكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا - لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولاشك أن بين الحالين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على ثبوت الشيء وتأكيده إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا =

وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشِيْهَا » مبتدأ حُذِفَ خبره ، أى يَظْهَرُ وَثِيْدًا ، كقولهم « حُكْمُكَ مُسَمَّطًا » أى : حَكَمْتَ لَكَ مُثْبِتًا ، قيل : أو « مَشِيْهَا » بدلٌ من ضمير الظرف .

الثالث : أنه لا بُدَّ منه ^(١) ، فإن ظهر فى اللفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ ، والزيدان

= يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض المتكلم الذى يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للسند إليه أو نفيه عنه ، على أى وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفي ، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه من الأغراض التى لاتعنى هذا التكلم ، وإنما تعنى متكلمًا يَدَقِّقُ فى ألفاظ الكلام ، وهى التى يتوجه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع فى البيت على غير ما وجهها الكوفيون به ، ولهم فيها توجهان :

أحدهما : أن يكون « مَشِيْهَا » مبتدأ ، و « وَثِيْدًا » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مَشِيْهَا يَظْهَرُ وَثِيْدًا ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ . والوجه الثانى : أن يكون « مَشِيْهَا » بدلًا من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبرًا وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتعمل ضميرًا مرفوعًا بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور . وفى كل واحد من هذين التوجيهين مقال أو تخناه فى شرحنا على شرح الأئمة . ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ، ولكنه لم يسلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكرنا أكثر النعاه أنه يطرد حذف الفاعل فى ستة مواضع :

الأول : فى الفعل المبني للمجهول ، نحو قوله تعالى : (وغيض الماء) وقوله سبحانه :

(وقضى الأمر) .

الثانى : فى الاستثناء المفرغ ، نحو قولك : ما حضر إلا هند .

الثالث : فى أفضل الذى على صورة الأمر فى التصبب إذا كان معطوفا على مثله ، نحو قوله : تعالى (أجمع بهم وأبصر) فإنه قد حذف فاعل أبصر لهدالة فاعل أجمع =

قَامَا « فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ رَاجِعٌ : إِمَّا لِمَذْكُورٍ ، كـ « زَيْدٌ قَامَ »
 كَمَا بَرَّ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَالْحَدِيثِ « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي ،
 وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »^(١) أَيْ :
 وَلَا يَشْرَبُ هُوَ ، أَيْ : الشَّارِبُ ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ أَوْ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ ،
 نَحْوُ (كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ)^(٢) ، أَيْ : إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحُ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِمْ :
 « إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي » وَقَوْلُهُ :

= عليه ، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أفعال هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور
 بالباء الزائدة دائماً ، فلما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف
 الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى (أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا) فلإن
 فاعل (إطعم) محذوف ، وتقديره : أَوْ إِطْعَمَكَ فِي يَوْمٍ - إلخ ، وقد ذكر مفعول
 هذا المصدر في الكلام وهو قوله (يَتِيمًا) .

الخامس : فاعل الأفعال المكشوفة بما ، وهي ثلاثة أفعال ، وهي : قل ، وكثر ،
 وطال ، تقول : قلما يحظى بالخير كسول ، وكثر ما نهيتك عن التواني ، وطالما سعت
 في الخير ، فإن جعلت ما مصدرية لم يكن الكلام من هذه البابة ، وكانت « ما » وما
 دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل ، والتقدير : قل حظوة كسول بالخير ، وكثر نهى
 إليك ، وطال سعي في الخير ، وهكذا .

السادس : أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريغية اقتضت حذفه ، وذلك
 مثل التقاء الساكنين الذي اقتضى حذف واو الجماعة في نحو قولك « يا قوم اضربن »
 وحذف ياء المؤنثة المخاطبة في نحو قولك « يا هندا اضربن » ولا يقال : إن المحذوف لكمة
 كالتائب ، لأننا نقول : إننا نريد أن نحصى لك مواضع الحذف مطلقاً .

(١) أخرج هذا الحديث مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان (١ / ٥٤) والبخاري
 في كتاب الأشربة من صحيحه (٧ / ١٠٤ بولاق) وأبو داود (الحديث رقم
 ٤٦٥٩ بتحقيقنا) .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

٢٠٢ - * فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي *

٢٠٢ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالُكَ رَاضِيًا *

وهذا البيت لسواد بن المضرب - بتشديد الراء مفتوحة - السعدى ، أحد بني سعد بن تميم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج (انظر الكامل للبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبي) وقبل البيت المستشهد به قوله :
أَفَاتِلِي الْحُجَّاجُ إِنْ لَمْ أَزُرْ لَهُ دَرَابَ ، وَأَتْرُكْ عِنْدَ هَذَا قُوَادِيَا

اللغة : « دراب » بفتح الدال والراء المهملتين - مختصر من « درابجرد » وهى كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المهلب ابن أبي صفرة والخوارج « قطرى » بفتح القاف والطاء جيما - رأس من رؤوس الخوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ، وهو قطرى بن الفجاءة التميمي « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماتدل عليه الحال « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يرضيك » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير مخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب ، وحيلة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب خبر كان « حتى » حرف غاية وجر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تردنى » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وأن المصدرية مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إلى قطرى » جار ومجرور متعلق بترد « لا » نافية « إخالك » إخال : فعل مضارع مرفوع بالتمية الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : ما نحن الآن عليه من سلامة — أو فإن كان هو — أى : ما تشاهده منى — وعن الكسائي إجازة حذفه تمسكاً بنحو ما أولئناه^(١) .

الرابع : أنه يصح حذف فعله ، إن أوجب به نفي ، كقولك « بلى زيدٌ » لمن قال : ما قام أحدٌ ، أى : بلى قام زيدٌ ، ومنه قوله :

= « راضياً » مفعول ثان ، وجملة « لا إخالك راضياً » هى جواب الشرط الذى هو إن ، ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضى حسن لا غبار عليه ، وفى تقرير هذه القاعدة يقول ابن مالك فى الألفية :

* وَبَعْدَ مَا ضَرَفْتُكَ الْجُزْأَ حَسَنٌ *

الشاهد فيه : قوله « فإن كان لا يرضيك » فإن الكسائي ذهب إلى أن اسم كان على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف ، وتمسك بهذا البيت وما يشبهه ، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة .

وجمهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك ، لا يميزون حذف الفاعل ؛ بل لابد عندهم من أحد أمرين : أولهما أن يكون الفاعل مذكوراً فى الكلام ، وثانيهما أن يكون مضمراً ، ولما لم يكن فى هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسماً لكان أو فاعلاً لها قالوا : إن اسمها مضمّر جوازاً تقديره هو ، ولما كان لابد لضمير الغائب بارزاً أو مستتراً من مرجع يعود إليه ، ولم يكن فى هذا اللفظ ما يصلح أن يكون مرجعاً لهذا الضمير ، قالوا : إنه يعود على الحال المشاهدة للمتكلم والسامع .

(١) قد ذكرنا فى بيان الاستشهاد بالبيت (٢٠١) مقالة الكوفيين ومقاله البصريين فى هذه المسألة ، وأدلة الفريقين ، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، فارجع إلى ذلك هناك إن شئت .

٢٠٣ — تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَعْرِ قَلْبُهُ
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

٢٠٣ — هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق متصل به .

اللافة : « تجلَّدت » تكلفت الجلد ، والجلد - بفتح الجيم واللام جميعا - الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المسكروه « لم يعر قلبه » لم ينزله « الوجد » شدة الحب .
المعنى : إنى تكلفت الصبر على هجرانكم ، والقوة على احتمال دلائكم ، حتى ظن الناس أنني لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بي شيء من الحب ، مع أن الذي عندي من الوجد بكم والشغف إليكم مائس فوقه زيادة لمستزيد .

الإعراب : « تجلَّدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « قيل » فعل ماض مبني للسجهول « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضممة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليعرو ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي « شيء » فاعل يعرو ، وجملة الفعل المضارع المتني بلم وفاعله في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مقدرة بمد حتى ، وهى مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلَّدت ، وكأنه قال : تجلَّدت إلى قول الناس لم يعر — إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام مننى سابق - وهو قول القائلين : « لم يعر قلبه من الوجد شيء » .

فإن قلت : فلماذا لا نجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا يدل على قوله « شيء » عطف مفرد على مفرد ، والترتبت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة ؟
فالجواب على ذلك أن قولك : إن بل التى تعطف مفردا على مفرد بعد نفى أو =

أو استفهامٌ محققٌ ، نحو « نَعَمْ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟
ومنه (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)^(١) ، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشامي
وَأَبَى بَكَر (يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ)^(٢) ، وقوله :
* لِيُبَيِّنَ لَكَ بِرِيدُ ضَارِعٍ لِيُخْصِمَةَ * — ٢٠٤

== شبهه تقرر ذلك النفي السابق وثبتت ضده لما بعدها ، وعلى هذا يكون المعنى أنه لم يصر
قلبه شيء من الوجد وعراه أعظم الوجد ، وهذا كلام متناقض محال ، أما بل التي
تمطف جملة على جملة فإنها تبطل الجملة الأولى التي نفت عرو شيء من الوجد ، فإذا بطلت
الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد ، فتأمل ذلك .
(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلفظ الجلالة في قوله تعالى : (ليقولن
الله) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام في قوله : (من
خلقهم) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف .
— وتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلاً — أنه قد ورد في مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل
ملفوظ به في الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض .
ليقولن خلقهن العزيز العليم) ، وعجىء الجواب على هذا الوجه أكثر من عجىء بالجملة .
الاسمية ، فالجمل عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والداعى إلى تقدير فعل يكون (رجال)
فاعلاً له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح البنى
للمجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبحين — بفتح الباء — وإنما هم مسبحون — بكسر الباء —
فلما لم يصح أن يكون (رجال) نائب فاعل لفعل السابق لهذا المعنى ، التمسنا له عاملاً
فلم نجد في الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه
لما قيل : (يسبح له فيها بالغدو والآصال) قال قائل : من للسبح ؟ فأجيب (رجال)
أى يسبحه رجال .

فإن قلت : فأين نائب فاعل (يسبح) للبنى للمجهول ، على هذه القراءة ؟
قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين : إما (له) وإما :
(فيها) ولكن الأولى أن يكون (له) هو نائب الفاعل .
٢٠٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَخُتِّبَ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ *

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فنسب في كتاب سيبويه (١ / ١٤٥) إلى الحارث بن نهيك ، ونسبه الأعمى الشنمري في شرح شواهد الكتاب إلى لبيد ابن ربيعة العامري ، ونسبه جابر الله الزمخشري إلى مزرد بن ضرار ، ونسبه السيرافي إلى الحارث بن ضرار النهشلي ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري ، وقد وجدت في ديوان لبيد (٥٠ طبع ليدن) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

لَمَعَزِي لَيْنُ أُمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ حَشًّا جَدَثِ تَسْفَى عَلَيْهِ الرِّوَائِحُ
لَقَدْ كَانَ مِمَّنْ يَسْطُ الْكَفَّ بِالْأَنْدَى إِذَا ضَنَّ بِالْخَيْرِ الْأَكْفُ الشَّحَائِحُ

اللغة : « حشا » أصل الحشا ما يكون في البطن ، والجذث - بفتح الجيم والذال جميعا - القبر ، وأراد أمسى مقبورا « تسفى » تقول : سفت الريح التراب تسفيه وأسفته ، ومعناه أنارته وذثرته « الروائح » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون : هذا يوم رائح ، إذا اشتدت الريح فيه « يسط الكف بالندى » التدى : الجود والكرم « ضن » بخل « الشحائح » جمع شحيح ، وهو البخل « ضارع » هو الدليل الخاضع ، وفي أمثالهم : الحمى أضرعتنى إليك ، يضرب فيمن يذل عند الحاجة « وخُتِّبَ » هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يمت بها إليك « تطيح » تهلك « الطوائح » جمع طائح أو طائحة اسم فاعل فعله طاح الدهر المال - ثلاثى متعد - وأكثر الناس يقول : إن الطوائح جمع مطيحة على غير قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تغتر به .

الإعراب : « ليك » اللام لام الأمر ، ييك : فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب فاعل ليك « ضارع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال : ييكه ضارع - إلخ ، « لخصومه » جار ومجرور متعلق بضارع .

الشاهد فيه : قوله « ضارع لخصومة » فيمن روى ما قبله « ليك يزيد » بيناء الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « ضارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَبْكِيهِ ضارع ، وهو قياسى وفافاً للجزمى وابن جنى^(١) ، ولا يجوز فى نحو « يُوعِظُ فى المسجد رجلٌ » لاحتامه للمفعولية ، بخلاف « يُوعِظُ فى المسجد رجالٌ زيد » ، أو استلزمه ما قبله كقوله :

== محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والذى سوغ الحذف فى هذا الموضع أن السلام يقع فى جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : « ليك زيد » قيل له : « فن يبيكه » ؟ فقال : « يبيكه ضارع لحصومه » .

هذا ، والبيت يروى « ليك زيد ضارع » ببناء الفعل المضارع للعلوم ونصب « زيد » على أنه مفعول به ورفع « ضارع » على أنه فاعل بيك ، ولم يثبت العسكى غير هذه الرواية ، وعد الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة .

ويقول أبو رجاء غفر الله له : لا وجه لتخطئة الرواة ، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، فأما من جهة الرواية فإن سيويه رحمه الله - وهو ثقة مشافه للعرب - قد رواها ، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيويه والأعلم وجار الله الزغنى وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر ، ومنها الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة الشامى وأبى بكر .

(١) فى هذه المسألة ثلاثة آراء للنحاة :

الأول : أن كل واحد من هذه المرفوعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأى العبرى وابن جنى ، ورجعه المؤلف فى المتن .

الثانى : أن كل واحد من هذه المرفوعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير الكلام فى الآية الأولى عندهم : الله خالقهم ، وفى الآية الثانية : السبح له رجال ، وفى البيت : الباكي ضارع ، وهكذا .

الثالث : أنه يجوز الوجهان : أن يقدر المرفوع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق الكلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى تقديره فاعلاً بفعل محذوف لأن كون هذا المرفوع فاعلاً ثابت فى القراءة الأخرى فى (يسبح له فيها) وفى رواية البيت الأخرى « بيك زيد ضارع » .

٢٠٥ - غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً
حُصَيْنٍ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالتَّمْرِ

٢٠٥ - هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .
اللمة : « ابن أصرم » هو حصين - بضم الحاء ، بزنة التصغير - الذى سيذكره
بعد « طعنة » بفتح فسكون - المرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلانا ألعنه - من
باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والسلام ،
قلت : طعنت ألعن - بفتح العين فى ماضيه ومضارعه جميعا أو من باب نصر
« عيطات » جمع مؤنث سالم واحده عيطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير
النضيج ، وتقول : عبط فلان الذبيحة يعبطها عبطا - مثل ضرب يضرب ضربا -
واعبطها أيضا ، إذا نحرها من غير داء ولا كسروها ميمنة فتيه ، والناقعة عيطة
ومعبطة ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللحم عيط « السدائف » جمع سديف - بفتح
السين وكسر الدال المهملتين - وهو السنام أو ضخمه ، ومنه قول طرفة بن العبد
فى معلقته :

فَظَلَّ الإِمَامَ يَمْتَلِئَانِ حَوَارَهَا
وَيُسَمَّى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمُسَرَّهْدُ
وقول الآخر :

وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمْ
مِنَ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤْنَسِ الْقَرْعُ
القرع : السحاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤنس القرع » وقت الجذب لأن
احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولى ، خلف لا يأكل اللحم ولا يشرب
الخمر إلا أن يثار من قتله ، وما زال يتهبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتله ولىه
طعنة أردته قتلا ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر ،
وهذه إحدى عادات العرب فى جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذى
جعل عقاب القاتل للإمام الذى يلى أمور المسلمين ، والفرزدق يحكى ذلك عن
حصين بن أصرم ، وكفى بحل السدائف والخمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر
من القاتل .

أى : « وَحَلَّتْ لَهُ الْحَجَر » ، لأن « أَحَلَّتْ » يستلزم « حَلَّتْ » ، أو فَسَّرَهُ ما بعده ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(١) ، والحذف

= الإعراب : « غداة » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق « أحلت » أحل : فعل ماض ، والهاء علامة التأنيث « لابن » جار ومجرور متعلق بأحل ، وابن مضاف و « أصرم » مضاف إليه « طعنة » فاعل أحل « حصين » بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه « عبيطات » مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، وهو مضاف و « السدائف » مضاف إليه « والحجر » الواو حرف عطف ، والحجر - بالرفع - فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل المتقدم ، والتقدير : وحلت له الحجر ، وجملة « حلت له الحجر » معطوفة على جملة « أحلت طعنة » .

الشاهد فيه : اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحداهما بنصب « طعنة » ورفع « عبيطات » و « الحجر » وتخرج هذه الرواية على أن « طعنة » مفعول به وإن كان فاعلا في اللغى ، و « عبيطات » فاعل ، و « الحجر » معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد أتى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا على طريقة من قال : « خرق الثوب السمار » ومن قال : « كسر الزجاج الحجر » (وانظر ص ٨٤ من هذا الجزء) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم للنصب .

والرواية الثانية برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ورفع « الحجر » وهى التى رواها المؤلف هنا ، وتخرجها على أن « طعنة » فاعل أحلت مرفوع ، و « عبيطات » مفعول به ، و « الحجر » فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل السابق الذى هو أحلت .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائى مثل فى حضرة يونس بن حبيب شيخ سيويه عن توجيه رفع « الحجر » فى هذا البيت ، فقال الكسائى : يرتفع بإضمار فعل ، أى وحلت له الحجر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا .

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

في هذه واجب^(١).

الخامس : أن فعله يُوحَّد مع تذيئته وَجَّعَهُ ، كما يُوحَّد مع إفراده ، فكلما تقول « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول « قَامَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ إِخْوَتُكَ » و « قَامَ نِسْوَتُكَ » ، قال الله تعالى : (قَالَ رَجُلَانِ)^(٢) (وَقَالَ الظَّالِمُونَ)^(٣) (وَقَالَ نِسْوَةٌ)^(٤) ، وحكى البصريون عن طيء وبعضهم عن أزد شئوءة ، نحو « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَنِي نِسْوَتُكَ » و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » قال :

— ٢٠٦ — * أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْفَقَا * *

(١) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجبا لأنهم اعتبروا (استجارك) الذي بعد الاسم المرفوع كالعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوّض منه ، فلذلك لم يجزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها . ولا شك أنك إذا ذكر أن هذا الكلام إنما يجري على مذهب البصريين الذين لا يجيزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلا باستجارك الذي بعده . فأما الكوفيون الذين يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يجيزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

* أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ *

والبيت لمعرو بن ملقط ، وهو شاعر جاهلي .

== اللغة : « ألفتا » وجدنا ، وهو فعل خاض مبنى للمجهول ، وأصله ألقى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : (إنهم ألقوا آباءهم ضالين) وقوله « عيناك عند القفا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافا شديدا « أولى فأولى لك » هذه كلمة تقال في مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأُولَى مُنَّمْ أُولَى مُنَّمْ أُولَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحْلَبُ مِنْ مَرَدٍّ ؟
وقالت الخنساء :

مَمْنْتُ بِنَفْسِي كُلَّ الْمُؤْمِمْ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا
وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد (القتال) : (فإذا أنزلت سورة عككة وذكر فيها القتال رأيت الذين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر الغشى عليه من اللوت ، فأولى لهم) وفي سورة القيامة (أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى) وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة ؛ فذهب الأصمعي والبريد إلى أنها اسم فعل معناه قريبه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الراى أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد في أولى أحسن مما قال الأصمعي » اهـ . وقال غيرها : هو علم للويل والهلاك كمنجار علم الفجرة وبرة علم البرة « ذا واقية » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالسكاذبة والعافية .

للنى: يصف رجلا يهرب إذا حى الوطيس ، ويغير عند احتدام لظى الحرب ، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتبعه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حينئذ وكأنما صارتا عند قفاه .

الإعراب : « ألفتا » ألقى : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » عينا : نائب فاعله ألقى ، مرفوع بالألف نياية عن الضمة لأنه مثنى ، وعينا مضاف وضمر المخاطب مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بآلنى ، وعند مضاف و « القفا » مضاف إليه ، محرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أولى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فأولى » الفاء حرف عطف ، أولى معطوف مالماء على أولى السابق « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن ==

وقال :

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكَلِّهُمْ أَلُومُ

= يكون الجار والمجرور متعلقا بأولى، ويكون الخبر محذوفا، ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور ، نحو : عجب لك ، وويل للمطففين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف المخاطب في قوله « عيناك » منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وذا مضاف و « واقية » مضاف إليه ، والتقدير : ألفتنا عيناك - حالة كونك صاحب وقاية - عند التقفا .

الشاهد فيه : قوله « ألفتنا عيناك » حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو ألفي مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله « عيناك » وهذه لغة جماعة من العرب بأعيانهم ، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة ، فبعضهم يذكر أنها لغة طيء ، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوة ، واختلفوا كذلك في هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم المفرد المعطوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية ؟ وسيأتي للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و ٢١٠) .

ومثل البيتين الآتين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ ضَتَّ عَطَايَاكَ يَا بَنَ عُبْدِ الْقَزِيرِ

وعمل الاستشهاد في قوله « نسيا حاتم وأوس » . وهذا - كبيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل . ومن شواهد المسألة قول الشاعر ، وهو الشاهد رقم ٣٢٢ الآتي :

إِنْ يَغْتَنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنَ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِعَنِي

وعمل الاستشهاد قوله « يغنيا المستوطنا » فقد ألحق الألف بالفعل المسند إلى المثنى . ٢٠٧ - هذا بيت من المقارب ، وهكذا أنشد للمؤلف هذا البيت ، والعلماء

يروونه على غير هذا الوجه ، وصواب إنشاده هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكَلِّهُمْ يَمْدِلُ

وهذا بيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

= وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لَحِيَ الْبَائِعُ الْأَوَّلُ

اللغة : « يلوموني » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزان قال يقول قولاً ولومة وملاما وملامة ، وإذا أردت منها المبالغة قلت : لومه - بتشديد الواو - « يعذل » العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاء يدعو - ولحاه يلحاه - مثل نهاء ينهاه - إذا لاهه وعذله .

الإعراب : « يلوموني » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به « في اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلهم » كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموني .. أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلا هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : هي لغة أزدشنوة .

ومثل هذا البيت في الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر (وهو يزيد ابن معاوية) :

يَدُورُونَ فِي ظِلِّ كُلِّ كَنِيْسَةٍ قَيْنَسُونَنِي قَوْمِي وَأَهْوَى السَّكَنَاءِ

فقد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك في قوله « ينسونني » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومي » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ نَفَنَ لَا يَبْقُوا أَوْلَئِكَ بَعْدَنَا لَذِي حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمُ

فقد وصل واو الجماعة بالفعل في قوله « لا يبقوا » مع كونه مسنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله « أولئك » .

وقال :

٣٠٨ — نَتَجَ الرِّبْعُ حَاسِنًا أَلْقَحْنَهَا غُرُ السَّحَابِ

= وكذلك قول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا
 فقد ألحق واو الجماعة بالفعل في قوله « نصروك » مع كونه مسنداً إلى الاسم
 الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قومي » .

٣٠٨ — هذا بيت من السكامل المجزؤ . وهو من كلام أبي فراس الحمداني ابن
 عم سيف الدولة الحمداني . وقبل البيت للمستشهد به قوله :

يَأْيُهَا الْمَلِكُ الَّذِي أَضَحَّتْ لَهُ جُلُ الْمَنَاقِبِ
 نَتَجَ الرِّبْعُ حَاسِنًا البيت
 رَأَتْ وَرَقًا نَسِيْمَهَا فَحَكَتْ لَهَا صُورَ الْخَبَائِبِ

اللمة : « نتج » هو هنا فعل متعدٍ مبنى للعلوم ، وتقول : نتجت الناقة - بالبناء
 للمجهول - إذا ولدت ، ونتجها أصحابها - بالبناء للعلوم - إذا استولدوها ، قال الراجز :
 أَكَلْ عَامَ نَعَمَ تَخْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

« الربيع » المراد به هنا المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع « محاسنا »
 المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامح « ألقحها » الأصل في هذه للمادة
 قولهم : ألقح الفعل الناقة إلقاحا ، إذا أحبلها ، ثم استعير للنساء فقالوا : لقحت للمرأة ،
 وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحاب » الغر : جمع غراء ، والسحاب : جمع
 سحابة ، وأصل الغراء البيضاء ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ،
 وإنما أراد بياض آثارها ، كما يقال : بياض العطايا ، وبياض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « الربيع »
 فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « محاسنا » مفعول به « ألقحها » ألقح : فعل ماضٍ ،
 والنون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة للمؤنثة مفعول به « غر » فاعل ألقح ، =

= مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعر مضاف و « السحاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف ، وإضافة العر إلى السحاب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقننا غر السحاب » حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذي هو ألقح ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السحاب » . هذا ، واعلم أن كثيراً من النعاة — ومنهم للؤلؤ هنا — يذكرون هذا البيت في شواهد هذه المسألة ، وأبو فراس قائله ليس بمن يستشهد بكلامه على قواعد العربية ، فيما أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله ، وإما أن يكونوا قد عرفوا نسبته إلى قائله ، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد .

وقد وجدنا كثيراً من فحولة الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم ، منهم أبو تمام حبيب بن أوس الطائي ، ومنهم البحتري ، فإن صحت نسبة هذه اللغة إلى طيء فقد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف الرضي ، وسندكرك في آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده قول أبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله العتي (ونسبه في العقد ٣ / ٤٣ اللجنة ، وفي شرح اللقائمات الحربية ٢ / ١٣ ، إلى محمد بن أمية ، وفي الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى العتي ، وذكر نسبه كاملاً) .

رَأَيْنَ الْغَوَايِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِيضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ الْوَاضِرِ
ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَاغِي أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِحُورَانَ ، يَفْصِرْنَ السَّايِطَ أَقَارِبُهُ
ومثل ذلك قول أعرابي (وأنشده ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣ - ٢٧٢) :

كَيْنَ لَمَنْ أَبَاكُمْ بِحُزْوَى لَقَدْ أَتَتْ عَلَى لَيْالٍ بِالْعَقِيقِ قِصَارُ
ومثله قول عمرو بن مبرد العبدي ، وأنشده الخالديان في الأشباه والنظائر ٦٢ رابع أربعة أبيات ، وذكرها لها قصة :

وَأَذْرَكْنَهُ جَدَّاتَهُ فَخَنَجْنَهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَأَبْدُ مُدْرِكُ =

= ومثله قول أبي قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُهَا جَارَاتُهَا فَيَزُرُنَهَا وَتَمَقِّلُ عَنْ إِيثَانِهَا فَعَقْدَرُ
وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللفظة قول الوليد أبي عبادة البحترى ، لأنه
طائى ، وطبىء أهل هذه اللفظة فيما يذكر بعض النحاة :

كِدْنٌ يَنْهَبُهُ الْعُمُيُونُ سِرَاعًا فِيهِ لَوْ أَمَكَنَّ الْعُمُيُونَ انْتِهَابَهُ
الشاهد فى قوله « ينهبه العميون » ومن ذلك قول أبى تمام حبيب بن أوس الطائى :
أَغْرَتْ مُهُومِي فَأَسْتَلَبْنَ فُضُولَهَا نَوْمِي ، وَبَثْنَ عَلَى فُضُولِ وَسَادِي
الشاهد فى قوله « فاستلبن فضولها » وقال فى نفس القصيدة التى منها البيت السابق :
وَعَدَا تَبَيَّنُ كَيْفَ غِيبُ مَدَانِحِي إِنْ مِلَنْ بِي هِمَمِي إِلَى بَغْدَادِ
وسبقه إلى استعمال هذه اللفظة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول :
وَكَانَ سُمْدَى إِذْ تَوَدَّعْنَا وَقَدْ اشْرَابَ الدَّمْعُ أَنْ يَكْفَا
رَشًا تَوَاصَيْنَ الْقِيَانُ بِهِ حَتَّى عَقَدْنِ بِأَذْنِهِ شَفَقَا
(اشرب الدمع : تها واستعد ، ويكف : يستل ، والرشا : ولد الظبية ، والقيان :
جمع قينة ، وهى الأمة ، والشنف : حلية تجمل فى أعلى الأذن ، فأما الحلية التى تجمل فى
أسفل الأذن فهى قرط) وقال أبو نواس أيضاً :

الْحَمْدُ لِلَّهِ لَيْسَ لِي نَشَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي وَقَلَّ زُوَارِي
وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي التَّعَزَّى عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمُنْنٍ أَوْطَارِي
عمل الكلام فى البيتين الأولين قوله « تواصين القيان » حيث ألحق نون النسوة
بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله
« القيان » — وعمل الكلام فى البيتين الآخرين قوله « ومتن أوطارى » حيث ألحق
نون النسوة بالفعل فى قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله « أوطارى » .
وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذى أثره المؤلف ، ثم الشريف الرضى
حيث يقول :

وَالصَّحِيحُ أَنْ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ فِي ذَلِكَ أَحْرَفٌ دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، كَمَا دَلَّ الْجَمْعُ بِالتَّاءِ فِي نَحْوِ « قَامَتْ » عَلَى التَّأْنِيثِ ^(١) ، لَا أَنَّهَا ضَامَةٌ الْفَاعِلِينَ وَمَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ تَابِعٌ عَلَى الْإِدْخَالِ مِنَ الضَّمِيرِ ،

== نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدْنَ فِي الْآيَالِي فَلَا خَيْلٌ أَعَنَّ وَلَا رِكَابُ
وقال أيضاً :

أَوْزَدَنَّهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شَيْمٌ تُسَانِدُهَا عَلَاً وَمَنَاقِبُ
ومحل الكلام في البيت الأول قوله « قعدن الآيالي » ومحلّه في البيت الثاني قوله « أوردنه شيم » .

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين - من أمثال أبي فراس الحمداني وأبي عبيدة البحرى وأبي نواس الحسن بن هانئ والشريف الرضى وأضراب هؤلاء - يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة في الاستعمال ، ولا بعيدة عن الفصاحة ، ومن هنا تعرف السرى كثرة استعمالنا لهذه اللغة .

(١) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة جماعة من العرب بأعيانهم - يقال : هم طويء ، ويقال : هم أزشنوءة - وأما لحاق علامة التأنيث فلفظة جميع العرب .
الثاني : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل الثني أو نائب الفاعل الثني ، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب الفاعل المجموع ، لا يترمون ذلك ، بل قد يجيئون بالكلام كما يجيء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع ، فأما لحاق علامة التأنيث فيكون واجبا إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً مؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التأنيث ، على ماسياتي بيانه في هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركاً بين الذكر والمؤنث ، فإن ذكر الفعل بدون علامة تأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثني والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال للفرد .

وأن هذه اللفظة^(١) لا تمتنع مع الْمُفْرَدَيْنِ أو المفردات المتعاطفة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديم الطبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، ولجىء قوله :

٢٠٩ — * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ *

(١) قوله « وأن هذه اللفظة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والنون » يعنى والصحيح أن هذه اللفظة - وهى لحاق علامة الثنية والجمع - لا تمتنع مع للمفرد - إلخ ، وقوله « خلافاً لزاعمي ذلك » أى فى المسألتين ، ورد على زاعمى الأول بقوله « لقول الأئمة - إلخ » ورد على زاعمى الثانى بقوله « ولجىء قوله - إلخ » .

٢٠٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ *

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان ، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشَمَلِ الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاهُ
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَلِيهِ ، وَتُبْدِي عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةَ الْعَذْرَاهُ
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أُوْرَثَ الْمَصْرَيْنِ حُزْنًا وَذَلَّةً فَتَيْلٌ بِدَيْرِ الْجَائِلِيْقِ مُقِيمٌ
اللفظة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبي « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

— ٢١٠ — • وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ •

== «أسلماء» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء مفعول به .
 «مبعد» فاعل «وحميم» معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال .
 الشاهد فيه : وقوله «قد أسلماء مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع
 أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه
 مبعد وحميم» .

٢١٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وهو يتأمله مع بيت سابق عليه هكذا :

ذَرَيْنِي لِلْفَنَى أَسْعَى فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ نَرَهُمُ الْفَقِيرُ
 وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

والبيتان لمروة بن الورد العبسي للشهور بعروة الصعاليك :

اللغة : «ذريني» اتركني ودعيني ، وقد أهملوا ماضى هذا الفعل واستعملوا
 مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى (ذرني ومن
 خلقت وحيدا) ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه : (ما كان الله ليزر المؤمنين)
 وقوله في صدر بيت الشاهد «وأحقرهم وأهونهم عليهم» الضائر عائدة إلى الناس في
 البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقير ، وأحقر الناس وأهون الناس على
 الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة ، وخير — بكسر الحاء المعجمة بعدها ياء مثناة —
 وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الهيبة ، أو الأصل .

الإعراب : «وأحقرهم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من
 الإعراب ، أحقر : معطوف على شر ، في البيت السابق ، وهو مضاف والضمير مضاف
 إليه «وأهونهم» الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضاف
 إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف ، وللمعطوف
 عليه محذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير ، والمعنى
 أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يحزم فصيلين مبنى على السكون ==

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أَنْثَ فَعَلُهُ بَتَاءً سَاكِنَةً فِي آخِرِ الْمَاضِي ،
وَبَتَاءُ الْمُضَارَعَةِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارَعِ .

ويجب ذلك في مسألتين :

إحداها : أن يكون ضميراً متصلاً ، كـ « هِنْدٌ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ،
و « الشَّمْسُ طَلَعَتْ » أو « تَطْلُعُ » ، بخلاف المنفصل نحو « مَا قَامَ - أَوْ
يَقُومُ - إِلَّا هِيَ » ويجوز تركُّها في الشعر إن كان التانيث مجازياً ، كقوله :

٢١١ - * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِقَالَهَا *

= لا محل له من الإعراب « كانا » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل
جزم ، والألف حرف دال على التثنية « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان
مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة « وخير »
الواو حرف عطف ، حير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه
سابق الكلام ، والتقدير : وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك .

الشاهد فيه : قوله « كانا له نسب وخير » حيث ألحق علامة التثنية وهي الألف
بالفعل الذي هو « كان » مع أن الفعل مستند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر
بالواو ؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين
أن يكون الفاعل مثني كالزيدين والعمرين وأن يكون في معنى المثني بأن يكون اسمين مفردين
عطف أحدهما على الآخر .

٢١١ - هذا عجز بيت من المتقارب صدره قوله :

* فَلَا مُرْنةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا *

والبيت لعامر بن جوين الطائي كما نسب في كتاب سيويه (١ / ١٤٠) وفي
شرح شواهدہ للأعلم الشنتمري .

اللغة : « للزنة » السعابة الثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفي القرآن الكريم :
فترى الودق يخرج من خلاله (« أبقل » أنبتت البقل ، وهو النبات .

المعنى : يصف أرضاً قد عمها الحصب والغماء ، والتف فيها الزرع ، بعد سعابة =

= أفرغت عزاليها ، وصبت مياهها ، فيقول : لم تر سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضاً أنبتت مثل البقل الذي أنبتته هذه الأرض .
الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير الغائبة في محل جر يضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل مؤنث وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة ، وهي مؤنثة ، ويروى :

• وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا •

بكسر تاء التأنيث للتخلص من التقاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » وهو تخلص من ضرورة للوقوع في ضرورة أخرى ، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الحمل على المعنى ، ولذلك نظر كثير في النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَعَفْرَاهُ أَرْضِي النَّاسَ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَفْرَاهُ عَنِّي الْمَعْرُضُ الْمُتَدَانِي
أفلا تراه قد قال « وعفراه المعرض المتداني » فأتى بالخبر مذكراً مع أن الابتداء مؤنث ، وذلك لأنه أراد بعفراه الشخص .

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

مُمْ أَهْلُ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كُلِّيهِمَا مُمْ صُلْبُهُمَا ، لَيْسَ أَوْشَانُظُ كَالصُّلْبِ
أفلا تراه قال « بطحాయి قریش كليهما » فأتى بالتوكيد مذكراً مع أن المؤكد =

وقوله :

— ٢١٢ — * فَإِنْ الْخَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا *

= مؤنث لأن «بطحاوى» مثنى بطحاء ، لأنه أراد الأبطحين ، إذ هما في معنى البطحاوين ،
والحل على المثنى كثير في كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى
ضمير مؤنث مجازى التأنيث ، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازى
التأنيث ، فكما أنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز
أن تقول : الشمس طلع ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضر والمظهر .
٢١٢ — هذا عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

* فَإِمَّا تَرَيَنِي وَلِي رِئْسَةٍ *

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط
قيس بن معديكرب الكندي : يزيد بن عبد الدار الحارثي .

اللقمة : «لغة» يكسر اللام وتشديد الميم — ما ألم وأحاط بالمنكبين من شعر الرأس ،
فإذا زاد عن ذلك فهو الجملة — بضم الجيم وتشديد الليم «الحوادث» جمع حادثة ،
وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب
بها وأبادها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك
عندهم أمانة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : «إما» هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاهما إن ، وهي حرف شرط
جازم ، وثانيتهما ما وهو حرف زائد «تريني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمحذوف
النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، والنون للوجوده للوقاية . وياء التكلم مفعول به
«ولي» الواو واو الحال ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لغة» مبتدأ
مؤخر ، وجملة الابتداء وخبره في محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط ،
إن : حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى»
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحوادث «بها» جار
ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله للمستتر فيه في محل رفع خبر إن ، وجملة
إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

== الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائداً إلى اسم مؤنث وهو « الحوادث » الذى هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث أم كان مرجعه مجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث فى هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإنى لا أجد لهذا الشاعر ضرورة ألجأته إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بناء التأنيث مع بقاء الألف البيت على حالها لم يتغير وزن البيت ، فلو قال :

فَإِنَّمَا تَرَبَّيْنِي وَلِي لِمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوَدَّتْ بِهَا
لِكَانِ الْوِزْنَ مُسْتَقِيمًا ، وَلَمْ يَكُنْ بِالسَّكَامِ بَأْسٌ ، فَأَيُّ شَيْءٍ دَعَاهُ إِلَى أَنْ يَرْتَكِبَ
هذه الضرورة؟

فالجواب عن ذلك أن تنبهك إلى هذه الألف للنطوق بها قبل الباء فى « أودى بها » وأن نشدك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله :

أَلَمْ تَنْسَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَقْضُ أَطْرَابِهَا
لِجَارَتِنَا إِذْ رَأَتْ لِمَتِي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أَتَى بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التى تراها فى قوله « عما بها » و « أطرابها » و « أتى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافى « حرف الردف » وكل قصيدة تبني على الردف لا يجوز تركه فى بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الردف ، وهو عيب من عيوب القافية يعادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام تفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها .

هذا الذى ذكرناه هو بيان كلام المؤلف وتخريجه على الوجه الذى اختاره .
ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه ==

والثانية : أن يكون متصلا حقيقى التأنيث نحو (إِذْ قَالَتْ أُمْرَأَةٌ عِمْرَانُ) ^(١)
وَشَدَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « قَالْ فَلَاةٌ » وهو ردى لا ينقاس .

وإنما جاز فى النصيح نحو « نِعَمَ لِلرَّأَةِ » و « بِنَسِ الرَّأَةِ » لأن المراد الجنس ، وسيأتى أن الجنس يجوز فيه ذلك .

ويجوز الوجهان فى مسألتين : إحداهما : التَّنْفِصَل ، كقوله :

— ٢١٣ — * لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْطِلَ أُمُّ سُوءِ *

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث ، حلا على اللفى ، وذلك لأن « الحوادث » بمعنى الحدثنان ، والحدثنان مذكر ، بدليل قول الشاعر :

رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنْ لَهُ مُؤَدَا
والحل على اللفى كثير فى كلام العرب ، وقد استشهدنا له فى شرح الشاهد السابق
(رقم ٢١١)

وابن كيسان يرى أنه يجوز فى سعة الكلام — من غير ضرورة ولا شذوذ — أن يؤتى مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث بناء التأنيث كما يجوز ترك هذه التاء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* كَلَى بَابٍ أَشْتَبَا صُلْبٌ وَشَامٌ *

والبيت من كلة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبى النصرانى .

اللفظة : « الأخطل » تصغير الأخطل ، وهو لقب الشاعر للمهجو ؛ واسمه غياث ابن غوث ، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل « صلب » — بضم الصاد للمهمله واللام جميعا — جمع صليب ، مثل سرير وسرر « شام » اسم جنس جمى ، واحده شامة ، وهى الحال والعلامة .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « وله » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب =

وقولهم : « حَضَرَ الْقَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ » والتأنيثُ أَكْثَرُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْفَاصِلُ « إِلَّا » فَالتَّأْنِيثُ خَاصٌّ بِالشَّعْرِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَخْفَشُ ، وَأَنْشَدَ عَلَى التَّأْنِيثِ :

٢١٤ — مَا بَرَّتِ مِنْ رَبِّيَّةٍ وَذَمٌّ فِي حَرَبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

= « الْأَخْيَلُ » مَفْعُولٌ بِهِ تَقَدَّمَ عَلَى الْفَاعِلِ ، مَنْصُوبٌ بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ « أُم » فَاعِلٌ بُولَدَ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَأُم مضاف و « سَوَاءٌ » مضاف إليه ، مَجْرُورٌ بِالسَّكْرَةِ الظَّاهِرَةِ « عَلَى بَابِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٍ مُقَدَّمٍ ، وَبَابٌ مضاف واست من « اسْتَهَا » مضاف إليه مَجْرُورٌ بِالسَّكْرَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَأَسْت مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم سوء مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر ، مَرْفُوعٌ بِالضَّمَةِ الظَّاهِرَةِ « وَشَامَ » الْوَاحِدُ حَرْفٌ عَطْفٌ ، شَامَ : مَعْطُوفٌ عَلَى صَلْبٍ ، مَرْفُوعٌ بِالضَّمَةِ الظَّاهِرَةِ ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرُهُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ صِفَةٌ لِأُمِّ سَوَاءٍ .

الشاهد فيه : قوله « وَلَدَ الْأَخْيَلُ أُمُّ سَوَاءٍ » حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله « وَلَدَ » تاء التأنيث ، مع أن فاعله — وهو قوله « أُمُّ سَوَاءٍ » — اسم مؤنث حقيقي التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقياً التأنيث — ظاهر كان الفاعل أو مضمراً — لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث .

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالفعل هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضعفت — بسبب تأخيرها — العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، أو كالوجوب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيما ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مَسْكُنٌ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّهُ رُورٌ

إلا أن الفاصل في هذا البيت جار ومجرور ، في حين أن الفاصل في بيت الشاهد مفعول به ، ومقصود النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً أو شيئاً آخر غيرهن .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

(٨ — أوضح المسالك ٢)

== عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به ، وقال العيني : « أقول : قائله راجز لم أقف على اسمه » اهـ .

اللمة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء من العيب - من باب سلم - براءة ، وتقول : برأ من الرض - من باب قطع - براءا - بفتح الباء والراء جميعا - في لغة أهل الحجاز - وبرءا - بضم الباء وسكون الراء - في لغة غيرهم « ربية » هي التهمة والشك ، وتقول : رابى فلان يربى - من باب باع بيع - إذا رأيت منه ما يريبك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفي « برئت » برىء : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من ربية » جار ومجرور متعلق ببرىء « وذم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على ربية « في حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بنات » فاعل برىء مرفوع باضمة الظاهرة ، وبنات مضاف و « العلم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات العلم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برىء ليكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث - وهو قوله « بنات العلم » - ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بالإلا .

وقد اختلف العلماء في هذه للسألة :

فذهب من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان ، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي التأنيث بالإلا ، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء ، واختار هذا الرأى ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت الشاهد جاريا على أحد الوجهين الجائزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجوحا .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه ، إلا في ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا مستثنى ، ويكون تقدير الكلام : ما برىء أحد إلا بنات العلم ، فالفاعل عند التحقيق ==

== مذكر لا مؤنث ، واختار هذا المذهب الأخفش ، وعلى هذا المذهب يكون لفاعل تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة .

ومن لفاعل تاء التأنيث مع الفصل بإلايين الفعل وفاعله المجازي التأنيث قول ذى الرمة :
طَوَى النَّيْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا فَمَا بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجُرَاشِيعُ
الشاهد في هذا البيت قوله « فما بقيت إلا الضلوع » حيث أتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل المسند إلى الضلوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل المسند إلى الضلوع بإلا .
هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة بالبيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستندا للأخفش ، والبيت الذى أنشدناه ، وأنت لو تدبرت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منهما جمعا ، فهو في البيت الذى أنشده المؤلف « بنات » وهو جمع بنت ، وهو في البيت الذى أنشدناه « الضلوع » وهو جمع ضلع ، ومن المعلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمع كالفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث ، يعنى أنه يجوز في هذا الفعل لفاعل تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلا بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقدر المؤلف ذلك في المسألة الثانية من مسائل الجواز .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأن في كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لفاعل التاء ، الأول منهما الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثاني كون الفاعل مجازي التأنيث ، ولا خلاف في أنه يجوز معه لفاعل التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما في البيتين من محل الخلاف - فيما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط - هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكرا ، إذ قدرنا في بيت المؤلف « ما برىء أحد » وفي البيت الذى أنشدناه « ما بقى شيء » وهذا التقدير ليس بلازم ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر في بيت المؤلف : ما برئت نساء إلا بنات العم ، وفي البيت الذى أنشدناه : فما بقيت أعضاء إلا الضلوع ، وفي الآية الأولى : إن كانت الأخذة إلا صيحة ، وفي الآية الثانية : فأصبحوا لآثرى أشياء إلا مساكنهم ؛ فلا يكون للتذكير - على هذا - وجه يرجعه على التأنيث ، بل يكون الأمران جائزين كل منهما جائز على تقدير .

وَجَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النَّثْرِ ، وَقَرِىءَ (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً)^(١) ،
(فَأَضْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِيَهُمْ)^(٢) .

الثانية : المجازى التأنيث ، نحو (وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ)^(٣) ، ومنه اسمُ
الجنس ، واسمُ الجمع ، والجمع ، لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنثٌ مجازيٌ ،
فلذلك جاز التأنيث ، نحو (كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)^(٤) ، و (قَالَتِ
الْأَعْرَابُ)^(٥) ، و « أَوْزَقَتِ الشَّجْوُ » والتذكيرُ نحو « أَوْزَقَ الشَّجَرُ »
(وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ)^(٦) (وَقَالَ نِسْوَةٌ)^(٧) ، و « قَامَ الرَّجَالُ » ، و « جَاءَ
الْمُتَوَدُّ » إلا أن سلامة نظم الوارد في جمعي التصحيح أوجبت التذكيرَ
في نحو « قَامَ الزَّيْدُونَ » والتأنيث في نحو « قَامَتِ الْهِنْدَاتُ » ، خلافاً
للكوفيين فيها ، وللفارسي في المؤنث ، واحتجوا بنحو (إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ
بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ)^(٨) ، (إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ)^(٩) ، وقوله :

— ٢١٥ — * فَبَسَكِي بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي *

- (١) من الآية ٢٩ من سورة يس
- (٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف
- (٣) من الآية ٩ من سورة القيامة
- (٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء
- (٥) من الآية ١٤ من سورة الحجرات
- (٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام
- (٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف
- (٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس
- (٩) من الآية ١٢ من سورة للمتعة

— ٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

* وَالْفَاعِلُونَ إِلَيَّ تُمَّ تَصَدَّعُوا *

== والبيت من قصيدة لعبد بن الطبيب رواها للفضل الضبي .
 اللمة : « بناتى » جمع بنت ، وأصل البنت : بنى ، خذفت الياء وعوض منها التاء
 « شجوهن » الشجو : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح
 فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذي فى البيت من الثانى « وزوجتى » الفصيح
 الأكثر فى الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل والأنثى ، ويجمع على أزواج ، وفى
 الكتاب الكريم : (ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد) « والظاعنون
 إلى » هكذا وقع فى رواية النعاة ، والذي وقع فى رواية المفضليات « والأفربون إلى »
 وقوله « ثم تصدعوا » معناه أهم تفرقوا وانشعب شملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره
 التندر « بناتى » بنات : فاعل مرفوع بضمه مقدر على ما قبل ياء التثنية ، وبنات مضاف
 وياء للتثنية مضاف إليه « شجوهن » شجو : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشجو
 مضاف والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على
 بناتى ، وزوجة مضاف وياء للتثنية مضاف إليه « والظاعنون » الواو حرف عطف ،
 الظاعنون : معطوف على بناتى أيضا ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة « إلى » جار
 ومجرور متعلق بالظاعنين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل ماض ، وواو الجماعة
 فاعله ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة « بكى بناتى » من الفعل وفاعله .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

أحدهما - وهو غير مقصود للمؤلف هنا - فى قوله « شجوهن » حيث جاء للفعل
 لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير ، وهذا يرد على الجرحى الذى ذهب إلى أن
 للفعل لأجله لا يكون إلا نكرة .

والثانى - وهو مراد المؤلف - فى قوله « بكى بناتى » حيث لم يصل بالفعل الذى
 هو قوله « بكى » تاء التأنيث مع أن السند إليه - وهو الفاعل الذى هو قوله « بناتى »
 - مؤنث ، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة ؛ فذهب الكوفيون وأبو على الفارسي إلى أن
 هذا سائغ جائز فى الشعر والكلام جميعا ، واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بثلاثة أدلة ==

== أولها : وروده في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) .

وثانيها : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ، كما يجوز إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فيجوز في كل جمع اعتبار هذين للمعطين فيه ، سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وثالثها : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النعاة متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها لحاق التاء به على تأويله بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع .

وخالفهم في ذلك جمهور البصريين ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم إلا تأنيث فعله ، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلتهم التي استدلوا بها : أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن السر هو ما ذهبتم إليه ، بل حذف التاء في قوله تعالى : (إذا جاءك المؤمنات) بسبب الفصل بين الفعل وفاعله بالفعل ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب كون (المؤمنات) صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ، فالفاعل في الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان بالإجماع .

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الذي وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر السالم قد سلم فيهما لفظ المفرد ، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه ، وأما جمع التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفرد ، وسلامة لفظ المفرد هي التي أوجبنا ما ذهبنا إليه ، فلما اختلف الأمر لم يميز قياس أحدهما على الآخر .

وأما ماذكروا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » فهذا إنما ساغ من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى اللفظ ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ المستعمل في الدلالة على المراد .

بقي أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به ههنا ، والرد عليه أن يقال : إن « بنات » - وإن كان جمع مؤنث سالما - قد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ مفردة ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه ==

وَأَجِيبَ بَأْنَ الْبَنِينِ وَالْبَنَاتِ لَمْ يَسَلَمْ فِيهِمَا لَفْظُ الْوَاحِدِ ، وَبَأْنَ التَّذْكَيرِ فِي (جَاءَكَ) لِلْفَضْلِ ، أَوْ لَأَنَّ الْأَصْلَ النِّسَاءَ لِلزُّمْنَاتِ ، أَوْ لَأَنَّ « أَل » مَقْدَرَةٌ بِاللَّاتِي ، وَهِيَ اسْمُ جَمْعٍ .

السابع : أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنَّ يَتَّصِلُ بِفَعْلِهِ نَمَّ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ ، وَقَدْ يُعْكَسُ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُهُمَا الْمَفْعُولُ ، وَكُلُّهُ مِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ وَوَاجِبٌ .
فَأَمَّا جَوَازُ الْأَصْلِ فَنَحْوُ (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ)^(١) .

وَأَمَّا وَجُوبُهُ فَنَفِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ يُخَشَى اللَّابِسُ ، كـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » قَالَ أَبُو بَكْرٍ^(٢) وَالْمُتَأَخَّرُونَ كَالْجُزْأِ وَلِيَّ وَابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ مَالِكٍ ، وَخَالِفَهُمُ ابْنُ الْحَاجِّ مُحْتَجًا بِأَنَّ الْعَرَبَ تُجَبِّزُ تَصْغِيرَ عُمَرَ وَنَحْوِهِ ، وَبَأَنَّ الْإِجْمَالَ مِنْ مَقَاصِدِ الْعُقْلَاءِ ، وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ « ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ » وَبَأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ لَوَقْتِ الْحَاجَةِ جَائِزٌ عَقْلًا بِاتِّفَاقٍ وَثَرَعًا عَلَى الْأَصَحِّ ، وَبَأَنَّ الزَّجَّاجَ نَقَلَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَحْوِ (فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ)^(٣) ، كَوْنُ « تِلْكَ » ائْتِمَامًا ،

= لَفْظٌ مَفْرَدٌ ، أَشْبَهَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ فِي هَذَا أَخَذَ حُكْمَهُ ؛ فَلِهَذَا سَاغَ دُخُولُ تَاءِ التَّأْنِيثِ فِي فَعْلِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ) .
(١) مِنَ الْآيَةِ ١٦ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ .

(٢) هُوَ أَبُو بَكْرٍ : مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ ، لِلْعُرُوفِ بِابْنِ السَّرَاجِ ، وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدِ ، وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيِّ وَأَبِي سَعِيدِ السَّرَافِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ عِيسَى الرَّمَانِيِّ ، وَتَوَفَّى ابْنُ السَّرَاجِ فِي ذِي الْحِجَّةِ مِنْ سَنَةِ ٣١٦ مِنَ الْمُهْجَرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١٥ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ .

و « دَعَوَاهُمْ » الخبر ، والعكس ^(١) .

الثانية : أن يُحْصَرَ المفعولُ بإنما ، نحو « إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » وكذا الحصرُ بإلا عند الجزؤلى وجماعة ، وأجاز البصريون والكسائى والفرّاء وابن الأنبارى تقديمَ على الفاعل ، كقوله :

(١) اعلم أن أهم ما فى استدلال ابن الحاج على ما ادعاه دليان ، أولها أن الإجمال من مقاصد البلغاء ، وثانيهما أن بعض النحاة أجاز فى قوله تعالى (فما زالت تلك دعواهم) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس ، وهذه الصورة فى المبتدأ والخبر تشبه الصورة للتنازع عليها فى الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جار مع ظواهر لو وضعت فى موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلا ، فإن هذا لا يفيد شيئا ، لأن الإجمال الذى هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذى لا يقره أحد منهم ، وبيان ذلك أن الكلام المحتمل لمعنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الذهن أحد هذين للمعنيين أو أحد المعنى المحتملة ، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الذهن ، بل تكون المعانى كلها أمام الذهن سواء فيتوقف فى الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه ، فإن تبادر أحد المعنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس ، وإن لم يتبادر أحد المعانى وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذى معنا الآن من قبيل الإلباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل فى الفاعل أن يحىء قبل المفعول ، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع فى اللبس ، بخلاف ما لو قلت « عمير » فإن السامع ستردد فى أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو ، وليس فى اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلا تحكم بأحدهما ، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد : وأما تشبيه صورة الفاعل والمفعول بصورة المبتدأ والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق البين بينهما ، فإن المبتدأ عين الخبر فى الماصدق ، فلو حكمت بأن الثانى عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثانى ، والفاعل غير المفعول طبعاً فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام .

— ٢١٦ — • وَأَنَا أُنِي إِلَّا جَمَاحًا فَوَادُهُ •

٢١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• وَلَمْ يَسْلُ عَنْ كَثَلِي بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ •

وقد ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعبل الخزاعي ، وذكر العيني بعده بيتا ثانيا ، وهو قوله :

تَسَلَّى بِأَخْرَسِي غَيْرَهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرَى بِلَيْلِي وَلَا تُسَلِّي
ودعبل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ،
فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضع من قبيل التمثيل ،
لا من قبيل الاستشهاد .

اللمة : « جماحا » مصدر قولك : جمع الفرس يجمع - مثل فتح يفتح - إذا جرى
جرىا عاليا ، وقال ابن فارس : جمع النرس جماحا ، إذا عثر فارسه حتى يغلبه ،
وقال ابن فارس أيضا : جمع أى أسرع إسراعا لا يردده شيء ، وكل شيء مضى
لوجهه على شيء فقد جمع ، والجموح من الرجال : الذى يركب هواه فلا يمكن
رده ، والمعنى ههنا على هذا « لم يسلم » مضارع سلا بمعنى تعزى وصبر « تغرى »
تعرض وتخص .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ونائبه
قوله « تسلى » فى البيت التالى له « أبى » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة
« جماحا » مفعول به لأنى « فواده » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضاف وضمير الغائب
مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يسلم » فعل مضارع
مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه
جوازاً تقديره هو « عن ليلى ، بمال » كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله « يسلم »
وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، وهو مجرور
بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا جماحا فواده » حيث قدم للمفعول المحصور بالـ - وهو
قوله « جماحا » - على الفاعل الذى هو قوله « فواده » .
=

وقوله :

٢١٧ — * فَمَا زَادَ إِلَّا ضِغْفَ مَا بِي كَلَامَهَا *

= وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والفراء وابن الأنباري والكسائي فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، لأن المفعول وإن تقدم في منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يجيز تقديم الفاعل المحصور بإلا ، لانتفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقا ، فاعلا كان هذا المحصور أو مفعولا ، وهؤلاء قاسوا الحصر بإلا على الحصر بإنما .

والذين أجازوا تقديم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرا خالد » لم يقد دليل على أن المحصور هو تالي إنما ، ولكنك لو قلت « ما ضرب إلا بكرا خالد » وقدمت إلا مع المفعول فقد وضع مقصودك ، فلما كان اللبس في « إنما » موجودا البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا — قلنا بالجواز في هذا الموضع الذي لا لبس فيه .

٢١٧ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ *

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل وفاعل « من ليلي » بتكليم « متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف و « ساعة » مضاف إليه « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » حيث قدم المفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون المفعول منحصرا « بإلا » وهذا جائز عند الكسائي .

وقوله :

٢١٨ * وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ *

= واكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في « زاد » ضميرا مستترا يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير فلما زاد (هو) إلا ضعف ما بنى زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لا مقتضى له .
٢١٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطَى إِلَّا وَشِيجُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين .

اللمعة : « الخطى » أراد به الرماح ، نسبها إلى الخط ، والخط : جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الراسح أى ترسو فيها « وشيجه » الوشيج : القنا الملتف في منبته ، واحده وشيجة ، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء ببعضه في بعض يريد لا تنبت القنأة إلا القنأة ، وفي أمثال العرب : لا تنبت البقلة إلا الحقلقة ، والحقلقة - بفتح الحاء وسكون القاف - الأرض الطيبة .

المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كريمان من قوم كرام ، ولا يولد الكرام إلا في الموضع الكريم ، وضرب نبتة الخطى وغراس النخل مثلا .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفي مبنى على السكون لا عمل له « ينبت » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الخطى » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر « وشيجه » وشيج : فاعل لينبت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر « في منابتها » الجار والمجرور متعلق بتغرس ، ومنابت مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا في منابتها النخل » حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله « في منابتها » - على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » - مع أن الجار =

وأما تَوْسُطُ المفعول جوازاً فنحو (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ الْمُنْذِرُ ^(١)) ،
وقولك « خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ » وقال :

— ٢١٩ — * كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ *

= والمجرور محصور بإلا ، ولما كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن
الفاعل بمنزلة الفاعل — صح الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور
إلا على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد (٢١٦)
على جوار ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤١ من سورة القمر .

٢١٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا *

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين
الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز .

اللغة : « أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا » أو في هذا البيت عند السكوفيين بمعنى الواو ، دالة
على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام في معنى اليبب « والذي رأيته في ديوان جرير إذ
كانت » اهـ . والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما
أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقى بتقدير العزيز العليم من غير مشقة
ولا معاناة ، وأخذ قوله « كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ » من قوله تعالى : (ثُمَّ جِئْتَ
عَلَى قَدَرٍ يَا مُوسَى) .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود
إلى المدح « الخلافة » مفعول به « أَوْ » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض
ناقص ، والتاء علامة التأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى
الخلافة « له » جار ومجرور متعلق بقدر ، أو محذوف حال منه « قدرا » خبر كان
« كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « أَتَى » فعل ماض « رَبَّهُ » رب :
مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفاعل المتأخر
مضاف إليه « موسى » فاعل أتى ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « عَلَى قَدَرٍ » جار =

وأما وجوبه في مسألتين :

إحدهما : أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعول نحو (وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ)^(١) (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعَذِرَتُهُمْ)^(٢) ، ولا يُحْيِزُ أَكْثَرُ النَّاصِرِينَ نحو « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَةَ » لا في نثر ولا في شعر ، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني والطَّوَالُ وابنُ مالك ، احتجاجاً بنحو قوله :

٢٢٠ — * جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدَى بَنِ حَاتِمٍ *

والصحيحُ جَوَّزُهُ في الشعر فقط .

= ومجرور متعلق بآتي ، وما المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا عامله جاء ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « أتى ربه موسى » حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم — وهو قوله « ربه » — على الفاعل المتأخر الذي هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما أتى موسى ربه ، فقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت . ومثل هذا ما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه ، وهذا الضمير — وإن عاد على متأخر في اللفظ — عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، فافهم هذا والله ينفعك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جَزَاءُ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ قَعَلْ *

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسب ابن جني إلى النابغة الذبياني ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسيه أن للنابغة الذبياني قصيدة هجاء على هذا الروي .

== اللمعة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبهي ، والمعنى جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وبروى « الكلاب العاديات » - بالبدال بدل الواو - وهو جمع عاد ، والعاوى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جرى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عى » جار مجرور متعلق بجرى « عدى » مفعول به لجرى « ابن » صفة لعدى ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذى هو جرى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو لأجل ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جرى ربه ... عدى » حيث آخر المفعول ، وهو « عدى » وقدم الفاعل ، وهو « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ بَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدَهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا
الشاهد فيه قوله « أبقى مجده مطعما » حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على المفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على المفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا نَفَقَتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا عَلَيْهَا ثَوَابًا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ
وقول سليط بن سعد :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ وَحُسْنٍ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ
وقول الآخر :

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَنْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ
وقول الآخر :

== كَمَا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَئِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ
وقول الآخر :

أَلَا كَيْتَ شِعْرَى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ
واعلم أولا أن سر الاختلاف بين النحاة في جواز هذه المسألة - وهي تقديم
الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود إلى المفعول المتأخر في اللفظ - يرجع إلى اختلافهم في
مرتبة المفعول ، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولا ، ثم يليه
الفاعل ؛ لأنه أحد جزئى الجملة ، وما عداها ففصلة ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب
أن يقع الفاعل بعده ، لئلا يفصل بين الجزئين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل
محتاج إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم
من غيره ، فإن تقدم المفعول في اللفظ كان في النية مؤخرا ، ونازع في هذا الكلام
الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة
المفعول التأخر اقتضاء الفعل لسلك منهما فإننا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على
اقتضائه للمفعول ، لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد
لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متراخية عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكننا
نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظا
ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن
المفعول قد ذكر في الكلام الفصيح مجيئه تاليا للفعل وبعقيه حتى إنه ليعتبر كأن موقعه في
الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متراخيا ، فإذا تأخر في الكلام عن
مجاورة الفعل فسكانه زحزح عن موضعه الذى أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع
الطبيعى ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظا لم يكن الضمير عائدا
على متأخر لفظا ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظا متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم
في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه .

قال أبو رجاء : ونحن نرى ماذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهبا مستقيما
حرىا بأن نأخذ به ، لكثرة الشواهد التى رواها العلماء لهذه المسألة ، وليس لهذه
العلة التى ذكرناها عنه وإن كانت وجهة .

ثم اعلم ثانيا أن الضمير الموضوع للفعية يعود على متأخر لفظا ورتبة - على تفسير الجمهور - في ستة مواضع غير الموضوع الذي قدما بيانه ، وهي :

الموضع الأول : الضمير المرفوع بنعم أو بئس ، المفسر بتميز ، نحو « نعم رجالا زيد ، وبئس رجالا عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدأ خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدأ محذوف ، أما إذا قدرته مبتدأ خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوبا فإن مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدما رتبة .

الموضع الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدأ يفسره خبره نحو قوله تعالى (إن هي إلا حياتنا الدنيا) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى (قل هو الله أحد) وقوله (فإذا هي شاخته أبصار الذين كفروا) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجرورا برب ، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم في أمرين ؛ أحدهما أنه يجب في كل منهما أن يكون مفردا ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تميزا ، ومن ذلك قول الشاعر :

رَبُّهُ فَتَيْسَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

ويفارق الضمير المجرور رب الضمير المرفوع بنعم أو بئس بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكرا ولو كان مفسره مؤنثا ، تقول « ربه امرأة » ولا تقول « ربها امرأة » أما الضمير المرفوع بنعم أو بئس فيكون مؤنثا إن كان مفسره مؤنثا ، نحو قولك « نعمت امرأة زينب » و « بئست امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبذلا منه اسم ظاهر مفسر له ، نحو قولك « ضربته زيدا » وقد اختلف النقل عن سيويه في جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازاه الأخفش ، ومنعه سيويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .

والثانية : أن يُحْصَرَ الفاعلُ بإنما ، نحو (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) ^(١) وكذا لِحْصَرُ بِإِلَّا عند غير الكسائي ، واحتجَّ بقوله :

٢٢١ - مَا عَابَ إِلَّا لَيْثِمٌ قَتَلَ ذِي كَرَمٍ
وَلَا جَنًّا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

٢٢١ - هذا بيت من البسيط ، ولم أف على نسبته إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق يتصل به .

اللغة : « عاب » بالعين المهملة - من العيب ، وهو أن تذكر المتكلم فيه بالذم والتلب « لثيم » المراد به البخيل بدلالة مقابلته بذى الكرم « جفا » من الجفاء ، وهو فعل ما يسوء « جباً » بضم الجيم وفتح الموحدة مشددة ، بزنة سكر - هو الجبان « بطلا » البطل - بفتح الباء والطاء جميعاً - هو الشجاع .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عاب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إلا » أداة حصر « لثيم » فاعل عاب مرفوع بالضمة الظاهرة « فعل » مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفعل مضاف و« ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « كرم » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « جفا » فعل ماض مبنى على فتحة مقدرة على الألف للتعذر « قط » ظرف زمان مبنى على الضم في محل نصب مجمعا « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جباً » فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بطلا » مفعول به لجفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للسألة التي ذكره المؤلف من أجلها : أحدهما في قوله « ما عاب إلا لثيم فعل » وثانيهما في قوله « ولا جفا إلا جباً بطلا » حيث قدم في كل واحد من الوضعين الفاعل المحصور بإلا - وهو قوله « لثيم » في العبارة الأولى ، وقوله « جباً » في العبارة الثانية - على للمفعول به المحصور فيه - وهو =

وقوله:

— ٢٢٢ — * وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ *

== قوله «فعل ذى كرم» فى العبارة الأولى ، وقوله « بطلا » فى العبارة الثانية - وهذا البيت من الأبيات التى استدلت بها الكسائى على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا .

وجهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا ، ويجيزون تقديمه إذا كان مفعولا ، على ما عرفت فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢١٦) ، وهم يردون استنهاد الكسائى بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر « فعل ذى كرم » ليس مفعولا به لعاب المذكور فى البيت ، وقوله « بطلا » ليس مفعولا به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور ، وتقدير الكلام : ما عاب إلا لثيم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا قط إلا جأ ، جفا بطلا ، فالفاعل فى كل من العبارتين من جملة غير الجملة التى منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* نُبَشِّرُهُمْ عَذَابُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ *

وقد نسب أبو الفرج (الأغانى ٧ / ١١٨ بولاق) هذا البيت إلى يزيد بن الطثيرة ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرْمِيِّ إِذْ جَمَعْتُ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ وَخَشَّةِ الدَّارِ
اللغة : « نبشتم » فعل مبنى للمجهول أصله نبأ - بتشديد الباء - بمعنى أعلم « جارتهم » وروى فى مكانه « جارهم » والجار : الذى داره لصيقة لدارك أو قريب منها ، أو هو المستجير بك ، وإرادة الثانى هنا أولى « هل » بمعنى حرف النفي ، وكأنه قد قال : ولا يعذب أحدا خذاً بالنار غير الله تعالى .

المعنى : يهجو قوما بأنه علم أنهم يعذبون بالنار من استجار بهم واستغاثهم ، وأنهم جعلوا ذلك العذاب مكان إغائته وإبلاغه مأربه ، وبشكر عليهم ذلك .

الإعراب : « نبشتم » نبيء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل مبنى على النظم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبين مفعول ثان « عذبوا » =

وقوله :

— ٢٢٣ — * فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا *

= فعل ماض وفاعله « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ « عذبوا » جارة : مفعول به لعذبوا ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثالث لـ « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ، هل : حرف استفهام إنكارى بمعنى النفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار ومجرور متعلق بـ يعذب .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله « الله » — على ما هو بمنزلة المفعول به — وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « بالنار » — وقد طوى ذكر المفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه لقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يعجزه الكسائى ، وأن جمهرة البصريين لا يعجزونه ، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائى بهذا البيت ، وخلاصته أن قول الشاعر « بالنار » ليس متعلقا بقوله « يعذب » المذكور قبله ، ولكنه متعلق بفعل محذوف مائل له يدل المذكور عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه فى تخريج الشاهد السابق ، وهو تكلف لا مقتضى له .

٢٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* عَشِيَّةَ آتَاهُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا *

وهذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيويه (١ / ٣٧٠) ، وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لدى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لَمِيَّةٍ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَغْفُو مَقَامُهَا =

== وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبُهُ عِلَاقَاتِ حَاجَاتِ طَوِيلِ سَقَامُهَا
فَأَصْبَحَتْ كَالْهَيْمَاءِ ، لَا لَمَاءَ مُبْرِدٍ صَدَاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامُهَا

اللمعة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآباء وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة على مثال أنفال وأعمال ، وقد جعله المعنى جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنة قفل أو صرد أو ذنب أو كلب - وهو : الحفيرة تحفر حول الحباء لتتبع عنه المطر ، ويعجز أن تكون الهمزة أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون ، فاجتمع في أول الجمع همزتان متجاورتان وثانيتينهما ساكنة فقلبا ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآباء وآراء وآرام جمع بر ورأى ورشم ، ويعجز أن تكون الهمزة أوله غير ممدودة وللمدة في الهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما يجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تفرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم ، وليس ذلك بصواب أصلا ، وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة وهي واو العطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت في الديوان هكذا :

قَلَمَ يَذَرُ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

الإعراب : « فلم » الباء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يذر » فعل مضارع مجزوم بمحذوف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيبت » مع فاعله الآتى لا عمل لها صلة للوصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيبت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل لهيبت ، وهو مضاف ، و « آناء » مضاف إليه ، و « آناء » مضاف ، و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير ==

وأما تقدمُ المفعول جوازاً فنحو (فَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) ^(١).

وأما وجوباً ففي مسألتين :

إحداها : أن يكون مما له الصَّدْرُ ، نحو (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) ^(٢)
(أَيُّ مَا تَدْعُوا) ^(٣).

الثانية : أن يقع عامله بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ،
نحو (وَرَبُّكَ فَكَبِيرٌ) ^(٤) ، ونحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) ^(٥) بخلاف «أما
اليومَ فأضرب زيداً» ^(٦).

== الفاعلة العائد على الديار مضاف إليه ، ويجوز عندى نصب «عشية» على الظرفية ،
ويكون «آناء» فاعلاً لميجت ، وقد وصل فيه همزة القطع وهي همزته الأولى ، بل
هذا الإعراب عندى هو الصواب ، فإن الشعراء اعتادوا أن يتعدوا عما تثيره في أنفسهم
آثار ديار الأحبة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما . . إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بالإلا
على المفعول ، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك ، استشهاداً بمثل بهذا البيت ، والجمهور
على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : فلم
يدر إلا الله ، درى ما هيبت لنا .

(١) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨١ من سورة غافر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٣ من سورة المذثر .

(٥) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(٦) فإن قلت : فإنكم تقررون في قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما
قبلها ، وجعلتم يمتضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر في أول الكلام ، فكيف
جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد «أما» الملقوظ بها أو للقدرة منصوباً بالفعل الواقع
بعد فاء الجزاء ، بل زدتم على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالفا واجبا ؟ ==

تنبيه : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجَبَ تقديمُ الفاعل كضَرَبْتُهُ ، وإذا كان للضمير أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَضَلُّهُ وتأخيرُ الفاعل كضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وإن كان فاعلا وجب وَضَلُّهُ وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمُهُ على الفعل كضَرَبْتُ زَيْدًا ، وزَيْدًا ضَرَبْتُ ،

= فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها، لكن محل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، أما إذا لم يكن واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي - بل كان مؤخرا عن موقعه ومركزه الطبيعي - فإنه يجوز أن يعمل فيما قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » للمفوض بها أو القدرة ليس واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، فلهاذا جاز أن يعمل في المفعول للتقدم عليه في اللفظ ، ولهذا التأخر في هذا الموضع سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأمر على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا ، ومن أجل ذلك يفسرونها بمهما يكن من شيء ، فمهما هي أداة الشرط ، وقولهم « يكن من شيء » هو فعل الشرط ، وقد ثابت « أما » مناهما جميعا ، وما يلي « أما » في اللفظ هو جواب الشرط ، والتزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حتى لا يقع في وهم واهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقترن بالفاء ، والتزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفصل ، والتزموا أن يكون هذا الفاصل مفردا لا جملة ، أما التزامهم الفصل بين « أما » والفاء فلكرهيتهم أن يقع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفردا فلائهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلا لوقع في وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم للفرد الذي التزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي ، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعها ومركزها لسبب صناعي أيضا ، ولو أن العامل للقتن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لكان متقدما في اللفظ على الاسم للنصوب ، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتي له مزيد بحث في فصل « أما » .

وكلامُ الناظم يُؤمُّ امتناعَ التقديم ، لأنه سَوَّى بين هذه المسألة ومسألة
« ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » والصوابُ ما ذكرنا .

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذفُ الفاعل ، للجهل به ^(١) كـ « سُرِقَ المَتَاعُ » أو لفرض لفظي
كتصحيح النظم في قوله :

(١) الأغراض التي ندعو للتسكام إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه
كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ
أو تكون راجعة إلى المعنى .

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :
الأول : قصد التسكام إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى :
(وإن عاقبتهم فمعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به) .

الثاني : المحافظة على السجع في الكلام المنثور ، نحو قولهم « من طابت سريرته ،
حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، وهم
يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذي
أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بنى « علق » في هذا البيت للجهول ثلاث مرات ،
ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضا ، ولكن أهمها سبعة أسباب :
الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله
تعالى : (خلق الإنسان من عجل) وقوله سبحانه : (وخلق الإنسان ضعيفا) .

الثاني : كون الفاعل مجهولا للتسكام فهو لا يستطيع أن يبينه بياناً واضحاً يعينه ،
كقولك « سرق متاعى » فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف
عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق اللص متاعى » أو « سرق سارق متاعى » لم يكن
في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .
=

٢٢٤ — عَلَّقْتُهَا عَرَضًا ، وَعُلِّقْتُ رَجُلًا
غَيْرِي ، وَعُلِّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

== الثالث : رغبة التكلم في الإبهام على السامع ، نحو قولك : « تصدق بألف دينار » .

الرابع : رغبة التكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان التكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقترب بالمفعول به في الذكر ، نحو أن تقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة التكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .
السادس : خوف التكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه .
السابع : خوف التكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ — هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى
ميمون بن قيس التي أولها :

وَدَّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزي ، وتعد في العلاقات عند من يزيدها على السبع .

اللفظة : « علقتها عرضا » يقال : عرض لفلان أمر ، إذا أتاه على غير تعمد منه ، قال في اللسان : « علق فلان فلانة — بالبناء للمجهول — وعلق بها ، إذا أحبها ، وهو معلق القلب بها ، قال الأعشى * علقتها عرضا . . . البيت * » وقال : « وقولهم علقتها عرضا إذا هوى امرأة ، أى اعترضت فرأها بغتة من غير قصد لرؤيتها فعلقها من غير قصد . قال الأعشى * علقتها عرضا . . . البيت * وقال ابن السكيت في قوله علقتها عرضا : أى كانت عرضا من الأعراض اعترضنى من غير أن أطلبه » اه . قال الخطيب التبريزي : « وعرضا منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمدا » اه ومراده أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء التكلم نائب فاعل وهو للمفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى هريرة المذكورة في مطلع القصيدة =

أو معنوى كَانَ لا يتعاقى بذكره غَرَضٌ ، نحو (فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ)^(١) ،
(وَإِذَا حُيِّدْتُمْ)^(٢) ، (إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا)^(٣) .

فينوب عنه — في رَفْعِهِ ، وَتُعْدِيَّتِهِ ، ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه
للاِتِّصَال به ، وتأنيث الفعل لتأنيثه — واحدٌ من أربعة^(٤) :

= مفعول ثانٍ « عرضا » مفعول مطلق مبين للتنوع ، وأصله صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا
حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه « وعلقت » الواو حرف عطف ، علق : فعل
ماض مبني للمجهول ، والتاء حرف دال على تأنيث للسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير
مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى هريرة ، وهو المفعول الأول « رجلا » مفعول
ثانٍ لعلق « غيري » غير : صفة لرجلا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ،
وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « وعلق » الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبني
للمجهول « أخرى » مفعول ثانٍ تقدم على المفعول الأول « ذلك » ذا : اسم إشارة نائب
فاعل علق ، وهو المفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الرجل » بدل
من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها في قوله « علقها »
وثانها في قوله « وعلقت رجلا » وثالثها في قوله « وعلق أخرى » وقد بنى الشاعر
هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به ، وهو الله تعالى . وذلك
لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال علقني الله إياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق
الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ،
وذلك صحيح ؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحدا لا يكون النائب عن
الفاعل إلا واحداً .

فإن قلت : فإسناد الفعل للبنى للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز ؟ =

الأول : المفعول به ، نحو (وَغِيضَ الْمَاءَ وَقُضِيَ الْأَمْرُ)^(١) .

الثاني : المجرور ، نحو (وَكَأْسُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ)^(٢) ، وقولك « سِيرَ زَيْدٌ » .

وقال ابن دُرُسْتُوَيْهِ وَالشَّهْنَلِيُّ وتلميذه الرُّنْدِيُّ : الغائب ضمير المصدر لا المجرور ، لأنه لا يُتَّبَعُ على الحل بالرفع ، ولأنه يُقَدَّمُ ، نحو (كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا)^(٣) ، ولأنه إذا تقدّم لم يكن مبتدأ ، وكل شيء يندوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مَرَّ بِهِدٌ » .

ولما قولهم « سِيرَ زَيْدٌ سَيْرًا » وأنه إنما يُرَاعَى محل يظهر في الفصيح ، نحو « لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا » بخلاف نحو « مَرَرْتُ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالنصب ، أو « مَرَّ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالرفع ، فلا يجوز أن ، لأنه لا يجوز « مَرَرْتُ زَيْدًا » ولا « مَرَّ زَيْدٌ » والنائب في الآية ضمير راجع إلى ما رَجَعَ إليه اسم كان ، وهو الْمُسْكَلَفُ ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّد ، وقد أجازوا النيباية في « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ »

== قلت : أما إسناد الفعل للبنى للمجهول إلى غير ما كان مفعولا به من الظرف الزماني أو المكاني ومن الجار والمجرور والمصدر فجواز ، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها « إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى ما بنى له » ونحن نعلم أن الفعل البنى للمجهول إنما بنى للمفعول كما أن الفعل البنى للمعلوم بنى للفاعل ، ولم يبين واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فكان إسناد البنى للمعلوم وإسناد البنى للمجهول إلى الزمان أو للمكان أو المصدر مجازا عقليا ، وإسناد البنى للمعلوم إلى الفاعل وإسناد البنى للمجهول إلى المفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

لم يُضْرَبْ » وقالوا في (كَتَبَ بِاللَّهِ شَهِيداً)^(١) : إن المجرور فاعل مع امتناع « كَفَتَ يَهْنَدُ »^(٢) .

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا في نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، وقال جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، والسهلي ، وأبو علي الرندي : لا ينوب الجار والمجرور عن الفاعل ، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه ، فإن النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يعود إلى مصدر الفعل .

واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز أن يجيء التابع لهذا المجرور - نعتاً أو عطف بيان - مرفوعاً ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلاً جاز في تابعة الرفع ، كما في قول الشاعر

* طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ *

فإنه يروى برفع المظلوم الذي هو نعت للمعقب المجرور بإضافة طلب إليه لكون المعقب فاعلاً للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ، وأنت لوقأت « مرزبد الظريف » لو يجز لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز .

الدليل الثاني : أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل ، نحو قوله تعالى (إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولاً) ولو كان نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائباً عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤنث إذا كان المجرور مؤنثاً نحو « مرهنت » ولو كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه .

== فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأننا رأينا العرب في كلامهم ينيون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة نحو قولهم « سير يزيد سيرا » فإنه يتعين في هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ؛ إذ لو ناب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع . والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لا ينيون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدلتم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإننا لا نقول إنه يجوز الإتيان على المحل دائماً ، بل جواز الإتيان على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر في فصيح الكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا في كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من المثال - وهو « مر زيد » لا يظهر رفعه في غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول « مر زيد » رفع زيد ، لأنك لا تقول « مرت زيدا » وإنما وقع مثل ذلك شذوذاً في قول الشاعر :

تَمْزُونَ الدِّبَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ حَتَّى إِذَا حَرَامُ

ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لجاز في التابع مراعاته ، كما قالوا « ليس زيد بقائم ولا قاعدا » بنصب قاعد عطفاً على محل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك تقول في فصيح الكلام « ليس زيد قائماً » بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثاني فإننا لا نسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ، وأما الآية الكريمة التي زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أننا نقول إنه نائب عن الفاعل ، فإننا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى المكلف الذي يعود إليه الضمير المستتر في « كان » وتقدير الكلام : كل أولئك كان هو أى المكلف مسئولاً هو أى المكلف عنه ، فنه ليس نائباً عن الفاعل خلافاً للزمخشري ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافاً لما تقولون ، فسقط استدلالكم بالآية الكريمة .

وأما الدليل الثالث فإننا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل متى كان صالحاً للإبتداء ، وذلك بأن يكون اسماً مجرداً عن العوامل اللفظية ، ==

الثالث : مصدر مُخْتَصٌّ^(١)، نحو (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ

== فأما إذا لم يكن مجرداً عن العوامل اللفظية → ومنها حروف الجر الأصلية → فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية .

وأما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند → فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سرا غفلتم عنه ، وهو أن النائب عن الفاعل في صورة الفضلة لأنه جار ومجرور ، ونحن نعلم أن الفضلة المرتبطة بالفعل لا تستتبع تأنيث الفعل من أجلها ، فأخذ ما جاء على صورة الفضلة حكم الفضلة نفسها ، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفضلة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً ، ألا ترى أنهم قالوا « كفى يزيد معنا » ولم يقولوا « كفت بهند » .

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه ، فإنه أجل أدلة القوم والرد عليها إجمالاً قد يتعذر عليك إدراكه ، فأحببت أن يجعلني للوضع أمامك حتى تدرك مغزى ما أشار إليه ، والله سبحانه للشئ أن ينفك به .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفاً ، والثاني أن يكون مختصاً ، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل ، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام وثعلب ، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه النكت الحسان ، وسيأتي شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد (رقم ٢٢٥) .

ثم اعلم ثانياً أن المصدر للتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت محمداً ضرباً » فتنصب ضرباً على المصدرية ، وتقول « ضربه ضرب شديد » فترفع ضرباً الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثاني على أنه خبر ، أما المصدر الذي لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهماً أي غير مختص ، فأما المختص فنوعان ، أولهما : ما كان دالاً على العدد كضربتين وضربات ، وثانيهما : =

وَاحِدَةً^(١)، ويمتنع نحو « سِيرَ سَيْرٌ » لعدم الفائدة، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحقُّ، خلافاً لمن أجازوه، وأما قوله :

— ٢٢٥ — * وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُقْتَلُ *

ما وصف نحو « ضرب شديد » أو أضيف نحو « سكوت المتدبرين » وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أى غير مختص، نحو ضرب وقتل، من غير وصف ولا إضافة، وهذا هو الذى جرى فيه الاختلاف الذى أشرنا إليه، وبعبارة أخرى: المصدر المبهم هو الذى تعرفه في باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعامله، والمختص هو المبين لنوع عامله أو لعدده. (١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

٢٢٥ — هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

* يَسُوكَ، وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ *

وهذا البيت من كلام امرئ القيس الشاعر الجاهلى المعروف، من قصيدته التى بارى فيها علقمة الفعل وتما كافيها وفى أخرى من كلام علقمة إلى أم جندب، حكمت لعلقمة عليه فى قصة متعارفة مشهورة .

اللفظة : « يبخل عليك » أراد بالبخل عليه أنهم لا ينيلون مراده « يعتل » يذكر من العلات للهجران وترك المواصله، ويروى * وقالت متى يبخل عليك ونعتل * نسؤك . . . « غرامك » الغرام ههنا من قولهم : هو مغرم بالنساء، والمراد أنه معنى بهن شديد المحبة لهن، ويكون الغرام بمعنى العذاب اللازم « تدرب » تعاد، والدرية - بضم الدال المهملة ومكون الزاء - العادة، وتقول : قد درب فلان فى عمله - من باب فرح - إذا اعتاده، وتقول : دربت البازى على الصيد - بالتضيف - إذا عودته .

المعنى : قالت لى هذه المحبوبة : نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما، أولهما أن نهجرك ونعذر لك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك، وثانيهما أن نكافئ غرامك بالواصل فتعاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره « هى » متى « اسم شرط جازم يحزم فاعلين « يبخل » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون « عليك » =

== جار ومجرور متعلق بـيخل ، وهو نائب فاعله « ويعتدل » الواو حرف عطف ، ويعتدل : فعل مضارع مبنى المجهول معطوف على يخل مجزوم وعلامة جزمه السكون ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرا على بأل العهدية ، وكأنه قد قال : ويعتدل الاعتلال المهود ، كما يجوز أن يكون مرجعه مصدرا موصوفا بحار ومجرور مدلول عليه بـعليك السابق ، وكأنه قال : ويعتدل اعتلال واقع عليك « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين « يكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط « غرامك » غرام : نائب فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله « ويعتدل » في رواية من رواه ياء القية وبالناء للمجهول - فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويعتدل هو : أى ويعتدل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر للمبهم عن الفاعل ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر للمبهم فإن نيابة المصدر للمبهم نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجمهرة النحاة لا يجيزون نيابة المصدر للمبهم ، من قبل أن هذا المصدر المبهم لا يفيد شيئا جديدا لم يفده الفعل ، وهم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر الذى يعود إليه الضمير هو المصدر المبهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واختصاصه إما بأن يكون مقترنا بأل العهدية ، وإما بأن يكون بالوصف المحذوف المدلول عليه بالجار والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت ، وإذا ==

فالغنى وَيُقْتَلُ الاعتلالُ المَعْمُودُ ، أو اعتلالٌ ، ثم خَصَّصَهُ بِعَلَانِيَةٍ أُخْرَى
محذوفة للدليل ، كما تحذف الصفاتُ الْمُخَصَّصَةُ ، وبذلك يُوَجَّه (وَحِيلَ
بَيْنَهُمْ)^(١) ، وقوله :

— ٢٢٦ — * فَيَأْلَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا *

= كان المرجع مصدرا معينا لم يدل البيت على صحة نيابة المصدر المبهم .
أما على رواية من روى « نبخل عليك ونعتل » فلا شاهد في البيت على
شيء من ذلك ، لأن الفعل مبنى للفاعل ، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير
متكلم مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير المتكلم أعرف المعارف كما هو
متعارف مشهور .

(١) من الآية ٥٤ من سورة سبأ ، والتوجيه الذى أشار المؤلف إليه في هذه الآية
أن نائب فاعل « حيل » ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، ويقدر
هذا المصدر مقرونا بأل العهدية ، أى الحول المَعْمُودُ ، أو يقدر مصدرا منكرا
موصوفا بالظرف وهو « بينهم » فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته ، وعلى
كلا التقديرين يكون المصدر محتصاً ، فلا تصلح الآية مستمسا لمن يحيز نيابة
المصدر المبهم .

٢٢٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجبه قوله :

* وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ نَائِلُهُ *

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكرى .

اللغة : « يا لك » يا : هذه لمجرد التنبيه ، أو هى للنداء والمنادى بها محذوف ،
وقد كثر في كلام العرب هذا الأسلوب ، فنه قول امرئ القيس بن حجر الكندى
في معلقته :

فَيَأْلَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلُ شَدْتُ بِيَذْبُلِ

ومنه قول امرئ القيس أيضاً :

وَبُدِّلَتْ قُرْحًا دَائِمًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَأْلَكَ مِنْ نُعْمَى تَحُولُنْ أَبْوَسًا =

== ومنه قول الراجز :

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شِدَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْجَلِ وَاللَّهَاءِ
وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوه
« حاجة » أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو محو « حيل دونها » وقعت
الحوائل والموانع فيما بينه وبينها « يهوى » يحب « نائله » مدرك إياه .
الإعراب : « يا » حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لك »
جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، أو نحوه ، ويجوز أن تكون
يا حرف نداء والنادي به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف
كما قلنا أو بنفس يا ما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذي »
تميز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأتي بها لأجل حرف
الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة
« حيل » فعل ماض مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى مصدر محلى بال العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعروف « دونها »
دون : ظرف متعلق بحيل ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل ،
ودون مضاف وضمير القائبة العائد إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف
عطف ، ما : حرف نفى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف
إليه ، مبني على السكون في محل جر « يهوى » فعل مضارع « امرؤ » فاعل يهوى مرفوع
بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد إلى الموصول
ضمير محذوف منصوب المحل بيهوى ، والتقدير : وما كل الذي يهواه امرؤ « هو »
ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، وتائل مضاف وضمير الغائب مضاف
إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل المضاف إلى
الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من النحاة قد خرجت كل واحدة
منهما هذه العبارة تخريجا لا ترتضيه الجمهرة .

==

وقوله :

٢٢٧ — * يُفْضَى حَيَاءٌ وَيُفْضَى مِنْ مَهَابَةٍ *
ولا يقال النَّائبُ المَجْرُورُ ، لكونه مفعولا له .

= أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل حيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نعى أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر منهم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا المصدر غير مختص .

وكلا التخريجين غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فعلة إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل ، وأما التخريج الثانى فعلة إنكاره أنه لا فائدة فيه ؛ إذ للمصدر المبهم استفاد من الفعل - ولذلك يقع تأكيداً له ، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد - فيتحد معنى السند والسند إليه ، ومن شرط صحة الكلام تغيرها في المعنى ، بخلاف ما إذا كان المصدر مختصاً ، فإن العمل مطلق ومدلول المصدر حينئذ مقيد ، فيتغايران فتحصل الفائدة .

ولما كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المعهود ، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون ، وكأنه قد قيل : حيل حول واقع دونها ، وذلك كله نظير ما ذكرناه في تخريج الآية السكرية وفي تخريج الشاهد السابق قبل هذا ، فتدبر والله يرشدك .

٢٢٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَاسِمُ *

وينسب هذا البيت إلى الفرزدق همام بن غالب . من كلمة يقولها في زين العابدين على بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وعن آبائه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هَذَا الَّذِي تَعْرِفُ الْبَطْطَحَاءَ وَطَائِفَهُ وَالتَّيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْخَرْمُ =

== هَذَا إِنُّ خَيْرَ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ النَّقِيُّ الطَّاهِرُ الْعَلَمُ
 اللغة : « البطحاء » أراد بطحاء مكة ، والبطحاء في الأصل : مسيل واسع فيه
 دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أباطح وبطاح « وطأته » أراد موضع
 قد به « يغضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء في الأصل : أن تقارب بين جفني
 عينك حتى لتكاد تطبقهما « مهابته » المهابة : الهيبة ، والمهابة : التعظيم والإجلال
 « يتكلم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يغضى » فعل مضارع مبنى للعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع
 من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدحوخ
 « ويغضى » الواو حرف عطف ، يغضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة
 مقدرة على الألف منع من ظهورها الثقل ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بأل العهدية ، والفعل دال على جنس هذا المصدر ،
 أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف « من » حرف جر « مهابته »
 مهابة : مجرور بمن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المدحوخ مضاف إليه ،
 والجار والمجرور متعلق بـ يغضى ، أو بالوصف المحذوف « فما » الفاء حرف دال على
 التفريع ، ما : حرف نفي « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير
 مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان
 متعلق بـ يكلم « يتكلم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود
 إلى المدحوخ ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم في وقت
 من الأوقات إلا في حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يغضى من مهابته » فإن الأخفش قد ذهب إلى أن قوله « من
 مهابته » نائب فاعل يغضى المبني للمجهول ، مع اعترافه بأن من في هذه العبارة حرف
 جر دال على التعليل ، وعنده أنه لا يمتنع نيابة المفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا
 على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل
 سأل فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه =

الرابع : ظرف مُتَصَرَّفٌ مُخْتَصٌّ^(١)، نحو « صِيَمَ رَمَضَانُ » و « جُلِسَ أَمَامَ الْأَمِيرِ » ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَتَمَّ ، لامتناع رفعهم ، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا .

== من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل ، والمعروف أن الفعل وفاعله كالسكعة الواحدة ، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيترب على إجازة نيابة الجار الدال على التعليل نقض ما يلزم في الفعل وفاعله ، فلهذا لم يجوزوا نيابته ، ولم يجوزوا نيابة المفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالواقع في جواب سؤال سائل .

وعندهم أن نائب فاعل بغضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمحور به ، وكأنه قد قال : وبغضى إغضاء . حادث من مهابته ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهدين السابقين ، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه .

(١) اعلم أولا أن الظرف على نوعين ، الأول الظرف للتصرف ، والثاني الظرف غير التصرف ، فأما الظرف للتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجبر بمن إلى التأثير بالعوامل المختلفة ، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، تقول « صمت يوما . وانتظرتك ساعة » فنصبهما على الظرفية ، وتقول « أقمت في انتظارك من وقت الظهر » فتجره بمن ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجبر بمن إلى التأثير بالعوامل ، ويقابل هذا النوع الظرف غير التصرف ، وهو نوعان ، أولها ما يلزم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلا ، ومنه قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر ، وثانيها ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجبر بمن ، ومنه عند وتم بفتح التاء .

ثم اعلم أن الظرف - من ناحية أخرى - ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ، والثاني للبهيم ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافا نحو « يوم الخميس » أو موصوفا نحو « يوم شديد الحر » أو مقرونا بأل العهدية نحو « اليوم » أى المهود بيتنا ، أو العلم على زمن معين كرمضان ، وأما المبهيم فهو ما لم يكن على إحدى هذه الصور أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بأل .

ولا يُتَوَبُّ غيرُ المفعول به مع وجوده ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ،
لقراءة أبي جعفر (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)^(١) ، والأخفش
بشرط تقدّم النائب ، كقوله :

٢٢٨ - * مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ * .

(١) من الآية ١٤ من سورة الباقية

٢٢٨ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

أَيْسَ مُنِيبًا أَمْزُؤُ مُنْبَهُ لِلصَّالِحَاتِ ، مُتَّكِسٍ ذَنْبُهُ

* وَإِنَّمَا يُرْضَى الْمُنِيبُ رَبَّهُ * .

ولم أفق لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « منيبا » المنيب : اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب
من ذنبه ورجع عما كان يقارقه « منبه » اسم مفعول فعله نبه - بتضعيف الباء -
وتقول : نهبت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه
من أموره ، يريد أن الإنسان الذي ينهيه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن
المعاصي بسبب ذلك لاتسكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويوم أمرها
إذا خطرت للإنسان بذكره من عند نفسه وندمه على ما ارتكب وعزيمته عزيمة
صادقة على الإقلاع « معنيا » اسم مفعول فعله عنى - بالبناء للمجهول لزوماً - وتقول :
عنى فلان بأمركذا ، إذا أوع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر لاجل لها من الإعراب « يرضى » فعل مضارع
مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل مرفوع بالضمّة
الظاهرة « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو
مضاف وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام »
فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو
يعود إلى المنيب « معنيا » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بذكر » جار ومجرور
يقع نائب فاعل لمعنى لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول « قلبه » قلب :
مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى المنيب مضاف =

وقوله :

— ٢٢٩ — * لَمْ يُعْنِ بِالْعُلَيَّاءِ إِلَّا سَيِّدًا *

= إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق بـ « يعنى » ، وتقدير الكلام : يرضى النيب ربه مدة دوامه معنا - إلخ .
 الشاهد فيه : قوله « معنا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله « بذكر » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو « قلبه » - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به : إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفعه ، وآية أنه منصوب بحجته حرف روى في آيات منصوبة الروى .

٢٢٩ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* وَلَا شَقِيَ ذَا النِّىِّ إِلَّا ذُوهُدًى *

ونسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَذْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإِنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدًا

اللغة : « بذئه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى - يوزان رى يرمى - وأصل معناه جمع طرفى الجبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحمدا » مأخوذ من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود « يعنى » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأعمال اللازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع ، تقول : عنى فلان بمحاجتى ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شقى » أبرأ ، والمراد به هنا هدى ، مجازا « النى » الجرى مع هوى النفس ، والتمادى فى الأخذ بما يوبقها « هدى » بضم الهاء - هو الرشاد وإصابة الجادة .

للى لم يشتغل بمعالى الأمور ولم يولع بمخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء للتأصلة من دأهم الذى أصيبت به نفوسهم ، إلا ذوو الهداية والرشد .

مسألة : وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ وَاجِبٌ نَصْبُهُ لِفُضْلِكَ إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَّاكَ ضَرْبًا شَدِيدًا » ومن ثَمَّ نَصِبَ الْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُنَبِّ فِي نَحْوِ « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا » ، و « أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدًا » ، أو محلاً إِنْ كَانَ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوِ (فَأَيُّهَا)

= الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بـ لم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شفى » فعل ماض « ذا » مفعول به مقدم ، وهو مضاف ، و « النى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شفى . وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله « بالعلياء » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام - وهو قوله « سيدا » - .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم ينب المفعول به : أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ، فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، والقوافى كلها منصوبة ، فاضطراره هو الذى دعاه إلى ذلك .

والبيتان والقراءة فى الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعا ، لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

وقد اختار السيوطى فى المجمع أنه إِنْ كَانَ الْأَمُّعُ عِنْدَ التَّكَلُّمِ هُوَ الظَّرْفُ أَوْ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ أَنْبِيَا عَنِ الْفَاعِلِ وَجَدَ الْمَفْعُولَ أَوْ لَمْ يَجِدْ ، فَإِنْ كَانَ الْفَرْضُ الَّذِى تَسُوقُ الْكَلَامَ لَهُ إِفَادَةُ وَقُوعِ الضَّرْبِ عَلَى مُحَمَّدٍ أَمَامَ الْأَمِيرِ قُلْتَ : ضَرَبَ أَمَامَ الْأَمِيرِ مُحَمَّدًا ، وَإِنْ كَانَ الْفَرْضُ إِفَادَةُ أَنَّ الْقَتْلَ وَقَعَ عَلَى خَالِدٍ فِي الْمَسْجِدِ قُلْتَ : قَتَلَ فِي الْمَسْجِدِ خَالِدًا ، وَهَلْ جَرَا .

نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً^(١)، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .

فصل : وإذا تَمَدَّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ، ونيابة الثالث ممتنمة اتفاقاً ؛ نَقَلَهُ الْخَضِرَاوِيُّ وابن النازم ، والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يُلبس ، نحو « أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبْشَكَ سَمِينًا » ، وأما الثاني ففي باب « كَسَا »^(٢) إن الَبَسَ ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُلبس نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » جاز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : إن لم يُتَمَقَّد القلبُ ، وقيل : إن كان نكرة والأول معرفة ، وحيث قيل بالجواز ، فقال البصريون : إقامة الأول أولى ، وقيل : إن كان نكرة فإقامته قبيحة ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن ، وفي باب « ظَنَ »^(٣) ، قال قوم : يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين ، وَلَعَوْدِ الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبيهٌ بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم ، واختاره الجزولي

(١) من الآية ٣١ من سورة الحاقة .

(٢) باب « كَسَا » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، نحو سألت ومنع ومنح وكسا وألبس وأعطى ، من نحو قولك : سألت الله المغفرة ، ومنعت محمدا ارتكاب الخطأ ، ومنحت إبراهيم قرشاً ، وكسوت الفقير ثوباً ، وألبست ابني جبة ، وأعطيت السائل درهماً .

(٣) باب « ظَنَ » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر ، وقد عرفت هذه الأفعال ، ومعانيها ، ومثلها ، في باب « ظَنَ وأخواتها » وهن نواسخ الابتداء .

والخضراوى ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة ، واختاره ابن طَلْحَةَ وابن عُصْفُور وابن مالك ، وقيل : يشترط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع « ظَنُّ قَائِمٍ زَبَدًا » ، وفي باب « أَعْلَمَ » ^(١) أجازوه قوم إذا لم يُلبَس ، وَمَنَعَهُ قوم منهم الخضراوى وَالْأَبْدِيُّ وابن عُصْفُور ، لأن الأول مفعول صحيح ، والأخيران مبتدأ وخبر شُبَّها بمفعول « أَعْطَى » ، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال :

٢٣٠ - * وَنَبَّذْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ *

(١) باب « أَعْلَمَ » هو : كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر .

٢٣٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَرَامًا مَوَالِيَهَا ، لَثِيمًا صَحِيمَهَا *

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق همام بن غالب ، ولم أعثر عليه في نسخ ديوانه .
اللمة : « نبئت » بالبناء للمفعول - معناه أخبرت ، وهو من الأفعال التى تنمى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصا معينا ، ولكنه أراد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع بن دارم هم رهط الفرزدق « بالجو » أصل الجوى فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خص بمكان معين ، وقد سموا به عدة أمكنة : فسموا ناحية من اليمن الجوى ، وسموا مكانا فى بلاد عبس الجوى ، وسموا قرية لبني ثعلبة بن درماء الجوى ، وفى معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت المزيد « كراما » الكرام : جمع كريم ، وللراد به كرم النسب « موالىها » الموالى : جمع مولى ، وللراد به هنا من ليس من القبيلة صلية ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة ، والعرب تنهم للموالى بكل نقیصة ، وفى ذلك يقول قائلهم :
أَلَا مَنْ أَرَادَ الزُّورَ وَالْفُحْشَ وَالْخَنَى فَمَعْنَدَ الْمَوَالِي الْجَيِّدُ وَالْكُتِفَانِ
فلذا عد موالى هذه القبيلة كراما - مع مافى للموالى من الحسة والنقصة - فما أشد خسة ابنائها وما أشنع نقائصهم « لثيما » لثيما : لثاما ، وهو أنهم مقابلة =

وقد تَبَيَّنَ أن في النظم أموراً ، وهي :

(١) حكاية الإجماع على جواز إقامة الثاني من باب « كسأ » حيث لا لَبَسَ .

(٢) وعدم اشتراط كون الثاني من باب « ظن » ليس جملة .

(٣) وإيهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، إذ لم يذكره مع المتفق عليه

ولامع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكي الإجماع على الأمتناع .

== لقوله « كراما موالها » والصميم في الأصل : الخالص من كل شيء وليابه ، وأراد هنا الذين هم من هذه القبيلة صلية ، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالي ضعاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم ، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وسادتها .

المعنى : يهجو بنى عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس ، فصار الأتباع سادة قادة رؤساء والمتبوعون رعاا أذنانا تبعاً مسودين .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « عبد » مفعول ثان ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « بالجو » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله ، أو متعلق بأصبحت « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « كراما » خبر أصبح تقدم على اسمه « موالها » موالى : اسم أصبح تأخر عن خبره ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه ، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميراً مستتراً فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد الله ، وأنث باعتبار القبيلة ، ويكون « كراما » خبر أصبح و « موالها » على هذا فاعل بكرام « لثاماً » معطوف على قوله « كراما » بعاطف مقدر « صميمها » فاعل بلثام ومضاف إليه ، أو معطوف بذلك المقدر على قوله « موالها » والعطف على معمولى عامل واحد جائز اتفاقاً .

الشاهد فيه : قوله « نبئت » حيث أناب المفعول الأول الذى هو تاء المتكلم عن الفاعل ، ولم ينب الثاني أو الثالث ، وذلك هو الوارد بكثرة في الاستعمال العربى .

فصل : يُضَمُّ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ مطلقاً ، وَيَشْرِكُهُ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءُ بِتَاءٍ زَائِلَةٍ كَتَضَارَبَ وَتَعَلَّمَ ، وَثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهِزِ الْوَصْلِ كَانْفَلَقَ وَأُسْتَخْرَجَ وَأُسْتَحْلَى ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنَ الْمَاضِي ، وَيُفْتَحُ مِنَ الْمَضَارِعِ .

وَإِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي وَهُوَ ثَلَاثِي كَقَالَ وَبَاعَ ، أَوْ عَيْنُ افْتَعَلَ أَوْ انْفَعَلَ كَاخْتَارَ وَانْقَادَ ، فَلكَ كَسْرُ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ ، أَوْ إِشْمَامُ الضَّمِّ ، فَتَقْلَبُ يَاءُ فِيهِمَا ، وَلَكِ إِخْلَاصُ الضَّمِّ ، فَتَقْلَبُ وَاوًا ، قَالَ :

٢٣١ - لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟

لَيْتَ شَبَابًا بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ

٢٣١ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرِّجْزِ ، وَيَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ لِرُوْبَةِ بْنِ الْعَبَّاجِ ، وَقَدْ رَاجَعْتُ دِيوانَ أَرَاخِيْزِهِ فَوَجَدْتُ فِي زِيَادَاتِهِ آيَاتًا مِنْهَا هَذَا الْبَيْتَ ، وَهِيَ قَوْلُهُ :

يَا قَوْمَ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حَيْقَالَ الرَّجُلِ لِلْوَتِّ
مَالِي إِذَا أَجْزَيْتُهَا صَأَيْتُ أَكْبَرَ قَدْ عَلَانِي أَمْ بَيْتُ
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا

وَقَدْ رَوَى أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي فِي أَمَالِهِ (١ / ٢٠ طبع الدار) الْبَيْتَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ وَلَمْ يَنْسِبْهُمَا ، وَقَالَ أَبُو عِيْدٍ الْبَكْرِيُّ فِي التَّنْيِيهِ (٦٧) : « وَهَذَا الرَّاجِزُ يَصِفُ جَذْبَهُ لِلدُّلُو » اهـ ، وَلَمْ يَعْنِهِ أَيْضًا .

اللُّغَةُ : « حَوَقَلْتُ » ضَعُفْتُ وَأَصَابَنِي الْكِبَرُ « دَنَوْتُ » قَرَبْتُ « حَيْقَالَ » هُوَ هُوَ مَصْدَرُ حَوَقَلْتُ « أَجْزَيْتُهَا » أَرَادَ أَنْزَعَ الدُّلُو مِنَ الْبُرِّ « صَأَيْتُ » صَحَّتْ ، مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : صَأَى الْفَرَسُ ، إِذَا صَاحَ صِيَاحًا ضَعِيفًا ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ أَنْ يَنْتَهِيَ مِنْ ثَقَلِ الدُّلُو عَلَيْهِ « قَدْ عَلَانِي » غَلَبَنِي وَقَهَرَنِي وَأَعْجَزَنِي ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي * أَكْبَرَ غَيْرِي . . . *
* أَمْ بَيْت * يَرِيدُ أَمْ زَوْجَةً ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرْبَ عِنْدَهُمْ أَقْوَى عَلَى احْتِمَالِ الْمَصَاحِبِ وَأَشَدَّ « يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ » قَدْ قَصِدَ لَفْظُ هَذِهِ الْأَدَاةِ فَصِيرَهَا اسْمًا وَأَعْرَبَهَا وَجَعَلَهَا فَاعِلًا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو زَيْدٍ - حَرَمَةَ بْنُ الْمُنْذَرِ - الطَّائِي :

وقال :

* حُوكْتُ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ نَحَاكُ * ٢٣٢ -

= كَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مَيِّ كَيْتُ ؟ إِنْ كَيْتَا وَإِنْ لَوْ عَنَّا

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

كَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدُّنْ كَيْتُ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ جَزَاءُ ؟

ومن هذا الوادي قول الآخر :

أَلَا أَمْ عَلَى لَوْ ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه النفي « ينفع » فعل مضارع « شيئا » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة لا عمل لها . معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شبابا » اسم « بوع » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر ليت « فاشتريت » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثي معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لثة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم بعض بنى تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

٢٣٢ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

* تَحْتَبِطُ الشُّوكُ وَلَا تَشَاكُ *

وهو لراجز لم يعينوه .

اللغة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب بحوكة حوكا وحيাকে « نيرين » ثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحمته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفقه له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصنعوا ثوبا بالثانة والإحكام قالوا : بهذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين . وقد روى في موضع هذه العبارة =

وهي قليلة ، وتُعزَى لِقَعْسٍ وَدَيْرٍ ، وادَّعى ابن عذرة امتناعاً في افْتَعَلَ
وانْفَعَلَ ، والأول قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك ، وادَّعى ابن مالك
امتناع ما ألبس من كَسَرٍ كَخِفْتُ وَبَغْتُ ، أو ضم كَعَفْتُ ، وأصل المسألة
« خَافَنِي زَيْدٌ » و « بَاعَنِي لِمَعْرُوءٍ » و « عَاقَنِي عَنْ كَذَا » ثم بَنَيْتُهُنَّ
للمفعول ، فلو قلت : خِفْتُ وَبَغْتُ - بالكسر - وَعُفْتُ - بالضم -
لنَوَّحْتُمُ أَنَّهُمْ فَعَلَ وَفَاعِلٌ ، وانعكس المعنى ، فتمين أن لا يجوز فيهن
إلا الإشمام ، أو الضم في الأوَّلَيْنِ والكسَرُ في الثالث ، وأن يمتنع الوجه
للمليس ، وَجَعَلْتَهُ الْمَغَارِبَةَ مَرْجُوحًا ، لا ممنوعاً ، ولم يلتفت سيبويه للإلباس ،
لحصوله في نحو مُخْتَارٍ وَنَضَارٍ .

« حوكت على نولين » والتولين : مثنى نول - بفتح النون وسكون الواو - وهو
اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تحببط الشوك » تضربه
بجف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .
المعنى : وصف ملحفة ، أو حلة ، بأنها محكة النسيج تامة الصفاة ، وأنها إذا
اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حوكت » حوك : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء للتأنيث ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « على نولين » جار ومجرور متعلق
بمحذوف حال من الضمير المستتر في حوكت « إذ » ظرف للزمان الماضي ، مبني على
السكون في محل نصب يتعلق بحوك ، وجملة « تشاك » مع نائب الفاعل المستتر فيه في
محل جر بإضافة « إذ » إليها « تحببط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا
تقديره هي « الشوك » مفعول به « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبني للمجهول ،
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي .

الشاهد فيه : قوله « حوكت » وهذه اللفظة تروى بوجهين : أولهما « حيكِت »
حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، فيكون شاهداً
على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل ، وثانيهما « حوكت » بالواو ساكنة ،
وعلى هذا يكون شاهداً على إخلاص ضم الفاء كاليث السابق .

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضعف نحو شُدَّ ومُدَّ ، والحقُّ قولُ بعض الكوفيين : إن الكسر جائز ، وهي لغة بني ضَبَّةَ وبعض تميم ، وقرأ عاقمة : (رِدَّتْ لَيْنَا)^(١) ، (وَلَوْ رِثُوا)^(٢) بالكسر ، وَجَوَزَ ابنُ مالكٍ الإشمامَ أيضاً ، وقال المهاباذي : مَنْ أَشْمَ في « قِيلَ » و « يَبِعَ » أَشْمٌ هُنا .

هذا باب الاشتغال^(٣)

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه محلَّ ضميرِ اسمٍ متقدِّمٍ عن نصبه للفظ ذلك

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام (٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول ، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه - وهو الاسم المتقدم كما قلنا - خمسة :
الأول : أن يكون غير متعدد لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ، أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ، فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهما أعطيته - لم يصح .
الثاني : أن يكون متقدماً ، فإن تأخر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

والرابع : كونه مفتقراً لما بعده ؛ فنحو « جاء زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال ؛ لكون الاسم مكثفاً بالعامل للتقدم عليه .

الاسم^(١): كـ « زِيدَا ضَرَبْتُهُ » أو لعله كـ « هَذَا ضَرَبْتُهُ » فالأصلُ أن

== والخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل المتأخر كما قلنا - فثنتان : الأول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفواصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل .
والثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صفة مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من للمشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربته أو مررت به ، ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير المشغول عنه نحو زيدا ضربت أخاه أو مررت بعلامه ، وهذا الأخير يسمى السببي .

(١) اعترض هذا الضابط اندي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل جميع صور الاشتغال ، وبيان ذلك أن المؤلف خص المشغول بكونه فعلاً - وذلك في قوله « إذا اشتغل فعل متأخر » - مع أن المشغول قد يكون فعلاً نحو « زيدا ضربته » وقد يكون وصفاً نحو « زيدا أنا ضاربه الآن » وكذلك خص المشغول به بكونه ضمير الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيدا ضربته » وقد يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيدا ضربت غلامه » .
وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما ، وترك بيان الفروع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، وبيان هذا أن الفعل هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالغة تعمل بالحمل على الفعل ، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف لضميره - وهو الذي يسمى السببي - ملحق به .
==

ذلك الأسمَ يجوز فيه وجهان : أحدهما راجعٌ لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملة الكلام حينئذٍ اسمية ، والثاني مَرَجُوحٌ لاحتياجه إلى التقدير ، وهو النصب ، فإنه بفعل مُوافِقٍ للفعل المذكور محذوفٍ وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مُقَسَّرٌ ، وجملة الكلام حينئذٍ فعلية^(١) .

= الجواب الثاني : أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدركها كل واحد ، فأما الصور الخفية بعض خفاء فقد ترك بيانها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فيما بعد ليقع عليها للقارئ بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس . والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يجيز التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض ؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف ، ويان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » رفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة ، وهي اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيدا ضربته » بنصب زيد على أنه مفعول به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكلتا جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لكونها ابتدائية : أي واقعة في ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لكونها تفسيرية .

وقد بقي في هذا الموضع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف - من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل مماثل للفعل المتأخر - هو مذهب الجمهور ، وفي المسألة أقوال أخرى . منها ما ذهب إليه الكسائي ، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه الفراء ، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً ، وكلا الرأيين ضعيف ، لاجرم لم يبعأ المؤلف بهما ولم يحكم عنهما شيئاً .

ثم قد يعترض لهذا الأسم ما يوجب نصبه ، وما يُرجّعه ، وما يُسوّى بين
الرفع والنصب ، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدّ
الاشتغال لا يصدق عليه^(١) ، وسيتضح ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختصّ بالفعل كأدوات التحضيض ،
نحو « هَلَا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ » وأدوات الاستفهام غير الممزة ، نحو « هَلْ زَيْدًا
رَأَيْتَهُ »^(٢) و « مَتَى عَمْرَأَ أَقْبَيْتَهُ » وأدوات الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْدًا
لَقَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بهما إلا في الشعر ،
وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ، إلا إن كانت أداة الشرط
« إذا » مطلقاً ، أو « إن » والفعل ماضٍ فيقع في الكلام ، نحو « إِذَا زَيْدًا
لَقَيْتَهُ — أَوْ تَلَقَّاهُ — فَأَكْرَمْتُهُ » و « إِنْ زَيْدًا أَقْبَيْتَهُ فَأَكْرَمْتُهُ » ويمتنع

(١) وجه مآراه المؤلف هو ما قد عرفت في بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن
يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرغنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لاتنصب
ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا « زيد ضربته » لو حذفنا منه الضمير لقلنا
« زيداً ضربت » وكان « زيداً » مفعولاً مقديماً لضربت ، والاسم الذي يجب رفعه نحو
« فإذا زيد يضربه عمرو » مثلاً ، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر
ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب
الرفع في (ص ١٧٠) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيويه الذي
يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تالياً لها ، فوجب النصب
ليكون الفعل المقدر تالياً له ، فأما الكسائي فإنه يجوز أن يليها الاسم كما يجوز أن
يلها الفعل ، وطى مذهبه يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

في الكلام « إِنْ زَيْدًا تَلَقَّاهُ فَأَكْرِمْهُ » ويجوز في الشعر ، وتسوية الناظم بين « إِنْ » و « حَيْثُمَا » مردودة .

ويترجحُ النصب في سِتِّ مَسَائِلَ :

إحداها : أن يكون الفعلُ طلباً^(١) ، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة المخبر ، نحو « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » و « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ ارْحَمْهُ » و « زَيْدًا غَفِرَ اللَّهُ لَهُ » .
وإنما وجب الرفع في نحو « زَيْدٌ أَحْسَنَ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع^(٢) ،

(١) إنما ترجح النصب فيما إذا كان الفعل طلباً لسبيين ، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجىء على ما هو الأصل في الطلب ، ولم نوجهه - أي النصب - لأن الطلب بغير الفعل غير منكر ، لكنه قليل . والسبب الثاني : أننا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطلبية ، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب ، والجملة الطلبية ليست بهذه المزية ، فرجنا النصب لذلك ، ولم نوجه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطلبية خبراً ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدُهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامًا

(٢) السري رفع زيد من قولك « زيد أحسن به » يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق - هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال ، ولا هو مستكمل شروطه ، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حده أن يكون الفعل ناصباً للضمير ، وهذا الضمير ليس في محل النصب ، بل هو في محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل المتقدم عليه ، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل ، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب ، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأفعال الجامدة ، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملاً فيه ، وقد شرطنا في المشغول أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله .

وإنما اتَّفَقَ السبعةُ عليه في نحو (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)^(١) ، لأن تقديره عند سيوبه : مِمَّا يُغْنَى عَلَيْكُمْ حُكْمُ الزَّانِي وَالزَّانِيَةِ ، ثم اسْتَوْفَ الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله :

* وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَاَنْكِحْ فَتَاتَهُمْ *

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

٢٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خَلَوْ كَمَا هِيَ *

وهذا البيت من شواهد سيوبه الحسين التي لم يعرفوا لها قائلاً معيّنًا .

اللفظة : « خولان » قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن الحاف بن قضاة ، وهو بفتح الحاء المعجمة وسكون الواو « فتاتهم » الفتاة : الشابة من النساء ، وهي مؤنث فتى « أكرومة » بضم الهمزة وسكون الكاف وبعدها راء مهملة ، بزة الأضحوكة من الضحك والأحدثنة من الحديث والأعجوبة من العجب ، والمعنى الذي تدل عليه هو معنى اسم الفعل « الحيين » أراد حي أبيها وحي أمها ، يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهة نسبها « خلو » خالية من الأزواج ، وهي بكسر الحاء وسكون اللام وآخرها واو .

الإعراب : « وقائلة » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « خولات » خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير : هذه خولان « فانكح » الفاء حرف دال على الاستئناف ، انكح : فعل أمر ، مبني على السكون لا عمل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فتاتهم » فتاة : مفعول به لانكح ، وهو مضاف وضمير التية العائد إلى خولان مضاف إليه « وأكرومة » الواو للحال ، أكرومة : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحيين » مضاف إليه ، مجرور بإلية نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « خلو » خبر للبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : يجوز أن تكون حرفاً زائداً وعليه تكون « هي » ضميراً مجرور بالحال =

== بالسكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ الذى هو أكرومة الحيين، وكأنه قد قال : وأكرومة الحيين خالية كشأنها المعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » اسماً موصولاً بمجرور المحل بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ ، وعليه يكون « هى » ضميراً منفصلاً مبتدأً مبنى على الفتح فى محل رفع ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة للموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : على الذى هى عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن نقرر لك مسألة ، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا فى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى هو خاص كأسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك محتدلاً بوروده فى كلام العرب : فمن ذلك البيت الذى معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد العبادى :

أَرْوَاحٌ مُودَّعٌ أَمْ بُسْكَورٌ أَنْتَ فَانْظُرْ لِيْ ذَاكَ تَصِيرُ
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ ، وَأَنْشَدَهُ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبَ :

يَا رَبِّ مُوسَى ، أَظْلَمَى وَأَظْلَمُهُ فَاصْصَبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرْحَمُهُ

فزع الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره ، وأن « أنت » فى بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمى » فى البيت الذى أنشده ثعلب أفضل تفضيل مضاف لىاء التكلم مبتدأ ، وجملة « فاصصب عليه ملكاً » خبره ، ولكن سيبويه خرج هذه الأبيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل « خولان » خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير « هذه خولان » وقوله « فانكح فئاتهم » جملة أخرى ، وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما فى البيت السابق ، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلاً ، ويجوز أن يكون فاعلاً للفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر (أنت) فانظر ، فهذا الضمير كان مستتراً ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمى » يجوز تخريبه على نحو من هذه التخريجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأثيمونى فإن فيه فوق المقنع والكفاية .

إن التقدير : هذِمَ خَوْلَانُ ، وقال اللبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ في الشرط ، فكذلك ما أشبههما ، ومالا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ فالرفع عندهما واجب ، وقال ابن السَّيِّد وابن بابشاذ : يُخْتَارُ الرفعُ في الموم كالأية ، والنصبُ في الخصوص ، كـ « زَيْدًا اضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُونًا باللام أو بلا الطليبتين ، نحو « عَمْرَأَ لِيَضْرِبْهُ بَكْرٌ » و « خَالِدًا لَا تُهِنْهُ » ومنه « زَيْدًا لَا يَمْدُبُهُ اللَّهُ » لأنه نفى بمعنى الطلب .

ويجمع المسألين قولُ الناظم « قَبِلَ قَعْلَ ذِي طَلَبٍ » فإن ذلك صادقٌ على الفعل الذى هو طلب ، وعلى الفعل المَقْرُونِ بأداةِ الطلب .

الثالثة : أن يكون الأسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام ، نحو (أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ) ^(١) ، فإن فُصِّلَتِ الهمزة فاختارَ الرفعُ ، نحو « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » ^(٢) إلا فى نحو « أَكُلَ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ » لأن الفضلَ بالظرف كلاً فَضُلَ ، وقال ابن الطَّرَاوَةِ : إن كان الاستفهام عن الأسم فالرفعُ ، نحو « أَزَيْدٌ ضَرَبَتْهُ أُمٌّ عَمْرُو » ، وَحَكَمَ بشذوذ النصب فى قوله :

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) إنما يترجح رفع زيد فى قولك « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » فيما رآه سيبويه ، فإنه يجعل « أَنْتَ » مبتدأ ، فأداة الاستفهام داخلة على الاسم ، وذَهَبَ الأخفش إلى أن « أَنْتَ » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام أَضْرِبْ زَيْدًا زَيْدًا تَضْرِبُهُ ، فحذف الفعل الوالى للهمزة فبرز الضمير الذى كان مستتراً فيه وجوبا وانفصل ، فهمزة الاستفهام فى التقدير داخلة على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يترجح النصب ، وسيأتى لهذا الكلام تنمعة فى شرح الشاهد ٢٣٤ .

٢٣٤ — أَثْمَلَبَ الْفَوَارِسَ أَمَ رِيحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْحَشَابَا

٢٣٤ — هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطفي ، ومطلعها هو الشاهد (رقم ١) الذي سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين .
الفتة : « ثعلبة » بفتح الثاء المثناة وسكون العين « رِيح » بكسر الراء بعدها ياء مثناة . وهما قيلتان من بنى يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل ، ومثله هو الك في جمع هالك ، ونواكس في جمع ناكس ، وحواج بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم في الشرف والرفعة وسمو المزية « طهية » بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة - حى من بنى تميم « والحشابة » بكسر أوله ، بزنة الكتاب - جماعة من بنى مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أثملبة » المهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لاعمل له من الإعراب ثعلبه : مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثعلبة - إلخ « الفوارس » صفة لثعلبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لاعمل له من الإعراب « رِيحًا » معطوف على ثعلبة « عدلت » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بعديل « طهية » مفعول به لعديل منصوب بالفتحة الظاهرة « والحشابة » الواو حرف عطف ، الحشابة : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثملبة الفوارس » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده - وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أأهنت ثعلبة - إلخ ، أو أظلمت ثعلبة - إلخ ، ونحو ذلك .

واتصاف الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجح عند سيويه وأنصاره ، سواء أ كان الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال سيويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره « إلا أوت النصب هو الذي يختار هنا ، وهو حد الكلام » .

= وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع ، والاستفهام إنما هو عن وقوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يرجع النصب ، ولا يكون الفعل واقعاً بعد أداة الغالب أن يلها الفعل ، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأفعال ، وبناء على ما ذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات للشاقهون للعرب أنهم يقولون في غير ضرورة « أزيداً ضربته أم عمراً » بالنصب .

وقد سأل مروان الأخفش عن « أزيداً ضربته أم عمرا » فقال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف (يريد لأجل همزة الاستفهام) فقال : إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما ينبغي أن يختار الرفع ، فقال : هذا هو القياس ، قال للمازني : وكذا القياس عندي ، ولكن الحاجة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل ، اهـ .

قال أبو رجاء عما الله تعالى عنه : في هذا للوضوح أصلان ، فأما أحدهما فإن الأصل في أدوات الاستفهام أن يلها الفعل ، لأن الأسماء دالة على الثبوت والأفعال دالة على الصفات والمعانى القائمة بالذات ، والذات معلومة غالباً فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تالي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيدا » كنت مستفهما عن ضرب المخاطب زيدا ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولكنك لا تعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منهما ، فإذا قلت « أزيداً ضربته أم عمرا » كان الكلام على تقدير فعل بلى الهمزة ، وعلى الأصل الذي قررناه يكون المستفهم عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، والمعلوم لا يستفهم عنه ، فتعارض الأصلان في هذه =

وقال الأخفش : أَخَوَاتُ الهمزة كالمهزة ، نحو « أَيُّهُمْ زَيْدٌ ضَرَبَهُ » ،
« وَمَنْ أَمَّةٌ اللَّهُ ضَرَبَهَا » ، ومنها النفي بما أو لا أو إن ، نحو « مَا زَيْدٌ
رَأَيْتُهُ » وقيل : ظاهرُ مذهبِ سيبويه اختيارُ الرفع ، وقال ابن الباذش
وابن خروف : يستويان ، ومنها « حَيْثُ » نحو « حَيْثُ زَيْدٌ تَلَقَّاهُ أَكْرَمُهُ »
كذا قال الناطم^(١) ، وفيه نظر .

الرابعة : أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غيرِ مفصولٍ بأمَّا ، مسبوق بفعل
غير مبنى على اسم ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرًا أَكْرَمَتُهُ » ونحو (وَالْأَنْعَامُ

= الصورة ، فأما ابن الطراوة فجنح إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض ،
فأوجب رفع الاسم التالي للهمزة إن كان الاستفهام عن الاسم ، لتلا يكون الكلام على
تقدير فعل فيلتبس المراد ، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله « هذا هو الأصل »
عندما قال له مروان « إنما للمستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل » وجنح الأخفش إلى
اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النعاة . وتركوا تمييز المعاني إلى القرائن ، فأعرف هذا
فإنه بحث نفيس .

(١) عبارة الناطم في شرح الكافية « وعن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة
من ما ، نحو « حيث زيدا تلقاه فأكرمه » لأنها تشبه أدوات الشرط ؛ فلا يلها في
العالم إلا فعل ، فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل » ١ هـ . وابن
هشام قد واقفه في معنى اللبيب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول : « وإضافة حيث إلى
الجملة الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجح النصب في نحو قولك : جلست حيث زيدا أراه »
١ هـ . ولكنه في كتابنا هذا لم يوافق ، ولذا تراهُ يقول : « كذا قال الناطم » فيتبرأ من
هذا الكلام ، ثم يقول : « وفيه نظر » والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن التصل
من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها ، وإنما هو راجع إلى اللئال
للذي مثل به ، وهو قوله : « حيث زيدا تلقاه فأكرمه » فإن « حيث » هنا إن كانت
شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما - والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في
جوابها - كان للئال مما يجب فيه النصب ، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول
الفاء في الفعل بعدها وجه ؛ لأنه يوم كونها شرطية .

خَلَقَهَا لَكُمْ^(١) بعد (خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ)^(٢) بخلاف نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَمَّا عَمْرُو فَاهْتَنَتْ » فاختار الرفع ؛ لأن « أَمَّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرئ (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(٣) بالنصب على حد « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، وحتى ولكن وبَلْ كالماءطف ، نحو « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »^(٤) .

الخامسة : أن يُتوهم في الرفع أن الفعل صفة ، نحو (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرئ في هذه الآية الكريمة بنصب (ثَمُودَ) بغير تنوين ، وهي قراءة الحسن البصري ، وقرئ فيها بالنصب مع التنوين ، وهي قراءة ابن عباس ، ثم اعلم أنه لا يجوز لك أن تقدر الفعل المحذوف قبل « أَمَّا » لأن ذلك يستدعي الفصل بين أَمَّا والفاء بمجمل تامّة ، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، فالتقدير : أَمَّا ثَمُودَ فهدينا فهدينا هم .

(٤) إنما ترجح النصب في السألة الرابعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم حُبطوا بالألا يكون الفعل مبيا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فأما إذا رفست الاسم للشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والتشاكل بين المتعاطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجبا لم يجب النصب ، ولهذا الذي ذكرناه لو فصل بين حرف العطف والاسم للشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أَمَّا » أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسببه أنها وضعت وضع الحروف التي يبتدأ بها الكلام .

خَلَقْنَاهُ^(١)، وإنما لم يُتَوَمَّ ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في الموصوف، ومالا يعمل لا يفسر عاملا.

ومن تَمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ فَعْلُوهُ فِي الزُّبُرِ)^(٢)، أو صلةً، نحو «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الأسم بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفجائية على الأصح^(٣)، نحو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَفْضِرُهُ عَمْرُو» أو قبل مالا يَرُدُّ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتَهُ فَكُفِّرْهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلَا رَأَيْتَهُ».

(تنبيهان) — الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب^(٤) عليها، وكلام الناظم يوم ذلك.

الثاني: لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مُرَجِّحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٣) أشار المؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن في المسألة خلافاً بين النحاة، وقد حكى الخلاف في معنى اللبيب، وحاصله أن للنحاة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقاً.

الثاني: أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقاً.

الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال المقترنة بقد، فإن لم يقترن الفعل لم تدخل عليه.

(٤) قد مضى إيضاح ذلك، فانظره في ص ١٦١ من هذا الجزء.

السادسة : أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »
جواباً لمن قال : « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ » أو « مَنْ ضَرَبْتَ » .

ويستويان في مثل الصورة الرابعة ، إذا بُنِيَ الفعلُ على اسم غير « ما »
التعجبية ، وَتَصَمَّنْتَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ ضَمِيرَهُ ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول
للساكلة رَفَعَتْ أو نَصَبَتْ ، وذلك نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ لِأَجْلِهِ » ،
أو « قَعْمَرًا أَكْرَمْتُهُ »^(١) بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمْرُوهُ أَكْرَمْتُهُ
عِنْدَهُ » فلا أثر للعطف ، فإن لم يكن في الثانية ضميرٌ للأول ، ولم يعطف
بالفاء ، فالأخفش والسَّيْرَاقِي يمنعان النصب^(٢) ، وهو المختار ، والفارسيُّ وجماعة
يُحْيِزُونَهُ ، وقال هشام : الواو كالفاء .

(١) وجه استواء الرفع والنصب في هذه للسألة أن الجملة الأولى جملة كبرى اسمية
الصدر فعلية العجز ، فإن رفعت الاسم للشغول عنه في الجملة الثانية كانت اسمية فتناسب
صدر الجملة الأولى ، وإن نصبت الاسم في الجملة الثانية كانت الجملة فعلية فتناسبت عجز
الجملة الأولى ، وهذا معنى قول المؤلف « لحصول للناسبة - أى بين المعطوف والمعطوف
عليه - رفعت أو نصبت » يعنى أنك حين ترفع الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على
الجملة الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم في الجملة الثانية تقدر عطفها على الجملة الفعلية
الواقعة خبراً في الجملة الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجملة الثانية إنما تنصبه لتصبح الجملة الثانية
فعلية فتعطفها على الجملة الفعلية الواقعة خبراً ، وهذا يستلزم أن تكون الجملة المعطوفة
خبراً أيضاً ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالبتدأ ، فإذا
خلت الجملة الثانية من ضمير يعود إلى الاسم للرفع في صدر الجملة الأولى لم تصلح أن
تكون خبراً ، وعلى هذا لا تصلح الجملة الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم ألا
يكون الاسم في صدر الجملة الثانية منصوباً ، وتعلم - مع ذلك - أن الجملة التي تعطف
على جملة الخبر إذا كان العطف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل
على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط ، فلهذا جاز النصب ، فإذا تدبرت =

وهذه أمور مُتَمَمَاتٌ لِمَا تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتَغِلَ عن الأسم السابق كما يكون فعلا ، كذلك يكون أنما ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون وصفاً^(١) ، الثاني : أن يكون عاملا ، الثالث : أن يكون صالحا للعمل فيما قبله ، وذلك نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ » الآن أو غداً ، بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْكَ » و « زَيْدٌ ضَرْبًا لِإِيَّاهُ » لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصب عند مَنْ جَوَّزَ تقديم معمول اسم الفعل ، وهو الكسائي ، ومعمول المصدر الذي لا يَنْجَلِ بحرف مصدرى ، وهو المبرد والسيراfi ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » لأنه غير عامل على الأصح ، و « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ » و « وَجْهُ الأبِ زَيْدٌ حَسَنُهُ » ، لأن الصلَّة والصفة للشبهة لا يعملان فيما قبلهما .

الثاني : لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العامل والأسم السابق ، وكما تحصل العُلُقَةُ بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بحرف الجر ، نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أو باسم مضاف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أو باسم أجنبي أتبع بتابع

= في هذا التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين : الحالة الأولى أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم المرفوع في صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذى عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والغرض من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ، ولعل الأخفش والسيراfi يوجبان اتفاق الجملتين للعطوفة وللعطوف عليها في النعيلة والاسمية ، ولهذا لم يجزِا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف الدالة على التسبب ، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة الثانية الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط للشغول التى ذكرناها في أول الباب (ص ١٥٩) .

مشتغل على ضمير الأسم بشرط أن يكون التابع نعمًا له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ » أو عطفاً بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو عطف بيان ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » فإن قُدِّرَتِ الْأَخْبَدُ بدلًا بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا عاملُ البديل والمبدل منه واحد صَحَّ الوجهان .

الثالث : يجب كون المُقَدَّر في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » من معنى العامل المذكور وَلَفْظُهُ ، وفي بقية الصُّوَرِ من معناه دون لفظه ، فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَهْنَيْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ^(١) .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصباً للمفعول به بنفسه ، وقد يكون لازما ناصباً للمشغول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم للتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل في الاسم للتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول وهما في صورة واحدة - وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما كونه متعديا ، وكونه ناصباً لضمير الاسم للتقدم بنفسه ، نحو قولك : زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ؛ فَإِنَّ التَّحْدِيدَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور ؛ الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازما والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوَزْتُ زَيْدًا مررت به . الثانية : أن يكون العامل لازما والمشغول به اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زَيْدًا مررت بغلامه ؛ فَإِنَّ التَّحْدِيدَ : لا بَسْتُ زَيْدًا مررت بغلامه ، ولا تقدره « جاوَزْتُ زَيْدًا مررت بغلامه » كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمر به ، وإما جاوَزْتُ غلامه ومررت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعديا ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ؛ فَإِنَّ التَّحْدِيدَ : أهْنَيْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فلا ينصب بنفسه ويصح معه المعنى .

الرابع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو « غَضِبَ عَلَيْهِ » أو ملابساً لضميره ، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الأسم واجب الرفع بالابتداء^(١) ، كـ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ » و « لَيْتَمَا عَمَرُو قَعْدَ » إذا قدرت « ما » كافة .

أو بالفاعلية^(٢) ، نحو (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ)^(٣) ، و « هَلَّا زَيْدٌ قَامَ » .

وقد يكون رَاجِحَ الابتدائية على الفاعلية^(٤) ، نحو « زَيْدٌ قَامَ » عند المبرد ومُتَابِعِيهِ ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائيته ، لعدم تقدم طالب الفعل .

(١) ضابط هذه الصورة : أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للفتحة ، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء « ليت » المكشوفة بما السكاته ، أما إن كانت « ما » المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت ، وإن قدرت « ما » مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف ، ويكون المصدر المؤول من الفعل المقدر وقاعله منصوبا على أنه اسم ليت .
والحاصل أن للاسم الواقع بعد « ليتا » ثلاث حالات : وجوب الرفع على أنه مبتدأ ، وذلك إذا قدرت ما كافة ، ووجوب النصب على أنه اسم ليت ، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة ، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية .

(٢) ضابط هذه الصورة : أن يكون الاسم المرفوع واقعا بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط ، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، ومثل أدوات التحضيض ، ومنه مثال المؤلف ، وأنت خير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فاتهم بغير دخول أدوات الشرط وأدوات التحضيض على الأسماء ، وعلى مذهبهم يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بعدهما على الابتداء ، لكن النصب أرجح .
(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) ضابط هذه الصورة : أن يتقدم الاسم المرفوع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال =

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية^(١)، نحو « زَيْدٌ لِيَقُمْ » ،
ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَعَدَ » ، ونحو (أَبَشَرُ يَهْدُونَنَا)^(٢) ، و (أَأَنْتُمْ
تَخْلُقُونَهُ)^(٣) .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعَدَ عِنْدَهُ » .

هذا باب التَّعْدَى والْأَزُوم

الفعل ثلاثة أنواع^(٤) :

= ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، وللعلماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب،
الأول أنه يترجح رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك لا يحتاج إلى تقدير، وهو مذهب
المبرد، والثاني أنه يترجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف، وقد ذهب إلى هذا
ابن العريف، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وهو مذهب جمهور
البصريين، والرابع : أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه، وهو مذهب جمهور
السكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلب نحو « زيد ليقيم »
أو قبله أداة يغلب دخولها على الأفعال كآية السكرة (أبشر يهدوننا) أما في المثال
فلأنك لو جعلت الاسم مبتدأ كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلية، وذلك خلاف الأصل
وإن كان جائزاً، وأما في الآية فلكي يلي المعزة فعل كما هو الغالب معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت : فإني أجد في اللغة أفعالا تتعدى أحيانا بنفسها وتتعدى أحيانا
بحرف الجر، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدي، ولا حد الفعل اللازم،
وذلك نحو « نصحت » و « شكرت » فإنهم يقولون : نصحته، وشكرته، فينصبون به
هاء غير المصدر، فيكون الفعل في هذه الصورة متعدياً، ويقولون « نصحت له،
وشكرت له » فيعدونه بحرف الجر، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدي نظراً =

أحدها : ما لا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ ولا لُزُومٍ ، وهو « كان » وأخواتها ، وقد تقدمت .

الثاني : الْمُتَعَدِّي ، وله علامتان ؛ إحداهما : أن يصح أن يَتَّصِلَ به هاء

= إلى الصورة الأولى ، أو أجعله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أتوقف في أمره فلا أجعله من التعدي ولا أجعله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : اعلم أولاً أن للتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعدياً بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدة داخلية في أحد القسمين المتعدي واللازم ، ولكن قلة اللغة لم يميزوا في تقاليد لغات القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظ استعمالها قبائل شتى ، وليس في ذلك ما ينكر مادامنا لا نخرج عما تكلم به العرب .

وبعد ، فإن للنحاة في هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الرأي الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل التعدي ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الاستعمالين جميعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يجرؤوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على التكلم بلتهم أن يأثروا بهم .

والرأي الثاني : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بحرف الجر فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل ما تنصرونه متعدياً بنفسه منقولاً عن اللازم بحذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ، وهو ما يسميه علماء العربية « الحذف والإيصال » واختار هذا الرأي ابن عصفور ، وسذكر المؤلف أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الرأي .

الرأي الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذي يعدي هذه الأفعال بنفسها فنجعله هو الأصل ، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذي يعديها بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا رأي ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .

ضمير غير المصدر ، الثانية : أن يُبَيَّنَ منه اسمُ مفعول تام ، وذلك كـ «ضَرَبَ»
ألا ترى أنك تقول : «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو» فتَصِلَ به هاء ضمير غير المصدر
وهو «زيد» ، وتقول : «هُوَ مَضْرُوبٌ» فيكون تاماً .

وحكمه أن ينصب المفعول به ، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» و «تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ»
إلا إن ناب عن الفاعل ، كـ «ضَرِبَ زَيْدٌ» و «تَدَبَّرَتِ الْكِتَابُ» .

الثالث : اللزوم ، وله اثنتا عشرة علامة ، وهى :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يُبَيَّنَ منه اسمُ مفعول تام ،
وذلك كـ «خَرَجَ» ، ألا ترى أنه لا يقال «زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو» ولا «هُوَ
مَخْرُوجٌ» ، وإنما يقال : «انْخَرُوجْ خَرَجَهُ عَمْرُو» ، و «هُوَ مَخْرُوجٌ
بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ» .

وأن يدل على سَجِيَّةٍ — وهى : ما لَيْسَ حَرَكَةً جَسْمٍ — من وصف ملازم —
نحو : جَبِيْنٌ ، وَشَجِيْعٌ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما لَيْسَ جَرَكَةً جَسْمٍ من وصف غير ثابت —
كعَرَضٍ وَكَسِلَ وَنَهَمَ إِذَا شَبِعَ .

أو على نِظَافَةٍ كَنَظَفَ وَطَهَّرَ وَوَضُوءٌ .

أو على دَنَسٍ ، نحو نَجَسَ وَقَذَرَ .

أو على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلٍ فَعْلٍ مُتَمَدٍّ لَوَاحِدٍ ، نحو كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَ ،
وَمَدَدْتُهُ فَأَمْتَدَّ ، فَلَوْ طَاوَعَ مَا يَتَعَدَّى فَعْلُهُ لِاثْنَيْنِ تَعَدَّى لَوَاحِدٍ كَمَلَّمْتُهُ
الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

أو يكون موازنًا لافْعَلَّ كَافْتَشَرَّ وَاشْتَمَّازَ ، أو لما أُلْحِقَ بِهِ — وهو
أَفْوَعَلٌ ، كَأَكْوَهْدَ الْفَرْخُ إِذَا ارْتَمَدَّ .

أو لافْعَمَنْلَلْ كاخْرَنْجَمَ ، أو لما ألحق به — وهو أفْعَمَلْ بزيادة إحدى اللامين كما فَعَمَنْسَسَ الجَلُّ إذا أبى بِنقاد ، وافْعَمَنْلَى كاخْرَنْبَى الديك إذا انْتَفَشَ للقتال .

وَحُكْمُ اللّازِم: أن يَتَعَدَّى بالجاء، كـ « حَجَبْتُ مِنْهُ » و « مَرَرْتُ بِهِ » ، و « غَضِبْتُ عَلَيْهِ » .

وقد يُحَذَفُ ويبقى الجر شذوذاً ، كقوله :

٢٣٥ — أَشَارَتْ كَلَيْبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ *
أى : إلى كَلَيْبٍ .

٢٣٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* إِذَا قِيلَ : أَيْ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ *

وهو من كلمة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي .
اللفظة : « كليب » هو كليب بن يربوع ، أبو قبيلة جرير ، والباء في قوله « بالأكف » بمعنى مع ، أى : مع الأكف ، وقوله « الأصابع » هو فاعل « أشارت » .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب بأشارت « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له « أى » مبتدأ ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه « شر » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز تنوين « شر » مع رفعه على أنه خبر ، وعليه يكون قوله « قبيلة » منصوباً على التمييز ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « أشارت » أشار : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « كليب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير: أشارت إلى كليب ، والجاء والمجرور متعلق بأشارت =

وقد يُحذفُ وَيُنصَبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

- (١) سماعى جازئ فى الكلام المنثور ، نحو « نَصَحْتُه » و « شَكَرْتُه » ،
والأكثر ذِكْرُ اللام ، نحو (وَنَصَحْتُ لَكُمْ)^(١) (أَنْ اشْكُرْ لِي)^(٢) .
(٢) وسماعى خاص بالشعر ، كقوله :

— ٢٣٦ — * ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ *

= « بالألف » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء معناها هنا المصاحبة « الأصابع » فاعل أشارت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للألف إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله « كليب » بالجر ، حيث حذف حرف الجر - وهو « إلى » للقدر - وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الألف إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من الكامل ، وهو من كلام ساعدة بن جؤبة ،
يصف رجلاً ، وهو بتمامه :

لَدَنْ يَهَزُّ الْكُفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ

اللغة : اللدن - بفتح فسكون - اللين « يعسل » أى : يتحرك ويضطرب « المتن » الظاهر ، وهو فاعل يعسل ، وألباء فى قوله « يهز الكف » للسببية ، والأصل : هو لدن يعسل متنه بسبب هز الكف إياه .

الإعراب : « لدن » هو مرفوع ، ورفعته إما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو لدن ، مثلاً ، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور فى كلام سابق على بيت الشاهد « يهز » جار ومجرور متعلق بلدن ، وهز مضاف و « الكف » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « يعسل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « متنه » متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومتن مضاف وضمير الغائب العائد على اللدن مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « فيه » جار ومجرور متعلق =

وقوله :

٢٣٧ - * آَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ *

أى : فى الطريق ، وعلى حَبِّ العراق .

= يعسل « كما » السكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا مح له « عسل » فعل ماض « الطريق » مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : كما عسل فى الطريق ، والجار والمجرور متعلق بعسل « الثعالب » فاعل عسل مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالسكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ليعسل المضارع ، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتى : يعسل متبن هذا الرمح اللدن فى كف صاحبه إذا هزه عسلانا مشابها لعسلان الثعالب فى الطريق .

المشاهد فيه : قوله « عسل الطريق » حيث حذف حرف الجر - وهو « فى » المقدّر - ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به - وهو « الطريق » - والأصل : كما عسل فى الطريق ، على ما علمت فى إعراب البيت .

٢٣٧ - هذا صدر بيت من البسيط من كلام المتلمس ، وهو جرير بن عبيد المسيح ، وعجزه :

* وَالْحُبُّ يَا كُلُّهُ فِي الْقَرِيَةِ الشُّوسُ *

اللفظ : « آليت » معناه حلفت ، ويصح اللفظ على جعل التاء للتكلم كما يصح على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن المنذر « حب العراق » الحب : اسم جنس جمعى يتناول الحنطة والشعير وغيرهما « أطعمه » أذوقه ، وتقول « طعم يطعم » من باب تمب - ومنه قوله تعالى : (فمن لم يطعمه) ومصدر هذا الفعل الطعم - بفتح الطاء - فأما الطعم ، بالضم ، فهو اسم للطعوم .

الإعراب : « آليت » آلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، وتاء للتكلم أو المخاطب فاعله مبنى على الضم أو الفتح فى محل رفع « حب » منصوب على نزع الخائض ، وأصل الكلام : آليت على حب العراق ، وحب مضاف و«العراق» مضاف =

== إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم
الآتي «أطعمه» أطعم : فعل مضارع منفي بلا محذوفة ، مرفوع لتجرده من الناصب
والجائز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،
وضمير الغائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل نصب «والحب»
الواو واو الحال ، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله»
يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجائز ، وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، وضمير الغائب العائد على حب العراق مفعول به مبنى على الضم في محل
نصب «في القرية» جار ومجرور متعلق بيأكل «السوس» فاعل يأكل ، وجملة
الفعل المضارع الذي هو يأكل وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو الحب ، والرابط
هو الضمير الواقع مفعولا به ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر الذي كان
يتعدي به الفعل الذي هو «آلى» ثم لم يبق الاسم الذي كان مجرورا بهذا الحرف على
ما كان قبل حذف الجار ، كما أبقاه الفرزدق في قوله «أشارت كليب» بل نصب ذلك
الاسم الذي كان مجرورا كما نصبه ساعدة بن جؤبة صاحب الشاهد السابق في قوله
«كما غسل الطريق» .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر خاصة ، وهو - مع كونه من
ضرورات الشعر - أكثر وروداً في شعر العرب من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف
حرف الجر ، من قبل أن حذف الجار عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من
أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ،
ونظيره الجائز لما كان عاملاً ضعيفاً لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف ،
والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، فحذف حرف الجر - وهو «على»
الذي قدرناه - ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به .

فإن قلت : فماذا لا تجعل الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق»
منصوباً بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم
حب العراق لا أطعمه ، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم ==

(٣) وقياسي ، وذلك في أن وأن وكى^(١)، نحو (شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)^(٢)، ونحو (أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣)، ونحو (كَيْلَا يَكُونُ دَوْلَةً)^(٤)، أى بأنه ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قَدَرْتَ « كى » مصدرية ، وأهمل النحويون هنا ذكر « كى » ، واشترط ابن مالك في أن وأن أمنَ اللبس ؛ فَمَنَعَ الحذف في نحو « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ » أو « عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال المراد بعد الحذف ، وَيُسْكَلُ

= بإيصال الفعل إليه ولم تحمله على الذى ذكرت ، مع أن الحذف والإيصال باب سماعي وذلك الذى أقوله باب قياسي ؟

فالجواب عن ذلك : أن قوله « أطعمه » واقع في جواب قسم ، وهو منفي بلا على ما قدرت لك ، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل ما لا يعمل لا يفسر عاملا ، وهى أساس في عامة فروع باب الاشتغال .

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن للشدودة وأن المصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد ، وذهب سيبويه إلى جوازه ، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرا ، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وعن سيبويه .

وهل يقاس على « أن » و « أن » غيرها ؟ والجواب أن الذى يرجعه النحاة هو أنه لا يقاس غيرها عليهما ، فلا تقول « برت السكين القلم » على أن الأصل برت بالسكين القلم ، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمس اللبس ، واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر :

* وَأَخْنِي الَّذِي لَوْلَا الْأُمْسَى لَقَضَانِي *

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر .

عليه (وَتَزَعَبُونَ أَنْ تَنفَكَّهُوهُنَّ)^(١)، لحذف الحرف مع أن انفكَّرين
اختلفوا في المراد .

فصل : ابعض المفاعيل الأصالة في التقديم على بعض : إما بكونه مبتدأ
في الأصل ، أو فاعلا في المعنى ، أو مُسَرَّحًا لفظًا أو تقديرًا^(٢) ، والآخر مقيد
لفظًا أو تقديرًا ، وذلك كـ « زيدا » في « ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا » و « أُعْطِيتُ
زَيْدًا دِرْهَمًا » و « اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ »^(٣) ، أو « مِنْ الْقَوْمِ » .
ثم قد يجب الأصل ، كما إذا خِيفَ اللِّبْسُ^(٤) ، كـ « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا »
أو كان الثاني محصورًا ، كـ « مَا أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا » أو ظاهرًا والأول
ضميرٌ ، نحو (إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)^(٥) .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرحا : أى غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) وقول الفرزدق هاهنا

ابن غالب :

وَمِمَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ تَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ عُ

(٤) تعين في المثال الأول أن يكون المقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من
المفعولين يصح أن يكون آخذا كما يصح أن يكون مأخوذا ، فدعما لالتباس الآخذ
بالمأخوذ التزموا تقديم الأول ، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متأخرا
وكان القصد أن يكون للمفعول الثاني محصورا فقد وجب تقديم الأول ، وفي المثال
الثالث لما كان للمفعول الأول ضميرا وكان الأصل أنه متى أمكن المحيى بالضمير متصلا
لا يعدل إلى انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم المفعول الأول
لنأتى به متصلا .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .

وقد يمتنع كما إذا انفصلَ الأولُ بضميرِ الثانى^(١)، كـ «أَعْطَيْتُ الْمَالَ مَالِكَهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أَعْطَيْتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمرّاً والأولُ ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا».

فصل : يجوز حذفُ المفعول لفرض : إما لفظي كمتناسبِ الفواصل في نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)^(٢)، ونحو (إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَى)^(٣)، وكالإيجاز في نحو (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا)^(٤).

وإما معنوي كاحتقاره في نحو (كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَ)^(٥)، أى : الكافرين ، أو لاستهجانهِ كقول عائشة رضى الله عنها : «مَا رَأَى مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أى : العورة .

وقد يمتنع حذفُه ، كأن يكون محصوراً، نحو «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا» ،

(١) إنما وجب في النوع الأول أن يتقدم للمفعول الثانى لأنك لو أخرته على ما هو الأصل قلت «أعطيت مالكة المال» لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز ، وأما النوعان الثانى والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثانى فيهما على المفعول الأول لئلا ما قلناه في النوعين الثانى والثالث في صور تقديم المفعول الأول وجوباً .

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة طه .

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة .

أو جواباً كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » جواباً لمن قال : « مَنْ ضَرَبْتُ » ؟^(١).

فصل : وقد يُحذفُ ناصبهُ إنْ عَلِمَ ، كقولك لمن سَدَّدَ سهماً « القِرْطَاسَ »
ومن تَأَهَّبَ لِسَفَرٍ « مَكَّةَ » ومن قال : مَنْ أَضْرِبُ « شَرَّ النَّاسِ » بإضمار :
تُصِيبُ ، وتُرِيدُ ، وأُضْرِبُ .

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » والفداء ،
كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ »^(٢) ، وفي الأمثال نحو « الْيَكْلَابَ عَلَى الْبَقَرِ » أى :
أُرْسِلْ ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو (انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ)^(٣) أى : وَأَتُوا ،
وفي التحذير بإيَّاك وأخواتها نحو « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » أى : إِيَّاكَ بِاعِدْ وَاحْذَرْ
الْأَسَدَ ، وفي التحذير بغيرها بشرط عطفٍ أو تكرار ، نحو « رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ »

(١) بقى أنه قد يجب حذف للفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كما في باب التنازع
إذا أعملت ثانى العاملين في الاسم للتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب نحو أن
تقول « ضربت وضربى زيد » إذ لو أعملت العامل الأول في ضمير الاسم للتنازع فيه
لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) وإنما وجب حذف العامل في الاسم المتقدم في باب الاشتغال لأن العامل
المتأخر مفسر له ، ولا يجمع في الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف في باب
النداء لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوذ منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل في الأمثال
الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل يغير المثل عما تسلم به العرب ، والأمثال
لا تغير ، لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشبه مضرها بموردها ، فإزم أن يلتزم
فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم « كلبيها وتمرا » عند من رواه هكذا ، وما جرى
مجرى الأمثال يأخذ حكمها كآلية الكريمة .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأسدَ الأسدَ » وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو « المُرُوَّةَ وَالنَّجْدَةَ » ، ونحو « السَّلَاحَ السَّلَاحَ » بتقدير أُلْزِمَ .

هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضاً باب الإعمال .

وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يُشبهانهما ، أو فعلٌ متصرف واسمٌ يُشبهه ، ويتأخرَ عنهما معمولٌ غيرُ سببيٍّ مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى ^(١) .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في العاملين للتنازعين شروط عامة ، وهي ثلاثة شروط عند جبهة النجاة :

الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن نقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :

الرابط الأول : عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن تقول : « قام وقعد أخوك » .

الرابط الثاني : كون أولهما عاملاً في ثانيهما نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً) المعمولان هما ظنوا وظننتم ، وللمعمول للتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله أحداً) و (كما ظننتم) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظناً مماثلاً لظننكم أن لن يبعث الله أحداً .

الرابط الثالث : أن يكون ثاني العاملين جواباً للأول ، نحو قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطراً) ونحو قوله سبحانه : (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) .

وأوجب الجرمي الالتهاء بالعطف ليس غير .

=

= الشرط الثاني : أن يكون العاملان متقدمين على المعمول ، فليس من التنازع عند جهرة النحاة نحو قولك « زيد قام وقعد » ولا نحو قولك « زيدا لقيت وأكرمت » لتقدم المعمول في هذين المثالين ، وليس من التنازع عندهم نحو قولك : « قعد زيد . وتسكلم بخير » ولا نحو قولك : « لقيت زيدا وأكرمت » لتوسط المعمول بين العاملين . بل إن تقدم المعمول على العاملين جميعاً فلما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كالثال الأول من مثالي التقدم ، وإما أن يكون منصوباً كالثال الثاني من المثالين ، فإن كان للمعمول مرفوعاً فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره ، وإن كان المعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين ، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً ، وإن توسط المعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل المتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك المعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجْاةَ بَيِّفَلْتِي أَتَاكَ أَتَاكَ الْلاحِقُونَ أَحْسِبِ أَحْسِبِ

لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ « اللاحقون » ويعمل الآخر في ضميره ، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني « أتاك أتوك اللاحقون » وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول « أتوك أتاك اللاحقون » فلما لم يقل إحدى العبارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وآتى بالثاني تركيذاً للفظ الأول .

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعَى لِأَذَنِي مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٍ مِنَ الْمَالِ

العاملان هما كفاني ولم أطلب ، والمعمول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجّهين إلى ذلك المعمول ، إذ لو توجهتا جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كفاني » =

== قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولكنما أَسْمَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أُمْنَالِي

ولصحة المعنى يلزم أن يكون « كفى » وحده هو الوجه إلى « قليل من المال » ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعي لأدنى معيشة كفاي قليل من المال ولم أطلب الملك ، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بعضه بعضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه .

هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع . ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صغراً عن ذكرها كلاً نظيل عليك .

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فاعلين نحو قوله تعالى : (آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا) وإما أن يكونا وصفين إما اسمي فاعلين نحو قول الشاعر :

عُهِدَتْ مُفِيئَةً مُفْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتَاءَكَ مَوْتِلًا

وإما اسمي مفعولين نحو قول كثير عزة ، ونازع فيه ابن مالك كما سيأتي في كلام المؤلف :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ تَمْطُولُ مَعْنَى غَرِيمَهَا

وإما أن يكون العاملين مصدرين نحو قولك « عجبت من حبك وتقديرك زيدا » .

وإما أن يكونا اسمي تفضيل نحو قولك « زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم » .

وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهره » .

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : (هاؤم أقرأوا

كتابه) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أَوَّلَى الْمَفِيرَةِ أَنَّنِي لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله « لقيت »

==

وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

مثال الفعلين (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) ^(١)، ومثال الاسمين قوله :

٢٣٨ — * عَهَدْتَ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ *

= ويشترط في الفعل - زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جامدا كعسى وليس ، وفعل التعجب ، ونعم وبئس ، وفي هذا خلاف لبعض النحويين ، وحكى المؤلف خلافا في فعل التعجب .

ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابها للفعل في العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي .

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهلم جرا وسيدكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الكهف .

٢٣٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* قَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِئَاءَكَ مَوْثِلًا *

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « عهدت » بالبناء للمجهول — أى عهدك الناس على هذه الصفة : أى علموك « مغنيا » اسم فاعل من الإعانة ، و « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء « أجرته » كنت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر « فناءك » بكسر الفاء ، بزنة الكتاب — ساحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أفناء الناس يهرعون إلى فئائه » ويكرعون في إنيائه « يريدون أنه كريم حامى الزمار » موثلا « الموثل : اسم المسكن من قولهم « وأل إليه يثل » مثل وعد يعد — إذا لجأ إليه .

الإعراب : « عهدت » فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب . وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مغنيا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من =

ومثَالُ الْمُخْتَلَفَيْنِ (هَؤُلَاءُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهِ) ^(١).

وقد تَنَازَعُ ثلاثةٌ ، وقد يكون التنازعُ فيه متعمداً ، وفي الحديث :
« نُسَبِّحُونَ وَتُسَكَّبُونَ وَنُحَمِّدُونَ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فتنازع
ثلاثة في اثنين ظرفٍ ومصدرٍ ^(٢).

= نائب الفاعل ، وفي كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو « من » اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومن ، وقد أعمل في الثاني منهما فهو مفعول به لقوله مغنياً ، مبنى على السكون في محل نصب « أجرته » أجاز : فعل ماض ، وتاء الخطاب فاعله ، وهاء الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أنخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول أول لأنخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « موثلاً » مفعول ثان لأنخذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغنياً مغنياً من أجرته » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ، أولهما قوله « مغنياً » وثانيهما قوله « مغنياً » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله « من أجرته » وهذان العاملان المتقدمان اسمان يشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل على ما علمت في لغة البيت ، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك المعمول المتأخر ، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منهما يطلب قوله « من أجرته » مفعولاً ، وقد أعمل الثاني قربه . وأعمل الأول في ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ، ولو أظهره لقال « عهدت مغنيته مغنياً من أجرته » وحذف هذا الضمير - على التقدير الذي ذكرناه - واجب لأن في ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من غير ضرورة ، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول « عهدت مغنياً مغنيته من أجرته » .
(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٢) يستنبط من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران :

الأول : أن التنازع فيه قد يكون ظرفاً وقد يكون مفعولاً مطلقاً ، وذلك لأن « دبر كل صلاة » ظرف ، و « ثلاثاً وثلاثين » مفعول مطلق مبين للعدد ، وظاهر إطلاق اللؤف أن التنازع يكون في جميع المفعولات ، لكن قال ابن الحجاز : إن التنازع لا يقع في المفعول له ولا في الحال ولا في التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول « فمت وسرت وزيدا » على أنك أعملت العامل الثاني ، فإن أعملت الأول قلت « فمت وسرت وإياه وزيدا » .

الأمر الثاني : أنه إذا تنازع أكثر من عامين أعملت الأخير منها كما في الحديث ، فقد أعمل تحمدون في لفظ الممولين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميريهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميريهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبحون » وتحمدون الله فيه إياه ، وتسبحون الله فيه إياه « ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميريهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضلة ، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبحون وتحمدون ، وتسبحون الله فيه إياه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولاً .

وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه ، وواقه ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أثبات الرواة ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمير فيما عداه ، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْتَكْسِهْ فَاتَّكُرْنِ لَهُ

أَخْ لَكَ يُعْطِيكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهُ

فهنا ثلاثة عوامل — وهي : كساك ، ولم تستكس ، واشكرن — وقد أعمل أولها فرفع الأخ به ، وأضمر في الثاني والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محذور على ما هو قاعدة الباب .

وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره^(١) ، وعن المبرد إجازته في فِعْلِي التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بِعَمْرٍو »^(٢) ، ولا في معمول متقدّم ، نحو « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ » ، أو « شَتَمْتَهُ » خلافًا لبعضهم^(٣) ، ولا في معمول متوسطٍ نحو « ضَرَبْتَ زَيْدًا وَأَكْرَمْتَ » خلافًا للفارسي ، ولا في نحو :

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من للمعول للفظوظ به بالعامل الثاني ، والعامل الجامد ضيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثاني في لفظ للمعول لأنه هو التصل به ، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلب أحدهما لا بعينه على للمعول لعمل فيه - فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لقالة المبرد بمثالين للإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فعل التعجب سواء أكانا بلفظ الماضي أم كانا بلفظ الأمر ، فالمثال الأول - وهو « ما أحسن وأجمل زيدا » لما كان على صورة الماضي ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ للمعول وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لكونه فضلة ولا ضرورة لإضماره ، والمثال الثاني لما كان الفعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ للمعول وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لكونه فاعلا ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ فيفتقر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خير أن الجمهور لا يميز ذلك للغة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين للتنازعين ، وبيننا رأى الجمهور في إعراب المثال الذي تقدم فيه للمعول على العاملين ، وفي المثال الذي توسط فيه للمعول بين العاملين الذي خالف فيه أبو علي الفارسي .

• قَوِيَّاتٌ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ • — ٢٣٩

٢٣٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ،
وعجزه قوله :

• وَهَيْهَاتَ خِلْ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ •

اللمة : « هيات » اسم فعل ماض معناه بعد ، و « العقيق » اسم موضع بعينه ،
و « الخل » - بكسر الحاء - بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والحدن
والحدن ، والحب والحبيب ، والشبه والشبيه ، والمثل والمثيل ، والود والوديد ،
و « نواصله » مضارع من المواصله والواصل .

الإعراب : « هيات » اسم فعل ماض بمعنى بعد ، مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب « هيات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيات الأول ، وأما هيات
الثاني فلا فاعل له ، لأنه إنما أتى به لتقوية معنى البعد السند إلى العقيق ، وسيأتي مزيد
بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم
موصول معطوف على العقيق ، مبني على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور
متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « وهيات » الواو حرف عطف ، هيات : اسم
فعل ماض بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « خِلْ » فاعل هيات الأخير
مرفوع بالضمه الظاهرة « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله »
نواصل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هيات هيات العقيق » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان
وهما اسماء فعلين ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله « العقيق » ومع أن كل واحد
من العاملين المتقدمين صالح للعمل في للمعول للتأخر فإن العمل للأول منهما ، وليس
للتأخر عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المعول للتأخر مطلوباً لكل
واحد من العاملين المتقدمين من جهة المعنى ، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت
أن المعول للتأخر - وهو قوله « العقيق » - مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول
من العاملين المتقدمين ، وأن العامل الثاني لم يؤت به في الكلام إلا لجرد التقوية
لمعنى العامل الأول وتوكيده ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه . =
(١٣ — أوضح المسالك ٢)

خلافًا له وللاجْرَجَانِي ؛ لأن الطالب للمعمول إنما هو الأول ، وأما الثاني فلم يُؤْتَ به للإِسْنَاد ، بل لجرْدِ التقوية ، فلا فاعل له ، ولهذا قال :

٢٤٠ — * أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ *

== وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي ، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام زيد » ردا على من تردد أو أنكر القيام ، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعاً من زيد فتقول « قام زيد زيد » رداً على من تردد أو أنكر نسبة المعترف بمحصله — وهو القيام — إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد وهو مضمون الجملة فتقول « قام زيد قام زيد » رداً على من أنكر أو تردد في هذا المضمون ، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد » لم تأت بquam الثاني لتسند به إلى زيد المذكور في الكلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإلا كان الكلام من المهيح الثالث ، وإنما أثبت به لتؤكد المعنى الذي يدل عليه قام ؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطب لك أنكر قيامه أو تردد فيه ، وههنا نجد الأمر كذلك ، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو تردداً من متردد في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه أحباؤه ؛ فأتى بهيات الثاني ليؤكد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد ، فافهم هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

٢٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْتَغِي *

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له سوابق أو لواحق تتصل به .

المعنى : الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم في أثره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق مخوف فخاطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر الكاف في « أتاك » أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف ، وفي البيت على هذا اللغات على ما هو مذهب السكاكي الذي لا يشترط في تحقيق معنى اللغات تقدم تعبير على خلاف ما فيه اللغات ، ==

ولو كان من التنازع لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكَ » أو « أَتَوَكَ أَتَاكَ » ،
ولا في نحو :

٢٤١ — * وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيْمَهَا *

بل « غَرِيْمَهَا » مبتدأ ، و « مَمْطُولٌ » و « مُعْنَى » خَبَرَانِ ، أو « مَمْطُولٌ »
خبر ، و « مُعْنَى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أَنَا أَنَا »
« اللاحقون » .

ويروى « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .

الإعراب : « أَتَاكَ » أنى : فعل ماض ، وكاف الخطاب مفعول به مبنى على
السكر أو على الفتح في محل نصب « أَتَاكَ » توكيد للأول من باب توكيد الفعل
بالفعل ، وإنما أنى بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلا عمل للفعل الثانى فى
السكاف « اللاحقون » فاعل أنى الأول ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع
مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « احبس » فعل أمر مبنى على
السكون لا محل له من الإعراب . وحرك بالسكر للتخلص من التقاء الساكنين ،
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد للفعل الأول .

الشاهد فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من
باب التنازع ، بل العامل الثانى قد أنى به لجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو
من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ وبيان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما
لا بد منه أن يعمل أحد العاملين فى لفظ المفعول ويعمل الآخر فى ضميره ؛ فلو أعمل العامل
الأول فى لفظه لقال : « أَتَاكَ أَتَوَكَ اللاحقون » ولو أعمل العامل الثانى فى لفظه
لقال : « أَتَوَكَ أَتَاكَ اللاحقون » لكنه لم يقل واحدا من هذين التركيبين ؛ فدل على
أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « ههنا ههنا العقيق » جاريا على هذا
النحو أيضاً .

٢٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما

= ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ فَوْقَ غَرِيمِهِ *

اللمعة : « محطول » اسم مفعول من قولهم : مطل المدين ، إذا سوف في قضاء الدين ولم يؤده ، و « معنى » اسم مفعول من قولهم : عناه الأمر يعنيه - بتضعيف عين الفعل وهي النون - إذا شق عليه وسبب له العناء .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل قضى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بالباء نيابة عن السكرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « دين » مضاف إليه مجرور بالسكرة الظاهرة « فوقى » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وفي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ذى دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « محطول » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التواء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدمين عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذى هو عزة ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزة محطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه إعلان أولهما قوله محطول وثانيهما قوله معنى ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يطالب ذلك المعمول المتأخر على أنه نائب فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون المتنازع فيه سببياً مرفوعاً ، ألا يكون سببياً أصلاً ، أو يكون سببياً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كانت التنازع فيه - وهو غريمها - سببياً لكونه اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه يعرب نائب فاعل حينئذ .

= والذى دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله « عزة » مبتدأ وقوله « مطول » خبر أول ، و « معنى » خبر ثان ، وهذان الخبران هما العاملان للتنازعان ، وقوله « غريمها » هو المعمول للتنازع فيه ، وهو مرفوع بأحد العاملين ، والعامل الآخر رافع لضمير الغريم ، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذى هو عزة ، وإذا كان رافعا لضمير الغريم لا يكون مرتبطا بالمبتدأ ، فكان يجب أن يبرز الضمير ؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذى أصله أن يكون مستترا فيه - على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحا في باب المبتدأ والخبر - فكان يجب أن يقول : وعزة مطول هو معنى غريمها ، أو يقول : وعزة مطول معنى هو غريمها .

ولهذا خرج ابن مالك هذا البيت على عدة تخریجات كل واحد منها يخرج عنه باب التنازع .

الأول : أن يكون « مطول » خبرا مقدما ، و « معنى » خبرا ثانیا مقدما ، و « غريمها » مبتدأ مؤخرا ، والجملة خبر للمبتدأ السابق الذى هو عزة ، وهذا هو الذى أعرينا عليه البيت ؛ فالاسمان المتقدمان ليسا عاملين ؛ لأنهما خبران ، وللمؤخر ليس معمولاً لأنه مبتدأ ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملا في المبتدأ عند جمهرة النحاة ، بل الاسم للتأخر هو العامل فى الاسمين ، كما هو الراجح من أن المبتدأ عامل الرفع فى الخبر .

الثانى : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » حان من غريمها ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ، فلم يتقدم فى الكلام عاملان ، بل المقدم الطالب للتأخر عامل واحد هو مطول .

الثالث : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » صفة لمطول ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ؛ فالتقدم الطالب للتأخر أيضاً - على هذا التوجيه - عامل واحد هو مطول ، فليس من باب التنازع .

لكن هذا الذى ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولا فلأنه أجاز التنازع فى السبى المنصوب ، ومن أمثلته قولك « زيد ضربت وأكرمت أخاه » وهذا المثال =

ولا يتمتع التنازع في نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ » لأن السبب منصوب .

فصل : إذا تنازع العاملان جاز إعمالُ أيهما شئتَ باتفاق ، واختار الكوفيون الأولَ لسبقه ، والبصريون الأخيرَ لقربه^(١) .

فإن أَعْمَلْنَا الأولَ في التَّنَازُعِ فيه أَعْمَلْنَا الأخيرَ في ضميره ، نحو « قَامَ وَقَعْدًا - أَوْ وَضَرَ بَيْنَهُمَا ، أَوْ وَمَرَرْتُ بِهِمَا - أَخَوَاكَ » ، وبعضهم يُجَيِّزُ حذف غير المرفوع ؛ لأنه فَضْلَةٌ ، كقوله :

== يأتي فيه ما قاله في بيت كثير ، فتجوز هذا ومنع ذلك من التحكم ، وأما ثانياً فلأنه يجوز أن يكون « غريمها » مرفوعاً بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب الفراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافضاً للغريم والثاني رافضاً لضميره كما يقول البصريون ، ولكنه لم يبرز الضمير لظهور الراد ، وفي هذا القدر كفاية .

(١) لقد تأملنا فيما حمله على التنازع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى للمعول ، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوي ، وتأمل قوله تعالى : (هاؤم اقرءوا كتابيه) فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الكريمة أيقنت أن العامل في (كتابيه) هو اقرءوا ، إذ لو كان العامل هو (هاؤم) لكان يتعين ذكر الضمير مع (اقرءوا) فكان يقال : هاؤم اقرءوا كتابيه لأن الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا أعملت الأول في لفظ المعول ، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة ، أما لو أعملنا العامل الثاني في الآية الكريمة فإن العامل الأول يعمل في ضمير المعول ثم يحذف هذا الضمير لكونه فضلة ، وذلك ما جرت الآية الكريمة عليه ، ثم تأمل قوله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرا) تجدها جرت على إعمال العامل الثاني في لفظ المعول ، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقليل آتوني أفرغه عليه قطرا ، ولا شك أن اتباع أسلوب القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام وأرق أسلوب أولى وأحرى .

٢٤٢ - بِمُسْكَاطٍ يُعْشَى النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاءَهُ
 وإنا أن في حذفِهِ تَهْيِئَةَ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعَهُ عَنْهُ ، والبيت ضرورة .
 وإن أَعْمَلْنَا الثاني ، فإن احتاج الأولُ لمرفوع فالبصريون يُضْمِرُونَهُ ،
 لامتناع حذفِ الْعُمْدَةِ ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب

٢٤٣ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام عائكة بنت عبد المطلب
 ابن هاشم .

اللمة «عكاظ» هو بضم أوله ، بزنة غراب - موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة
 يجتمع فيه العرب للتجارة والمفاخرة «يعشى» مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشا ،
 وأصل العشاضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً «شعاعه» الشعاع
 - بضم أوله بزنة الغراب - خيوط الضوء أو بريقه ولعانه .

الإعراب : «بمسكاظ» الباء حرف جر ، وعكاظ : مجرور بالياء ، وعلامة جره
 الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلية والتأنيث ، والجار والمجرور
 متعلق بقولها جمعوا في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قولها :

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي يَجْمَعُ بَاقِي شَعَاءَهُ

«يعشى» فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء «الناظرين» مفعول به
 يعشى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع، مذكر سالم «إذا» ظرفية تضمنت معنى
 الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب «هم» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور
 بعده «لحوا» فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة «شعاعه»
 شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وشعاع مضاف وضمير الغائب
 مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول الشاعر «يعشى . . . لحوا شعاعه» حيث أعمل العامل الأول
 - وهو «يعشى» - في لفظ المعمول - وهو «شعاعه» فارتفع هذا المعمول على أنه
 فاعل ، وأعمل الثاني في ضميره ؛ فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذفه ، ولو ذكره
 لقال «يعشى الناظرين إذا هم لحوه شعاعه» . وهذا الحذف مما لا يجوز به البصريون
 إلا لضرورة الشعر .

نحو « رُبُّهُ رَجُلًا » و « نِعْمَ رَجُلًا » وفي الباب نحو « ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ » حكاه سيبويه ، وقال الشاعر :

٢٤٣ — • جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي •

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• لَقَمِيرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلُ •

ولم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللغة : « جَفَوْنِي » ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بفعلك ما يسوء أو أن تترك مودته ، وتقول : جفاه يحفوه جفاء وجفوة « الأخلاء » جمع خليل ، وهو كالصديق وزناً ومعنى « جميل » هو الأمر الحسن الذي تجمل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « أهمل فلان الأمر الفلاني » إذا لم يعأ به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جَفَوْنِي » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التثاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جميل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للخليل ، و خليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مهمل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إِنِّي مهمل لغير جميل حاصل من خليلي .

والكسائي وهشام والشَّهْلِيُّ يُوجِبُونَ الحذفَ، تَمَسَّكَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ :

٢٤٤ - تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَمَّا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ

= الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمال المفعول الثاني - وهو « لم أجف » - في لفظ المفعول التأخر - وهو « الأخلاء » نصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول - وهو « جفوني » - في ضميره ، وهو واو الجماعة ؛ فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر ، ودل الشاهد على أن عود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع مما لا بد للسلام منه .

٢٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني ،

وهذا الذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْضَى لَمَّا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ قَبِذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

اللقية : « تعفق » أى : استتر ، و « الأرضى » شجر ، و « بذت » أى : غلبت

و « نبلهم » سهامهم ، و « كليب » جمع كلب ، مثل عبد وعبيد .

المعنى : وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطيادها ، فاستتر لها

الصيادون في شجر عبل ضخم ليختلوها ومعهم كلابهم ، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتهم ، والمقصد الأصلي تشبيه ناقته ببقرة هذا وصفها

في سرعة السير والنجاء براكبها من أهوال الصحراء ومخاوفها .

الإعراب : « تعفق » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب

« بالأرضى » جار ومجرور متعلق بـ « تعفق » « لَمَّا » جار ومجرور متعلق بـ « تعفق » أيضاً

« وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من

الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل

أراد مرفوع بالضممة الظاهرة « قبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض ، والتاء

حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى

البقرة « نبلهم » نبل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبل مضاف وضمير

الصيادين مضاف إليه « وكليب » الواو حرف عطف ، كليب : معطوف على رجال الذي

هو فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجعله فاعلاً =

إذ لم يقل « تَعَفَّقُوا » ولا « أَرَادُوا » .

والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعملُ لهما ، نحو « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا ، كـ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ » .

وإن احتاج الأولُ لمنصوبٍ لفظًا أو محلاً ، فإن أَوْقَعَ حَذْفُهُ في كبسٍ أو كان العاملُ من باب « كان » أو من باب « ظَنَ » وجب إضمار المفعول مؤخرًا ، نحو « اسْتَعْمَنْتُ وَأَسْتَعَانَ عَلَى زَيْدٍ بِهِ ^(١) ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ

== لبد ، وجعل « كليب » معطوفاً على النبل ، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة ، وأنها وقعت فيما أُرادوه لها ، وهذا معنى غث سمج بارد بعيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه ناقته بها ؟ ! ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أخرى بالقبول ، وأوفق بالمعنى المقصود ، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النحاة - منهم الكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من الغاربة - على أنه إذا عمل ثانی العاملين في لفظ المفعول وأعمل الأول في ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعاً ؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر ، وقد جرى في هذا البيت على هذا ؛ فقوله « رجال » فاعل بقوله « أَرَادَهَا » وحذف ضمير الرجال من « تعفَّق » ولو أظهره لقال « تعفَّقوا وأَرَادَهَا رجال » .

وهذا الذي ذكروه ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون في « تعفَّق » ضمير يستتر تقديره هو يعود إلى « رجال » فإن قلت : فرجال جمع ، والذي يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه في تأويل المفرد - إذ يقدر الضمير عائداً على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد - فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار مؤخرًا في هذا المثال لأننا لو لم نفعل ذلك لكانا بصدر أن نضمّر بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالمرّة لكونه فضلة ، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين ، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم =

صَدِيقًا إِيَّاهُ ، وَظَنَنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَاتِمًا إِيَّاهُ » ، وقيل : في باب « ظن » و « كان » يضر مقلما ، وقيل : يظهر ، وقيل : يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حَذَفُ لدليل .

وإن كان العامل من غير بَابِ « كان » و « ظن » وجب حذفُ المنصوب ، كـ « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، وقيل : يجوز إضاراه ، كقوله :
 ٢٤٥ — * إِذَا كُنْتُ تُرَضِيهِ وَرُضِيكَ صَاحِبٌ *

وهذا ضرورة عند الجمهور .

== الإضمار قبل التذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك ، وأما الحذف فليس ممكنا أيضا ، لأنه لا يدري بعد الحذف أزيد مستعان به أم مستعان عليه ، بل التبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، يدلل ما ذكر مع العامل الثاني ؛ فيكون الكلام مؤديا إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذي يمتنع على التكلم المصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخرا متعينا .
 ٢٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* جَهَارًا فَكُنْ فِي الْعَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوُدِّ *

ولم أف هذا البيت على نسه إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَمًا مُحَاوِلٌ وَاشْ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وَدٍّ

اللمة : « جهارا » بكسر الجيم ، بزة الكتاب — أى عيانا ومشاهدة « العيب » كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بثلاث الواو — المودة والمحبة .
 المعنى : يحض الشاعر على ألا تكتفى في مودة صديقك بأن رضيه في حال حضوره ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في حال العيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم كان مبنى على الفتح في محل رفع « رضيه » رضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير النية العائد إلى الصاحب الآتي مفعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، رضى : فعل

مسألة : إذا احتاج العاملُ المُهْمَلُ إلى ضميرٍ ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن أسم ، وكان ذلك الأسم مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرها للأسم المُقَسَّرَ له - وهو المتنازع فيه - وجب العدولُ إلى الإظهار ، نحو « أَظُنُّ حَظِيظًا نَافِي أَخَا الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » .

وذلك لأن الأصل « أَظُنُّ وَيُظَنِّي الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » فأظن : يطلب « الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » مفعولين ، و « يُظَنِّي » يطلب « الزَيْدَيْنِ » فاعلاً ، و « أَخَوَيْنِ » مفعولاً ؛ فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ ، فَفَصَّيْنَا الْأَسْمَيْنِ ، وهما « الزَيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » وأضمرنا في الثاني ضمير « الزَيْدَيْنِ » وهو الألف ، وبقي علينا المفعولُ الثاني يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلم ، والياء مخالفة لأخوين الذي هو مُقَسَّرٌ للضمير الذي يُؤْتَى به ، فإن الياء للمفرد ، و « الأخوين » تثنية ، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُقَرَّدًا لِيُوَافِقَ الْخَبَرَ عَنْهُ ، وبين إضماره مُثَنَّى

= فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وكاف المخاطب مفعول به « صاحب » فاعل يرضيك ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فكن » الفاء واقعة في جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ ، والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبَ » حيث أعمل العامل الثاني - وهو « يرضيك » - في لفظ العمول - وهو « صاحب » - مع إعمال العامل الأول في ضميره المذكور ، وذلك قوله « تَرْضِيهِ » مع أنه يطلبه مفعولاً ، وذكر الضمير في هذه الحال لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جمهرة العلماء ؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تحوج إليه ؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه في الكلام حتى تتحمل له الإضمار قبل الذكر .

ليوافق المُفْتَرَّ ، وفي كل منهما محذور ، فوجب العدولُ إلى الإظهار ، فقلنا « أَخَا » فَوَافَقَ الحَبْرَ عنه ، ولم يَضُرَّهُ مخالفتُهُ لـ « أَخَوَيْنِ » ، لأنه اسم ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .
ولم يظهر لي فَسَادُ دَعْوَى التنازع في الأخوين ، لأن « يَطُنِّي » لا يطلبه ، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد .
وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حَذَفُهُ ، وإِضْمَارُهُ على وَفْقِ الحَبْرِ عنه .

هذا باب المفعول المطلق

أى : الذى يَصْدُقُ عليه قَوْلُنَا « مفعول » صِدْقًا غير مُقَيَّدٍ بالجَارِّ .
وهو : اسم يُؤَكِّدُ عَامِلَهُ ، أو يُبَيِّنُ نوعه ، أو عَدَدَهُ^(١) ، وليس خبراً

(١) أوماً للمؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول للمطلق يؤتى به في الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها تأكيد معنى عامله ، والثانى بيان نوع عامله ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عامله .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن ؟
فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صوراً تخصه ، وبها يتميز عن أخويه .

فأما المؤكد فصورته أن يكون مصدراً منكراً غير مضاف ولا موصوف ، سواء أكان عامله فعلاً نحو قولك « ضربت ضرباً » أم كان عامله وصفاً نحو قولك « أنا ضارب زيدا ضرباً » ومنه قوله تعالى : (والذاريات ذروا) ونحو قوله سبحانه (والعاصفات صفا) وقوله (والعاصفات عصفا) وسواء أكان عامله من مادته كـ « ذين الثالين » ، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك : « قعدت جلوساً » وقولك « أنا قاعد جلوساً » .

= فإن قلت : أتم تقررون أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات ، والوصف يدل على الحدث واقداث ، ثم أتم تقررون أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى للتوكيد وللتوكيد ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف والمعنى ليس متحدا ؟ .

فالجواب عن ذلك أنا لا نريد أنه يبين كل معنى الفعل أو الوصف ، وإنما نريد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

وأما المفعول المطلق البين لنوع عامله فله ثمان صور :

الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قولك « صنعت صنع الحكماء » ومنه مثال الناطم « سرت سِرْذَى رُشد » .

الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقرونا بأل الدالة على العهد أو إلى الجنسية الدالة على السكال ، نحو قولك « دافعت عن على الدفاع » تريد أنك دافعت عنه الدفاع المعهود بينك وبين المخاطب ، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في دفاع معين ، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخلق بأن ينتصف له .

الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قولك : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون المفعول المطلق وصفا مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « رضيت عن على أجمل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة منعوتا بمصدر محلى بأل ، نحو « أكرمت عليا ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله ، نحو قولك « سرت الحب » و « رجعت التهمرة » .

الصورة السابعة : أن يكون للمفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « أحببته كل الحب » ومنه مثال الناطم « جد كل الجد » ومنه بيت الجنون وهو الشاهد ٢٤٦ الآتى .

=

ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أو « ضَرَبَ الأمير » أو « ضَرَبَتَيْنِ »
 بخلاف نحو « ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ أَلِيمٍ » ونحو (وَلَى مُذِرًا)^(١) .
 وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا .
 والمصدر : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل .
 وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسلًا » و « تَوَضَّأَ وُضوءًا » و « أَعْطَى
 عَطَاءً » فإن هذه أسماء مصادر^(٢) .

= الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه ، نحو قولك « ضربته
 سوطًا » أو « ضربته عصا » .

وأما المفعول المطلق المبين للعدد فله ثلاث صور :
 الصورة الأولى : أن يكون مصدرًا مختومًا بئاء الوحدة ، نحو قولك « ضربته
 ضربة » و « جلسته جلدة » .
 الصورة الثانية : أن يكون مصدرًا مختومًا بعلامة تنثية أو علامة جمع ، نحو قولك
 « ضربته ضربتين » أو قولك : « ضربته ضربات » ومنه مثال الناطم « سرت سرتين » .
 الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزًا بمصدر ، نحو قولك :
 « أشرت إليه عشر إشارات » ومنه قوله سبحانه (فاجلدوهم ثمانين جلدة) .
 وقد يجتمع في المفعول المطلق صورتان فيكون دالًا على ما تدل عليه كل صورة
 منهما ، فنحو « سرت سري زيد » يدل على النوع وعلى تأكيد العامل جميعًا .
 والمصدر المؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذى ذكرناه فى بيانه ، أما الدال
 على النوع والدال على العدد فإن كلا منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه
 صورته ، إلا أن النعانة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذى تدل عليه ، ولم ينظروا
 إلى دلالة على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون فى غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٢) اسم المصدر : اسم يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر - وهو الحدث -
 ولكن حروفه تنقص عن حروف مصدر الفعل المستعمل معه ، ومن أمثله قولهم : =

وعامله إما مصدر مثله نحو (فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءُ مَا مَوْفُورًا)^(١) ،
أو ما اشتق منه : من فعل نحو (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَسْلِيمًا)^(٢) ، أو وصف
نحو (وَالصَّافَاتِ صَفًا)^(٣) .

وزعم بعضُ البصريين أن الفعل أصل للوصف ، وزعم الكوفيون أن
الفعل أصل لها^(٤) .

= كنهه كلاما ، وسلمت عليه سلاما ، وقيلته قيلة ، وتوضأت وضوءاً ، واغتسلت غسلا ،
وأعطيته عطاء ، وأجبتة جابة ، وأوقدت النار وقودا ، وصليت عليه صلاة ، وراقبته
رقبة ، وراعيته رعية ، وهو يعمل عمل الصدر ، ومن إعماله قوله عليه الصلاة
والسلام : « من قبله الرجل امرأته الوضوء » فقبله في هذا الحديث اسم مصدر ،
وقد أضيف إلى فاعله وهو « الرجل » ، ثم نصب المفعول به وهو قوله « امرأته »
كما تفعل لو وضعت المصدر في موضعه فقلت « من تقبيل الرجل امرأته الوضوء » ،
وقد مضى التمثيل بهذا الحديث في باب المفاعل (ص ٨٤ من هذا الجزء) وسيأتي
مزيد بيان لهذا الكلام في باب إعمال المصدر فارتقبه .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء . (٢) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١ من سورة الصافات .

(٤) اختلف النحاة في أصل المشتقات أهو الفعل ، أم هو المصدر ، أم أن كلا من الفعل
والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلا للآخر ؛ ولهم في ذلك أربعة مذاهب :
الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل المشتقات كلها ، ومنها المصدر .
وثانيها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل المشتقات كلها ، ومنها الفعل .
وثالثها مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه
وليس أحدهما أصلا للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده ، وأن
الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذي يعنينا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين . =

== فأما السكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلاً على ما ذهبوا إليه ، وعماد هذه الأدلة وقطبها الذي تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يعتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، ويأت ذلك أنك تقول : قام يقوم قياماً ، وصام يصوم صياماً ، ولاذ يلوذ لياذاً ، وأل الماضى فى هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أولهن وثانين - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلب ألفا ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاعتلال الماضى بالقلب ، واعتلال المضارع بالنقل ، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر فقول : قيام وصيام ولياذ ، والأصل قوام وصوام ولواذ ، بكسر أولهن ، فلما وقعت الواو بعد كسرة فى مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياءً لمناسبة الكسرة التى قبلها ، وتقول : قاوم فلان فلانا قواماً ، ولواذ لواذاً ، فلا يعتل المصدر لأن الفعل لم يعتل ، وإنما لم يعتل الفعل فى هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحاً ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعاً للفعل فى الصعلة والاعتلال ؛ فيكون فرعاً عليه .

الدليل الثانى : أنا وجدنا الفعل يعمل فى المصدر ، فإنك إذا قلت « قعد قعوداً » كان « قعوداً » منصوباً بقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعاً عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيداً للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضرباً » كان « ضرباً » مؤكداً للضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلاً للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيراً من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصاً على مذهبكم معشر البصريين ، وذلك نحو عسى وليس ونعم وبئس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعاً لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولاً لا فروع لها ، ولا غرابة فى ذلك .

==

== وأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلي :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، ويبان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استشعروا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمان ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمان منها ، وكما أن المطلق يكون أصلا للقييد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلا للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثاني : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، بدليل أن السلام المفيد قد يتركب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغنى عن الاسم ، بدليل أن السلام المفيد لا يتركب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلا لما لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين وهما الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجري على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، ألسنت ترى أننا نقول : كل اسم فاعل فعله ثلاثي يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فعله ثلاثي يكون على زنة مفعول ، وهلم جرا ، والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال في عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال في عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلا للمصدر .

== فأما قول الكوفيين : « إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإننا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب المناسبة وللشاكلة في المادة الواحدة ، وكمن صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلاً للأخرى ، ألا ترى أن « يعد ، ويصف » قد أعلا بمحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتعد ، ونعد » طلباً لمشاكلة « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لنحو « أعد ، ونعد ، وتعد » ثم ألا ترى أن « أكرم » الفعل المضارع الذي ماضيه « أكرم » قد أعل بمحذف الهمزة لاستتغال اجتماع همزتين في أول الكلمة إذا قلت « أكرم » وقد أعل بمحذف الهمزة أيضاً « يكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً لمجانسة « أكرم » إذ ليس في مجيئها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليكرم ونكرم وتكرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لمجانسة كلمة لا يدل على إن إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين : « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً » فكلام لا يقضى العجب منه ، فإن كون الكلمة عاملة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العاملة أصل للكلمة للعمول فيها ، وانظر فيما نلفت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى : (والذاريات ذروا) وقوله سبحانه : (والصفات صفات) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم المفعول في المصدر نحو قولك : « أنت مطلوب طلباً شديداً » وقولك : « زيد ممدوح مدحا » ولم يقل أحد إن اسم المفعول أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك : « قال رجل » وقولك : « جاء رجل » وقولك : « ركب فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التي تقع معمولة له ، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف في أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؛ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية =

== وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ؛ فبدل ذلك على الفعل أصل للمصدر لأن رتبة المؤكد - بكسر الكاف - بعد رتبة للؤكد - بفتح الكاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غاية في العجب ، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية ، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظي بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه ، ويقع في الأسماء نحو « جاء زيد زيد » وفي الأفعال نحو « جاء جاء زيد » وفي الحروف « نعم نعم فعلت كذا » وفي الجمل نحو قوله تعالى : (كلا سوف يعلمون ثم كلا سوف يعلمون) ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثاني ولا عكسه ، وإلا كان اللفظ أصلاً لنفسه أو لمرادفه ، وهذا مما لا يتصوره أحد .

وأما قولهم : « إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ » فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعا عن المصادر كما نقول نحن معشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله ، ويهجر الأصل ويهمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ، فإننا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد ، وكل من الجموع قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أباييل ، وعباديد ، وشمايط ، ومحاسن ، وملاح ، فهذه جموع لم نجد في كلام العرب لواحد منها مفرداً ، ومن ذكر من الحاجة لواحد منها مفرداً فإنما ذكره على قياس نظائره في الزنة ، ولم يذكره على أنه سمعه من العرب المحتج بكلامهم ، ولم يمنع وجود هذه الجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلاً والجمع فرعاً عليه ، وأيضاً قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم : ويحه ، وويله ، ووييه ، وويسه ، وأهلا ، وسهلا ، وأفة ، وتفة ، فما كان جواباً لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها .

وبعد ، فقد أطلت عليك في هذه المسألة ، ليكون هذا البحث تدريجاً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعاً إلى دراسة دقيقة وتتبع للأدلة وإقرار للصحيح منها .

فصل : ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر مِنْ صِفَةٍ ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ » ، و « اشْتَمَلَ الصَّبَاءُ » ، و « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ الْأَمْسِ » ، إذ الأصل « ضَرَبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ الْأَمْسِ » فحذف الموصوف ثم المضاف ، أو ضميره نحو « عَبْدَ اللَّهِ أَظْنُهُ جَالِسًا » ونحو (لَا أَعْدُبُهُ أَحَدًا)^(١) ، أو إشارة إليه ، كـ « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ » ، أو مرادف له نحو « شَنِئْتُهُ بُغْضًا » و « أَحْبَبْتُهُ مِقَّةً » و « فَرَحْتُ جَدًّا » وهو بالذال المعجمة مصدر جَدَل بالكسر ، أو مشارك له في مادته ، وهو ثلاثة أقسام : أَسْمُ مصدرٍ كما تقدم ، واسمُ عَيْنٍ ، ومصدرُ لفعل آخر ، نحو (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٢) (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)^(٣) ، والأصل إنباتًا وتبتلًا ، أو دالٌّ على نوع منه ، كـ « بَقَعَدَ الْقَرْفُصَاءُ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » ، أو دال على عدده ، كـ « ضَرَبْتُهُ عَشَرَ رَرَباتٍ » (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً)^(٤) ، أو على آله ، كـ « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » أو « عَصًا » أو « كُلَّ » نحو (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ اللَّيْلِ)^(٥) ، وقوله :

— ٢٤٦ — * يَظُنَّانِ كُلُّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاوِيَا *

أو « بعض » كـ « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

(١) من الآية ١١٥ من سورة اللائدة .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة المزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة النور .

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، ومصدره قوله :

* وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّقِيَّتَيْنِ بَعْدَ مَا =

= وهذا البيت ينسب إلى قيس بن الملوح ، المعروف بمجنون ليلى ، من قصيدة له أولها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلَى وَالسَّنِينَ انْخَوَالِيَا وَأَيَّامَ لَا تَخْشَى عَلَى اللَّهِ نَاهِيَا

اللغة : « الشيتين » التفرقين اللذين تباعد ما بينهما وتفرق اثنتاهما ، ومن الناس من يرويه « وقد يجمع الله الألفين » أى المتحابين اللذين يألف كل واحد منهما صاحبه ، والمشهور فى الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست يئأس من لقاء لىلى مع تباعد ديارنا وتشتت شملنا ، وبعد ما قام الوشاة بإقامة الحوائل بيننا ؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت ويضم الآلاف الذين باعد بينهم النوى ، بعد ما قنطوا من اللقاء ، وقطعوا الطامية من التدانى .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضممة الظاهرة « الشيتين » مفعول به ليجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مبنى « بعد ما » ظرف زمان متعلق يجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الظن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهما كل الظن « أن » حرف توكيد مخفف من الثقيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير شأن محذوف ، وتقدير الكلام : أنه (أى الحال والشأن) « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا تلاقى لهما ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة المخففة من الثقيلة وما دخلت سدت عليه مسد مفعولى ظن .

مسألة : المصدرُ المؤكَّد لا يُثنَّى ولا يُجمع باتفاق ، فلا يقال : ضَرَبْتَنِ ولا ضَرَبْتُمَا ، لأنه گماء وعسَل ، والمحتومُ بناء الوَحْدَةِ كضَرْبَةٍ بمكسمة باتفاق ، فيقال : ضَرَبْتَنِ وضَرَبَاتٍ ، لأنه كتمَرَةٍ وكلمة ، واخْتَلَفَ في التَّوْبِيحِ : فالشَّهْرُ الجَوَاز ، وظَاهِرُ مذهب سيبويه المنع ، واختاره السَّكُونُ ^(١) .

== الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما ينصب كل ويحق نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما في هذا البيت ، وكما في قوله تعالى : (فلا تَمِيلُوا كلَّ الميل) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المبهم كالماء والعسل والتراب ، وأن اسم الجنس المبهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعا لحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالماء مثلا يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تتصوره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن الثنية معناها ضم شيء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلهما ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لمزيد من هذا الجنس فإنك لو ثنيته لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حتى يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكد لعامله ، نحو « ضربت ضربا » وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمله لفظ ضرب حتى تضمه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة الثنية عليهما ، كالذى قلناه في لفظ الماء ، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرير الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكد له ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلة كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثاني من نوعي المصدر المختص ، وهو ضربان : مبین للعدد ، ومبين للنوع ، وإما كان مختصا في هذين الضربين لأنه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل ، فأما اللين ==

فصل : اتفقوا على أنه يجوز لدليل - مقال أو حال - حذف عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال « مَا جَلَسْتَ » فتقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا » ، أو « بَلَى جَلَسْتَيْنِ » وكقولك لمن قَدِمَ من سفر « قُدُومًا مُبَارَكًا » .

وأما للتوكيد فزعم ابن مالك أنه لا يحذف عامله ، لأنه إنما جيء به لتقويته وتقرير معناه ، والحذف مُنافٍ لهما ، وَرَدُّهُ ابْتِنَاءً بأنه قد حُذِفَ^(١) جوازاً في نحو « أَنْتَ سَيِّرًا » ووجوباً في « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » وفي نحو « سَقِيًا وَرَعِيًا » .

وقد يُقَامُ المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :
(١) مالا فِعْلَ له ، نحو « وَبَلَ زَيْدٌ » و « وَيَمَحُ »

= للعدد فلا خلاف في أنه يجوز تثنيته وجمعه ، وأما المين للنوع فذهب سيبويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشاويين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده في فصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : (وتظنون بالله الظنونا) ونحو قول الشاعر :

ثَلَاثَةٌ أَحْبَابٌ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ ، وَحُبُّهُ هُوَ الْقَتْلُ
وهذا الرأي هو الحري بالقبول ، لأن معنى كونه دالاً على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلاً أو أمثلاً تضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تثنيته أو جمعه .

(١) إنما يحذف العامل في المصدر في الكلام الخبري حين يقع المصدر خبراً عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزاً حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام توبيخي ، فمثال ما حذف جوازاً « أَنْتَ سَيِّرًا » وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » ومثال ما حصر « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » وكان الحذف واجباً لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضاً عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين العوض والمعوض منه ، ويحذف عامله وجوباً في الكلام الطلبي ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سَقِيَا وَرَعِيَا » التي ذكره المؤلف ، وسينص على كل ذلك قريباً .

٢٤٧ - • بَلَّهَ الْأَكْفُ • . . . •

فَيَقْدَرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَمْنَاهُ عَلَى حَدِّ « قَمَدَتْ جُلُوسًا » .

٢٤٧ - هذه قطعة من بيت من الكامل لكعب بن مالك الصعابي ، من كلمة يقولها في غزوة الخندق ، وهذا البيت بتمامه مع بيت سابق عليه :

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصَرْنَ بِحُطُونِنَا قُدُمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تُلْحَقِ
تَذَرُ الْجُمُوحَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

الفتحة : « تذر » أى : تترك ، و « الجموح » جمع جمجمة ، وهى عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، و « ضاحيا » أى : بارزا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهى الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى ترك فينتصب ما بعده ، ويكون مصدرا بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والحض جميعا تروى هذه العبارة فى البيت الذى ذكرناه .

المعنى : وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم ، عظيمة النيل منهم ، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التى تذكرها سيوفهم فيقول : لا تذكرها ، ولا تتعرض للبحث عنها ؛ فإننا نعتبرها كأن لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثرها من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى السيوف المذكورة فى البيت السابق على بيت الشاهد « الجموح » مفعول به لتذر « ضاحيا » حال من الجموح منصوب بالفتحة الظاهرة « هاماتها » هامات : فاعل بضاح مرفوع بالضمة ، والضمير الذى للغية العائد إلى الجموح مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : ترك بله الأكف ، وبله على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، وله فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه قال : ترك تركا ، وبله مضاف و « الأكف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن تجعل بله اسم فعل أمر بمعنى ترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فيكون الأكف منصوبا على أنه مفعول به لبله « كأنها » كأن : حرف تشبيه =

(٢) وما له فِعلٌ ، وهو نوعان : واقع في الطَّلَبِ ، وهو الوارد دُعَاةً ،
 كـ « سَفِيًّا ، وَرَغِيًّا ، وَجَدْعًا » ، أو أَسْرًا أو نَهِيًّا ، نحو « قِيَامًا لَا قُعُودًا »
 ونحو (فَضْرَبَ الرُّقَابِ)^(١) ، وقوله :
 • فَتَدَلَّأَ زُرَيْقُ الْمَالِ تَدَلَّ الثَّعَالِبِ •

= ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى الألف اسم كان مبنى على السكون في محل نصب .
 « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة
 جزمه السكون ، وحركه بالكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا
 تقديره هو يعود إلى الألف ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كان .
 الشاهد فيه : قوله « به الألف » فقد رويت هذه العبارة بروايتين :
 إحداها بغير الألف ، وتخرج على أن به مصدر ليس له فعل من لفظه ، والألف
 مجرور بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى (فضرب الرقاب) ولا فرق إلا
 أن « ضرب » له فعل من لفظه ، و « به » ليس له فعل من لفظه .
 الرواية الثانية بنصب الألف ، وتخرج على أن به اسم فعل أمر له فاعل هو
 ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مفعول به ، وانتصابه كانتصاب الكتاب
 في قولك « دونك الكتاب » وانتصاب أنفكم في قوله جل ذكره (عليكم أنفسكم) .
 ويتضح من هذا أن ليله استعمالين : أولهما أن تكون فيه مصدرا فيجر ما بعدها
 بالإضافة ، والثاني أن تكون اسم فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ،
 ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتي في باب أسماء الأفعال إن شاء الله .
 (١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

٢٤٨ — لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره المؤلف
 عجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :
 يَمْرُؤَنَ بِالْذُّهْنِ خِفَافًا عَيَّاهُمْ وَيَرْجِعَنَّ مِنْ دَارَيْنِ بِحُجْرِ الْخَفَائِبِ
 عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَّأَ إلخ
 اللغة : « الدهن » اسم موضع ، وأصله ممدود فقصره ، وكذلك « دارين » اسم
 موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى ، و « العياب » جمع عيبة ، وهى ما يجعل =

==فيه للسافر متاعه «بحر» بضم الباء وسكون الجيم- جمع بحراء، وهي صفة من البحر، والبحراء: المتفتحة، وإضافة بحر إلى الحقائق من إضافة الصفة للموصوف، يريد امتلاءها، و«الحقائب» جمع حقيبة وهي العيبة، و«ندلا» مصدر ندل للسال، إذا خطفه بسرعة، و«زريق» اسم رجل :

. الإعراب : «على» حرف جر مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب «حين» يروى بالفتح وبالجر؛ فعلى رواية الجر هو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة. وعلى رواية الفتح هو مبنى على الفتح في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بقوله يمرّون في البيت السابق «ألمى» فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف لا عمل له من الإعراب «الناس» مفعول به لألمى، منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل ألمى، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجل مضاف وأمر من «أمرهم» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الناس مضاف إليه، وجملة ألمى وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها «ندلا» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام: فاندل ندلا «زريق» منادى بحرف نداء محذوف، والتقدير: يا زريق «السال» مفعول به لندلا «ندل» مفعول مطلق مبين للنوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق، وهو مضاف و«الثعالب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجح الدنو شرى أن قوله «ندل الثعالب» نعت لندلا السابق، قال: ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير: مثل ندل الثعالب، ومثل لا تعزف بالإضافة إلى معرفة، وقال بعضهم: إن للمعرف بأن الجنسية يقع صفة للنكرة، وجعل هذا منه، ونحن لا نقر ذلك.

الشاهد فيه: قوله «ندلا زريق للال» فإن في هذه العبارة مصدراً قائماً مقام فعله - وهو قوله «ندلا» - وهو واقع في الطلب؛ لأن المقصود به معنى اندل: أى اخطف، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوباً، من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقعاً بعد استفهام توبيخى وألا يكون كذلك، وقد ناقشه في هذا الإطلاق جماعة من النحاة تبعه لابن عصفور الذى قيد الوجوب بما ذكره المؤلف هنا، فتدبر ذلك.

كذا أطلق ابن مالك ، وخصَّ ابنُ عصفورٍ الوجوبَ بالتركرار ، كقوله :

٢٤٩ — * فَصَبْرًا فِي بَحَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا *

٢٤٩ — هذا الشاهد من كلام أبي نعمة قطري بن الفجاءة الخارجي القيمي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ *

وأول القطعة التي منها هذا البيت قوله :

أَقُولُ لَهَا وَقَدْ طَارَتْ شِعَاعًا مِنْ الْأَبْطَالِ : وَيَنْحَكِ لَنْ تُرَاعِي
فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجَلِ الْمَقْدَرِ لَكَ لَمْ تُطَاعِي

اللغة : « أقول لها » الضمير للمؤنث راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » بفتح الشين ، بزنة سحاب - المتفرق ، وقد ضرب هذا مثلا ، والمراد البالغة في الجزع والفرع والروع « لن تراعى » يروى في مكانه « لا تراعى » بلا الناهية ، والمعنى لا تخافى ولا تفرعى « بحال الموت » المراد به مكان المعركة الذي يحول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على بعض بما يكون سببا للموت « الخلود » البقاء المستمر الذي لا انقطاع له .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق معمول ثعل محذوف وجوبا ، والتقدير : اصبرى صبرا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في بحال » جار ومجرور متعلق بقوله صبرا ، وبحال مضاف و « الموت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للمصدر السابق « فما » الفاء حرف دال على التفريع ، وما : نافية « نيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف « الخلود » مضاف إليه « بمسْتَطَاعِ » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر المبتدأ أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضمة مقدرة على آخره ، ومنصوب على الثاني بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الشاهد فيه : قوله « صبرا في بحال الموت صبرا » فإن هذه العبارة مشتملة على مصدر قائم مقام فعل الأمر - وهو قوله « صبرا » الذي يراد منه معنى اصبرى - وقد تكرر هذا المصدر في هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن =

أو مقروناً باستفهام توبيخيٍّ، نحو « أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟ » وقوله :
 * أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابَا ؟ *

== عامل هذا المصدر واجب الحذف ؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن عصفور ومن حذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصرا على الموضع الذي يتكرر فيه المصدر أو يكون محصورا أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ ، وغير هذا الطريق يذهب إلى أنه متى كان المصدر واقعاً موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون قيد ؛ فهذا المصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشمئ على أحد القيود التي قيد بها من قيد وجوب الحذف ؛ فيسكون الحذف في هذا البيت واجبا بالإجماع ، وهذا في غاية الظهور إن شاء الله .

٢٥٠ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفي ، بهجو خالد بن يزيد الكندي ، وهذا الذي ذكره للمؤلف مجزئ بيت من الوافر ، وصدره :

* أَعْبِدَا حَلًّا فِي شُعْبَى غَرِيْبَا *

اللغة : الهمزة من قوله « أعبدا » للنداء ، و « شعبي » بضم ففتح وآخره ألف مقصورة - جبال منبعا متدانية ، تقع من ضربة على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هي جبل أسود وفيه شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكري : شعبي جبال متشعبة فلذلك سميت شعبي « ألوْمًا » اللؤم - بالضم - ضد الكرم ، وهو فعل من الأفعال الحسية الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم « لا أبالك » هذه عبارة تستعمل في الذم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها المدح بأن يراد نفي نظير المدوح بنفي أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة في معنى التعجب كما في « لله دره ! » وقد تستعمل في الحث على الجد والتشمير ؛ لأن من له أب يشكل عليه في شؤونه كلها عادة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة للنداء ، عبدا : منادى شبيه بالمضاف لكونه موصوفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حل » فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لعبدا « في شعبي » جار ومجرور متعلق بحل « غريبا » حال من فاعل حل « ألوْمًا » الهمزة للاستفهام التوبيخي ، لوْمًا : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، =

وواقع في الخبر ، وذلك في مسائل :

إحداها : مصادرُ مَسْمُوعَةٍ كَثُرَ استعمالُها ، ودَلَّتِ القرآنُ على عاملها ، كقولهم عند تذكّرِ نعمةٍ وشدةٍ : « حَمْدًا وَتُشْكُرًا لَا كُفْرًا » و « صَبْرًا لَا جَزَعَ » وعند ظهورِ أمرٍ مُعْجَبٍ « عَجَبًا » وعند خطابِ مَرْضِيٍّ عنه أو مفضوبٍ عليه « أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسْرَةً » و « لَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا » .

الثانية : أن يكون تفصيلاً لمعاينة ما قبله ، نحو (فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مِمَّا بَمَدٍّ وَإِمَّا فِدَاءً)^(١) .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُسْتَفْهِمًا عنه ، وعامله خبرٌ عن اسمٍ عينٍ ، نحو « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » و « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرُ الْبَرِيدِ » و « أَأَنْتَ سَيِّرًا ؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فالأول الواقع بعد جملة هي

== وتقدير الكلام : أَنَاؤُمُ لَوْ مَا « لَا » نافية للجنس « أبا » اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف المخاطب في محل جر بإضافة « أبا » إليها « واغترابا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ، اغترابا : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف ، والتقدير ، وتغترب اغترابا ، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة ألؤما .

الشاهد فيه : قوله « ألؤما واغترابا » فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع العلماء ، على نحو ما يبيّنه في شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول العجاج :

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِي وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد (القتال) .

نَصٌّ في معناه ، نحو « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » أى : اعترافًا ، والثانى : الواقع بعد جملة تحتل معناه ، وَغَيْرُهُ ، نحو « زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا » و « هَذَا زَيْدٌ الْحَقُّ لَا الْبَاطِلَ » و « لَا أَفْمَلُ كَذَا الْبَيْتَةِ »^(١) .

الخامسة : أن يكون فعلا عِلَاجِيًّا تشبيهيًّا ، بعد جملة مشتملة عليه وعلى صاحبه ، كـ « مَرَزْتُ [بِرَيْدٍ] فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَبُكَاءُ بُكَاءِ ذَاتِ دَاهِيَةٍ »^(٢) .

ويجب الرفع فى نحو « لَهُ ذَ كَاءٌ ذَ كَاءُ الْحُكَمَاءِ » لأنه معنوى لا عِلَاجِيٌّ ، وفى نحو « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » لعدم تَقَدُّمِ جملةٍ ، وفى نحو « فَإِذَا فى الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » ونحو « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ الْحَمَامِ » لعدم تَقَدُّمِ صاحبه ، وربما نصب نحو هذين ، لكن على الحال .

تنبيه : مثلُ « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » قوله :

(١) إنما كانت جملة « له على ألف » نَصًّا فى المعنى الذى يدل عليه المصدر الواقع بعدها - وهو قوله « عرفا » - لأن مدلول هذه الجملة اعتراف المتكلم بها على أن المحدث عنه له عليه ألف ، ومعنى قوله عرفا اعتراف ، فكان مدلول الجملة هو مدلول المصدر .
وإنما كانت جملة « زيد ابني » تحتل معنى المصدر الذى هو قول القائل « حقا » وتحتل غيره ، لأن قوله « أنت ابني » تحتل أن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة ، كما تحتل أن المتكلم يريد أن المخاطب مثل ابن المتكلم فى عطفه عليه وحده على إيصال الخير إليه ، فإذا قال حقا فقد أكد أحد المعنيين اللذين تدل عليهما الجملة .

(٢) ويجوز فى هذين المثالين - مع استيفاء كل الشروط التى ذكرها المؤلف - كغيره من النعاة - الرفع ، على أن المصدر الثانى بدل من المصدر الأول ، أو على أن الثانى نعت للأول ، لأنه تخصص بإضافته إلى ما بعده .

٢٥١ - مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ
مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْحِجَلِ
لأن ما قبله بمنزلة « لَهُ طَىَّ » ، قاله سيبويه .

٢٥١ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير - عامر بن الحليس - الهذلي ، يصف
تأبط شرا ابن امرأته .

اللفظة : « ما إن يمس » إن : حرف زائد لنا كيد النفي ، وزيادتها تبط عمل
ما النافية في لغة من يعملها ، وهم أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يميلونها بكل حال
« المحمل » هو حاملة السيف ، شبه ضموره به .

المعنى : إن هذا النقي مضمر قد بلغ به التضخيم إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض
إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبها وحرف ساقه ، ومعنى قوله : « طى
المحمل » أنه مدمج الحلقى كطى المحمل ، وأن له تجافيا كتجافى المحمل ، وهو
علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع
بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة
« إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منكب »
فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لمنكب
« وحرف » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضاف
و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طى المحمل » مركب إضافي
منصوب على أنه مصدر تشبيهى على ما قرره سيبويه ، وذكره للؤلؤف عنه .

الشاهد فيه : قوله « طى المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا مثل
ذلك الفعل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف حملتم هذا البيت على هذا المثال وجعلتم شأنهما واحدا ، مع
أنكم تقررون أن ضابط هذا المثال أن تقدم على المصدر جملة بشرط عينتموها ،
وأنا لا أجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟

هذا باب المفعول له

وَيُسَمَّى الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ ، وَمِنْ أَجْلِهِ ، وَمِثَالُهُ « جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ »^(١).

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

(١) كونه مَصْدَرًا ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمْنُ وَالْعَسَل » قاله الجمهور ، وأجاز يونس « أَمَا الْعَبِيدَ قَدْ وَعَيْدُ » بمعنى مهما يُذَكَّر شخص لأجل العبيد فالذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه .

(٢) وكونه^(٢) قلبياً كالرغبة ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ » ولا « قَتَلًا لِلْكَافِر » قاله ابنُ الْخَلَّاز وغيره ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أى : لتضرب زيدا .

(٣) وكونه عِلَّةً : عَرَضًا كَانَ كَرَغْبَةٍ ، أَوْ غَيْرَ عَرَضٍ ، كـ « يَقَعْدَ عَنْ الْخُرْبِ جُبْنًا » .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن هذا المصدر في هذا البيت — وإن لم يتقدم عليه في ظاهر الأمر جملة مستقلة لما ذكره اللؤاف من الشروط — بمنزلة ما تقدم فيه ذلك ، والسر في هذا أن السلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذى تدل عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا الغلام إذا نام على الأرض تجافى جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضمورا .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف للمفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله : « هو المصدر القلبى الذى يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله » ، وقد اكتفى المؤلف بذكر هذه القيود على أنها شروط لتحقيق المعنى الذى يصح أن يطلق عليه اسم المفعول لأجله ، والخطب في ذلك سهل .

(٢) المراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والمشى والركل .

(١٥ — أوضح للمالك ٢)

(٤) واتحاده بالمعلل به وقتاً ، فلا يجوز « نَاهَيْتُ السَّفَرَ » ، قاله الأعمى والمتأخرون .

(٥) واتحاده بالمعلل به فاعلاً ، فلا يجوز « جِئْتُكَ مَحَبَّةَكَ إِيَّاي » ، قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابنُ خروف .

ومتى فَقَدَ المعللُ شرطاً منها وَجَبَ - عند من اعتبر ذلك الشرط - أن يُجَرَّ بحرف التعليل ، فقاقد الأول ، نحو (وَالْأَرْضَ وَصَمَهَا لِلْأَنَامِ)^(١) ، والثاني نحو (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ)^(٢) بخلاف (خَشْيَةً إِمْلَاقٍ)^(٣) ، والرابع^(٤) نحو :

٢٥٢ - * فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا *

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين : الأول أنه جعل فرض الكلام فيما لو فقد المعلل أحد الشروط ، والثاني أن غير للمعلل نحو « قتلته صبراً » ينصب على أنه مفعول مطلق ، ولا يجوز جره بحرف جر ؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق .

٢٥٣ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من معلقته المشهورة ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* لَدَى السَّبْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ *

اللغة : « نضت » - بالضاد المعجمة مخففة ومشددة - خلعت ، ولبسه المتفضل :

ما تلبسه وقت النوم من نحو قميص وإزار .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء التوكيد فاعله « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نضت » نفس : فعل ماض ، والتاء حرف دال على =

وَالْخَامِسَ نَحْوُ:

— ٢٥٣ — * وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِلذِّكْرِ الْكِهْرَةِ *

== تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «لنوم» جار ومجرور متعلق بنص «ثيابها» ثياب : مفعول به لنص منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجلة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال «لدى» ظرف مكان متعلق بنص منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التذمر ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لبسة» منصوب على الاستثناء وعلاية نصبه الفتحة الظاهرة ، ولبسة مضاف و «المتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لنوم» فإن النوم علة لحلع الثياب إلا أنه متأخر عنه ؛ فلذلك جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبي صخر الهذلي ، والذي ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَاهُ الْقَطْرِ *

اللمة : «تعروني» تنزل بي ، تقول : عرا فلان فلانا يعروه ، وعرا فلانا الأمر الفلاني يعروه ، إذا نزل به «هزة» أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه «انتفض العصفور» ارتعد وارتعش «القطر» للطر .

الإعراب : «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التكلم اسم مبني على السكون في محل نصب «لتعروني» اللام لام الابتداء ، وتعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الولو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب «هزة» فاعل تعرو ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والحالة من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «لذكر الك» اللام حرف جر ، =

وقد اتفنى الاتحادان في (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) (١).

ويجوز جرُّ المستوفى للشرط : بكثرة إن كان بآل ، وبقلة إن كان مجرداً ،
وشاهدُ القليلِ فيهما قوله :

— ٢٥٤ — * لَا أَقْعُدُ الْجُنَيْنَ عَنِ الْمَيْجَاءِ *

= ذكرى : مجرور باللام وعلامة جزء كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ،
والجار والمجرور متعلق بتعرو « كما » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى
« انتفض » فعل ماض « العصفور » فاعل انتفض مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وما مع
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف
يقع صفة لهزة ، أى هزة كائنة مثل انتفاض العصفور إلخ « بلله » بلل : فعل ماض ،
والهاء مفعول به ، وهى عائنة على العصفور « القطر » فاعل بلل ، والجملة من بلل
وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من العصفور أو في محل رفع صفة للعصفور ؛ لأنه
اسم محلى بآل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « لذكراك » فإنه علة لعمد الهزة ، أى طروها عليه ، ولكن
فاعل العمود هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، فلما اختلف الفاعل جر الاسم
الدال على العلة باللام .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره
للؤلف صدر بيت من الرجز ، وعجزه قوله :

* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ *

اللمة : « لا أقعد » تقول : قعد فلان عن الحرب ، وقعد فلان عن للكلام ،
تريد أنه تأخر عنها ونكل ، وقد سموا فرقة من الحوارج « قعدية » لأنهم رأوا ألا
يحاربوا أعداءهم ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَكَأَنِّي وَمَا أَزَيْنُ مِنْهَا قَعْدِي يُزَيْنُ التَّحَكِيمَا =

وقوله :

٢٥٥ - * مَنْ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فَيَكُمُ جُبْرٌ *

= « الجبن » ضعف القلب في هبة وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن - على مثال ظرف يظرف - « الهيجاء » هي الحرب ، وتمدكاهنا ، وتقص - كما في قول لبيد بن ربيعة :

* يَا رَبِّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا *

« توات » تابعت « زمر » بضم الزاي وفتح الميم - جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأقعد « ولو » الواو حرف عطف ، والعلوطة عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ولو توات - إلح ، لو : حرف شرط غير جازم « توات » توالى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « زمر » فاعل توات مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء » مضاف إليه ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو توات زمر الأعداء فإني لا أقعد عن الهيجاء .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولاً لأجله ، وقد نصبه مع كونه مقروناً بأل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجروراً بحرف جر دال على التعليل .

٢٥٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده :

* وَمَنْ تَكُونُوا نَاصِرِيهِ يَنْتَصِرُ *

اللفظ : « أممكم » قصدكم ، تقول : أم فلان فلانا يؤمه أما - مثل رده يردمه - وأمه تأمها ، وتأممه تأمماً ، تريد أنه قصد « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فلان في كذا ، ورغبه ، وارغب فيه ، إذا أراده ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمِصَافِ ، نَحْوُ (يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أُبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ)^(١) ،
وَنَحْوُ (وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ)^(٢) ، قِيلَ : وَمِثْلُهُ (لِإِيْلَافِ

= كَرِهَهُ وَلَمْ يَرِدْ ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَفْعَالِ الَّتِي يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهَا بِتَغْيِيرِ الْجَارِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا
« جَبَر » تَقُولُ : جَبَرَ فُلَانٌ فُلَانًا يَجْبِرُهُ جَبْرًا - عَلَى وَزَانِ نَصَرَهُ بِنَصَرِهِ نَصْرًا - إِذَا
أَغْنَاهُ مِنْ فَقْرٍ أَوْ أَصْلَحَ عَظْمَهُ مِنْ كَسَرٍ « نَاصَرِيهِ » جَمْعُ نَاصِرٍ جَمْعُ السَّلَامَةِ ،
وَالنَّاصِرُ : الْمَعِينُ .

الإعراب : « مِنْ » اسْمٌ شَرْطٌ جَازِمٌ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ
فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « أَمَّكَ » أَمَ : فَعْلٌ مَاضٍ فَعْلُ الشَّرْطِ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ،
وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ فِيهِ جَوَازُ تَقْدِيرِهِ هُوَ يَعُودُ إِلَى اسْمِ الشَّرْطِ ، وَضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ
مَفْعُولٌ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ ، وَالْمِيمُ عَلَامَةُ الْجَمْعِ « لِرَغْبَةٍ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ
مَتَعَلِّقٌ بِأَمَ « فَيَكُمُ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مَتَعَلِّقٌ بِرَغْبَةٍ ، أَوْ بِمَحْذُوفِ صِفَةِ لِرَغْبَةٍ « جَبَرَ »
فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْجَهْلِ جَوَابُ الشَّرْطِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ ، وَسَكَنٌ لِأَجْلِ
الْوَقْفِ « وَمِنْ » الْوَائِ حَرْفُ عَطْفٍ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ،
مِنْ : اسْمٌ شَرْطٌ جَازِمٌ يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ
« تَكُونُوا » فَعْلٌ مُضَارِعٌ نَاقِصٌ فَعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِحَذْفِ النُّونِ ، وَوَاوُ الْجَمَاعَةِ اسْمُهُ
مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ « نَاصَرِيهِ » خَبَرٌ تَكُونُوا مَنْصُوبٌ بِإِلْيَاءِ نِيَابَةِ عَنْ
الْفَتْحَةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ مَذْكَرٌ سَالِمٌ ، وَضَمِيرُ التَّيْسَةِ مِضَافٌ إِلَيْهِ « يَنْتَصِرُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ جَوَابُ
الشَّرْطِ ، مَجْزُومٌ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السَّكُونُ ، وَجَمَلْنَا الشَّرْطَ وَالْجَوَابَ فِي الْعِبَارَتَيْنِ فِي
مَحَلِّ رَفْعٍ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّتِي هُوَ اسْمُ الشَّرْطِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا .

الشاهد فيه : قوله « لِرَغْبَةٍ » فَإِنَّهُ مُصَدَّرٌ لِقَبْلِ وَقَعَ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ ، وَقَدْ جَرَّهُ
بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ وَهُوَ اللَّامُ مَعَ كَوْنِهِ مُجْرَدًا مِنْ « أَل » وَمِنْ الْإِضَافَةِ ، وَجَرَّ مَا كَانَ مِنْ
هَذَا الْقَبِيلِ قَلِيلٌ ، وَالْبَكِيرُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا .

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٦٥ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٧٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

قُرَيْشٍ^(١)، أى : فليمجدوا ربَّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين ، والحَرْفُ في هذه الآية واجبٌ عند من اشترط اتحاد الزمان .

هذا باب للمفعول فيه ، وهو المسمى ظَرْفًا

الظرف : ما ضُمِّنَ معنى « في » باطرَادٍ : من اسمٍ وقتٍ ، أو اسمٍ مكانٍ ، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما ، أو جارٍ مجرّاه .
فالمكان والزمان ، كـ « اَمْكُثْ هُنَا أَرْمُنَا » .

والذى عَرَضَتْ دلالتُهُ على أحدهما أربعة : أسماءُ العِدَّةِ المميّزة بهما ، كـ « سِيرتُ عِشْرِينَ يَوْمًا » ، ثَلَاثِينَ فَرَسًا » ، وما أُفيد به كليةُ أحدهما أو جزئيته ، كـ « سِيرتُ جَمِيعِ الْيَوْمِ » ، جَمِيعِ الْفَرَسِ » أو « كُلُّ الْيَوْمِ كُلُّ الْفَرَسِ » ، أو « بَعْضُ الْيَوْمِ » ، بَعْضُ الْفَرَسِ » ، أو « نِصْفُ الْيَوْمِ » ، نِصْفُ الْفَرَسِ » .

وما كان صفةً لأحدهما ، كـ « جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ » .
وما كان مخفوضًا بإضافة أحدهما ثم أنيَبَ عنه بعد حذفه .
والغالبُ في هذا النائب أن يكون مَصْدَرًا ، وفي اللُّغوب عنه أن يكون زمانًا ، ولا بُدَّ من كونه مُعَيَّنًا لوقتٍ أو لمقدارٍ ، نحو « جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ » أو « قُدُومَ الْحَاجِّ » ، و « أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ » أو « نَحَرَ جَزُورٍ » .
وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ ، نحو « لَا أَكَلُمُهُ الْقَارِظَيْنِ »^(٢) ، والأصلُ

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارظان : مثني قارظ ، وأصله اسم فاعل فعله قرطه يقرطه قرطًا - بوزن ضربه يضربه ضربًا - وأصل القارظ الذى يجتفى القرط - بفتح القاف والراء جميعا - وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارظان » على رجلين من عذرة خرج =

« مُدَّةٌ غَيْبَةٍ الْقَارِظِينَ » .

وقد يكون النوب عنه مكاناً ، نحو « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكان قُرْبِهِ .
والجارى مجرى أحدهما : أَلْفَاظٌ مَسْمُوعَةٌ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِينِ
معنى « فى » كقولهم : « أَحَقُّ أَنْكَ ذَاهِبٌ » والأصل أَيْ حَقٌّ ، وقد نطقوا
بذلك ، قال :

— ٢٥٦ — * أَيْ اَلْحَقُّ أَنَّ مُغْرَمَ بِكَ هَائِمٌ *

= كل واحد منهما يمتحن القرظ فلم يعد ، فضرب العرب بهما المثل للأمر المايوس منه ،
انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَتَلَكَ الَّتِي لَا يَبْرَحُ الْقَلْبُ حُبَّهَا وَلَا ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمَتْ أُمُّ حَائِلٍ
وَحَتَّى يُوُوبَ الْقَارِظَانِ كِلَاهُمَا وَيُنْشَرَفَ فِي الْقَتْلِ كَلِيبُ لَوَائِلِ

(أرزم : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهى لا تترك الحنين
على ولدها ، وكليب بن ربيعة الذى قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب
البسوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لدوام حبه وذكره إياها ثلاثة
أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثانى دوام غيبة كليب ، والثالث دوام غيبة
القارظين) وقد ضرب المثل بأحدهما بشر بن أبى خازم فى قوله :

فَرَجَى اَلْخَسِيرَ وَانْتَظِرَى إِيَّابِى إِذَا مَا الْقَارِظُ الْعَنْزَى أَبَا
قال ابن سيدة : « ولا آتيك القارظ العنزى ، أى لا آتيك ما غاب القارظ
العنزى ، فأقام القارظ العنزى مقام الدهر ، ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع ، وله
نظائر » اهـ .

٢٥٦ — هذا الشاهد من كلام فائز بن المنذر القشيري ، والذي ذكره المؤلف
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَأَنْتَ لَا خَلَّ هَوَاكَ وَلَا خَمْرُ *

اللغة : « أَيْ الْحَقُّ » هذا الاستعمال بدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر
« حق الشيء » إذا ثبت — قد استعمل ظرفاً ؛ بدليل دخول « فى » التى يكون =

الظرف على معناها^١، ولك في «أن» المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان: أحدهما أن تجعلها هي ومعمولها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتقاده على الاستفهام، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيويه والأخفش والكوفيين، والثاني: أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، وأن ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر، وهذا مذهب الخليل بن أحمد، وهو الوجه الثاني عند سيويه، ونظيره أن تقول: أغدا الرحيل، أو تقول: أبعد غد لقاءنا، وسيأتي لهذا الكلام مزيد إيضاح في بيان الاستشهاد في البيت.

الإعراب: «أف الحق» الهمزة للاستفهام، في الحق: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «أف» أن: حرف توكيد ونصب، وياء التكلم اسمه «مغرم» خبر أن «بك» جار ومجرور متعلق بمغرم «هائم» خبر ثان لأن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر، على مذهب الخليل الذي يبناه في لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين في هذا التركيب «وأنك» الواو حرف عطف، أن: حرف توكيد ونصب، وضير المخاطبة اسمه «لا» نافية «خل» خبر أن «لدى» لدى: ظرف متعلق بمحذوف صفة محل، وياء التكلم مضاف إليه «ولا» الواو حرف عطف، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خر» معطوف على خل، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر للنسب من أن المؤكد السابقة.

الشاهد فيه: اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن تقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك «أحقاً أنك فعلت كذا»: فمن ذلك قول ابن الدميني:

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ أَشْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ
وقول النابغة الجعدي:

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولٍ أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكَمْ هَجَانِي
وقد اتفق العلماء على أن أصل «حقاً» مصدر، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك:

فذهب أبو العباس اللبرد إلى أنه باق على مصدرية، وذهب الخليل وسيويه =

وهي جارية تجرّى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجُمُثُث .

ومثله « غَيْرَ شَكٍّ » أو « جَهْدَ رَأْيِي » أو « ظَنّاً مِثِّي أَنَّكَ قَائِمٌ » (١) .

= وجهور الكوفيين وتبعهم محققو التأخرين مثل ابن مالك والرضي والاصنف إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً ؛ فانحصابه عند اللزوم على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعند سيويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذي ذهب إليه سيويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذي يدل على ذلك أمران ؛ الأول : أنه لو كان مصدراً لكان للمعنى : أثبتت ثبوتاً فذلك ، فيكون التكامل مستفهماً عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله . ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذي هو ضد الباطل ، والثاني : تصريح العرب معه بنفي الدالة على الظرفية كما في هذا البيت الذي معنا ، وكما في قول أبي زيد الطائي :

أَفِي حَقٍّ مُوَاسَاتِي أَحَاكُمُ بِمَا لِي مِمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيسُ
وكما في قول الآخر :

أَفِي الْحَقِّ — إِنَّ دَارُ الرَّبِّابِ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْبَدَتْ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ

و « أن » مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر اتفاقاً ، وقد اختلفوا في إعراب هذا المصدر في نحو « أحقاً أنك فعلت » فذهب اللزوم إلى أنه فاعل للمصدر ، وذهب الخليل فيها حكاه عنه سيويه — إلى أن « حقاً » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أن » ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيويه أنه إن كان « حقاً » قد اعتمد على استنباطهم جاز أن يكون المصدر للزوم فاعلاً به ، وأن يكون كما ذكر الخليل ، وإن لم يعتمد تعيين أن يكون « حقاً » متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما في كلام الشيخ خالد في تحقيق هذه المذاهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأيي أنك قائم » جهد رأيي : منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط في ، توسعاً ، والأصل : في جهد رأيي قيامك ، والكلام فيه مثل الكلام في « أحقاً أنك ذاهب » وكذلك إذا قلت « غير شك أنك مرضى الحلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدها : نحو (وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ)^(١) إذا قدر بنى ؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا^(٢) .

والثاني : نحو (يَخَافُونَ يَوْمًا)^(٣) ، ونحو (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ)^(٤) ، فإنهما ليسا على معنى « فى » فانتصابهما على المفعول به ، وناصب « حيث » يَنْهَى محذوفًا ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا^(٥) .

والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ الْبَيْتَ » فانتصابهما

أوقلت « ظنا منى أنك مؤدب » فكل من « غير شك » و « ظنا منى » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير فى ، توسعا ، والأصل : فى غير شك ، وفى ظن منى ، والكلام فيهما كالسلام فى قلبهما .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذى يؤول إليه (أن تنكحوهن) ليس بزمان ولا مكان ، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن ، فإنه لا يكون مما نحن بصدده ؛ إذا ليس معه « فى » لالفاظ ولا تقديرا .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام .

(٥) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قولهم « أفعّل التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى (وهرأهدى سبيلا) وليس تمييزا ؛ لأنه ليس فاعلا فى المعنى كما هو فى « زيد أحسن وجها » وقال العباس بن مرداس :

• وَأَضْرَبُ مِنْنَا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا •

والوجه الثانى : أن قولهم « حيث مفعول به لا ظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لا تصرف ، وجعلها مفعولا نوع من التصرف ، ولماذا لا يقال : إن المراد أنه سبحانه يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التى فى مكان الرسالة ، فتبقى حيث ظرفا على أصلها .

إنما هو على التوشع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تمدى الأفعال إلى الدار والبيت على معنى « في » . لا تقول : « صَدَّيْتُ الدَّارَ » ولا « نَمَتُ الْبَيْتَ » .

فصل : وحكمه النصب ، وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ، ولهذا للفظ ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ « امْكُثْ هُنَا أَزْمَنًا » ، وهذا هو الأصل ^(١) .

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : « فَرَسَخَيْنِ » أو « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » جواباً لمن قال : « كَمْ سِرْتَ » ؟ أو « مَتَى صُمْتَ » ؟

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ست مسائل ، وهي : أن يقع صفة كـ « مَرَزْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُضَنِ » أو صلة كـ « رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ » أو حالاً كـ « رَأَيْتُ الْمَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » أو خبراً كـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ » أو مُشْتَقلاً عنه كـ « يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ » أو مسموعاً بالحذف لا غير ^(٢) .
كقولهم : « حِينَئِذٍ الْآنَ » ^(٣) ، أى : كان ذلك حينئذٍ ، واسمع الآن .

(١) وقد يكون اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه فعلاً ، وقد يكون اسم فعل ، وقد يكون مصدراً ، وقد يكون وصفاً .

(٢) أنكر المؤلف في اللغى صحة قولهم « لا غير » وأوجب أن يقال : ليس غير .

(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمراً تقدم عهده « حينئذ الآن » ، و « حين »

منصوب لفظاً بفعل محذوف ، وهو مضاف و « إذ » مضاف إليه ، و « الآن » مبنى على الفتح في محل نصب بفعل آخر محذوف ، وتقدير الكلام : كان ما تذكره حين إذ كان كذا ، واسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحينئذ مقتطعة من جملة ، والآن مقتطعة من جملة أخرى ، كما سمعت في تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مُبِهِمَهَا كَحِينَ وَمُدَّةً ، وَتُخَصِّصُهَا كَيَوْمِ الْخَمِيسِ ، وَمَمْدُودُهَا كَيَوْمِينَ وَأُسْبُوعِينَ^(١) .
والصالح لذلك من أسماء المكان نوعان :

أحدهما : المبهم^(٢) — وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه : كأسماء الجهات نحو أَمَامَ وَوَرَاءَ وَبَيْنَ وَشِمَالٍ وَفَوْقَ وَتَحْتَ ، وشبهها في الشياخ كغناحية وجانب ومكان ، وأسماء المقادير كميل وفَرْسَخَ وَبَرِيدَ .

والثاني : ما اتَّخَذَتْ مادته ومادة عامله ، كـ « مَذْهَبَ زَيْدٍ » ، و « رَمَيْتُ رَمِيَّ عَمْرٍو » ، وقوله تعالى : (وَأَنَا كُنَّا نَقُودُهُمْ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّجْعِ)^(٣) .

وأما قولهم « هُوَ مِيَّ مَقْعَدِ الْقَابِلَةِ » و « مَزَجَرَ الْكَلْبِ » و « مَقَاطَ

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جواباً لـ « كيوم الخميس » ، وعرفوا للعدد منه بأنه ما يقع جواباً لكم كيومين وثلاثة أيام ، وأسبوع ، والمبهم منه ما لا يكون جواباً لواحد من السؤالين المذكورين ، ومثاله حين ومدة ووقت ، وبقي مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كجلس زيد ومقعدة ، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل في المكان من وجهين ، الأول : ألا يلزم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وأنت قد تحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها ، فهي جهات له وهو في وضع خاص ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ! والوجه الثاني : أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهي عنده ، خلفك : اسم لا وراء ظهره إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لا قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الجن .

الثَّيْبًا» فشاذ، إذ التقدير : هو منى مستقر في مقعد القابلة ، فعامله الاستقرار ،
ولو أُعْمِلَ في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المتأط ناط لم يكن شاذاً^(١) .

فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يُفَارِقُ الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يُسْتَعْمَلَ
مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، كالיום ، تقول :
« الْيَوْمُ يَوْمٌ مُبَارَكٌ » و « أَعْجَبَنِي الْيَوْمُ » و « أَحْبَبْتُ يَوْمَ قُدُومِكَ »
و « سِرْتُ نِصْفَ الْيَوْمِ » .

وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يُفَارِقُ الظرفية أصلاً ، كـ « قَطُّ

(١) فإن قلت : فلماذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة
التي ذكرها المؤلف ، والرابع الذي زدته عليه ، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن
يكون واحداً من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لغيره من النحاة ؟
فالجواب أن تقول لك : إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمجاءته -
أي حروفه التي يتألف منها - ويدل على الزمان بصيغته - أي وزنه ، فالزمان جزء
من جزئين يتألف منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة
التضمن ، أما المكان فلا يدل الفعل عليه لا بالمطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل
دالاً على الحدث ، وكان كل حدث لا بد أن يقع في مكان ما لزم من ذلك أن يدل
الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمينية
قوى على أن يعمل في جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة
الترامية ، وكان اللازم هو دلالته على مكان مبهم ؛ لم يقو على العمل إلا في المكان المبهم
الذي يشعر هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان المأخوذ من المصدر مع الفعل العامل
فيه في أصل المادة مقويا للفعل على العمل في هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية
أيضاً ، فافهم ذلك وتدبره .

وَعَوْضُ^(١) ، تقول : « مَا قَمَلَتْهُ قَطُّ » و « لَا أَقْمَلُهُ عَوْضُ » ومالا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَدُنْ وَعِنْدَ ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ، إذ لم يَخْرُجْنَ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والمجرور أَخَوَانِ .



هذا باب المفعول معه

وهو : اسمٌ ، فَضْلَةٌ ، تَالٍ لَوَاوٍ بمعنى مَعَ ، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كـ « سِرْتُ وَالطَّرِيقَ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالْقَيْلَ » .
فخرج باللفظ الأول نحو « لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ونحو « سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِمَةً » فإن الواو داخلية في الأول على فعل ، وفي الثاني على جملة ، وبالثاني نحو « اشْتَرَكْتُ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ » ، وبالرابع نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ » ، وبالخامس نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ » فلا يجوز فيه النصب ، خلافاً للصَّيْمَرِيُّ ، وبالسادس نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي على .
فإن قلت : فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا » .

قلت : أكثرهم يرفع بالمعطف ، والذين نصبوا قَدَّرُوا الضمير فاعلا لحذوف

(١) قط وعوض : طرفان يستغرقان الزمان ، أما قط فإنه يستغرق الماضي ، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد النفي ، وهما مبنيان ، لشبههما بالحرف ، وكان بناؤهما على حركة تخلصا من التقاء الساكنين ، وكان بناء قط على الضم في بعض اللغات حملا على قبل وبعد ، فأما عوض فلإنها تبنى على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة .

والناصبُ للمفعول معه مَاسِبَقُهُ مِنْ فَعَلٍ أَوْ شِبْهِهِ^(١)، لا الواوُ ، خلافاً

= محل نصب خبر مقدم ، قال الأحموي : « والأصل : ما تكون وزيدا ، وكيف تكون وقصة ، فاسم كان مستكن ، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام هـ ، والقول بأن كان وتكون هنا ناقستان هو المختار ، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كان وتكون تامان ، وعلى هذا يكون فاعلها ضميراً مستتراً فيهما . وأما « كيف » ففي محل نصب حال ، وأما « ما » فتكون نائبة عن مصدر يقع مفعولاً مطلقاً ، وتقدير الكلام : أي كون من الأكوان كنت وزيدا ، وهذا رأى ضعيف نرى ألا تأخذ به .
(١) قول ابن هشام « ماسبقه من فعل أو شبهه » هو تابع فيه لابن مالك في قوله في الألفية :

يَمَّا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ
وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم المفعول معه على العامل فيه ؛ فلا يقال :
والنيل سرت ، ولا يقال : والنيل أنا سائر ، وهذا مما لا خلاف فيه ، وكذلك لا يجوز
أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، فلا يقال : سار والنيل زيد .
وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جني ، ذهب في كتابه الخصائص إلى أنه
يجوز أن يتوسط المفعول معه بين العامل ومصاحبه ، وبعبارة أخرى أجاز أن يتقدم
للمفعول معه على مصاحبه ، واستدل على ما ذهب إليه بوروده في شعر العرب ، من
ذلك قول الحماسي :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِيهِ وَالسَّوَادَةَ الْأَقْبَا
فإن أصل الكلام : ولا ألقبه القلب والسوادة ، ونظير ذلك قوله :
جَمَعَتْ وَفَحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلَاثَ خِصَالٍ اسْتَعْنَاهَا بِمُرْعَوِي
فإن أصل الكلام : جمعت غيبة ونميمة وفحشا .

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن تالي الواو في هذين البيتين مفعول
معه ، بل هو معطوف ، وتقدمه على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها ، كما تقدم
للمعطوف في قول الأحموس :

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

لَلْجُرْجَانِي ، وَلَا اخِلَافُ ، خلافاً للكوفيين ، ولا محذوفٌ ، والتقدير :
مِيرْتُ وَلَا بَسْتُ التَّيْلَ ، فيكون حينئذٍ مفعولاً به ، خلافاً للزجاج .

فصل : للاسم بعد الواو خمس حالات :

(١) وجوب العطف ، كما في « كل رجل وَصِيْعَتُهُ » ونحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ونحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ » لما يَدْنَا^(١) .

(٢) ورُجْحَانُهُ ، كـ «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » لأنه الأصل ، وقد أُمِكنَ بلا ضَعْفٍ .

(٣) ووجوبُ للمفعول معه ، وذلك في نحو « مَالِكٌ وَزَيْدٌ » ، و « مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعَ الشَّمْسِ » لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة ، وفي الثاني من جهة المعنى .

(٤) وَرُجْحَانُهُ ، وذلك في نحو قوله :

— ٢٥٧ — * فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ *

(١) في المثال الأول لم تقدم على الواو جملة ، وفي المثال الثاني ما بعد الواو ليس فضلة يستغنى الكلام عنه ، لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين ، وفي المثال الثالث الظرف المذكور بعد الاسم المقترن بالواو ينفي المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها .

٢٥٧ — لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، والحقارة يروون عجزه هكذا :

* مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ *

وقد وجدت هذا العجز في كلة الأقرع القشيري لكن مع صدر آخر ، وهالك ثلاثة أبيات من هذه الكلمة فيها هذا العجز لتبين حقيقة الأمر :

فَلَا تَقْمَلْ فَإِنْ أَخَاكَ جَلَدٌ عَلَى الْعِزَاءِ فِيهَا ذُو اخْتِيَالٍ
وَإِنَّا سَوْفَ نَجْمَلُ مَوْلَيْنَا مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ
وَتَفْنَى فِي الْحَوَادِثِ عَنْ أَخِيْفَا كَمَا تَفْنَى الْيَمِينُ عَنِ الشَّمَالِ =

الآفة : « جلد » - بفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاضطراب على الشدائد وعلى انتحام السكره « العزاء » للراد بها الأمور التي يشق احتمالها ، وهي فلاء من قولهم : « عز فلان فلان يعزه » بمعنى غلبه وتمهره ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : من حسن منه العزاء ، هانت عليه العزاء ، وقال الشاعر :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُغْدَى بَلَيْتِي إِلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ
قَطَاةً عَزَّهَا شَرُّكَ فَبَاتَتْ تَحْكَازِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَفْنَا حُ

« مولينا » مثنى مولى ، وللهولى معان كثيرة منها الناصر والمعين ، وابن العم ، ومنها المالك والملوك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العتاقة ، والآخر ولاء الناصرة أو الخلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون في محل رفع « أتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذى هو واو الجماعة « وبى » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وبى : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، وأبى من « أياكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بمحذوف يقع خبرا لكونوا الناقصة ، وهو مضاف و « السكيتين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف حرمبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحركه للتخلص من التقاء الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأن فيه راحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبى أياكم » فإنه نصبه على أنه مفعول معه . ولم يرفعه بالعطف على اسم « كن » الذى هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل . والنصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجع من جهة النفى ؛ لأن الرفع على العطف يدل على أن بنى أيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان =

ونحو « قُمْتُ وَزَيْدًا » ؛ لِضَعْفِ العطف في الأول من جهة المعنى ،
وفي الثاني من جهة الصنعة .

(٥) وَاْمْتِنَاْهُمْ ، كقولہ :

— ٢٥٨ — * عَلَفْتُمَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

= السكيتين من الطحال كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر مخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالسكيتين من الطحال ، فافهم هذا وتدبره جيدا تدرك ما فيه من لطف ودقة في المعنى .

٢٥٨ — يجعل بعض العلماء هذا الشاهد صدراً لبيت ينشدونه هكذا :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَدَّتْ هِمَالَةً عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام في شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبعضهم يحمل هذا

الشاهد عجزا لبيت ينشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَّطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ولم أفهم له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على سوابق أو لواحق تؤيد إحدى الروايتين ، والظاهر أن التكلفة التي تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التكلفة فيها يكاد ينادى بذلك .

اللغة : « علقتها » تقول : علقت الدابة أعلفها أعلفاً — من باب ضرب يضرب ضرباً — إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، وتقول : أعلفتها — بالهمزة — واسم ما تقدمه لها من الطعام علف — بفتح العين واللام جميعاً — وجمعه علاف ، مثل جبل وجبال وجل وجلال « تبنا » بكسر التاء وسكون الباء — قصب الزرع بعد أن يداى « شدت » يروي في مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » صيغة مبالغة من قولهم هملت العين بالدمع ، وهمل السحاب بالمطر يهمل همولاً — مثل قعد يقعد قعوداً — وهملنا أيضاً ، وذلك إذا انهمرت وفاضت به وكثر نزوله منها « الرحل » كل شيء بعده المسافر لسفره : من وعاء لمتاعه ، ومركب لبعيره ، وجمعه أرحل وأرحال ، مثل فلس وأفلس وسهم وأسهم وسهام « واردا » أى موافياً لما قصدت إليه بسفري وبالغاً إياه .

= الإعراب : « علفتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، والضمير العائد على راحلته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وسقيتها ماء « باردا » نعت للماء ، ونعت للنصب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو - على هذا - قد عطفت جملة على جملة .
الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفاً على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله « علفتها » على معناه الأصلي الذي وضع له في لسان العرب ، والسبب في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه ، مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز لك أن تقول : علفتها ماء بارداً ؛ لأن العلف خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - في تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل في شرحه على الألفية ، وصدر به التخريجات ، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا في زمان العلف ؛ فلما لم يشاركه في معنى العلف لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفاً على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه في الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناولها التبن - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولاً معه أيضاً ؛ فإن من شرط انتصاب الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركاً لما قبله في زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالة على للصاحبة .

والتخريج الثاني : أن يكون قوله « وماء » معطوفاً على قوله « تبنا » بعد التأويل في العامل ؛ فلي هذا التخريج لا يبق معنى قوله « علفتها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوضعي ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نؤوله فتريد به معنى أوسع من معناه اللغوي ، كأن تريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنلتها » أو معنى « أعطيتها » وما أشبه ذلك ، وهذا تخريج الجرمي والمازني والبرد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء .

وقوله :

— ٢٥٩ — * وَزَجَّجْنَ الْخَوَاجِبَ وَالْمَيُونَا *

= والتخريج الثالث : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً به لفعل محذوف يقتضيه السياق . كما ذكرناه في بيان إعراب هذا الشاهد ، وتكون جملة « وسقيتها ماء بارداً » معطوفة بالواو على جملة « علقها تنبا » فالفرق بين هذا التخريج والذي قبله أن الواو في هذا التخريج عطفت جملة على جملة ، وفي التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا بخريج كثير من العلماء ، وأوجه أبو على الفارسي والقراء والزوزني شارح العلاقات .

ومثل هذا البيت في احتمال التخريجين الثاني والثالث قول لبيد بن ربيعة العامري من معلقته :

فَعَلَّا فُرُوعَ الْأَيْهَةِ أَنْ ، وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْمَتَيْنِ ظَبَاوَهَا وَنَعَامَهَا
(علا : ارتفع وبق وطال ، والأيقان : ضرب من الثبت ، وهو الجرجير البري ، والجلمتان : جانبا الوادي ، وأطفلت : ولدت وصارت ذات أطفال)
يحتمل أنه أراد أطفلت ظباؤها وباضت نعامها ؛ لأن النعام لا تلد وإنما تبيض ،
ويحتمل أنه أراد : نتجت ظباؤها ونعامها ، فوضع أطفلت في موضع نتجت .
ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ أَنْ مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ وَفُرُ
يهجو رجلاً بأنه يشتد غيظه وكمده إذا ما رأى أحد أصدقائه قد أيسر ، فيحتمل
أنه أراد يجمع أنفه وبغضاً عينيه ؛ إذ الجدع لا يكون إلا الأنف ، ويحتمل أنه أراد
تراه كأن الله يذهب أنفه وعينه ، فوضع يجمع في موضع يذهب .
ومثله قول الآخر :

يَا لَيْتَ بَقْلِكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُحْمًا
يحتمل أنه أراد متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً ؛ لأن التقلد لا يكون إلا للسيف ،
ويحتمل أنه أراد مستعملاً سيفاً ورمحاً .

٢٥٩ — هذا الشاهد من كلام الراعي الثميري ، واسمه عبيد بن حصين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

* إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا * =

وبعد البيت المستشهد به هنا قوله :

أُنَحْنُ جِمَالَهُنَّ بِذَاتِ غِسْلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَدْنَ السَّكْدُونَ

وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأُظْلَمَانِ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمَهَا سَرَعًا وَلِينًا

اللغة : « الغانيات » جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بمجالها عن الحلى والزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها عن التعرض للرجال ، وأصل الغانيات جمع غانية اسم فاعل مؤنث من « غنى فلان بالمكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فكأنهن مقبات بخدورهن لا يفارقنها ، كقوله تعالى : (حور مقصورات فى الخيام) كما قالوا : امرأة مخدرة ، وهى التى حبست فى الخدر لا تبرحه « برزن » تقول « برز فلان يبرز بروزاً » بوزن قعد يقعد قعوداً ، إذا ظهر « زججن » دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء « إذا كان قد دقق حاجبه ورققه فى طول « ذات غسل » بكسر العين وسكون السين - موضع بين الجمامة والنباج كان لبى كليب بن ربوع ثم صار لبى نعيم .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « الغانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماضى مبنى على الفتح للمقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل ، مبنى على الفتح فى محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يوماً » ظرف زمان منصوب ببرز « وزججن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زجج : فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « الحواجب » مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة « والعيونا » الواو حرف عطف ، العيونا : لمفعول به لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : وزججن الحواجب وككن العيون ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها ؛ أو العيون معطوف على الحواجب بتأويل =

أما امتناعُ المطفِ فلا تنفاه المشاركة ، وأما امتناعُ المفعولِ معه فلا تنفاه المعية في الأول وانتفاء فائدة لإعلام بها في الثاني .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى : وَسَقَيْتُهَا ماءً ، وَكَجَلَنَ الْمُيُونَا ، هذا قول الفارسي والفرّاء . وَمَنْ تَبِعْهُمَا .

وذهب الجرّمى والمأزنى والمبرد وأبو عبيدة والأصمى واليزيدى إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل المذكور بعامل يصح أنصابه عليهما ؛ فيقول زَجَّجْنَ بِحَسَنٍ وَعَلَفْتُمَا بِأَنْتُمَا .

هذا باب الستثنى

للالستثناء^(١) أدوات ثمان :

= زججن بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً ، مثل حسن أو جلن وما أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زججن الحواجب والعيون » فإن الفعل المذكور في هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقاءه على معناه الأصلي ، فما بعد الواو إما أن يكون معمولاً لفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وإما أن يتأول في الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلي بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، على نحو ما بيناه في الإعراب وقررناه بإيضاح في شرح الشاهد السابق .

(١) لم يذكر للؤلف تعريف الستثنى ، وقد عرفه الناظم في كتابه التسهيل بقوله « هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك ، بإلا أو ما في معناها ، بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله : « المخرج » فإنه جنس ، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان وهما : « إلاً » عند الجميع ، و « حاشأ »^(١) عند سيبويه ، ويقال فيها : حاشَ ، وحشأ .

= وبالغاية والاستثناء ؛ فالخرج بالبدل نحو قولك « أكلت الرغيف ثلثه » فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذى هو بدل ، وأما المخرج بالصفة فنحو قولك « أعتق رقبة مؤمنة » فإنك أخرجت من الرقبة الكافرة بقولك « مؤمنة » الواقع نعتا لرقبة ، وأما المخرج بالشرط فنحو قولك « اقتل الذى إن حارب » فإنك أخرجت من الذى الذى يباح قتله الذى بقى على عهده بقولك « إن حارب » الواقع شرطا للأمر بالقتل ، وأما المخرج بالغاية فنحو قوله تعالى : (ثم أنموا الصيام إلى الليل) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل يجعل الليل غاية لإتمام الصيام ، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى : (فتربوا منه إلا قليلا منهم) . وقوله : « تحقيقا أو تقديرا » أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل و منفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقا ، لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، والمنفصل يكون الإخراج فيه تقديرا لأن المستثنى فيه ليس من جنس المستثنى منه ، ولكنه مقدّر الدخول فيه .

وقوله : « من مذكور أو متروك » أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومفرغ فالتام هو الذى ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجا عما ذكر في الكلام ، والمفرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجا عما طوى ذكره في الكلام وهو مقدر .

وقوله : « بشرط الفائدة » يخرج به نحو قولك « جاءنى ناس إلا زيدا » ونحو قولك « جاءنى قوم إلا رجلا » .

وقوله : « بإلا أو ما فى معناها » يخرج به كل أنواع الإخراج إلا العرف ، وهو الاستثناء .

(١) اختلف النحاة فى حاشا الاستثنائية أفعل حى أم حرف ؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب : للذهب الأول - وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين - وحاصله أنها حرف جر دائما ، ولا تكون فعلا ؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها ، والجر لا يكون إلا بالحرف ، وأصحاب هذا القول يختلفون : ألها متعلق يتعلق به كسائر حروف الجر ، =

== أم لا متعلق لها كالحروف الزائدة ، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقا تتعلق به كسائر حروف الجر ، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبهه ، وعلى هذا يكون عملها مع المجرور نمبا ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا تتعلق بشيء كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على النمط الذى عليه حروف الجر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معنى الأفعال التى قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : « مررت بزيد » توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول « رأيت القوم حاشا زيد » لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا ، بل أنت تزيل معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذى هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلى يوصل معنى الفعل المتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذى وضع له الحرف ، فالباء توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على المعنى الذى تدل عليه الباء وهو الإصاق . وكذلك حاشا فى المثال الذى ذكره توصل معنى الفعل وهو الرؤية على المعنى الذى وضع له هذا الحرف وهو انتفاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت « ما ضربت زيدا » لم يمنعك عدم وقوع الضرب على زيد فى هذا المثال من أن تسميه مفعولا به .

المذهب الثانى - وهو مذهب الجرمى والمازنى والبرد والزجاج والأخفش وأبى زيد والفراء وأبى عمرو الشيبانى ، وهو أيضا الذى اختاره المتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية - وملخص هذا رأى أنها تستعمل كثيرا حرف جر فيكون ما بعدها مجرورا بها ، وتستعمل قليلا فعلا متعديا جامدا فتصب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفا قلت « حاشاى » - بدون نون الوقاية - كما فى قول الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ جَمَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ حَاشَايَ إِنَّ مُسْلِمًا مَعْدُورُ

وإذا استعملتها فعلا قلت « حاشاى » وإنما كان هذا الفعل جامدا لتضمنه معنى إلا ، وقد رووا هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره ، قفّضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلا .

وفِشْلَانٍ وهما : « كَيْسَ »^(١) ، و « لَا يَكُونُ » .
 ومُتَرَدَّدَانِ بين الفعلية والحرفية ، وهما : « خَلَا » عند الجميع ، و « عَدَا »
 عند غير سيويوه .
 وأَتَمَّان وهما : « غَيْر » و « سَوَى » بلفأتهما ، فإنه يقال : سَوَى كَرِضَى ،
 وسَوَى كَهْدَى ، وسَوَاء كَسَاء ، وسَوَاء كِبْنَاء ، وهى أَغْرَبُهَا .

= المذهب الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين - أنها فعل دائما تنصب ما بعدها ، ولا تكون حرفا يجر ما بعده ، قالوا : لأننا رأينا العرب تنصرف فيها فنقول أحيانا : حشا ، ونقول أحيانا أخرى : حاش ، والحروف ليست محل تصرف بإجماع منا ومنكم ، فلا تكون حاشا حرفا ، فإذا ورد ما بعدها مجرورا فهو مجرور بحرف جر حذف وبقى عمله ، والجواب على هذا أنا نسلم أنها حين تنصرف فيها لا تكون حرفا ، لكن هذا لا ينفع ، لأننا نقول : إنها تكون حينئذ فعلا ، وتكون حرفا حين يكون ما بعدها مجرورا ، ومتى كان السماع قد جاء بالحالين فنحن أحرىء بأن نقول : إنها تأتى على وجهين ، ودليلكم الذى ذكرتموه ينفى الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ، فكيف من الأفعال التى لم تنصرف ، ولم يكن عدم تصرفها كافيا فى نفي فعليتها ، ونحن نستدل على حرفيتها فى بعض الأحيان بمجىء الاسم مجرورا بها ، وباتصاله بياء المتكلم من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلا لاقترن بنون الوقاية مع بياء المتكلم البتة .

وحاصل هذا الكلام أن سيويوه لم يرو عن العرب إلا الجر بحاشا فجعلها حرف جر ، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رويوا الجر بها ، ورووا النصب أيضا ، فجعلها البصريون نوعين تكون فعلا فى أحدهما فنصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفى الثانى حرف جر ، وجعلها الكوفيون نوعا واحدا ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقى عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهبان آخران ، أحدهما مذهب أبى على الفارسى - وتبعه عليه أبو بكر بن شقير - وحاصله أن « ليس » حرف دائما ، وقد سبق فى أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأى بأنها تقترن بها علامات الأفعال كثناء التأنيث الساكنة فى نحو « ليست هذه بمفلة » =

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تامّ — وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه — فلا عمل لإِلَّا ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند قَدْهِهَا ، وَيُسَمَّى استثناء مُعَرَّغًا ، وشرطه : كون الكلام غير إيجاب^(١) ، وهو : النَّفْيُ نحو (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ)^(٢) ، وَالنَّهْيُ نحو (وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ)^(٣) ، (وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)^(٤) ، والاستفهام الإنكارى نحو (قَهْلُ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ)^(٥) ، فأما قوله تعالى : (وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ)^(٦) ، فعمل « يَأْتِي » على « لا يريد » لأنها بمعنى .

= وناء الفاعل فى نحو « لست ، ولستما ، ولستم ، ولستن » وثانى للذهبين أنها فى الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهى فى غير الاستثناء فعل .

(١) إنما شرطوا فى الاستثناء المفرغ أن يكون مسبوقا بنفى أو بشبه نفي ومنعوا وقوعه مع الكلام الموجب لأن الكلام السابق لو كان موجبا لكان المعنى الذى يدل عليه مجموع الكلام محالا فى مجرى العادة ، ألا ترى أنك لو قلت « ضربت إلا زيدا » لكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا معنى غير مستقيم فى مجرى العادة ، أما لو قلت « ما ضربت إلا زيدا » فإن المعنى الذى تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحدا من الناس إلا زيدا ، فإنك ضربته دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء المفرغ مطلقا هو رأى الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء للمفرغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلا ، والثانى أن تحصل فائدة كأن يكون للمستثنى منه المقدّر محصورا فى نفسه ، ومن أمثلة ذلك « ذاكرت إلا يوم الجمعة » فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو « حضر إلا زيد » أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو « ضربت إلا زيدا » لم يجز الاستثناء للمفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإن كان الكلام تاماً : فإن كان موجباً وجب نصبُ المستثنى^(١) ، نحو

(١) ههنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء في كل واحد منهما ان يكون

على بصيرة :

فأما أولهما فقد اختلف النحاة في العامل في الاسم المنصوب بعد إلا ، ولهم في هذا الموضوع ثمانية أقوال :

الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو « إلا » نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته في النظم تدل على ذلك ، حيث يقول في مطلع أبواب : « ما استثنى الا مع تمام ينتصب » ويقول بعد أبيات : « وألغ إلا ذات توكيد » وذكر ابن مالك أن هذا رأى سيويه والبرد .

والقول الثاني : أن الناصب هو تمام الكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب درهم في قولك : « أعطيته عشرين درهما » مثلاً .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل المتقدم على « إلا » لـكن بواسطة إلا ، وينسب هذا إلى السيرافي والفارسي وابن الباذي ، وضعف العلماء هذا الرأي بأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً ، كما تقول « القوم إخوانك إلا زيدا » .

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا ، وإلى هذا ذهب ابن خروف ، وضعفوه بمثل ما ضعفوا به رأى الفارسي ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا ، مثل أستثنى ، وإلى هذا ذهب الزجاج .

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها ، ويحكي هذا عن الكسائي .

والقول السابع : أن الاسم المنصوب يقع اسماً لأن — بتشديد النون — مؤكدة محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقديره « قام القوم إلا زيدا » قام القوم إلا أن زيدا لم يبق ، وقد حكى هذا القول عن الكسائي ، وهو تكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » للمؤكد ولا العاطفة ، ثم خففت « إن » بمحذوف أحد نونها ، ثم أدغمت في لا ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل تغليب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فن أجل تغليب حكم لا العاطفة ، ونسب هذا القول إلى الفراء ، وهو أشد تكلفاً من سابقه .

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)^(١) ، وأما قوله :

٢٦٠ — * كَافٍ تَغْيِيرٌ إِلَّا النَّوْىُ وَالْوَيْدُ *

فحمل « تَغْيِيرٌ » على « لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ » لأنهما بمعنى .

= وأما الأمر الثانى فإن حاصله أن القول بوجوب نصب المستثنى بالأ بعد السلام التام للوجب هو رأى جمهرة النعاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطنى « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وعلى هذا تحمل قراءة من قرأ (فشربوا منه إلا قليل منهم) ويحمل عليه ما جاء فى صحيح البخارى « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ويحمل حديث « كل أمتى معافى إلا المجاهرون » ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبى نواس فى الأمين :

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمَيْمُونُ

وقد حمل الجمهور ذلك على أن لا بمعنى لكن ، وللرفع مبتدأ خبره محذوف، وتقدير ذلك فى بيت أبى نواس : لكن النبى الطاهر الميمون است خيرا منه .
(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصرانى التغلى ، واسمه غياث بن غوث ، والذى ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

* وَالْبَصْرِيَّةُ مِنْهُمْ بِمَنْزِلِ خَلْقٍ *

اللغة : « الصريمة » اسم مكان ، وأصله المتقطع من الرمل ، و « خلق » أى : بال ، و « عاف » أى : دارس مندثر ، و « النوى » — بوزن قفل وحمل وفلس وصرد — نهر صغير يحفره حول الخيمة لينبع السيل عن دخولها .

الإعراب : « بالصريمة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى الواقع مبتدأ على ما هو مذهب سيبويه ، وكان أصل الجار والمجرور صفة للمنزل فلما تقدم عليه جعل حالا ؛ لأن الصفة لا تقدم على الموصوف ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف =

= حاله من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على منزل
وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ « منزل »
مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة « خلق » نعت لمنزل مرفوع بالضمّة الظاهرة
« عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضمّة مقدرة على الياء المذذوقة للنخاص من التقاء
الساكين « تغير » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير
مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل
رفع صفة ثالثة لمنزل « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من
الإعراب « النوى » بدل من الضمير المستتر في تغير ، وبديل المرفوع مرفوع وعلامة
رفعه الضمة الظاهرة « والوتد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من
الإعراب ، التود : معطوف على النوى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة
رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النوى والتود » فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب :
أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل ، وأما كونه موجباً فلا أنه لم يتقدمه
نفي ولا شبهة ، فكان على مقتضى هذا الظاهر - وجرياً على مذهب جمهور النحاة -
يلبغى نصب المستثنى ، إلا أنه ورد مرفوعاً .

وقد خرج الجمهور على المعنى ، وحاصله أنهم يمنعون كون الكلام موجباً ، ويزعمون
أنه منفي ؛ لأن النفي ليس قاصراً على ما يكون قد سبقته أداة نفي ، بل هو أعم من
ذلك . ومنه أن يكون العامل في المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي ، والأمر هنا
كذلك ، فإن «تغير» - وهو العامل في ضمير المنزل الذي هو المستثنى منه - في معنى
عامل آخر منفي ، وهو « لم يبق على حاله » وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور
في الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى ، فكان لما هو بمعناه حكمه .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « إلا » في هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن
التي للاستدراك ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره ، وكأن الشاعر قد قال : لكن النوى
والتود لم يتغيرا ، وقد تحدثنا عن ذلك في الكلام على مذاهب النحاة في نصب الاسم
الذي يقع بعد إلا ، بعد كلام تام موجب ، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم =

وإن كان الكلام غير موجب : فإن كان الاستثناء متصلا فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه : بذلك بعض عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين^(١)

= مرفوعا ، وزيدك هنا أن ابن مالك يقول في التوضيح : « إن أكثر التأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا نصب ، وقد أغفلوا ورود مرفوعا بالابتداء ، ثابت الخبر وعذوفه ؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « كلهم أحرما إلا أبو قتادة لم يحرم » فلا معنى لكن . وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يحرم : خبره . ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمي معاني إلا المهاجرون ، أي لكن المهاجرون بالمعاصي لا يحافون » اهـ ، مع إيضاح يسير .

ومن هذا الوادى قول أبي نواس :

لِمَنْ طَلَّلَ عَاقِي الْحَلِّ دَفِينٌ عَفَا آيَهُ إِلَّا خَوَالِدُ جُونُ

وتقديره : لكن خوالد جون لم تغف .

وقد جعل العلماء جملة هذا الابتداء وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء غد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب .

(١) قد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة ، فقال البصريون : الاسم الواقع بعد إلا بعد كلام تام منفي إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال الكوفيون : إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التي تعطى لما بعدها ضد حكم ما قبلها ، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق بإلا على الاسم الذي قبلها ، وقد كان أبو العباس أحمد بن يحيى يعلب وهو من شيوخ نحاة الكوفة - يعترض على مذهب البصريين في هذه المسألة ويقول : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي ، وكأنه ينكر أن يخالف البديل للبديل منه في الإيجاب والنفي ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافي على هذا الكلام بأنه إنما جعلناه بدلا بما قبله في عمل العامل فيه ، وتخالف البديل مع البديل منه في النفي والإيجاب لا يمنع البديلة ، لأن سبيل البديل أن يجعل البديل منه كأنه لم يذكر ويجعل البديل في موضعه ، لأنه هو للقصود بالحكم ، ثم إنا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها في النفي والإيجاب ، من ذلك التعت في نحو قولنا : « مررت برجل لا كريم ولا لبيب » ومن ذلك العطف بيل ولا ولكن ، نحو « رأيت رجلا كريما لا بخيلا » فما يمنع = (١٧ - أوضع للسالك ٤)

نحو (مَا قَلَّوْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)^(١)، (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ)^(٢)، (وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ)^(٣)، وَالنَّصَبُ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ ، وقد قرئ به في السمع في (قليل) و (امرأتك) .
وإذا تَعَدَّرَ البَدَلُ على اللفظ أبدل على الموضع^(٤) ، نحو « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،

== أن يكون البديل مثل النعت والعطف ، على أنا رأينا ذلك التخالف واقعا في البديل نفسه ، أفليس بدل البعض يخالف البديل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهذا يتعين أن يكون بدلا ؛ لأن لا العاطفة لا تنكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفاً تعين أن يكون بدلا ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحجر .

(٤) ذكر المؤلف مما يتعذر إبداله على لفظ البديل منه لسبب صناعي ثلاثة أمثلة ، الأول كلمة التوحيد ، وهي قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » والثاني قولنا : « مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ » والثالث قولنا : « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يَبْغَى بِهِ » الأول والثاني برفع ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة ، ونبين لك السر في وجوب الإتيان في كل منها على محل المتبوع ، وعدم جواز الإتيان على لفظ المتبوع .

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » — فإن لا في أول هذه الجملة نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لا هذه محذوف ، والتقدير : لا إله موجود ، أو لا إله لنا ، واسم لا وخبرها المقدر نكرتان على ما هو ملزم في إعمال لا النافية للجنس عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفي والإببات ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منفيًا كان ما بعدها مثبتًا ، وإذا كان ما قبلها مثبتًا كان ما بعدها منفيًا ، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة — وهي « اللَّهُ » — من اسم لا وهو « إله » على اللفظ — أى نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة ، بل في أعرف المعارف ، فخالفت بهذا ما اشترطه النحاة كلهم في عمل لا عمل ==

== إن من وجوب تنكير معمولها ، وإيضافاً ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت ، وقد علمت أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في مثبت ، فإنباعك على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل لا يحرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذلك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا لك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معمول لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تكن جعلت للا فيه عملاً ، وعلى ما يقول سيبويه إن لا واسمها جميعاً في قوة المبتدأ ، فالموضع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للأثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضع ، ومن العلماء من أنكر الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيبويه ، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا ، ومؤدى العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق للعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جنس الآلهة ، وأثبت البديل الله وحده ، فبقى الكلام دالاً على التوحيد .

وأما المثال الثاني — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه في هذا المثال — وهو أحد — نكرة منفية بجرورة بمن الزائدة لفظاً ، وهي مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفي ، فلو أنك أبدلت زيدا المعرفة بالعلية من أحد على لفظه — وهو الجر بمن — لكنت قد جعلت زيدا العلم معمولاً لمن الزائدة العاملة في أحد المبدل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفي ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النفي ، فمن أجل هذا وذلك امتنع الإنباع على لفظ المبدل منه الذي هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإنباع على الموضع وهو الرفع على الابتداء ، فإن الابتداء ليس أثراً لمن الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يعاب به » — فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شيء المجرور بإلياء الزائدة والواقع خبراً لليس ، وشيء هذا نكرة منفية ، وشيئاً الذي تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا ==

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » برفعهما ، و « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْتَبَرُ بِهِ » بالنصب ، لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ، ولا في مُوجِب ، وَمِنْ والباء الزائدتين كذلك ، فإن قلت « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ » فالرفع أيضاً ، لأنها لا تعمل في مُوجِب .

ولا يترجّع النصبُ على الإتيان لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى ، نحو « مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَخُوكَ صَالِحٌ » خلافاً للمازني^(١) .

== السبوقه بالنفى ، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شيء المجرور بالباء على اللفظ وهو الجر كنت قد جعلت البديل معمولاً لباء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة النفية ، والبديل هنا وإن كان نكرة ليس منفيًا ، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذي هو أثر لباء الزائدة ، وأن تبدل على الوضع وهو النصب الذي هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم للمستثنى منه ، ويقع المستثنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستثنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستثنى منه ، و « لا أخوك » هو للمستثنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منفي كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم للمستثنى منه على المستثنى والكلام منفي ، فإن إتيان المستثنى للمستثنى منه يترجىح على نصب المستثنى في هذه الحالة ، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في مثل هذه الحالة نحو « مَا لِي إِلَّا أَخَاكَ صَدِيقٌ » وجب نصب المستثنى ، فهل يعتبر تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على المستثنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستثنى منه ولا يلتفت إلى الوصف للتأخر ، أم يأخذ حكماً جديداً لا هو حكم تأخر المستثنى منه ولا هو حكم تقدمه ؟ وقد اختلف النحاة في ذلك ، ولهم في هذا الموضوع ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنه يجب في هذه الحالة نصب المستثنى ، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم المستثنى على وصف المستثنى منه كتقديم المستثنى على نفس المستثنى منه ، وهذا الرأى نسبته ابن الحجاز إلى المازني ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الحجاز هذا النقل .

والرأى الثاني : أنه يكون نصب المستثنى في هذه الحالة راجعاً على إتيان المستثنى للمستثنى منه ، فلم يعط المستثنى في هذه الحالة حكم المستثنى للتقدم على المستثنى منه نفسه ، =

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب للنصب اتفاقاً ، نحو « ما زاد هذا المالُ إلا ما نقصَ » إذ لا يقال زاد النقصُ ، ومثله « ما نفعَ زيدٌ إلا ما ضرَّ » إذ لا يقال نفعَ الضرُّ .

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة السبعة : (ما لهم به من علمٍ إلا اتباع الظن)^(١) ، وتميم ترجحه وتُجيزُ الإنباع ، كقوله :

٢٦١ — وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفَرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

= ولم يعط حكم المستثنى التأخر على المستثنى منه ، وهذا الرأي هو ما حكاه الأثبات — ومنهم المؤلف — عن المازني ، وهو ما اختاره البرد أيضاً فيما ذكره ابن مالك في شرح كافيته .

والرأي الثالث : أنه لا يرجع نصب المستثنى في هذه الحالة ، ولا يرجع إتباعه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضى حكماً يخالف الحكم الذي يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكماً متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ، لأن لكل واحد منهما مرجعاً ، فتكافأ » اهـ .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجرات العود ، وهذه رواية النجاة ، وهي غير الوارد في ديوانه .

اللغة : « اليعافر » : جمع يعفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس : جمع أعيس أو عيساء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة .

الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماض ناقص =

= « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليعافير » بدل من أنيس ، وبذل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وستعرف وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد للتأكيد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على اليعافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا اليعافير » فإن ظاهره أنه استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب وهى لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعاً ، وقد وجهه سيويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين :

الأول : أنه جعله كالاستثناء المرفوع ، وجعل ذكر المستثنى منه مساوياً في هذه الحال لعدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليعافير .

والوجه الثانى : أنه توسع فى معنى المستثنى حتى جعله نوعاً من المستثنى منه ، وكأن من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فعمله على المحمل الذى يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعاً من التحية فى قوله :

وَحَيِّلْ قَدْ دَلَقْتُ لَهَا يَحْيِلَ تَحِيَّةُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

وكما جعلوا السيف ضرباً من العتاب فى قولهم : « عتابه السيف » وليس هذا الكلام على التشبيه ، فإن من قال : « تحية بينهم ضرب وجيع » لا يريد أن يشبه التحية بالضرب ، ومن قال : « عتابه السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وآية ذلك أنك لو قلت : « تحينهم كالضرب » و « عتابه كالسيف » كان كلاماً غثاً لا محصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التحية أنواعاً ، ويجعل الضرب الوجيع نوعاً منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعاً ، ويجعل السيف نوعاً منه ، وهذا يقرب لك التوسع الذى ذكره سيويه حتى جعل اليعافير والعيس نوعاً من الأنيس : =

وَحَلَّ عَلَيْهِ الزُّخْرَى (قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) ^(١).

= والتوسع الذى ذكره المازنى حتى جعل الأنيس عاما يشمل الإنسان ويشمل اليعافير والعيس .

ونظير بيت الشاهد قول النابعة الديباني في داليتها الطويلة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كُنَى أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابَا ، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارَى لَأَيَا مَا أُبَيِّنُهَا وَالدُّوَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ

وقول ضرار بن الأزور الأسدي الصحابي :

عَشِيَّةً لَا تُغْنِي الرَّمَا حُ مَسْكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لَشَرَفِ الْمُصَمِّمِ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافي - نقلا عن المازنى - تخريجا ثالثا ، قال : « رفع المستثنى عند بنى تميم في هذا على تأويلين ذكرهما سيبويه ، وقال المازنى : إن فيه وجهًا ثالثا ، وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبّر عن جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حارًا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى نقله أبو سعيد عن المازنى والوجه الثانى فى كلام سيبويه : أن التوسع الذى عند سيبويه واقع فى البدل ، فقد تجاوز التكلم فى المستثنى حتى جعله من جنس المستثنى منه لعمى فيه عنده ، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول ، ففى بيت الشاهد جعل اليعافير والعيس من جنس الأنيس ، وأما التوسع الذى فى كلام المازنى ففى المستثنى منه ، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منقضى .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بنى تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتوسع فى المستثنى ، والتوسع فى المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة النمل ، وحاصل إعراب الزخحرى أنه يجعل «من» اسما موصولا فى محل رفع فاعل يعلم ، والغيب : مفعولا به ليعلم ، ولفظ الجلالة بدلا =

== من «من» الموصولة ، وهو استثناء منقطع؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجلالة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و « من في السموات » يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة في هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى في مثل هذه الحالة وهي الاستثناء المنقطع وجه ضعيف في العربية ، ولا شك أن مما لا يفيى لفهولة العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تمس العلماء وجهها آخر غير الوجه الذى ذكره الزمخشري . فذهب العلامة الصفاقسى إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن المخلقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التى يدل عليها لفظ «في» بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية ، وهى بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان « من في السموات والأرض » شاملا للمخلوقين والله تعالى ، فيكون «إلا الله» بعض ما شملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصلا ، ومتى كان الاستثناء متصلا ، والكلام تام منفى ، كان الإتيان أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين في العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع في كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تريد منها المعنى الذى تدل عليه بالوضع وتريد منها ، مع ذلك ، معنى مجازيا — مما لا يميزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون في المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى . وكيف تراد الحقيقة من اللفظ في حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يميز الجمع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون في المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى ، وهم الشافعى وأتباعه .

فصل : وإذا تَقَدَّمَ المستثنى على المستثنى منه وَجَبَ نَصْبُهُ مطلقاً^(١) ، كقوله :

= واختار ابن مالك رحمه الله وجهاً آخر في الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر في السموات والأرض » وليست الصلة هي المتعلقة العام الذي يدل عليه الجار والمجرور وهو « في السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمعنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة ! واختار ابن هشام في معنى اللبيب وجهاً آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به يعلم ، وليست فاعلاً كما هي في جميع الوجوه السابقة ، والغيب : بدل اشتغال من « من » ولفظ الجلالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم الغيب إلا الله ، ولكن بدل الاشتغال خال من ضمير يعود على المبدل منه ، وقد علمنا أنه يجب في بدل الاشتغال أن يكون مضافاً إلى ضمير يعود على المبدل منه .

(١) أبادر هنا فأقول لك : إن مراد اللصنف بقوله « مطلقاً » في هذا الموضع أنه يستوى في هذا الموضع الاستثناء المتصل نحو « ما قام إلا زيداً أحد » ومنه الشاهد (رقم ٢٦٢) والاستثناء للقطع نحو « ما في الدار إلا حماراً أحد » بعد أن يكون الكلام منفيًا ، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاد البيت « وبعضهم يحيز غير النصب في المبوق بالنفي » لا معنى له ، نعى أن قوله « في المبوق بالنفي » لا يحصل له ولا حاجة إليه ؛ لأن فرض الموضوع أن الكلام غير موجب ، وعذره في ذكره أنه تبع الناظم في قوله * وغير نصب سابق في النفي قد يأتي *

ثم أقول لك : إن صور تقديم المستثنى ثلاث صور :

الصورة الأولى : تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم العامل في المستثنى منه ، نحو « ما قام إلا زيداً أحد ، وما أكرمت إلا زيداً أحد ، وما مررت إلا زيداً بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها ، وهي محل الكلام الذي وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم للمستثنى على العامل في المستثنى منه وحده ، نعى أن ذلك حاصل مع تقدم المستثنى منه على المستثنى ، نحو « القوم إلا زيداً أكرمت » بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت التأخر ، وفي هذه الصورة يختلف النحاة ، ولهم في =

٢٦٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً
وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

== ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أى سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوانك إلا عليا زاروني أمس » أم كان العامل في المستثنى منه جامدا نحو قولك « أصدقاؤك إلا خالدًا عسى أن يفلحوا » والقول الثانى : لا يجوز ، مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالثال الأول ، ويمتنع إذا كان العامل جامدا ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخلق بأن تأخذ به ، ولوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف في نفسه ، فلا يصح التصرف في معموله بتقديمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَمِيمٍ لَا مَحَلَّةَ زَائِلٌ
الصورة الثالثة : أن يقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، نحو قولك « إلا زيدا لم يحضر القوم » وقولك « إلا خالدًا أكرمت القوم » وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا بحيث يقع المستثنى في أول الكلام ، قالوا : « لأن » « إلا » تشبه « لا » العاطفة ، ولا العاطفة لا تقع في أول الكلام ، وقال الكسائي والكوفيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب في مثل قول الشاعر :

خَلَا اللَّهَ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ
٢٦٢ - هذا البيت للكثير بن زيد الأسدي ، من قصيدة له هاشمية ، يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة التي منها الشاهد قوله :
طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مِنِّي ، وَذَو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
وَلَمْ يُلْهِمَنِي دَارٌ وَلَا رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَصَّبُ
اللفظة : « طربت » فعل ماضٍ من الطرب ، وهو خفة تعترى القلب من حزن أو ملو
أو نحوها « البيض » جمع يبيض ، وهى المرأة النقية اللون ، والنحاة يستشهدون =

« بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستثناء ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ! بدليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » ومن استشهد به على ذلك ابن هشام في معنى اللبيب « يلحق » مضارع ماضيه الهاء ، واللهو : أن تدع الشيء وترفضه ، تقول : لحيث عن كذا الهوى - بوزن رضىت أرضى - وتقول : لحيث ، ولحوت - مث - رميت وغزوت - وقوله في بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقة الذى يسلكه الداهب إليه ، ويرى في مكانه « مشعب الحق » وهو بوزنه ومعناه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل « شعبة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه للتأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما : نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو المستثنى منه للتأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أحمد » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن في كل واحدة من هاتين البارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب المستثنى ، وهو في هذا الشاهد قد جاء بالبارتين على ما تقتضيه العربية فنصب للمستثنى في اللذين .

وإنما لم يكن في المستثنى للتقدم على المستثنى منه إلا النصب - سواء أكان الكلام موجباً أم كان منياً - لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً ؛ إذ لا ثالث لذين الوجهين ، والبديل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على التابع ، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصبه على الاستثناء ، فافهم هذا وتدبره .

وأصل نظم البيت : ومالى شعبة إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؛ فقدم للمستثنى في اللذين على المستثنى منه ؛ فوجب نصبه على ما علمت .

وبعضهم يُحيزُ غيرَ النصب في المسبوق بالنفي ، فيقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ » سمع هونس « مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ » ، وقال :

— ٢٦٣ — إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ *

٢٦٣ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبي صلوات الله وسلامه عليه ، وهذا الذي ذكره للؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

* لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً *

وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا أَقْوَمِي هَلْ لَمَّا حُمِّ دَافِعُ ؟

وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ الْقَيْشِ رَاجِعُ ؟

تَدَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَضَى فَتَهَا قَتَّتْ

بَنَاتُ الْحُشَا وَأَنْهَلُ مِنِّْي الْمَدَامِعُ

اللمعة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للمجهول - تريد أنه قدر وهيئت أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، وأحمه » تريد أنه سبغناه قدره وهياً له أسبابه « تهاقت » تابعت وتواتت وجرى بعضها في أثر بعض « بنات الحشا » أراد بها المعلوم والآلام والأحزان « انهل » انصب وسال متتابعاً « يرجون » يتربصون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلوات الله وسلامه عليه يوم القيامة ، وحى للقام المحمود الذي وعد الله تعالى به نبيه في قوله سبغناه : (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) .

الإعراب : « لأنهم » اللام حرف جر دال على التعليل مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين بسم أن مبنى على الضم في محل نصب ، وللم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل =

والفاعل في محل رفع خبر أن المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » في بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعا » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « النبيون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون شافع » ، فإن ظاهره أن قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله « النبيون » مستثنى ، وعلى هذا يكون قد تقدم المستثنى على المستثنى منه ؛ فكان ينبغي أن ينتصب المستثنى ؛ للعللة التي ذكرناها في شرح الشاهد السابق ، إلا أن الرواية وردت برفع « والعلماء يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولاً لما قبل « إلا » فهو فاعل ليسكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر المؤلف علته كما ذكر نظيره من كلام العرب .

فإن قلت : فكيف يكون إبدال « شافع » من « النبيون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النبيين ، ونحن لو أبدلنا قوله « النبيون » من شافع - لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعي قيل « إذا لم يكن شافع إلا النبيون » - كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلي أن يكون البدل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللفظ العام قد صار بدلاً واللفظ الخاص قد صار مبدلاً منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة العامة ينكرون أن يكون هناك بدل يعتبر بدل كل من بعض ، فأما الذين =

وَوَجَّهَهُ أَنْ الْعَامِلَ فُرِّغَ لِمَا بَعْدَ «إِلَّا» وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ ؛
فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَقْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ ، وَتَطْيِيرُهُ فِي أَنَّ الْمَتَّبِعَ أُخَّرَ وَصَارَ
تَابِعًا « مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » (١) .

فصل : وَإِذَا تَكَرَّرَتْ «إِلَّا» فَإِنْ كَانَ التَّكَرُّارُ لِلتَّوَكِيدِ — وَذَلِكَ
إِذَا تَلَّتْ عَاطِفًا ، أَوْ تَلَاهَا اسْمٌ مِمَّا لَهَا قَبْلُهَا (٢) — أَلْنَيْتَ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ

= لَا يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ ، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى صِحَّتِهِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ فِي
نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْرَتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ الْعَامَّ عَلَى عُمُومِهِ وَالْخَاصَّ عَلَى خُصُوصِهِ وَيَجْعَلُونَ هَذَا الْبَدَلَ بَدَلَ كُلِّ
مِنْ بَعْضٍ ، وَأَمَّا الَّذِينَ يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ فَإِنَّهُمْ يَتَخَلَّصُونَ مِنْ ذَلِكَ بِأَنَّ
الْإِسْمَ الَّذِي كَانَ مُبْدَلًا مِنْهُ — وَهُوَ شَافِعٌ — لَمْ يَبْقَ عَلَى عُمُومِهِ حِينَ صَارَ مُبْدَلًا ، بَلْ صَارَ
خَاصًّا بِمَحِثٍ يَسَاوِي فِي مَدْلُولِهِ اللَّفْظَ الَّذِي كَانَ مُبْدَلًا فَصَارَ مُبْدَلًا مِنْهُ — وَهُوَ قَوْلُهُ
النَّبِيِّ — وَإِذَا تَسَاوَى الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي الْمَدْلُولِ يَكُونُ الْبَدَلُ بَدَلَ كُلِّ مَنْ كُلِّ ، وَهَذَا
هُوَ الَّذِي أَشَارَ لِلْمُؤَلِّفِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « وَأَنَّ لِلْمُؤَخَّرِ (يُرِيدُ قَوْلَهُ « شَافِعٌ ») أُرِيدَ بِهِ
خَاصٌّ ، فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَقْنَى ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ » اهـ .

(١) أَمَّلَ هَذِهِ الْمُبَارَاةَ « مَرَرْتُ بِأَحَدٍ مِثْلَكَ » قَوْلُهُمْ « بِأَحَدٍ » جَارٍ وَمَجْرُورٍ
مُتَعَلِّقٍ بِمَرَرْتُ ، وَمِثْلَكَ — بِالْجَرِّ — نَعْتٌ لِأَحَدٍ ، فَقَدَّمَ النَّعْتَ فَصَارَ الْكَلَامُ « مَا مَرَرْتُ
بِمِثْلِكَ أَحَدٍ » قَوْلُهُمْ بِمِثْلِكَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ يَتَعَلَّقُ بِمَرَرْتُ ، وَأَحَدٌ : بَدَلٌ مِنْ مِثْلَكَ ،
وَقَدْ صَارَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ الْإِسْمُ الَّذِي كَانَ مُتَّبِعًا تَابِعًا ، وَالْإِسْمُ الَّذِي كَانَ
تَابِعًا صَارَ مُتَّبِعًا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ نَوْعُ تَبِيعَتِهِ ، فَيَعْدُ أَنَّ كَانَ التَّابِعَ فِي الْأَصْلِ نَعْتًا صَارَ
التَّابِعَ فِي الْعِبَارَةِ الثَّانِيَةِ مُبْدَلًا ، فَلَا عَجَبَ إِذْنِ فِي أَنَّ يَتَغَيَّرُ نَوْعُ الْبَدَلِ فَيَصِيرُ بَدَلَ كُلِّ مَنْ
كُلِّ بَعْدَ أَنْ كَانَ بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ .

(٢) اعْلَمْ أَوَّلًا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ لَا تَمْتَحِنُ بِنَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الِاسْتِثْنَاءِ ، بَلْ تَقَعُ فِي الِاسْتِثْنَاءِ =

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فـ « بما » « إلا » الثانية معطوف بالواو على ما قبلها ، و « إلا » زائدة لتوكيد ، والثاني كقوله :

* لَا تَمَرُّزْ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَمَلُ *^(١)

= المتصل وفي الاستثناء المنقطع وفي الاستثناء المفرغ . وأمثلة للمؤلف تؤيد ذلك ، فتمثله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء المفرغ ، والثالث الذي أخذه من كلام الناظم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام مني .

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يتأني في العطف بالواو وفي البدل بأنواعه الأربعة التي هي بدل السكل من السكل وبدل البعض من السكل وبدل الاشتغال وبدل الغلط ، وعلى هذا الإيضاح يكون في كلام المؤلف قصورا في موضعين ، الأول في كونه عم في العاطف فقال : « وذلك إذا تلت عاطفياً » مع أن الحكم المذكور - كما نص عليه المحققون - قاصر على العطف بالواو ، والثاني كونه خص البدل بما كان الثاني مماثلاً للأول وهو بدل السكل من السكل مع أن الحكم عام في جميع أنواع البدل كما قلنا ، فمثال بدل السكل من السكل « لا تمر بهم إلا الفتى إلا العملا » فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء في قوله : « بهم » والعملا : بدل من الفتى ، وهو بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض من السكل « ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بدل من زيد ، وهو بدل بعض من كل ، ومثال بدل الاشتغال قولك : « ما سرني أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بدل من زيد ، وهو بدل اشتغال ، ومثال بدل الغلط قولك : « ما أعجبنى إلا زيد إلا عمرو » فزيد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بدل من زيد ، وهو بدل غلط .

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق في العطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه هو المستثنى كما في أول أمثلة المؤلف - وهو قوله « ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المعطوف عليه هو البدل من المستثنى كما في الشاهد رقم ٢٦٤ فإن قوله : « إلا رسمه » بدل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رسمه » معطوف على رسمه ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع العطف والبدل في قوله » .

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

فـ « أَلْفَتَى » مُسْتَثْنَى من الضمير المجرور بالياء ، وَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ تَابِعاً لَهُ
 فِي جَرِّهِ^(١) ، ويجوز كَوْنُهُ منصوباً على الاستثناء ، و « الْعَلَا » بَدَلٌ مِنَ الْفَتَى
 بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ ، لِأَنَّهُمَا لِمُسَمًّى وَاحِدٍ ، و « إِلَّا » الثَّانِيَةُ مُؤَكِّدَةٌ .
 وقد اجتمع العطف والبديل في قوله :

٢٦٤ - مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

فـ « رَسِيمُهُ » بَدَلٌ ، و « رَمَلُهُ » معطوف ، و « إِلَّا » المقتربة بكل
 منهما مؤكدة .

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذي كان مجروراً به
 على جره في غير الموضع القياسي .

٢٦٤ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد
 سيويه (١ / ٣٧٤) واستشهد به كثير من النحاة ، ولم ينسبه واحد منهم إلى
 قائل معين .

اللغة : « شيخك » المشهور الجارى على الألسنة في هذه السكحة أنها بالياء المشناة
 من تحت وبعدها خاء معجمة ، وقد قيل : لعله « شنجك » بشين فنون نجيم -
 والشنج : أصله بفتحتين الجمل ، وسكن ثانيه في البيت لضرورة إقامة الوزن ، وهذا
 حسن لو أن الرواية وردت به ، والرسم والرمل : ضربان من السير ، ولعل الذين
 زعموا أن الرواية « شنجك » بالنون والنجيم - قد غرهم ذكر الرمل والرسم في
 البيت ، ولسكن الخطب فيهما سهل ؛ فإنه يراد بهما معنى مجازى إن سحت رواية
 الجماعة ، وفسر الأعلام الرسم بالسعى بين الصفا والمروة ، كما فسر الرمل بالطواف
 بالبيت ، وكان الشاعر قد قال : ليس في شيخك منتفع غير هذين العاملين .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك »
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبنى على السكون
 لا محل له من الإعراب ، وشيخ من « شيخك » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة
 الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وشيخ =

وإن كان التكرار لغير تأكيد — وذلك في غير بَابِي العطفِ والبَدَلِ — فإن كان العاملُ الذي قبل «إلا» مُفَرَّغًا تَرَكَّتْهُ يُؤَكِّدُ في واحدٍ من المُسْتَثْنَاةِ ، وَنَصِبَتْ ما عدا ذلك الواحدَ ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقي ، ولا يَقَعْنَ الأول لتأثير العامل ، بل يرجع ، وتقول : « مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » فتنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب البواقي بإلا على الاستثناء .

== مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «إلا» حرف زائد ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رسيمة » رسم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبذل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسيم مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رمل » رمل : معطوف على رسم ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسيمة وإلا رمل » قد كرر « إلا » في هذا الكلام مرتين : المرة الأولى في قوله « إلا رسيمة » والرسم : بدل من العمل على ما اتضح لك في إعراب البيت ، والمرة الثانية في قوله « وإلا رمل » والواو المتقدمة على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين ذلك في الإعراب ، وإلا في الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا في الإعراب أيضاً ؛ فقد اجتمع في هذا الكلام النوعان اللذان تزداد فيهما إلا ، وهما العطف والبذل .

وإن كان العامل غير مُفَرَّغ ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » وإن تأخرت ، فإن كان الكلام إيجابًا نصبت أيضًا كلها ، نحو « قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » .
وإن كان غير إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُعْطَاه لو انفردَ ، ونصب ما عداه ، نحو « مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » لك في واحد منها الرفعُ راجعًا والنصبُ سر جوحًا ويتعين في الباقي النصب ^(١) ، ولا يتعين الأول لجواز الوجهين ، بل يرجحُ .

هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ ^(٢) .

(١) أجاز الأبدى في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال .
(٢) فرق المحقق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناءه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال « وإن كررتها لغير تأكيد فلما أن يمكن استثناء كل نال من متلوه ، أولا ، فإن أمكن فلما أن يكون في العدد أو في غيره ، فالذى في غير العدد نحو « جاء المسكينون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا » في الموجب ، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس في كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور في الحالين ، ونعني بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس ، وهكذا ، ونعني بكل شفع التالى منها والرابع والسادس ، وهكذا . وكان كل وتر منفيًا لأن الكلام في أوله موجب فأول المستثنيات منفي ، فهو خارج من حكم ما قبل إلا ، وكل شفع موجب لأننا حكمنا بأن المستثنى الذى قبله منفي خارج ، وهذا مستثنى من هذا المنفى الخارج ، فيكون مثبتا داخلا ، فيكون في المثال الذى ذكرناه قد جاء المسكينون ولم يحىء القرشيون منهم ، وجاء قوم من بني هاشم ، ولم يحىء عقيلي ، فالقياس أنه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال ، لأنه مستثنى من منفى ، ولا يجوز في كل شفع إلا النصب على الاستثناء .
لأنه مستثنى من موجب ، والذى في العدد الموجب نحو « له على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة » فشكل وتر منفي خارج ، وكل شفع موجب ، داخل ، والإعراب في =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمكن استثناء بَعْضِهِ من بَعْضٍ ،
 كـ « زيد وعمرو وبكر » وما يُمكن ، نحو « لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا
 أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » .

ففي النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلا — وذلك إذا كان
 مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك
 إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفي النوع الثانى اختلفوا ، فقيل : الحكم كذلك ، وإن الجميع مستثنى من أصل
 العدد ، وقال البصريون والكسائي : كلٌّ من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو
 الصحيح ، لأنَّ الحمل على الأقرب متعين عند التردد ، وقيل : المذهبان محتملان .
 وعلى هذا فالمقرَّب به في المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثانى ،
 ومحتملٌ لهما على الثالث ، ولك في معرفة المتحصِّل على القول الثانى طريقتان ،
 إحداهما : أَنْ تُنْقِطَ الأول وتَجْرِبُ الباقي بالثانى وتُسْقِطَ الثالث ، وإن كان
 معك رابع فإنك تجرب به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أَنْ تُحِطَّ الآخر
 مما يليه ، ثم باقيه مما يليه ، وهكذا إلى الأول .



فصل : وأصل^(١) « غير » أن يُوصَفَ بها إما نكرةً ، نحو (صَالِحًا

= الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد ، وتقول في غير اللوجب من العدد « ما له
 على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع
 خارجا ، والإعراب في الشفع والوتر كما في العدد الذى هو غير موجب ، هذا هو
 القياس « اه بتصرف للايضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعتا ، وهى اسم جامد ، وقد قلتم : إن
 النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشق ؟

فالجواب : أن « غير » — وإن كانت اسما جامدا — مؤولة بالمشق لأنها في معنى اسم =

= الفاعل ، فإن قولك : « زيد غير عمرو » معناه كعنى قولك « زيد مغاير لعمرو » فصح الوصف بها لذلك السبب .

فإن قلت : فهل تعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تعرف وإن أضيت إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن للنحاة في هذا الموضوع خلافاً ، وحاصل هذا الخلاف أن لهم ثلاثة آراء ، الرأى الأول : أنها لا تعرف أصلاً لأنها متوعدة في الإبهام ، والرأى الثانى أنها تعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأى الثالث : التفصيل بين أن تقع بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيكون أول الاسمين موصوفاً بها وتسكون هى مضافة إلى ثانيهما ، نحو قولك : « الحركة غير السكون » وأن تقع بين اسمين غير متضادين نحو قولك : « الذهب غير الحجر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن ثمة واسطة بينهما نحو قولك : « الأبيض غير الأسود » فالأبيض والأسود متضادان ولكن ثمة لونا غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق مثلاً ، فإذا وقعت بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ولك أن تحمل آية الفاتحة على هذا ، وعلى ذلك يكون (غير المغضوب عليهم) نعتاً للذين فى قوله سبحانه : (الذين أنعمت عليهم) وتسكون للمعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جربت على القول بأن « غير » لا تعرف أصلاً لزمك أن تجعل (غير المغضوب عليهم) بدلاً من قوله : (الذين أنعمت عليهم) والنكرة تبدل من المعرفة بدون نكير ، وأما الآية الأولى التى تلاها المؤلف — وهى قوله سبحانه : (صالحاً غير الذى كنا نعمل) فإن جريت على القول الأول فإن (غير الذى) يكون نعتاً كما قال المؤلف ، وإن جريت على القول الثانى القائل بتعريفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذى كانوا يعملونه ضد ما قبله وهو (صالحاً) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان (غير الذى كنا نعمل) بدلاً ، لا نعتاً ، فإن جريت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان (غير الذى) نعتاً .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذى قلبناه تدرك أن المؤلف جرى فى كلامه على أن « غير » لا تعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرِ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ^(١)، أو معرفة كالنكرة، نحو (غَيْرِ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ)^(٢)، فإن موصوفها (الذين) وهم جنس لا قوم بأعيانهم.

وقد تخرج عن الصفة وتضمن معنى «إلا» فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتعرّب هي بما يستحقّه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها^(٣) في نحو «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و«مَا نَفَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ» عند الجميع، وفي نحو «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ» عند الحجازيين، وعند

(١) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٣) حاصل ما أشار إليه للؤلّف أنه يجب نصب «غير» في أربع

مسائل، وهي:

المسألة الأولى: أن يكون الكلام تاماً موجباً، نحو «قام القوم غير زيد» فهذا كلام تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو موجب لأنه ليس فيه نقي ولا شبه نقي.

المسألة الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك: «ما نفع هذا المال غير الضرر» فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس المستثنى منه وهو المال، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى؛ إذ لا يقال: «نفع الضرر».

وهاتان المسألتان بما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم.

المسألة الثالثة: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو قولك: «ما في الدار أحد غير حمار» فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، ووجوب النصب في هذه المسألة لغة الحجازيين، وبنو تميم يميزون فيها الإتياع.

المسألة الرابعة: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: «ما في الدار غير زيد أحد» ووجوب النصب في هذه المسألة عند الأكثرين كما قال المؤلف.

الأكثر في نحو « مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » ، و يترجَّح ^(١) عند قوم في نحو هذا المثال ، وعند ثم في نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » ، وَيَضُمُّ ^(٢) في نحو « مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

فصل : والمستثنى ^(٣) بـ « سَوَى » كالمستثنى بـ « غَيْرَ » في وجوب الخفض .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » في مسألتين :
المسألة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ » وترجح النصب في هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال في المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ويمكن تبسيط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » وترجح النصب في هذه المسألة هو لغة تميم ، فأما الحجازيون فيجب في لغتهم النصب كما تقدم .

(٧) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب « غير » في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الكلام تاماً غير موجب نحو قولك : « مَا حَضَرَ الْقَوْمَ غَيْرُ زَيْدٍ » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفي ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس المستثنى منه ، فالراجع فيه الإتيان ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أن للنحاة في « سَوَى » ثلاثة آراء :

الرأي الأول — وهو رأى الخليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين — وحاصله أن « سَوَى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبويه : « وَمَا يَنْصَبُ أَيْضاً : هَذَا سِوَاكَ ، وَهَذَا رَجُلٌ سِوَاكَ ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَكَانٍ ، إِذَا جُعِلَتْ بِمَعْنَى بَدَلٍ ، وَلَا يَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ لَمَّا اضْطُرَّ فِي الشَّعْرِ ، جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرٍ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ :

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا =

= وقال الآءلم فى شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جملة بمنزلة غير فى دخول من عليها لأن معناها كمنهاها » اه .

الرأى الثانى - وهو رأى الرمانى وأبى البقاء العكبرى - وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية ، وتستعمل اسما غير ظرف ، إلا أن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبهما أذهب » .

الرأى الثالث - وهو رأى جمهور السكوفيين ، وتبهم ابن مالك - وحاصله أن « سوى » تستعمل ظرفا ، وتستعمل اسما غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثانى ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصا بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواءك » وقوله : « قاموا غيرك » بمعنى واحد .

الثانى : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حتى تكون ظرفا ، وإنما تأولها البصريون بمعنى بذلك ، ثم جعلوا بذلك بمعنى مكانك فحكوا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع فى كلام العرب نثرا ونظما فى عدد عديد من الشواهد يخالف ملازمتهما للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على الفاعلية ، وجاءت معمولة لنواسخ الابتداء ، ووقعت فى غير ذلك من مواقع الإعراب .

فمن وقوعها بمجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم فى سواكم من الأمم إلا كالشجرة البيضاء فى الثور الأسود » وقوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربي ألا يسلط على أمتى عدوا من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المرار العقيلي :

وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَاسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ رِوَاثِنَا =

= ومن ذلك قول الأعمى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوْءِ الْيَمَانَةِ نَاقَتِي وَمَا قَصَدْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِرِّائِكَ

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَأَنِّي وَالَّذِي يَحْجُجُ لَهُ النَّاسُ بِجِدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتِقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة - وهو من

شعراء الحماسة - :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِمُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول القند الرمانى - وهو من شعراء الحماسة أيضا - :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدَّوَا نِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُسَى لِمَوْمِلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَشْقَى

وقول أبي دهب الجمعى :

أَتُرْكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى كَيْلَةٍ ؟ إِنِّ إِذَا لَصَبُورُ

وسندكر لك شاهدا وقعت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٢٦٦

ويقول : ابن مالك فى كتابه الكافية الشافية الذى لخصه فى الألفية :

سِوَى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدَّهُ مِنَ الظَّرُوفِ مُشْتَهَرُ

وَمَا نَبِغَ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدِّهِ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ

فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا نَثْرًا وَنَظْمًا شَهْرَا

وقال فى شرح هذه الآيات : « سوى المثار إليه اسم يستثنى به ، ويجر »

يستثنى به للإضافة إليه ، ويعرب هو تفديرا بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر

البصريين فى ادعاء ازومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف

ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : فامروا

سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =

ثم قال الزجاج وابن مالك . سوى كثير معنى وإعراباً ، ويؤيدها حكاية
«الفراء» «أناي سواك» . وقال سيويه والجمهور : هي ظرف ، بدليل وصل
الموصول بها ، كـ «جاء أدي سواك» قالوا : ولا تخرج عن النصب على
الظرفية إلا في الشعر ، كقوله :

٢٦٥ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدَوَّا نِ دِنَانُهمْ كَمَا دَانُوا

= أو زمان ، وما لا يدل على مكان أو زمان فيمزل عن الظرفية ، والثاني أن من حكم
بظرفيتها حكم بلزوم ذلك ، وأنها لا تصرف ، والواقع في كلام العرب ثراً ونظماً
خلاف ذلك ، فإنها قد أضيفت إليها ، وابتدى بها ، وعمل فيها نواسخ الابتداء
وغيرها من العوامل اللفظية « اه ، المقصود منه .

وبعد ، فإن كثرة هذه الشواهد ، وتأثر «سوى» فيها وفي كثير من أمثالها
بالموامل المختلفة لا يبق مع عمل لاداء عدم تصرفها ولزومها للظرفية ، ومن أجل
هذا كان ما ذهب إليه الكوفيون وارتضاه ابن مالك في هذه المسألة هو القول
بالحقيق بأن تأخذ به ، وإن خالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد وشيخ نخاعة أهل
البصرة سيويه ، فإننا نتحدث عن لغة العرب التي نطقت بها ألسنتهم في مختلف
صورهم ، فلا تغفل عن ذلك ، والله يتولاك بتأييده .

٢٦٥ - هذا الشاهد من كلام الفند الزماني - بكسر الزاى وتشديد الليم مفتوحة -
واسمه شهل بن شيان ، وشهل وشييان كلاهما بالشين المعجمة ، وهومن شعراء الحماسة .
الفتة : «العدوان» بضم العين وسكون الدال - الظلم ، تقول : عدا يعدو ،
واعتدى يعتدى ، إذا جاوز الحد جاز وظلم «دنام» جازيناهم وفضلنا بهم مثل ما فعلوا
ينا ، وقالوا : كما تدين تدان ، وهم يريدون كما تفعل يفعل بك ، وكما تفعل تجازى به .
الإعراب : «لم» حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لاجل له من الإعراب
«يق» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها
«سوى» فاعل يبق مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى
مضاف و «العدوان» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «دنام» دان : فعل
ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، ونا : فاعله وهو ضمير =

وقال الرُّمَّانِي والمُسْكَبَرِي : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثير قليلاً ، وإلى هذا أذهب .

فصل : والمستثنى بـ « لَيْسَ » و « لَا يَكُون » واجبُ النصب ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث « مَا أَنَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلُوا لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفُرُ » وتقول « أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْدًا » .

== التكلم ومعه غيره مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الغائبين العائد على بني ذهل للذكورين في بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبني على السكون في محل نصب « كما » الكاف حرف جر مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبني على السكون لاجل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وما للصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا عامله قولهم دناهم ، وتقدير الكلام : دناهم دينا مماثلا لدينهم إيانا ، وجملة « دناهم » لاجل لها من الإعراب جواب « لما » للذكورة في بيت قبل بيت الشاهد .

وإليك بيتين من أول القطعة التي منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام في الحماسة :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأُمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يبق سوى العدوان » حيث أوقع « سوى » فاعلا لقوله « يبق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لاتقع إلا في الشعر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز في سعة الكلام غير مختص بالشعر ، ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا في كثير من الشواهد ثراً ونظماً ، وقد ذكرنا منها جملة صالحة في البحث الذي ذكرنا فيها أقوال النحاة فيها ، وسنذكر لك شاهداً منها في شرح الشاهد ٢٦٦ الآتي .

وَنُمِّمًا^(١) ضمير مستتر عائِد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ،
أو البعض المدلول عليه بكلمة السابق ، فتقدير « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا » : ليس
القائمُ ، أو ليس بعضهم ، وعلى الثانى فهو نظير (فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً)^(٢) بعد

(١) ذكر المؤلف فى مرجع الضمير المستتر وجوبا فى ليس ولا يكون قولين.
للنحاة ، ولم يبين قائل كل واحد منهما ، وترك قولاً ثالثاً ، ونحن نذكر لك الأقوال
منسوبة إلى قائلها ، وما يرد على كل قول منها ، فنقول :
القول الأول : أن هذا الضمير عائِد على اسم فاعل الفعل العامل فى المستثنى منه ،
وهذا قول سيبويه ، ويبان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيدا » يكون
تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو - أى الجائى - زيدا ، واعتراض على هذا القول
باعتراضات ، أوضحها أنه قد لا يكون فى الكلام السابق على المستثنى فعل كما لو قلت
« القوم إخوانك ليس زيدا » فمن أين لنا أن نشق اسم الفاعل الذى يعود الضمير
عليه ، وأجاب بعض من ينتصر لسيبويه بأما نتصيد من معنى الكلام السابق فعلا
ونجعل اسم فاعل هذا الفعل المتصيد مرجع الضمير ، ففى المثال المذكور تقدر أن
الكلام : القوم يتصفون بأخوتك ليس زيدا ، وتقدر مرجع الضمير : ليس هو (أى
للتصف بهذه الأخوة) زيدا .

والقول الثانى : أن هذا الضمير عائِد على البعض للدلول عليه بكلمة السابق ، وهذا
رأى جمهرة البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيدا » ليس هو (أى بعض القوم)
زيدا ، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيدا ، أى أن بعض القوم من عدا
زيدا ، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحدا ، وليس من الممهود إطلاق
لفظ البعض على الكل إلا واحدا .

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، بعد أن تقدر المستثنى
كان مضافا لمصدر مثله ، وهذا رأى الكوفيين ، فيكون تقدير قولك « جاء القوم
ليس زيدا » ليس المحبى - محبى زيد ، واعتراض على هذا القول باعتراضين ، أولهما أنه
قد لا يكون فى الكلام السابق فعل ، وقد عرفت جوابه فى الكلام على قول سيبويه ،
وثانها أن فى هذا التقدير مضافا محذوفا لم يلفظ به فى كلام قط .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تَقْدُم ذكر الأولاد^(١) .

وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال ، أو مستأنفتان فلا موضع لهما^(٢) .



(١) صدر هذه الآية السكرية قوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم) وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد ، أما أولا فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة ، وأما ثانيا فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك (للذكر مثل حظ الأنثيين) فيكون قوله جل ذكره (أولادكم) معناه الذكور والإناث ، وقوله سبحانه بعد ذلك (فإن كن نساء) تعود النون من (كن) على بعض من تقدم ذكره في صدر الآية ، وكأنه قيل : فإن كن أى الإناث من أولادكم نساء ، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير المستتر في ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من السكل السابق بهذه الآية .
فإن قال قائل : فإنى لا أجد فائدة في قول القائل : فإن كن الإناث نساء ، لأنه لا يكون النساء إلا إناثا .

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله (نساء) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره (فوق اثنتين) وإنما ذكر قوله (نساء) توطئة وتمهيدا لذكر هذا الوصف ، وليس في ذلك شيء غريب ، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجرى كثيرا في باب الخبر وفي باب النعت وفي باب الحال . ومن جريان التوطئة في باب الخبر - سوى هذه الآية - قوله تعالى : (بل أنتم قوم تجهلون) ومن مجيئها في باب الحال قوله تعالى (إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تتقون) وقوله جلت كلمته (وكذلك أنزلناه حكما عربيا) وقوله سبحانه (وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرفنا فيه من الوعيد) والنحاة يسمون هذه الحال « الحال الموطئة » .

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام : جاءوا مجاوزين زيدا ، وقد اعترضوا على اعتبار جملة « ليس زيدا » جملة « لا يكون زيدا » حالا من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط مما يربط جملة الحال بصاحبها - وهو الضمير ، أو الواو - أو هما معا - لأن الضمير المستتر في كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه ، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت ، فكيف صح جعل هذه الجملة حالا من غير رابط ، كما اعترض على هذا القول بأن =

فصل : وفي المستثنى بـ « خَلَا » و « عَدَا » وجهان :
أحدهما : الجرء على أنهما حرفا جرء ، وهو قليل ، ولم يحفظه سيبويه .
في « عَدَا » ، ومن شواهد قوله :

٢٦٦ - أَبْحَنَّا حَبِيْهُمُ قَتْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاءَ وَالْعَاقِلِ الصَّغِيرِ

= المستثنى منه قد يكون نسكرة كما لو قلت « لقيت رجلا ليس زيدا » فكيف تكون حالا من النسكرة من غير موسغ ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل ماض عند البصريين ، وهم يشترطون في الجملة الفعلية التي فعلها ماض إذا وقعت حالا أن تكون مقترنة بقدر لفظا أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مفرأ من أن يسلموا أن هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ - هذابت من الوافر ، ولم يتيسر لى الوقوف على نسبة هذا الشاهد لقائل معين ، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتٍ عَوْجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
ومنه يتبين لك أن قوافي الأبيات مجرورة .

اللفظة : « الحضيض » القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، والحضيض أيضاً : الأرض ، وفي الحديث أنه أهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئاً يضعها عليه فقال « ضعه بالحضيض » فأنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد » يريد ضعه على الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كريمات الأصول غير مهجنات ، وعوج : جمع أعوج ، وأعوج : أصله صفة من العوج ، وقد سمى بها فرس لم يكن في خيل العرب غل أشهر منه ولا أكثر نسلا . قال الأصمعي : كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر ، وقال أبو عبيدة : كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال ، والقولان متقاربان ؛ فإن بني آكل المرار من كندة ، وسمى أعوج لما قال ابن سيدة : أعوج فرس سابق ركب صغير أعوجت قوائمه ، والخيل الأعوجية منسوبة إليه ، ويقال : خيل أعوجية ، وخيل أعوجيات ، وبنات أعوج « خضعن » فذلن وخضعن « النسور » =

= جمع نسر «أبحنا» يريد أهلكتنا واستأصلنا «حيم» الحى : القبيلة «أسرا» هو أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى «الشمطاء» المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشمط «والطفل» هو الصبي الذى لا يزال فى حدود الرضاع ، ثم هو فطيم..

الإعراب : «أبحنا» أباح : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبني على السكون فى محل رفع «حيم» حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التائبين مضاف إليه مبني على السكون فى محل جر «قتلا» تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة «وأسرا» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف جر دال على الاستثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والطفل» الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء. والمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الصغير» صفة للطفل وصفة المجرور مجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر .

وشاهد ورود «خلا» حرف جر قول الآخر (ولم أنف على اسمه) :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعْدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

وفى هذا البيت ثلاثة أدلة فى باب الاستثناء :

الأول : الجر «ببخلا» ، وقد نقل قوم أن سيويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيويه الجر بخلا فى كتابه حيث يقول (٣٧٧ / ١) : «وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله (بالجر) فبجلا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلته =

وموصمهما نصب ، فقول : هو نَصَبٌ عن تمام الكلام ، وقيل : لأنها متعلقان بالفعل المذكور^(١).

= إلا الفعل هنا ، وهى التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوتى ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما ، اه بحروفه .
والثانى : بجىء « سوى » مفعولا به ، فبدل على أن سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذى نهناك إليه سابقاً (ص ٢٨٠) .

والثالث : وقوع الاستثناء فى أول الكلام ، وتأخر أركان الجملة التى يستثنى من شيء فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء - على « لا أرجو سواك » وهو أصل الكلام الذى يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وقد ذكرنا لك فى صور تقديم المستثنى (ص ٢٦٥) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون فى جوازها ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وأنهم استدلوا على ذلك بالسماع كما فى هذا البيت الشاهد ، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو « مالى إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء فى أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، واستدلوا على ذلك بضروب من القياس والتعليل ، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم ارجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب (ص ٢٦٥ وما بعدها)

(١) حاصل هذا الكلام أن النعاة اتفقوا على أن محل « عدا » ومجرورها نصب ومحل « خلا » ومجرورها نصب أيضاً ، واختلفوا فى عامل النصب فيهما ، فقال قوم : العامل فى محلهما النصب هو الجملة التى تسبقهما ، حقيقة أو تقديرًا ، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد » ، وخلا زيد « أم كانت الجملة اسمية نحو قولك : « القوم إخوتك عدا زيد » ، وخلا زيد .

=

فإن قلت : فكيف تكون الجملة عاملة ؟

والثاني : النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِعٌ ^(١) « إلا »
وفاعلها ضمير مستتر ، وفي مُفسِّره وفي موضع الجملة البحث السابق .

== فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد سمعت في أول باب الاستثناء أن من النحاة من قال : إن ناصب للمستثنى بعد إلا هو تمام الكلام ، وستمع مثل ذلك في باب التمييز عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن تمام الكلام ، فمضى قولهم : « منصوب عن تمام الكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثاني : أن الناصب له هو الفعل للتقدم في نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمجرور في محل نصب بذلك الفعل للتقدم ، أى أنهما في موضع المفعول به ، كما تقول ذلك في قولك : « مررت بزيد » لما كان الفعل لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام في كتابه معنى اللبيب القول الأول من هذين القولين ، وعلل اختياره بأمرين ، أولهما أنه مطرد ، بخلاف القول الثاني فإنه ليس مطردا ، لجواز ألا يكون في الكلام السابق فعل أصلا ، نحو قولك : « هؤلاء القوم كرام عدا زيد ، وخلا زيد » وثانيهما أن حرف الجر الذى يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو الذى ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف الجر الذى لا يوصل معنى الفعل السابق إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم ، فلا ينبغى أن يكون الجار والمجرور منصوبا بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغى أن تأخذ بما يستتبعانه .

(١) أما أنهما فعلان فلتقدم ما المصدرية عليهما ، وهى لا توصل إلا بالأفعال ، وأما أنهما جامدان فلائهما موضوعان في موضع الحرف الذى هو إلا ، والفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبقى ، وأما أنهما ينصبان ما بعدهما على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعد قبل الاستثناء ، إذ تقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلا أنه عند الاستثناء ضميره معنى جاوز فصار متعديا بعد أن كان قاصرا ، فأعرف ذلك .

وتدخل عليهما « ما » المصدرية فيتعين النصب ، لتعين الفاعلية حينئذٍ ،
كقوله :

— ٢٦٧ — * أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ *

٢٦٧ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وهذا الذي ذكره
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا حِمْلَ زَائِلٌ *

اللمعة : « ما خلا الله » أى ما عداه وما جاوزه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا
حقيقة « نعيم » ما يتلذذ به الإنسان ويحذ فيه نعمة وراحة بال ، ومسمى بذلك لأن
الأصل في هذه المادة النعومة ، كما سوا شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة
فقالوا : هذا عيش خشن ، وفلان يعيش عيشة خشنة ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد
أنه فان لا خلود له ولا دوام .

المعنى : يقول : إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشيء في هذه الحياة الدنيا حقيقة
ثابتة ، ولم نجد نعيما عما يتعم به الناس في دنياهم باقيا لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما
فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دائمة ، وإنما هي
متغيرة وصائرة إلى الفناء ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو
أصدق كلمة قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويسترعى به انتباه المخاطب ، مبنى
على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة
الظاهرة ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة
« ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من
ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من
الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل »
خبر المبتدأ الذى هو كل مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نعيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « محالة » =
(١٩ — أوضح المسالك ٢)

وقوله :

٢٦٨ - * تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي * *

= اسم لا النافية للجنس ، مبنى على الفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذي هو قوله « كل نعم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوقه بما المصدرية ، واتصّب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن لك بد من جعل « خلا » فعلا فتصّب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإن ذهب إلى اعتبار « ما » زائدة جاز لك اعتبار « خلا » حرفا جاريا ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيدكر المؤلف هذا ، فتفطن لذلك .

٢٦٨ - لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِكَلِّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مُوَلِّعُ *

اللغة : « كَلَّ » مضارع مبنى للمجهول من اللل والسأم ، تقول : مللت الشيء ومللت منه ، أمله وأمل منه - على مثال فرحت أفرح - مللا ، وملة ، وملاة ، تريد أنك مجبته وسئمه وأحببت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل - بفتح فسكون - وذو ملة ، وملول ، وملولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسأمه « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكاري ، والندمان - ومثله النديم - الذي يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قولك : « أولع فلان بكذا » إذا أغرى به وأحبه ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء لما لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم المفعول كالجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « تَمَلُّ » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب =

== والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «النداءى» نائب فاعل تمل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدائى » عدا : فعل ماضى دال على الاستثناء ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وياء للتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه ، وتقدير الكلام : تمل النداءى وقت مجاوزتهم إياى « فإنتى » الفاء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآتى فى آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « يهوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل يهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء للتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ونديم مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب المحل يهوى ، وهو محذوف ، وتقدير الكلام : بكل الذى يهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدائى » حيث استعمل « عدا » مسبوقه بما المصدرية ؛ فوجب أن تتمحض للفعلية ؛ لما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، وما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نونُ الوقاية ، وموضعُ الموصولِ وصلتهِ نَصْبٌ : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسمِ الفاعل^(١) ، فمضى « قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا » قَامُوا وَقَتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا ، أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا ، وقد يَجْرَأَنَّ على تقدير « ما » زائدة^(٢) .

(١) في موضع « ماعدا زيدا » و « ما خلا زيدا » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر المؤلف اثنين منها :

أما الأولُ فخاصه أن « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضاف إليه للفظ « وقت » حذف المضاف وإقيم المضاف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا .

والثاني : أن « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولك « قام القوم ما عدا زيدا » قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أى مجاوزين زيدا ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالا باسمِ الفاعل نحو قولك « جاء زيد ركضا » أى راكضا ، وهذا تقدير أبى سعيد السيرافى - .

والثالث : أن « ما عدا زيدا » منصوب على الاستثناء ، مثل انتصاب « غير » في قولك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذي ينبغي اختياره هو الرأى الأول ، وذلك لأن « ماعدا » في تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزورك طلوع الشمس » و « أجيئك قدوم الحاج » فأما مجيء الحال مصدرا فيحتاج البتة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالا إنما يكون في المصدر الصريح ، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم . وأما النصب على الاستثناء ففيه من التكلف ما لا يجرىء على ارتكابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني ، ولم يرتض ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ، وعلل ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستثنين إلى السماع ، فإن كانوا =

فصل : والمستثنى بـ « حاشاً » عند سيبويه مجرور لا غير ، وسمع غيرُه
النصب^(١) ، كقوله : « اللهم اغفر لي ولمن يسمع ، حاشاً الشيطانَ وأبا الأصبغ » .
والكلامُ في موضعها جارةٌ وناصبةٌ وفي فاعلها كالكلام في اُختبأ .
ولا يجوز دخول « ما »^(٢) عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخول « إلا »
خلافاً للكسائي .

هذا باب الحال^(٣)

الحالُ نوعان : مؤكَّدة ، وستأني ، ومؤسَّسة ، وهي : وَصْفٌ ، فَصْلَةٌ ،

= قد قالوه قياساً فذلك القياس خطأ ، لأن « ما » تزداد مع حرف الجر بوقوعها بعد
الحرف كما زيدت مع عن في قوله تعالى (عما قليل) وكما زيدت مع الباء في قوله
سبعائه (فبما رحمة من الله) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ،
وإن كانوا قد قالوه سماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) الذين رووا النصب بعد « حاشاً » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشيبي
وابن خروف ، وأجازه الجرمي وللأزني والبرد والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » في قول الأخطل التغلبي :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَأَ قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فِعَالًا

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالثناء ،
وأن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكراً ، ويسند إليه الفعل الماضي بغير تاء ،
ويشار إليه باسم الإشارة للوضع للمذكر ، ويوصف بما يوصف به المذكر ، وغير ذلك
كما لا يعسر عليك استقصاؤه ، وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسند إليه
الفعل الماضي مقترناً بتاء التأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة للوضع للمؤنث ، ويوصف
بما يوصف به للمؤنث ، ومن شواهد تذكر لفظ الحال قول الشاعر :

=

مذكور لبيان الهيئة ، كـ « جِئْتُ رَاكِبًا » و « ضَرَبْتُهُ مَسْكُوتًا » و « لَقِيتُهُ رَاكِبَيْنِ »^(١).

وخرج بذكر الوصف نحو « الْقَهْقَرَى » في « رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى »^(٢).

= إِذَا أُعْجِبْتِكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِي ۖ فَدَعُهُ وَوَاِ كُلَّ أَمْرَةٍ وَالْيَا لِيَا
ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

كَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا كَلَى جُودِهِ صَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ
فإذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول :
هذا حال ، وهذه حال ، وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذي أنا فيه طيب ،
والحال التي أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ،
وتأمل في قول الشاعر « أُعْجِبْتُكَ الدَّهْرَ حَال » فقد أسند الفعل الماضي إلى لفظ
الحال المذكور مقترنا ببناء التأنيث ، وقال أبو الطيب المتنبي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلْيُسْعِدِ الدُّعَايُ إِنَّ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالَ
فذكرها لفظا ومعنى في قوله « يسعد الحال » .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدي عن تأنيث الفعل الذي تسنده
إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تخبر به عنها ، وهلم جرا .
(١) الحال المؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذلك بأن يدل عاملها
على معناها نحو قولك « لاتعت في الأرض مفسدا » أو يدل صاحبها على معناها ، نحو
قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعاً) أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك « زيد
أبوك عطوفا » وسأنيث ذكر ذلك كله .

والحال المؤسسة - ويقال لها المينة - هي التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها ، وهي
التي عرفها المؤلف بهذا التعريف .

والأمثلة الثلاثة التي ذكرها للؤلف أولها الحال فيها من الفاعل ، وثانيها الحال فيها
من المفعول ، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعا .

(٢) القهقرى - بفتح القافين بينهما هاء ساكنة ، مقصورا - ومثله القهقرية -
بناء مكان الألف - الرجوع إلى خلف . وثنى القهقرى على القهقرين ، بحذف الألف ،
والقياس يقتضى قلبها ياء فتقول : القهقران والقهقرين ، ولم يذكر المجد في =

وبذكر الفضلة الخبر في نحو « زَيْدٌ ضَاحِكٌ » .
 وبالباقى التمييز في نحو « اللَّهِ ذَرَّةٌ فَارِسًا ١ » والنعت في نحو « جَاءَنِي
 رَجُلٌ رَاكِبٌ » فإنَّ ذِكْرَ التمييز لبيان جنس التمتع منه ، وذِكْرَ النعت
 لتخصيص النعوت ، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً .
 وقال الناظم :

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا . . .
 فالوصف : جنسٌ يشمل الخبر والنعت والحال ، وفضلة : مُخْرِجٌ للخبر ،
 ومنتصب ^(١) : مُخْرِجٌ لِنَفْتَى المرفوع والمخفوض ، كـ « جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ »
 و « مَرَزَتْ رَجُلًا رَاكِبًا » ومفهم في حال كذا : مُخْرِجٌ لنعت المنصوب
 كـ « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فإنه إنما يبق لتقييد النعوت ؛ فهو لا يفهم
 في حال كذا بطريق القصدير ، وإنما أفهمه بطريق اللزوم .

= القاموس القهقري ، بالناء ، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس
 وصفاً ، فإعرابه على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن التمهقري نوع من
 أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك في باب المفعول المطلق ، فارجع إليه هناك
 إن شئت .

والمراد بالوصف ما كان صريحاً كاسم الفاعل واسم المفعول ، أو مؤولاً كالجملة في
 نحو قولك « جَاءَنِي زَيْدٌ يَضْحَكُ » فإنه في قوة قولك : جاءني زيد ضاحكاً ، وكالظرف
 والجار والمجرور في نحو قولك « لقيت زيدا عندك ، أو في دارك » .
 (١) قد تأتي الحال مجرورة بحرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ
 (ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء) من الآية ١٨ من سورة الفرقان -
 ببناء (نتخذ) للمجهول ، فإن (أولياء) حال وهو مجرور بمن الزائدة ، والتقدير :
 أن نتخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَا
 تقديره : فما رجعت خائبة ركب - إلخ .

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور.

فصل : للحال^(١) أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون مُنتَقِلَةً^(٢) لا ثابتة، وذلك غالب، لا لازم، كـ « جاء زيدٌ ضاحِكًا » .

وتقع وصفاً ثابتاً^(٣) في ثلاث مسائل :

(١) المراد في هذا المقام الحال من حيث هي، أى بقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة، فلا يقال : إن كلام المؤلف في خصوص الحال المؤسسة لأنه قال في أول الباب « الحال نوعان : مؤكدة وستأتى، ومؤسسة وهى - إلخ » ثم عرفها، ولو كان غرضه ماتومهم المتوهم لما صح أن يجعل من الثابتة المؤكدة لضمون جملة، لأنه يكون من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وهو لا يجوز، لكن إذا كان الغرض هنا - كما قلنا - هو الحال من حيث هي لم يرد ذلك الكلام، فتأمل ذلك.

(٢) إنما كان الأصل في الحال أن تكون منتقلة : أى تفارق صاحبها ويكون متصفاً بغيرها لأن لفظ الحال نفسه ينبئ عن ذلك ويدل عليه، أفلا ترى أن الحال والتحول - الذى هو الانتقال - من مادة واحدة؟ وفى المثال الذى ذكره المؤلف للحال المنتقلة نجد الضحك يزابل زيدا ويفارقه فيكون متصفاً بصفة أخرى غيره، سواء أ كانت هذه الصفة الأخرى مضادة للحال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالركوب .

(٣) المراد بالثبات اللزوم وعدم المفارقة، بدليل مقابلتها بالمنتقلة وتفسير الانتقال بكونها تفارق صاحبها، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها، عقلاً، أو عادة، أو طبعاً، وإن لم تكن فى نفسها دائمة، وقد مثل المؤلف للحال الثابتة فى المسألة الأولى بمثالين، الأول للحال المؤكدة لضمون جملة قبلها، وهو « زيد أبوك عطوفاً »، والأبوة من شأنها العطف، والثانى للحال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى (يوم أبيض حياً) والبعث من لازمه الحياة، وبقي عليه نوع ثالث وهى الحال =

إحداها : أن تكون مُؤَكَّدَةً ، نحو « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا » و (يَوْمٌ أُبْعِثُ حَيًّا)^(١).

الثانية : أن يدلَّ عاملها على تجددٍ صاحبها^(٢) ، نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « يديها » : بدلٌ بَعْضٍ ، و « أطول » : حال مُلَازِمَةٌ .

الثالثة : نحو (فَائِمًا بِالْقِسْطِ)^(٣) ، ونحو (أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ الْكِتَابُ مُفَصَّلًا)^(٤) ، ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ، وقهيم ابن النازم فشل بفَصْلًا في الآية للحال التي تجدد صاحبها .

الثاني : أن تكون مُشْتَقَّةٌ لا جامدة ، وذلك أيضاً غالبٌ ، لا لازم .

وتقع جامدة مُؤَوَّلَةٌ بالمشق في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تدلَّ على تشبيه ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » و « بَدَتْ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (لَأَمِنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) فإن جميعاً مؤكدة لمن ؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضى الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مريم .

(٢) الدال على التجدد في هذا المثال هو قولهم « خلق » فإنه يدل على تجدد المخلوق وحودته ، وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها ، وبقي في هذا النوع قسم آخر - وهو ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضاً لكن التجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى (وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلاً) ففصلاً حال من الكتاب ، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدوث ، لكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية بما دل على تجدد صاحبها على الوجه الذى شرحناه مما وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن النازم ، وللؤلف لم يعتبره هنا منه .

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران . (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

الْجَارِيَةُ قَمْرًا ، وَتَنَنَتْ غُصْنًا « أى : شُجَاعًا ومُضِيئَةً وَمُعْتَدِلَةً ^(١) ، وقالوا : « وَقَعَ الْمُضْطَرَّ عَانَ عِدْلَى عَيْرٍ » أى : مُضْطَحَبَيْنِ اصْطَحَابَ عِدْلَى حَمَارٍ حِينَ سَقَوْطِهِمَا .

الثانية : أَنْ تَدُلَّ عَلَى مُفَاعَلَةٍ ، نحو « بَعَثَهُ يَدًا بَيْدٍ » ^(٢) أى : مُتَقَابِضِينَ ، و « كَلَمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِى » أى : مُتَشَافِهِينَ .

(١) ومثل ذلك قول الشاعر (وهو أبو الطيب اللنبي) :
بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَالَتْ غُصْنٌ بَانَ ، وَفَاحَتْ عُنْبَرًا ، وَرَنَتْ غَزَالًا
وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبى سفيان :
أَفِى السَّلَمِ أَعْيَارًا جَفَاءَ وَغِلْظَةً وَفِى الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ
ومنه قول رجل من أصحاب أبى السطين على بن أبى طالب :
فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرِينِ ؟ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ ؟
ومنه قول جرير من قصيدة يهجو الأخطل :

مَشَقَّ الْمَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَّا كَلًّا وَصُدُورًا
وتقدير هذه الأحوال بالمشق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد كلمة لا تتعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا الاسم الجامد ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، أى بدت مثل قر ومالت مثل غصن بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال ، وفى السلم مثل أعيار ، وما بالنا أمس مثل أسد العرين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، والثانى أن تقدر نفس الاسم الجامد قائمًا مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت وضيفة ومالت مهترزة ، وفى السلم شجعانًا وفى الحرب جبناء ، وما بالنا أمس شجعانًا وما بالنا اليوم ضعفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز فى قولك « يَدًا بَيْدٍ » رفع يد الأولى ونصبها ، فأما إذا قلتها بالرفع فهى مبتدأ ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولكل من يد للرفع ويد المجرور بالباء وصف محذوف ، أى : يد منه صاحبة ليدمنى ، وهذه الصفة القدرة هى التى سوغت الابتداء بالنكرة ، وجملة اللبتدأ والخبر فى محل نصب حال ، =

الثالثة : أن تدلّ على ترتيب ، كـ « ادخلوا رجلاً رجلاً » أى : متربين .
وتقع جامدة غير مؤوَّلة بالشتق فى سبع مسائل ، وهى :
أن تكون موصوفة ، نحو (قُرَأْنَا عَرَبِيًّا)^(١) ، (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا)^(٢) ، ونسبى حالاً مؤوَّلة^(٣) .
أو دالة على ستر ، نحو « يَمْتَنُ مَدًّا بِكَذَا » .
أو عدد ، نحو (فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)^(٤) .
أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو « هَذَا بُشْرًا طَيِّبٌ مِنْهُ رُطْبًا »
أو تكون نَوْعًا لساحبها ، نحو « هَذَا مَالُكَ ذَهَبًا » .
أو فَرْعًا ، نحو « هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا » و (تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا)^(٥) .
أو أَصْلًا له ، نحو « هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا » ، و (أَلَسْبَدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا)^(٦) .

== وإذا قلت « يدا » بالنصب نهى حال ، واختلفت عبارة النحاة فى الجار والمجرور بعده ، فيذكر الشيخ خالد نقلا عن ابن هشام أن سيبويه يجعله لليان ، يعنى أنه متعلق بمحذوف مقصود به اليان ، وفيه معنى للفاعلة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال ، أى يداً مع يد ، ويقال مثل هذا الكلام فى قولهم « مدا بكذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة مريم .

(٣) الحال للوطئة هى : الاسم الجامد للوصف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فكأن الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهد لما هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر للؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء منه ، كأن تقول : لقيت زيدا رجلا سمحاً ، وزارنى على إنسانا كريماً ، وهلم جرا :

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تنبيه : أكَثَرُ هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسمير ، والمسائلُ الثلاث الأولى ، وإلى ذلك يشير قوله ^(١) .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ ، وَفِي مُبْدَى تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ
وَيُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدةً فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ بِقِلَّةٍ ، وَأَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ بِالمَشْتَقِ
كَمَا لَا تُؤَوَّلُ الْوَاقِعةُ فِي التَّسْمِيرِ ، وَقَدْ يَبْنِيهَا كُلُّهَا .

وزعم ابنه أن الجميع مُؤَوَّلٌ بِالمَشْتَقِ ^(٢) ، وهو تَكْلُفٌ ، وإِما قلنا به
فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ فِيهَا صِرَادٌ بِهِ غَيْرُ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِي ؛ فَالتَّأْوِيلُ
فِيهَا وَاجِبٌ .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة ^(٣) ، وذلك لازم ؛ فَإِنْ وَرَدَتْ بِلَفْظِ

(١) أى : قول ابن مالك في ألفيته .

(٢) فهو يؤول الحال الموطئة في قوله تعالى : (فتمثل لها بشرآ سوا) بأنه على
معنى فتمثل لها مستويًا في صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر - بزنة
اسم المفعول إن كانت حالًا من المفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالًا من
الفاعل - ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى : (فتم ميقات ربه أربعين
ليلة) بمعدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو « هذا بسرا أطيب منه
رطباً » بمطور ، ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو « هذا مالك ذهباً » بمنوع ،
ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى : (وتتحتون الجبال يوتاً)
بمصوص أو نحو ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : (أسجد لمن
خلقت طيناً) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فلماذا يجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف
لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن الحال لما كانت - كما قلت لك - آتية - وصفاً لصاحبها
كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة . فإن =

للمعرفة أَوَّاتَ بِسَكْرَةٍ ، قالوا : « جَاءَ وَحْدَهُ » ^(١) أى : منفرداً ،

== كان صاحبها نسكرة وجب أن يكون لها مسوغ ، فهو أنه جاز أن تكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو قولك « صربت الهمس للقيد » ففروا من توهم كونها نعتاً في هذه الحالة فالتزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها في التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للنعت فيهما .

(١) اعلم أن كلمة « وحد » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوباً ، إما لفظاً كما في قولهم « جاء وحده » وقولهم « اجتهد وحدك » ومنه قوله تعالى : (فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوباً تقدرباً ، وذلك إذا أضيف لياء التكلم ، كما في قول الشاعر :

وَالَّذُنُبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّبَاحَ وَالْمَطَارَا

وقد وردت هذه الكلمة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات ، قالوا في اللوح :

« فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريع وحده » وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين في عمر رضى الله عنهما : « كان والله أحوذياً نسيج وحده » .

ومنه قول الرازي :

جَاءَتْ بِهِ مُتَجَرِّراً بِبُرْدِهِ سَفَوَاهُ تَرْدِي نَسِيَجٍ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة التمدد : « فلان غير وحده » و « فلان جعيش وحده » والغير : تصغير غير وهو الحمار ، والجعيش : تصغير جعش وهو ولد الحمار ، وكلاهما يفتح أوله وسكون ثانيه .

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا في تخريج « وحده » في حال النصب .

فقال سيويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر للوضع موضع للشيء ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاء زيد وحده » قد قلت : جاء زيد إجماداً : أى انفراداً ، وأنت تريد جاء زيد متوحداً : أى منفرداً .

وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، ==

و « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدَنِهِ »^(١)، أى : عائداً ،

= وكأنك حين تقول : « جاء محمد وحده » قد قلت : « جاء زيد لا مع غيره » وهؤلاء نحاسوا « وحده » على مقابله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معاً » .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذ كان الأصل في هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والانفراد كما يرى سيويه فليس يبعد عندى أن يكون في نحو قولك « جاء على وحده » مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالاً من الضمير المستتر في جاء ، وتقدير الكلام : جاء زيد متوحداً توحداً ، ويصح أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جملة حالاً ، ويكون تقدير الكلام : جاء زيد يتوحد توحداً .

واختلفوا في موضع آخر من هذا المثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده » حال قد اختلفوا في صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيدا وحده » فقال سيويه : هو حال من الفاعل ، وقال ابن طلحة : هو حال من للفعول ، وأجاز للبرد كلا الوجهين ، والذي أميل إليه أنه حال من للفعول في المثال الذي ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلحة لأن المتكلم لو أراد أن الانفراد من أوصافه هو لقال « رأيت زيدا وحدي » أما هذا الاختلاف فيتصور في نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) اعلم أولاً أن « عوده » بفتح العين وسكون الواو - أصله مصدر عاد يعود ، والبدء : أصله مصدر بدأ يبدأ - بوزن فتح يفتح - ومعناه الابتداء ، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع « عوده » وبنصبه ، فأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ، وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر جوازا في « جاء » وأما رواية النصب فهي محل الكلام ، وقد اختلف النحاة في تحريمها ، فأما شيخ النحاة سيويه فيذهب إلى أن « عوده » مصدر في تأويل المشتق وهو حال من فاعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن « عوده » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والجار والمجرور متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده للعهد ، فالإضافة في « بدئه » وفي =

و « أَذْخُلُوا الْأَوَّلَ فَلَاوُلَ »^(١) ، أى : مرتبين ، و « جَاءُوا الْجُمَاءَ
الْغَفِيرَ »^(٢) ، أى : جميعاً ،

= « عوده » بمعنى آل العهدة ، ويقال هذا الكلام فى حق إنسان عهد منه عدم
الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو على الفارسى
إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالاً ، وكأنه قد قيل :
رجع عائداً عوده على بدئه .

(١) الأول : أفعال تفضيل مقترن بأل المعرفة ، وقد ورد منصوباً ، وأعربه
النحاة حالاً ، وجعلوا ما بعده معطوفاً عليه بالفاء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون
فى المؤول بنسكرة أهو مجموع الاسمين فيسكون قولك « ادخلوا الأول فالأول » على
تقدير ادخلوا مرتبين ، أم أن كل واحد من الاسمين يؤول بوصف منكر ، فيكون
تأويل هذا المثال ادخلوا واحداً فواحداً ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلماً
للدلالة على المعنى الذى يريد المتكلم بهذا الكلام .

(٢) الجاء ، فى الأصل : مؤنث الأجم ، وهما نظير أبيض وبيضاء وأحمر
وحمر ، واشتقاقهما من الجم - بفتح الجيم وتشديد الليم - وهو الكثرة ، وقالوا :
ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : (وتحبون المال حباً جماً)
أى : حباً كثيراً .
وقال الراجز :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا

وقالوا : هذه امرأة جماء للرائق ، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها ،
وأصل اشتقاق « الغفير » من الغفر - بفتح الغين وسكون الفاء - وهو الستر ، تقول
غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة العربية
فعل بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤثروا الصفة لأن الموصوف
- وهو الجماء - مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعل بمعنى مفعول
فإنهم لا يؤثرون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريح ،
وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قد قالوا : جاءوا الجماعة =

و « أَرْسَلَهَا الْمِرَّاكَ »^(١)، أى : معتركة .

= السائرة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم متروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا جماء غفيرا » فأتوا به منكرا على الأصل فى الحال ، والمعرف على التأويل بالنكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة فى قول لبيد بن ربيعة العامرى يصف حماراً وحشياً أورد أنه للماء لتشرب :

فَأَوْزَدَهَا الْمِرَّاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدَّخَالِ

والضمير المستتر فى « أوردها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى آتته ، وأصل المراك مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يذدها : لم يمنحها ولم يطردها ، والنفس - بفتح النون والفين جميعا - مصدر « نفس الرجل » - من مثال فرح - إذا لم يتم مراده ، و « نفس البعير » إذا لم يتم شربه ، والمراك كما ترى مصدر مقترن بأل ، فهو معرفة ، وللنحاة فى تخريجها ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيبويه - أن هذا المصدر حال - مع مخالفة لفظه للأصل فى الحال من وجهين : كونه مصدرا ، وكونه معرفة - وهو فى التأويل وصف منكرا ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثانى - وهو مذهب الكوفيين - أن « المراك » مفعول ثان لأرسل ، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنك تقول « ورد البعير الماء » فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وفى القرآن الكريم (فلما ورد ماء مدين) وفيه (لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها) وتقول « أوردت بعيرى الماء » فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، وفى القرآن الكريم (يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) وكأنه لما قال « فأرسلها المراك » قد قال : فأوردها المراك ، أى الازدحام ، وأراد مكانه ، ومع ثقافة هذا التخريج ترى فيه من التكاف ما لا يخفى على متأمل .

للمذهب الثالث - وهو مذهب أبى على الفارسى - وحاصله أن « المراك » مصدر باقى على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لمعامله مع أنه مبين لنوع عامله الذى يقدر وصفاً منكرا ، ويكون هذا العامل حالا من الضمير البارز للتصل العائد على الآتى ، وكأنه قد قال : فأرسلها معتركة المراك ، أى مزدحمة الازدحام للمهود .

الرابع : أن تكون نفس صاحبها في المعنى ، فذلك جاز « جاء زيدٌ صاحبكاً » وأمتنع « جاء زيدٌ ضحكاً » .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بقلة في المعارف ، كـ « جاء وخذه » ، و « أرسلها المرآة » .

وبكثرة في التسكرات^(١) ، كـ « طلع بفتة » ، و « جاء ركضاً » ،

(١) اعلم أولاً أن للعلماء خلافين في هذا الموضوع ، أحدهما في إعراب نحو « ركضاً » من قولهم « جاء زيد ركضاً » ولم يتعرض المؤلف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيديوه كما اختاره ابن مالك - وهو أحد آراء كثيرة في المسألة - ولم يتعرض لغيره بإثبات ولانقي ، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرض المؤلف له بنوع من التفصيل .

وقيل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المماثل لهذا التركيب ، فقد قالوا : قتلته صبرا ، وأثبته ركضاً ، ومثيا ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلته مشافهة ، وطلع علينا بخته ، وأخذت عن فلان سماعا ، وقال الله تعالى (ثم ادعهم يأتينك سعيًا) وقال سبحانه (ينفقون أموالهم سرا وعلانية) وقال (ادعوه خوفا وطمعا) وقال (إنى دعوتهم جهارا) . ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للنحاة فيه أقوالا كثيرة نجتزئ لك منها بأربعة ونكلك في الرجوع إلى باقيها - إن أردت المزيد - لما كتبناه على شرح الأشموني .

المذهب الأول : أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيديوه وجمهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر آخر الحال والنعت ، وقد وقع الخبر مصدرا منكرا كثيرا في نحو « زيد عدل » ووقع النعت مصدرا منكرا في نحو « هذا ماء غور » فلا ينكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قم قائما » أى قم قياما ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأدبت أكل التأديب » .

المذهب الثاني : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملة هي التي تقع حالا ، فتأويل « طلع زيد بغتة » طلع زيد بغتة ، وهذا مذهب الأخفش والمبرد المذهب الثالث : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل « قتلته صبرا » قتلته صابرا صبرا ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، وهو منقول من مذهب المبرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فتأويل « جاء زيد ركضا » ركض زيد ركضا ، كما قيل في نحو « أحبته مقة » و « شئتة بغضا » وهذا مذهب السكوفيين ، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو المجيء ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل ، وقد علمت في باب المفعول المطلق - مما ذكرناه لك ثمة - أن من صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه المثابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثاني فيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيويوه ، وعذره في ذلك أن الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقا ، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثاني : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقا ، ونعني بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو « كئنته مشافهة » و « جتته سرعة » و « قتلته صبرا » وألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبي العباس المبرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فبا إذا كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالأمثلة التي ذكرناها قبل ذكر الخلاف ، فأما إذا لم يكن المصدر =

== نوعاً من العادل فإنه لا يجوز القياس حينئذ ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو قتلته صبوا .. والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو « أنا رجل » ، وسرعة ، وبطئا ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع » اهـ .

للذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأي أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السماع :

للوضع الأول : أن يكون المصدر للنصب واقعاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علما » فيجوز لك أن تقول « أنت الرجل أدبا ، وحلماً ، ونبلأ ، وشجاعة ، وأنت الصديق إخلاصاً ، ووفاء ، وتضحية » وأن تقول « أنت العالم تحميماً ، ودقة نظر . وطول صبر ، وأناة » وورد النص عن الخليل بأن المصدر للنصب في هذا المثال حال ، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .

للوضع الثاني : أن يكون المصدر واقعاً بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شعرأ » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أنت حاتم جودا ، وأنت على شجاعة ، وأنت السموأل وفاء ، وأنت إياس ذكاء وفطنة ، وأنت عمر عدلا وعظفأ ، وأنت يوسف حسنأ ، وأنت الأحنف حلماً » ومن النحاة من رأى أن يعرب المصدر في هذا النوع تميزاً ، وقال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر » .

للوضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفضل الشرط جميعاً ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علما فاعلم » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أما ثراء فترى ، وأما نزاهة فترى ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتجاباً فذو حبة ، وأما فقاها ففقيه » والقول بأن انتصاب المصدر للنكر بعد أما على الحال هو قول سيويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر ==

و « قَتَلْتُهُ صَبْرًا » ، وذلك على التأويل بالوصف ، أى : مُبَاغِتًا ، وَرَاكِضًا ، وَمَصْجُورًا ، أى : محبوبًا .

ومَعَ كَثْرَةِ ذَلِكَ فَقَالَ الْجُمْهُور : لَا يَنْقَاسُ مطلقًا ، وَقَاسَهُ الْمَبْرِدُ فَمَا كَانَ نَوْعًا مِنَ الْعَامِلِ ، فَأَجَازَ « جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً » ومنع « جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا » ، وَقَاسَهُ الْفَاضِلُ بِوَابْنِهِ بِمَدِّ « أَمَا » نَحْوِ « أَمَّا عَلِيٌّ فَعَالِمٌ » أى : مَهْمَا يَذْكُرُ شَخْصًا فِي حَالٍ حَلِمٍ فَالْمَذْكُورُ عَالِمٌ ، وَبَعْدَ خَيْرِ شُبْهَةٍ بِهِ مَبْتَدُوءُهُ ، كـ « زَيْدٌ زَهِيْرٌ شِعْرًا » أَوْ غَرِنَ هُوَ بِأَلِ الدَّالِ عَلَى السَّكَالِ ، نَحْوِ « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

فصل : وَأَصْلُ صَاحِبِ الْحَالِ لِلتَّعْرِيفِ^(١) ، وَيَقَعُ نَسْكَرَةُ

= مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَاصِبُهُ الْاسْمُ الْمَشْتَقُّ الْوَاقِعُ بَعْدَهُ ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ الشَّرْطِ الَّذِي نَابَتْ عَنْهُ أَمَّا ، وَيَجِبُ عَلَى هَذَا - تَقْدِيرُ فِعْلِ الشَّرْطِ مُتَعَدِيًا ؛ فَنَحْوُ قَوْلِهِمْ : « أَمَّا عَلِيٌّ فَعَالِمٌ » يَقْدَرُ كَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ : « مَهْمَا تَذْكُرُ عَلِيًّا فَالْمَذْكُورُ عَالِمٌ » . وَيَذْكُرُ عَنْهُمْ هَذَا الرَّأْيُ فَمَا إِذَا كَانَ مَا بَعْدَ أَمَّا مَصْدَرًا مَعْرِفًا نَحْوِ « أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ » أَوْ اسْمَ جِنْسٍ غَيْرِ مَصْدَرٍ نَحْوِ « أَمَّا الْعَبِيدُ فَذَوُ عِبَادَةٍ » فَطَرَدُوا الْبَابَ فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ . (١) أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْحَالَ تُشَبِّهُ الْحَبْرَ وَتُشَبِّهُ النَّحْتَ ، وَلِشَبْهِهَا بِالْحَبْرِ كَانَتْ كَالْحَكْمِ عَلَى صَاحِبِهَا ، وَلِشَبْهِهَا بِالنَّحْتِ تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : الْحَالُ وَصْفٌ لِمَا فِيهَا قَدِ فِي طَائِلِهَا ، وَمِنْ أَجْلِ شَبْهِهَا بِالْحَبْرِ التَّزَمُوا أَنَّ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً ، لِأَنَّهَا حَكْمٌ عَلَيْهِ ، وَالْحَكْمُ عَلَى الْمَجْهُولِ وَهُوَ النَّسْكَرَةُ لَا يَفِيدُ ، كَمَا التَّزَمُوا ذَلِكَ فِي الْمُبْتَدَأِ مَعَ الْحَبْرِ لِنَفْسِ هَذَا السَّبَبِ ، وَشَيْءٌ آخَرُ اقْتَضَى أَنَّ تَكُونَ الْحَالَ نَسْكَرَةً وَأَنَّ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً ، وَذَلِكَ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَتَا مِثْلًا لِمَا فِيهَا فَكَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ كَانَا نَسْكَرَتَيْنِ لِتَوْحِيدِ السَّامِعِ أَنَّهُمَا نَعْتٌ وَمَنْعُوتٌ ؛ فَالْتَزَمُوا التَّخَالُفَ بَيْنَهُمَا ، لِيَتَنَبَّهَ عَنْ ذَهْنِ السَّامِعِ مِنْ لَوْلِ وَهَلَا كَوْنُهُمَا صِفَةً وَمَوْصُوفًا ، وَإِنَّمَا يَلْتَقِي هَذَا الْوَهْمُ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ يَجِبُ اتِّفَاقُهُمَا تَعْرِيفًا وَنَسْكَرَةً ، وَكَانَ صَاحِبُهَا هُوَ الْمَعْرِفَةُ ؛ لِأَنَّهُ كَمَا سَمِعْتَ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ وَكَانَتْ هِيَ النَّسْكَرَةُ لِكُونِهَا =

بِمُسُوغٍ^(١)، كَأَن يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ الْحَالُ ، نحو « فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ » ،
وقوله :

== حكما ، ولهذا تجد المسوغات التي يذكرها النحاة لحج صاحب الحال نكرة للدار فيها
على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة ، انظر مثلا إلى تقدم الحال
على صاحبها النكرة فإن السرفى هذا هو أف التعت لكونه تابعا لا يجوز أن
يتقدم على النعت ، فإذا تقدم ما قد يظن نعتا زال بتقدمه هذا التوهم لهذا
السبب ، وهكذا .

والذى أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجا إلى التعت منها إلى الحال
ذلك لأن التعت يخصص النكرة ويبينها نوع يان ، فإذا قلت « لقيت رجلا شجاعا »
تبدر إلى ذهن سامعك أن « شجاعا » نعت ، فإن كنت بنيت كلامك على أنه حال
فقد أوقعت السامع فى لبس ، وإنه محذور .

فإن قلت : فأى فرق بين أن يعتبر السامع « شجاعا » نعتا وأن يعتبره حالا ،
وأنت تقولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما لفرقا عظيما مع هذا الذى نقوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها
وقيد فى عاملها ؛ فعنى اللال على أن تعتبر شجاعا نعتا أن الشجاعة وصف لرجل فى وقت
اللقاء وفى غيره ، ومعنى هذا اللال على أن تعتبر شجاعا حالا أن الشجاعة وصف له فى
وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين العنيتين .

(١) من المسوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود
الواو فى صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة ، لأن التعت لا يفصل بينه وبين
منعوته بالواو ، نحو قوله تعالى : (أو كالتى مر على قرية وهى خاوية على عروشها) ،
وقول الشاعر :

مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي

قَوْلِي لِي إِلَى كَيْلَى الْقِدَاةِ شَفِيعُ

وقيل : إن مجيء الحال من النكرة غير الموصوفة موقوف على السماع ، لا يجوز
لا فيما ذكر من المسوغات ولا فى غيره .

* لَيْمَةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ *

— ٢٦٩ —

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيويه بيتا هذا الشاهد صدره ، وعجزه قوله :

* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ *

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بيتاه :

لَيْمَةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أُسْحَمٍ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبته ؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذى الرمة .

اللمة : « لمة » اسم امرأة « موحشا » اسم فاعل من مصدر قولهم : أوحش للزل ، إذا خلا من أهله « الطلل » ما بقي شاخصا من آثار الديار ، و « خلل » - بكسر الخاء وفتح اللام - جمع خلة - بكسر الخاء - وهي بطاقة تنشى بها أجفان السيوف ، و « الأسحم » السحاب الأسود ، و « المستديم » الدائم .

الإعراب : « لمة » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، لمة : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للملحمة والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال يقول العلماء إن صاحبه هو « طلل » الآتى ، وهذا إنما يجري على مذهب سيويه الذى يحيز مجيء الحال من اللبث ، فأما الجمهور الذى يمتنونه - بدعوى أن من للقرع عندهم أن العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل فى شيئين - فإنهم يجعلون صاحب هذا الحاد هو الضمير للبتكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء فى ضمير الغيبة أكان مرجعه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير للبتكن فى الخبر كان صاحب =

= الحال معرفة عند جمهرة النحاة ؛ فلم يكن البيت شاهداً لجيء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره النحاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير الغيبة بحسب مرجعه ، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه المذاهب ههنا لما سأذكره لك في بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طلل ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغيبة العائد إلى الطلل اسم كأن ، مبنى على الضم في محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح الذي هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحشا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما في البيت الآخر ، فالمسوغ غير قاصر على التقدم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التي بعده .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : هكذا قالوا ، وفي كلامهم تصور من وجهين : الوجه الأول : أنه لا يتأني الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؛ أولهما : قول سيبويه إن مجيء الحال من المبتدأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذي يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه - وهو المبتدأ - نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثاني : أن النكرة - وهي « طلل » - في بيت سيبويه موصوفة بجملة « يلوح - إلخ » فانا أن ندعى أن المسوغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

أو يكون مخصوصاً إما بوصفٍ ، كقراءة بعضهم : (وَأَنَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا)^(١) ، وقول الشاعر :

٢٧٠ - نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوْحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلْكَ مَا خَرَّ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية الكريمة مبنى على تقدير الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقاً بجاء كان « مصدقاً » حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حيئذ ، ويجوز أيضاً على تقدير كون الجار والمجرور نعتاً لكتاب أن يكون « مصدقاً » حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للسألة ، وهذه القراءة التي استشهد المؤلف بها شاذة .

٢٧٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد

بعد هذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتِ مُبَيَّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

ومنه تأكد أن الرواية بنصب قوله : « مشحونا » الذي هو محل الشاهد

في البيت .

اللفظة : « نجيت » بتضعيف الجيم - أنقذت وخلصت « نوحا » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربي مشتق من النوح وهو البكاء « استنجيت له » قبلت دعاءه وأجبتة إلى ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعاً - السفينة ، ويقال أيضاً فيه فلك - بزنة قفل - وجمعه فلك - بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد في اللفظة الثانية - فيستوى الواحد والجمع في اللفظ ؛ فيقدر المستعمل في المفرد بزنة قفل والمستعمل في الجمع بزنة حر « ماخر » هو اسم الفاعل من قولك « غمرت السفينة » إذا شقت الماء فسمعت لها صوتاً « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبنى على المكون لا محل له من الإعراب ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =

وليس منه (فيها يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)^(١) ، خلافاً

= اشتغال المحل بحركة التناسية ، وهو مضاف وبإاء التكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه « نوحا » مفعول به لنجى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستجيت » الولو حرف عطف ، استجاب : فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « في فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك مجرورة بالكسرة الظاهرة « في اليم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشعونا » حال من فلك .
الشاهد فيه : قوله « مشعونا » فإنه حال من النكرة التي هي فلك ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكم ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصلت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشيوع بحيث تعتبر مجهولة ، فأنهم ذلك وتدبره .

(١) من الآية ٤ من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمور والثاني واحد الأوامر ، ووجه تخطيط المؤلف للناظم وابنه في التمثيل بهذه الآية أنها يذهبان إلى أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات ، وأمر المجرور الذي هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحداً من هذه الحالات ؛ لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ولا هو بضمه ولا مثل بعضه في صحة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمراً المنصوب الذي جعله حالا اسم جامد ، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفاً .

هذا ، ويجوز لك في (أمرا) المنصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوباً بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى أمراً من عندنا « نص عليه الزمخشري في الكشف قال « أى أعنى بذلك أمراً كائناً من لدنا ، وذلك تفخيم لشأنه » ولك أن تجعله مفعولاً لأجله ، وأن تجعله مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يفرق ، وأن تجعله حالاً من كل المضاف ، وسوغ - على هذا الوجه - مجيء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن تجعله حالا من الفاعل أو للمفعول في (أنزلناه) فتدبره باسم فاعل على على الأول ، أى آمرين به ، وتقديره على الثاني باسم مفعول ، أى مأموراً به .

للعظيم وابنه ، أو بإضافة ، نحو (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ)^(١) ، أو بمعمول ،
نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخْوَكِ شَدِيداً » أو مسبوقاً بنفي ، نحو (وَمَا أَهْلَكُنَا
مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَمَّا كَتَبَ مُتَعَلِّمٌ)^(٢) ، أو نهي نحو :
• لَا يَنْبَغُ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَنْهَلٍ^(٣) •

وقوله :

٢٧١ - لَا يَرْكَزَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ
يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، فسواء : حال من أربعة المضاف إلى أيام .
وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصصها وتبينها نوع بيان .
(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر ، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات للجيء
الحال من النكرة ، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفي ، والثاني اقتران جملة
الحال بالواو ، والثالث وقوع « إِلَّا » الاستثنائية قبلها ، لأن الاستثناء للفرغ لا يقع
في النعوت .

وذهب جابر الله الزخشرى إلى أن جملة « لَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » صفة لقرية ، وزعم
أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصوق الصفة بالموصوف ، وارتضى هذا الكلام
ابن هشام الخضراوي ، لكن ابن مالك رده رداً منكراً ، وقال : ما ذهب إليه جابر
الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد ، ولا يعرف نحوى بصرى أو كوفى
ذهب إليه ، فوجب ألا يلتفت إليه ، وأيضاً فإنه قد علل كلامه بتعليل لا يناسبه ،
وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتغايرهما ،
وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد ، فلا يجوز أن يقال : إن العاطف مؤكد ، وأيضاً
فإن الواو فصلت في اللفظ بين الأول والثاني ، ولولا الواو لتلاصقا ، فكيف يقال
إنها أكدت لصوقهما ، اه كلامه باختصار وإيضاح .

(٣) من كلام ابن مالك في الألفية .

٢٧١ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام أبي نعامه قطري بن الفجاءة =

= للزاني الخارجى ، وهو أول آيات أربعة رواها أبو على القالى فى أماليه (١٩٠/٢)
 الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (التبريزى ١ / ١٣٠
 بتحقيقنا) وهذه :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرُّمَاحِ دَرِيَّةً مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي
 حَتَّى خَصَبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي أَكْنَافَ سَرَجِي أَوْ عِنَانَ إِيَّامِي
 ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصِبْ جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

اللغة : « لا يركن » نقول : ركن فلان إلى فلان يركن - مثل دخل يدخل ،
 ومثل علم يعلم وهى أشهرهما ، ومثل فتح يفتح بالتداخل على أن الماضى من الأولى
 وللضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون
 عينه أو لامه حرف حلق « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الشيء » إذا نكص
 عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى فى الأصل : صوت النحل وما أشبهه ،
 ثم استعمل فى الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل فى الحرب لما تشتمل عليه من جلبة
 وصياح « متخوفاً » خائفاً ، أو هو الذى يخاف شيئاً بعد شيء ، يعنى يخاف المرة بعد المرة
 « الحمام » الحما بكسر الحاء المهملة - الموت « درية » أراد أرائى غرضاً لأصحاب
 الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أصحابه يسترون به ويتقون به أعداءهم
 فيكون هو ستره لهم « جذع البصيرة » أراد أنه فنى الاستبصار قوى الإدراك « قارح
 الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذى بلغ النهاية من السن ، وهم لا يعدون سنّاً بعد
 القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة
 وتذليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يركن »
 يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا
 الناهية ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أحد »
 فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من
 الإعراب « الإحجام » مجرور بإلى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أو استفهام ، كقوله :

— ٢٧٢ — * يَا صَاحِبَ هَلْ حُمِّ عَيْشٍ بَاقِيًا فَتَرَى *

= متعلق بـ «يركن» «يوم» ظرف زمان منصوب بقوله يركن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الوغي» مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متخوفا» حال من قوله «أحد» الواقع فاعلا ليركن المعمول للا ناهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «لحام» اللام حرف جر ، مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، وحام : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله «متخوفا» الواقع حالا .

الشاهد فيه : قوله «متخوفا» فإنه حال ، وصاحبه قوله «أحد» وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهي الذي هو شبهه بالنفي .

٢٧٢ — نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء ، ولم يسمه ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا *

اللفظة : «يا صاح» أصله يا صاحبي ، فرخم بمحذف آخره - وهو الباء - واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء المتكلم «حم» فعل ماض مبني للمجهول - ومعناه قدر وقضى وهيء سببه «عيش» أراد بالعيش هنا الحياة «باقيا» أصل الباقي الذي لا ينفى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتبادى مدته ، وأراد ههنا للمعنى الأول ، أو أراد للمستقر المهادى الذي لا يشوبه كدر ولا يعتريه تنغيص «فترى» هى هنا بمعنى تعلم «العذر» بضم فسكون - بمعنى العذرة ، وهى كل ما يتعلل به «الأمل» هو ترقب الشيء وانتظاره ، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله للتواصل لها دون أن يفكر فى شأن الآخرة أو يعمل لها .

المعنى : يستفهم استفهاما إكساريا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبله المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر ، فيكون ذلك عذرا لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا الفانى .

=

وقد يقع ^(١) نَكِرَةً بغير مُسَوِّغ ، كقولهم « هَلَيْكَ مِائَةٌ بَيْضًا » ^(٢) ،

= الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على التثنية لا محل له من الإعراب « صاح » منادى مرفوع ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه منقطعاً عن الإضافة فهو مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمة الظاهرة « باقياً » حال من عيش الواقع نائب فاعل لحم التاني لحرف الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى حرف التثنية « فترى » الفاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « العذر » مفعول به لتري منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « بإيادها » إبعاد : مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير التائبة العائد إلى النفس مضاف إليه مبني على السكون فى محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رافع بالفاعلية « الأملأ » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف نلاطلاق .

المشاهد فيه : قوله « باقياً » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نكرة ، والذى سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد الاستفهام التى هو شبه النفى .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس ، ونقل ذلك عن سيبويه ، والعلماء يقولون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس (٢) يمس : جمع أبيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليست فلوساً ولا دنائير ، لأن الدراهم من الفضة وهى بيضاء ، والدنائير من الذهب وهو أصفر ، والفلوس من =

وفي الحديث « وَصَلَى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا »^(١).

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاث حالات :

أحداها - وهي الأصل - : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه ، كـ « جاء زيد ضاحكًا » ، و « ضربت اللص مكثوفًا » فلك في « ضاحكًا » و « مكثوفًا » أن تتقدمهما على الرفع والمنصوب .

الثانية : أن تتأخر عنه^(٢) وجوبًا ، وذلك كأن تكون بحضرة ، نحو

النحاس ، وهذا مثال رواه سيدييه عن العرب ، و « يضا » يجب أن يكون حالا من المائة ، وهي نكرة ، فدل على صحة مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ ، في غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « يضا » تمييزًا للمائة ، لوجوبين : أحدهما أنه جمع منصوب ، وتمييز المائة يكون مفردًا محرورا ، نحو قولك « له عندى مائة دينار » والوجه الثاني أنك لو رفعت فقلت « عليه مائة يضا » لكان نعتًا ، وقد علمت أن النعت والحال أخوان ، فلما جاء منصوبا كان الأولى أن يجعله حالا .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس في الموطأ ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ المروي هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطيء لا يرى لك أن تأخذ به ، فإن النحاة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوثق من رواة الشعر ، وأدق منهم تحريًا ، وأوثق منهم ضبطًا ، وأكثرم عرب يحتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبي بلفظ من عنده - مع تحريمه إصابتة للمعنى بدقة - لم يكن من المنكر أن تحتج بلفظه هو .

(٢) من اللواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول في هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر في ذلك أن الأصل في الواو أن تكون للعطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على للعطف عليه ، فراعوا في واو الحال ما راعوه في واو العطف .

(وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ) ^(١) ، أو يكون صاحبها مجروراً ^(٢) : إما بحرف جر غير زائد ، كـ « مَرَرْتُ يَهْنَدُ جَالِسَةً » ،

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فذهب ابن مالك في عامة كتبه وأبو علي الفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقاً .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز مطلقاً .

وفصل السكوفيون ، فأجازوا التقديم في ثلاث مسائل - أولاً أن يكون المجرور ضميراً نحو قولك « مررت بك ضاحكة » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكة بك » ، وثانيها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك « مررت يزيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول : « مررت مسرعين يزيد وعمرو » ، وثالثها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قولك « مررت يهند تضعحك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضعحك يهند » - ومنعوه فيما عدا ذلك .

وقولنا في بيان موضع الخلاف « حرف جر أصلي » احتراز عن المجرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ، نحو قولك « ما جاءني من أحد مبشراً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما جاءني مبشراً من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالقياس ، فأما النص فآيات من الكتاب الكريم وآيات من شعر العرب ، وسيأتي في كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس فحاصله أن المجرور بالحرف مفعول في المعنى ، وقد جوز العلماء كلهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معني لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً .

وأما المانعون فقد التزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فأما الآيات فقالوا : إنها =

== شعر ، وما كان دليله الشعر وحده ، ولم يجد في كلام العرب للشور مثله فإنه لا يثبت ، لأن ماسيله الشعر وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكروا أنها تحتمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذى ذكره المحيرون ، والدليل على احتمال وجها أو وجوها أخرى لم يبق مستندا صالحاً للاستدلال ، وأما قياس المجرور على الفعل فزعموا أن بينهما فرقا ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل المتعدى بحرف الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التثيير في ترتيب معمولاته .

هذا ، ومما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بحرف الجر الأصلى كل حرف زائد تجب زيادته أو تغلب ، فأما الحرف الزائد الذى تجب زيادته فنحو الباء التى تجب زيادتها في فاعل أفعل التعجب الذى على صورة الأمر ، نحو قولك « أكرم بأبى بكر مشفقاً » وأما الباء التى تغلب زيادتها فنحو الباء الزائدة في فاعل كفى ، نحو قولك « كفى بزيد زائراً » والخلاف الذى تقدم إيضاحه يمرى في هذا النوع ؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى جوز ههنا ، ومن لم يجوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلى لم يجوز ذلك فهنا . الأمر الثانى : أن الأسباب التى تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر للؤلف منها ثلاثة - أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر أصلى ، على الإيضاح الذى بيناه ، وأن يكون صاحبها مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة محضة ، أو مطلقاً ، وأن يكون الحال محصورة - وقد بقي ستة أسباب لم يتعرض للؤلف لها ، ونحن نذكرها لك هنا بإيجاز - مع إفادتنا إليك أن للؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها - فنقول :

الأول : أن يكون العامل في صاحب الحال « كأن » الذى هو حرف تشبيه ، نحو قولك : « كأن زيدا أسد غاضباً » لا يجوز لك أن تقول : « كأن غاضباً زيدا أسد » .

الثانى : أن يكون العامل « لعل » الذى هو حرف ترج ، نحو قولك : « لعل محمداً مقبل علينا مبشراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل مبشراً محمداً مقبل علينا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت » الذى هو حرف تمن ، نحو قولك : « ليت »

وَحَالَفَ فِي هَذِهِ الْفَارِسِيَّ وَابْنَ جَيْتٍ وَابْنَ كَيْسَانَ ؛ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ ، قَالَ
النَّبَاطِمُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لَوْرُودِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً
لِلنَّاسِ) ^(١) ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

— ٢٧٣ — * تَصَلَّيْتُ طَرُفًا عَفْكَمُ بَعْدَ يَنْفِيكُمْ *

= الأستاذ حاضر مشفقاً علينا ، فلا يجوز لك أن تقول : « ليت مشفقاً علينا
الأستاذ حاضر » .

ويجمع هذه الثلاثة قولنا « أن يكون العامل معنويا » .

الموضع الرابع : أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب ، نحو قولك : « ما أحسن
هندا مسفرة » ، فلا يجوز لك أن تقول : « ما أحسن مسفرة هندا » .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميراً متصلاً بصفة آل ، نحو قولك :
« القاصدك معطيا زيد » فمعطيا : حال من ضمير المخاطب في القاصدك ، ولا يجوز
تقديمه ، فليس لك أن تقول : « معطيا القاصدك زيد » .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولاً لحرف مصدرى ، مثل أن المصدرية ،
وذلك نحو قولك : « يعجبني أن ضربت هندا مؤدبا » فمؤدبا : حال من تاء المخاطب
الواقعة فاعلاً في ضربت المعمول لأن ، فلا يجوز لك أن تقول : « يعجبني مؤدبا أن
ضربت هندا » .

وفي هذا القدر كفاية ، والله السئول أن يشفعك به .

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ .

٢٧٣ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي *

اللغة : « تسليت » تصبرت وتكلفت العزاء والجلد والسوان ، وكذلك
كل فعل على وزن تفعّل ، يدل على أن الفاعل يتكافى الفعل ليصبح من عاداته
وسجاياه ، ونظيره : تحلم ، وتكرم ، وتشجع ، وتجلد ، وتعزى ، وتنبّل ، وانظر
= قول الشاعر :

(٢١ — أَوْضَحِ لِلْسَّالِكِ ٢)

= تَحَلَّمَ عَنِ الْأَذْنَانِ وَاسْتَبَقِي وَدُخْمٌ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَ
وإلى قول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَمُرْ قَلْبُهُ

مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء - معناه جميعا ، والأصل في هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ؛ تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا « بينكم » البين - بفتح الباء وسكون الياء المثناة - أصله الانفصال والبعد والفراق ، وتقول : بان الشيء عن الشيء بين بينا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » الذكري - بكسر الهمزة وسكون الكاف - التذكر .

الإعراب : « تسليت » تسلى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بمن « عنكم » عن : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بتسلى « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « بذكراكم » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مفردة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتسلى ، وذكرى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، واليم حرف عماد « حتى » حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين اسم كأن مبني على الضم في محل نصب « عندى » عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كأن ، وعند مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

== الشاهد فيه : قوله « طرأ » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله « عنكم » وهذه الكاف مجرورة المحل بمن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر للصنف أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، وحكى عن الفارسي وابن جني وابن كيسان تجوز ذلك في السعة ، وشاركهم في القول بجواز التقديم ابن برهان وابن مسكون وبعض الكوفيين .
وحكى عن ابن مالك أنه صحح في هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال في شرح التسهيل : « وجواز التقديم هو الصحيح لوروده في الفصح كقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكأنه - على هذا - حال من الناس ، وصاحب الحال مجرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور » .

ومما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان - وهو من شعر الحماسة :
إِذَا الْمَرْءُ أَغْيَتُهُ الرُّوءَى نَاشِئًا فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ
الشاهد فيه : قوله « كهلاً » فإنه حال من الهاء المجرورة محلاً بعلی في قوله :
« عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قاتله هو المجنون :
لَيْسَ كَانَ بَرْدُ اللَّاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبَا إِنَّهَا لَحَبِيبُ
الشاهد فيه : قوله « هيمان صادياً » فليهما حالان من الياء المجرورة محلاً بلي في قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر (ولم أعر على نسبه) :
غَافِلًا تَمَرِضُ اللَّيْثِيَّةُ لِلْمَرْءِ فَيَدْعُو وَلَاتَ حِينَ إِبَاءِ
الشاهد فيه : قوله « غافلاً » فإنه حال من « المرء » المجرور باللام ، وقد تقدم عليه .

ومما حلوه على هذا قوله تعالى : (وجاءوا على قبيصه بدم كذب) فقد أعربوا (على قبيصه) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دم) المجرور بالياء ، =

والحق أن البيت ضرورة ، وأن (كافة) حال من الكاف^(١) ، والتاء للبالغة ، لا للتأنيث^(٢) ، ويلزمه تقديم الحال المحصورة ، وتعدى « أرسل » باللام ، والأول ممتنع ، والثاني خلاف الأكثر^(٣) .
 وإما بإضافة^(٤) ، كـ « أعجبتني وجهها منسفرة » .
 وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بمضه كهذا

== وقد تقدم الحال كما ترى ، وجعل الزحشرى (على قيمه) في محل نصب على الظرفية ، وكأنه قد قيل : وجاءوا فوق قيمه بدم كذب ، وإنما ذهب إلى هذا فراراً من تقدم الحال على صاحبها المجرور ، ولم يقره العلماء على ذلك ؛ لأن المعنى لا يساعد عليه .

(١) هذا التخريج مما ذكره الزجاج ، ولم يرتضه ابن مالك ، وعمل رده بأن يجيء التاء للبالغة صماعى في أمثلة للبالغة مثل علامة ، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل مثل راوية فهو شاذ لا يقاس عليه ، والمعروف أنه لا يجوز حمل القصيح على الشاذ ، خصوصاً إذا وجد له عمل آخر لا شذوذ فيه .

(٢) وجعل الزحشرى (كافة) صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : وما أرسلناك إلا رسالة كافة ، ورد هذا التخريج بوجهين ، الأول : أن كلمة (كافة) لا تستعمل في الكلام العربى إلا حالا ، فجعلها صفة ينافى ما ثبت لها من ذلك ، والوجه الثانى : أن حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد في صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف ، و (كافة) مع رسالة ليس من هذه الباب .

(٣) أما ادعاء أن تقديم الحال المحصورة ممتنع فغير مسلم ، فقد صرح البصريون والكسائى والفراء وابن الأنبارى بجواز تقديم المفعول المحصور ، ولا فرق بينه وبين الحال ، وأما تعدى (أرسل) باللام ، فقد ورد في قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) .

(٤) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال ، وإن كانت غير محضة نحو « هذا شارب السويق ملتوتاً ، الآن أو غداً » جاز التقديم ، ذكره النظم فى التسهيل ، وأنكره ابنه عليه .

لثالث ، وكنوله تعالى : (وَتَزَعَنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)^(١) ،
 (أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا)^(٢) ، أو كعضه نحو (مِلَّةَ
 إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)^(٣) ، أو عاملاً في الحال ، نحو (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)^(٤) ،
 و « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » و « هَذَا شَارِبُ السُّوقِ مَلْتَوْتًا »^(٥) .

(١) من الآية ٤٧ من سورة العنكبوت

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يجوز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو « أعجبنى وجه هند مسفرة » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين المضاف والمضاف إليه فكنت تقول في هذا المثال « أعجبنى وجه مسفرة هند » فتفصل بين المضاف الذى هو وجه والمضاف إليه الذى هو هند ، بالحال الذى هو مسفرة ، وقد علمت أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإما أن تقع قبل المضاف فكنت تقول في المثال المذكور « أعجبنى مسفرة وجه هند » فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول يتعرف بالصلة والمضاف يتعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابهت منزلتهما أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا في الإضافة المضافة كالثالث الذى صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة غير المضافة - وهى اللفظية التى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف أو رفع القبح - فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل تقديم الحال على صاحبها ، مثال هذه الإضافة اللفظية « زيد شارب السوق ملتوتا » يجوز أن تقول ذلك ، وأن تقول : زيد شارب ملتوتا السوق - بجر السوق ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال ، وعلى ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية الانفصال فلا يعتد بها ، ولم يرض ابنه بدر الدين هذا الكلام .

الثالثة : أن تَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو
« مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ » .

فصل : وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً :

إحداها — وهى الأصل — : أن يجوز فيها أن تَتَأَخَّرَ عنه وأن تَقَدَّمَ عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : قِدْلًا مُتَصَرِّفًا ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا » ، أو صفة تشبه الفعل للتصرف^(١) ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعًا » ،

== هذا ، وقد اختلف النحاة : هل يجوز أن يجرى الحال من المضاف إليه في غير هذه المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف ؟ فذهب أبو على الفارسى إلى الجواز ، ونقله عنه ابن الشجرى فى أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز يجرى الحال من المضاف إليه فى غير المسائل الثلاث التى ذكرها المؤلف تابعاً له فيها .

ومما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحداً منها قول تأبط شراً :

سَلَيْتَ سِلَاحِي بَائِسًا وَشَقَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ
الشاهد فيه : قوله « بَائِسًا » فإنه حال من ياء التمسك فى سِلَاحِي .

ومثله قول زيد الفوارس :

عَوِذْ وَبُهْتَنَةً حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف — من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان ضلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل به بالآية الكريمة وبالمثل وببيت يزيد بن مفرغ الحميرى — هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الجرى إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفواصل نحو قولك « زيد جاء راكباً » لا يجوز عندهما أن تقول فى هذا المثال : راكباً زيد جاء ، ومن هنا تفهم السر فى استدلال المؤلف بالآية الكريمة التى ترد على الأخفش ، وأما المثل والبيت فيردان على الجرى .

فَكَ فِي « رَاكِبًا » وَ « مُسْرِعًا » أَنْ تُقَدِّمَهُمَا عَلَى « جَاءَ » وَعَلَى « مُنْطَلَقِي » ،
 كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ)^(١) ، وَقَالَتِ الدَّارُ : « شَتَّى
 تَوُوبُ الْحَلْبَةِ »^(٢) ، أَيْ : مُتَفَرِّقِينَ يَرْجِعُ الْحَالِبُونَ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :
 • نَجَمَتْ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ •^(٣) [٥٥]

(١) مِنَ الْآيَةِ ٧ مِنْ سُورَةِ الْقَمَرِ .

(٢) هَذَا مِثْلُ مَنْ أَثَالِ الْعَرَبِ ، يَقُولُونَهُ عِنْدَ مَا يَرِيدُونَ أَنْ يَعْبرُوا عَنْ اخْتِلَافِ
 النَّاسِ فِي الْأَخْلَاقِ مَعَ أَنْ أَصْلُهُمْ وَاحِدٌ ، وَقَدْ أَشَارَ الْمُؤَلِّفُ إِلَى مَعْنَى مُفْرَدَاتِهِ ،
 فَشَتَّى : جَمْعُ شَتَيْتَ ، مِثْلُ جَرَحِي مَعَ جَرَحٍ ، وَمَعْنَى شَتَيْتَ : مُتَفَرِّقٌ ، وَتَوُوبُ :
 أَيْ تَرْجِعُ ، تَقُولُ : آتَى يَتَوُوبُ أَوْ بَا - مِثْلُ قَالَ يَقُولُ قَوْلًا - وَمَا بَا ، وَالْمَعْنَى رَجَعَ ،
 وَالْحَلْبَةُ : جَمْعُ حَالِبٍ - بَوَزَنَ قَاتِلٍ وَقَتْلَةٍ وَفَاجِرٍ وَفَجْرَةٍ وَفَاسِقٍ وَفَسَقَةٍ وَكَانِبٍ وَكَتَبَةٍ -
 وَأَصْلُ الْمِثْلِ أَنْ أَصْحَابَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَسَائِرِ النِّعَمِ عِنْدَ مَا يَرِيدُونَ أَنْ يَرُدُّوا الْمَاءَ
 لِيَسْقُوا نَعْمَهُمْ يَرُدُّونَ مَجْتَمِعِينَ ، وَعِنْدَ مَا يَرِيدُونَ أَنْ يَحْمِلُوا مَا شِئْتُمْ يَحْمِلُونَهَا
 مُتَفَرِّقِينَ ، فَيَحْمِلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا شِئْتَهُ عَلَى حِدَةٍ ، وَ « شَتَّى » حَالٌ مِنَ الْعَلْبَةِ
 الْوَاقِعَةِ فَاعْلًا لَتَوُوبٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَالُ عَلَى صَاحِبِهَا وَعَلَى الْعَامِلِ فِيهِ أَيْضًا ،
 وَإِنَّمَا سَاغَ هَذَا التَّقْدِيمُ لِأَنَّ هَذَا الْعَامِلَ فَعْلًا مُتَصَرِّفًا ، فَهُوَ مِنَ الْقُوَّةِ بِحَيْثُ يَعْمَلُ
 مُتَأَخِّرًا أَوْ مُتَقَدِّمًا .

فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْعَامِلُ فَعْلًا مُتَصَرِّفًا وَلَا صِفَةً تَشْبِهُ الْفِعْلَ الْمُتَصَرِّفَ - بِأَنْ كَانَ فَعْلًا
 جَامِدًا كَفِعْلِ التَّعَجُّبِ فِي نَحْوِ « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا مُقْبِلًا عَلَى مَا يَنْفَعُهُ » أَوْ كَانَ صِفَةً
 تَشْبِهُ الْجَامِدَ كَأَفْعَلِ التَّنْفِيزِ فِي نَحْوِ « مُحَمَّدٌ أَفْضَحُ النَّاسِ مُتَعَدِّثًا » أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ
 نَحْوَ قَوْلِكَ « نَزَلَ مُسْرِعًا » أَوْ كَانَ عَامِلًا مَعْنَوِيًا كَالْحُرُوفِ الَّتِي عَمِلَتْ بِشَبْهِهَا فِي الْمَقَامِ
 بِالْفِعْلِ وَكَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ نَحْوَ قَوْلِكَ « لَيْتَ عَلَيَّا زَائِرُنَا مُغْلَضًا » وَإِبْرَاهِيمَ
 فِي الدَّارِ جَالِسًا ، وَخَالِدَ عِنْدَكَ مُنْعَثًا - فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ
 ذَلِكَ ، وَلَا فَيَا أَشْبَهَهُ .

(٣) قَدْ سَبَقَ الْإِسْتِشْهَادُ بِهَذَا الشَّاهِدِ فِي بَابِ الْمَوْصُولِ (وَهُوَ الشَّاهِدُ رَقْمُ ٥٥
 السَّابِقِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ) وَذَكَرْنَا هُنَاكَ نَسْبَتَهُ وَتَكْمِلَتَهُ ، فَارْجِعْ إِلَيْهِ هُنَا . =

فـ «تَحْمِلِينَ» في موضع نصبٍ على الحال ، وعاملها « طليق » وهو صفة مشبهة .

الثانية : أن تَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان لها صَدْرُ الكلام ، نحو « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟ »

الثالثة : أن تَتَأَخَّرَ عنه وجوباً ، وذلك في ست مسائل ^(١) : وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ مُعْتَبِلاً » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل ، نحو « هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيباً » - أو مُصَدِّراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو « أَعْجَبَنِي أَعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِماً » ، أو اسم فعل ، نحو « نَزَّالٌ مُسْرِعاً » ، أو لفظاً مُضْمِناً معنى الفعل دون خروفيه ، نحو (قَتَلْتَ بُيُوتَهُمْ خَاوِيَةً) ^(٢) ، وقوله :

= والشاهد هنا قوله « تحملين » فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع في قوله « طليق » الذي هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل في الحال هو قوله « طليق » وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف ؛ فيكون في الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة ، وتقدير الشاهد : وهذا طليق حال مع كونه محمولا لك ، وفي الموضع الذي أحلناك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه « هذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ ، وجملة « تحملين » صلة ، و « طليق » خبره ، وتقديره عندهم : والذي تحمليه طليق ، وهو مردود .

(١) هذه المسائل الست هي التي ذكرناها فيما سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم في كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تفعل عن ذلك ، واعرف الآن - بما ذكره المؤلف - أنه يجب في كل واحدة منها أيضاً أن يتأخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأخر عن العامل أيضاً .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة النمل .

• ٢٧٤ - • كَانُ قُلُوبِ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابَسًا •

٢٧٤ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• لَدَى وَكْرِهَا الْمُنْتَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي •

وهذا البيت من قصيدة له مستعبادة ، ومطلعها قوله :

أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَهْيَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي الْعُمْرِ الْخَالِي
وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ أَخَذْتَ عَنْدِهِ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة في باب العرب والمبني في مباحث الجمع بألف

وتاء من يدين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللمعة : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في جاهليتهم ، كانوا يقولون :
عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ،
ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتي في شواهد باب الحكاية :

أَتَوْنَا نَارِي فَقُلْتُ : مَتُونْ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : الْجِنُّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظِلَامًا

وقد اختلف العلماء في « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد

ووصف ووسم ، فكما تقول : وعد يعد عد ، ووصف يصف صف . ووسم يسم

سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، فحذفت النون اعتباطا للتخفيف ،

فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « الطلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار

الديار « العصر الخالي » الزمن الماضي الذاهب في القدم « وهل يمعن من كان أحدث

عهده - البيت » قال البطليوسي : ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول

بمعنى السنة ، والوجه عندي أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف

ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهرا ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهي :

اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والقدم الغير لرسومه « كأن قلوب

الطيور رطبا ويابسا - البيت » هذا البيت في وصف عقاب سريعة الاختطاف صيود ،

والعقاب - بضم العين وتشديد النون مفتوحة - ضرب من الفأكة تشبه به أنامل

الخصان الخضوبة بالحناء ، وشبه به ههنا القلوب الرطبة من الطير الذي صادته العقاب ، =

وقولك : « كَيْتَ هِنْدًا مُقِيمَةً عِنْدَنَا » أو عاملاً آخر عَرَضَ لَهُ مانع ^(١) ،
نحو « لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » و « لَأَعْتَكِفَنَّ صَائِماً » فإن ما في حَيْزٍ لام الابتداء
ولام القسم لا يتقدم عليهما .

== والحشف : ضرب من ردى الغر ، شبه به الجاف من قلوب الطير ، يريد أنها كثيرة
الاصطياد للطير ، وأنتك تجد عند عشها قلوباً كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال
رطباً فهو كالغراب ، وبعضها قد جف فهو كالخشف البالى .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة
الظاهرة ، وهو مضاف و « الطير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطباً »
حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ويابساً » الواو حرف
عطف ، يابساً : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف
مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف
حال من قلوب الطير ، وهو مضاف وكرر من « وكرها » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة . وكرر مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العقاب مضاف إليه مبنى على السكون
في محل جر « الغراب » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « والحشف » الواو حرف
عطف ، الحشف : معطوف على الغراب « البالى » نعت للحشف مرفوع بضمة مقدرة
على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطباً ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامل
في الحالين وصاحبهما هو قوله « كَأَنَّ » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون
حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تتقدم على عاملها .
ولا يخفى عليك أن جمع التكسير يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؛
فلا اعتراض على قوله « رطباً ويابساً » .

(١) اللام التي في « لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » هي لام الابتداء ، واللام التي في « لَأَعْتَكِفَنَّ
صَائِماً » هي لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه
يجب أن يكون كل منهما في أول الكلام ، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول
ما اتصل به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدهما في شيء قبلهما ، =

وَيُسْتَنْتَى من أفضل التفضيل ما كان عاملاً في حَالَيْنِ لاسمين مُتَّحِدَيْنِ للمنى
أو مختلفين ، وأحدهما مُفْعَلٌ على الآخر ؛ فإنه يجب تقديم حال الفاعل ،
كـ « هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا » ، وقولك : « زَيْدٌ مُفْرَكًا أَفْعُ مِنْ
عَمْرِو مَعَانَا »^(١).

ويستثنى من المضمّن معنى الفعل دون حُرُوفه : أن يكون ظرفاً أو مجروراً
مخبراً بهما ، فيجوز بقلة تَوْشُّطُ الحال بين الخبر عنه والخبر به ، كقوله :

== فأصبر وأصوم كل واحد منهما فعل متصرف كان يصح أن يتقدم الحال عليهما ، لكن
لما اتصلت بالأول لام الابتداء والثاني لام القسم عرض لكل منهما عارض هو اقتران
الأول بلام الابتداء واقران الثاني بلام القسم ، فمنه هذا العارض من تقدم أحد
معمولاته عليه .

(١) هذا التقدير القدي ذكره المؤلف هو تقدير سيويه ، وتوضيحه في المثال
الأول أن قولهم « بسرا » حال من الضمير المستتر في « أطيب » على أنه فاعل ،
وقولهم « رطبا » حال من الضمير المجرور في « منه » وهذا الجار والمجرور
متعلق بأطيب ؛ فيكون صاحباً الحالين من معمولات أفضل التفضيل ، وكان
قائل هذا الكلام قد قال : هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال
كونه رطبا ، وقد ارتضى هذا التقدير للآزني وأبو على الفارسي في التذكرة وابن
كيسان وابن جني .

وذهب للبرد والزجاج وابن السراج وأبو سعيد السراقي - ووافقهم أبو علي
الفارسي في الحلييات - إلى أن الناصب لهذين الحالين هو « كان » محذوفة قبل كل حال من
الحالين ، وهي تامة مسبوقة بإذ أو إيذا ، وصاحب الحالين هو الضميران للستران في
كان ، وتقدير الكلام : هذا إذا كان (أى وجد) بسرا أطيب منه إذا كان رطبا .
وذكر أبو حيان أن بعض النحاة الذين جروا على هذا التقدير جعلوا « كان »
للقدرة ناقصة ؛ فيكون الاسمان للتصويبان خبرين لها ، والتقدير هو التقدير .

٢٧٥ - بِنَا عَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ

لَدَيْكُمْ

٢٧٥ - لم أف هذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بِنَا عَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَا نَصْرًا

اللغة : « عاذ » بمعنى التجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، وقوله « وهو بادی ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : للموالة والمناصرة ، والنصر : الإعانة ، وقوله « وهو » الواو فيه للحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم ومعه غيره مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بماذ « عاذ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف » فاعل عاذ مرفوع بالضمة الظاهرة « وهو » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع « بادی » حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ الذي هو قوله « لديكم » الآتي ، وبادی مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو الضمير المنفصل السابق ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف النقلة ياء منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعدم » فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عوف « ولأ » ، مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « نصرآ » معطوف على قوله ولأ ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادی ذلة » فإنه - على ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الفراء والأخفش - حال صاحبه الضمير المستقر في خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم : (ما في بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا)^(١) ،
وكقراءة الحسن : (وَالسَّمَوَاتُ مَعْلُومَاتٌ بَيِّنَةٌ)^(٢) ، وهو قول الأخفش ،
وتبعه الناظم .

== « هو » ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذي هو قوله « لديكم » وفي هذا
للظرف ضمير مستقر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله « بادی ذلة »
الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن في الظرف ، وتقدير الكلام :
عاذبنا عوف حال كونه لديكم بادی ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو
« لى » وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم تبعاً للأخفش إلى جواز ذلك في
سعة الكلام ، وخرجاً عليه ما ذكره المؤلف من الآيات ، وهو عند الجمهور ضرورة
من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخريج الذى خرجها عليه ، ولا
يخفى عليك أنك لو جعلت « بادی ذلة » حالا من « هو » على رأى سيويه الذى يحيز
عجىء الحال من المبتدأ لم يكن فى البيت شاهد لها على ما ذهباً إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب (خالصة) وخرجها
القراء والأخفش على أن (خالصة) حال صاحبه الضمير المستتر فى الجار والمجرور
بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة فى قوله (ما فى بطون
هذه الأنعام) وما الموصولة المراد بها الأجنة - جمع جنين - ولذلك جاء الحال منها
بلفظ المؤنث ، فإن التاء فى (خالصة) على هذا الإعراب - تاء التأنيث ، وإذا كان
الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو (خالصة) على العامل فيها وهو الجار والمجرور
وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن فى هذا الجار والمجرور ، فى أنصح كلام ، وأصل
ترتيب النظم : ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا حال كونها - أى الأجنة - خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصرى بنصب
(مطويات) ، وخرجها القراء والأخفش على أن (مطويات) حال صاحبه الضمير
المستتر فى الجار والمجرور وهو (يمينه) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذى هو
(السموات) والعامل فى الضمير المستتر هو الجار والمجرور ، وقد تقدم الحال على
العامل فيه الذى هو الجار والمجرور فى أنصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحق أن البيت ضرورة، وأن « خَالِصَةً »^(١) و « مَطْوِيَّاتٍ » معمولان لصلة « ما » ، و لـ « قَبَضَتْهُ » ، وأن « السَّمَوَاتِ » عطف على ضمير مستتر في « قَبَضَتْهُ » لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ ، لا مبتدأ ، و « يَمِينِهِ » معمول الحال ، لا عاملها^(٢) .

(١) التلاوة في الآية الأولى (وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) وقد عرفت أنه قد قرئ في هذه الآية بنصب (خالصة) وأن الفراء خرج هذه القراءة على أن (خالصة) حال من الضمير المستر في الجار والمجرور الذي هو (لذكورنا) الواقع خبرا للبتدأ الذي هو الاسم الموصول في (ما في بطون) .

وجهور البصريين يردون هذا الإعراب الذي لزم عليه تخريج الآية على وجه ضعيف عندهم ، وقد جعلوا (ما) اسما موصولا مبتدأ ، و (في بطون هذه الأنعام) جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صلة الموصول ، و (خالصة) حال من الضمير المستر في الجار والمجرور الواقع صلة ، و (لذكورنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه الممول للجار والمجرور .

(٢) التلاوة في الآية الثانية (والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه) وقد عرفت إعراب الفراء والأخفش الذي أقره ابن مالك للجملة الثانية من هذه الآية الكريمة ، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا الإعراب ، بل جعلوا (الأرض) مبتدأ ، و (قبضته) خبر هذا المبتدأ ، وفي (قبضته) ضمير مستر على أنه نائب فاعل ، لأن (قبضته) بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ، واسم المفعول رفع نائب فاعل ، وقوله (والسماوات) معطوف على هذا الضمير المستر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد لأنه قد فصل بين متحمل الضمير والاسم المعطوف بقوله : (يوم القيامة) وقوله سبحانه : (مطويات) حال من السماوات ، و (يمينه) جار ومجرور متعلق بمطويات ، وليس خبرا كما زعم الفراء ، وهذا معنى قول المؤلف « ويمينه معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : واشبه الحال بالخبر والنعت^(١) جاز أن تتعدد ، لمفرد ، وغيره ،
فالأول ؛ كقوله :

٢٧٦ - طَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخَفِيَّةٍ
زِيَارَةُ يَتِّ اللهُ رَجُلَانِ حَافِيَاً

(١) قد عرفت في مواضع كثيرة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارني خالد الكريم المذهب » فلما أشبه الحال الخبر في المعنى ، وأشبه النعت في كونه يقيد عامله ، ولذلك تسمع كثيراً قولهم « الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها » نقول : لما أشبه الحال الخبر والنعت فيما ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما ، ومن أحكامهما أن الأصل في كل منهما أن يكون مشتقاً فلا يقع الخبر ولا النعت جامداً - ومنه المصدر - إلا على التأويل بالاشتق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك في الخبر قولك : « زيد أسد » ومثاله في النعت « زيد الأسد مقبل » أى : زيد الشجاع ، ومثاله في الحال « كر زيد أسداً » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جثة كما علمت ، فكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال ، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأننا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شواهد لكل منهما .

أحدهما : أن يقع بعد « إما » نحو قولك « سألقى علياً إما شاكراً وإما جاحداً » .
وثانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قولك « جاء على لا فرحاً ولا أسوان »
٢٧٦ - أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للمجنون لذكر اسم ليلي فيه ، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر يقع تالياً له ، وهو قوله :

شَكُوراً لِرَبِّي حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُؤْيَاهَا قَدْ تَسْقِي الشَّمَّ صَافِيَاً
اللافة : « خفية » بضم الخاء ، أو كسرهما - مصدر خفي إذا استتر « رجلان » =

وليس منه نحو (إِنْ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِبَعْثِي مُصَدَّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا)^(١).

والثاني : إِنْ اتَّحَدَ لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ ثَنَى أَوْ جَمَعَ^(٢) ، نحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ

= بفتح فسكون - أى : يثنى على رجله ، وهى صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً »
أى : غير متعل .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمذحوف خبر مقدم « إذا » ظرف
تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل
وفاعله « لى » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها
التعذر « بخفية » جار ومجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق
الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت لى فى اختفاء فعلى زيارة بيت الله ، وجملة
إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين الخبر اللقدم ومبتدئه للآخر
« زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة
الظاهرة ، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه « رجلاً » حال صاحبه ياء
للتكلم فى قوله على ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافياً » حال ثانية صاحبه ياء
للتكلم أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجلاً حافياً » حيث تعدد الحال الواحد ، وهذا الواحد
هو ياء التكلم المحرورة هلا بلى ، والحالان أحدهما قوله رجلاً وثانيهما قوله حافياً .
(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنما لم يكن ما فى الآية السكينة من
تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين الثانى والثالث قد عطفوا بالواو على الأول
ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بياناً صريحاً هل التثنية والجمع واجبان حين يتعد لفظ الحالين
ومعناهما أم هما أولى من تفريقهما مع جواز التفریق ؟ وظاهر كلامه أن التثنية والجمع
واجبان ، لكن الذى نص عليه الرضى أن التثنية والجمع أولى من التفریق ، قال :
« وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا ؛ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنه
أخصر ، نحو لقيت زيداً راكباً راكباً » .

الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ذَاتَيْنِ^(١)، الأصلُ دائبةٌ ودائبا ، ونحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ
الْأَيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ)^(٢)، وإن اختلف
فُرْقَى بغير عطف^(٣)، كـ «لَمَقِيَّتُهُ مُصْهِدًا مُنْجَدِرًا» ، ويقدر الأول للثاني
وبالعكس ، قال :

— ٢٧٧ — * عَهَدْتُ سُمَادَ ذَاتَ هَوَى مُعْنَى *

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر - عند
الثنية أو الجمع - اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر ، فإن من سنن العربية
تغليب الذكور على المؤنث واللفظ مختلف كقولهم «القميرين» في ثنية الشمس والقمر ،
وكقولهم «الأبوين» في ثنية الأب والأم ، فهذا أولى .

(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل المحقق الرضى هذا الموضوع بأكثر مما ذكره المؤلف هنا ، وذلك حيث
يقول : وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما
كفيهما كان ، نحو لقيت هنداً مصعداً منحدراً ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال
بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدراً زيدا مصعداً ، ويجوز أن يجعل حال للمفعول بجنبه
ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زيدا مصعداً منحدراً - والمصعد زيد - وذلك أنه لما
كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين ، وقدمت حال المفعول ، إذ
لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ، اهـ . وقوله «وذلك أنه لما كانت - إلخ »
تعليل لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهى الصورة التى ليست أولى
الصورتين الجائزتين فى كلامه ، والأولى هى أن يجعل كل حال بجنب صاحبه ، وقوله
« وقدمت حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون - إلخ » يبان لما تفعله إذا اخترت الصورة
التى ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه
المؤلف فى اللفظ . وإذا أمن اللبس كان جائزاً .

٢٧٧ — لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره المؤلف

صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

* فَرَزْتُ وَعَادَ سُلَوَانًا هَوَاهَا *

(٢٢ — أوضح المسالك ٢)

وقد تأتى على الترتيب إن أمِنَ اللبس^(١)، كقوله :

== اللغة : « عهدت » علمت « سعاد » بضم السين - اسم امرأة « ذات هوى »
 صاحبة عشق « معنى » بضم الميم وفتح العين وتشديد التون مفتوحة - اسم مفعول من
 « عناه الأمر بعينه » بالتضعيف - أى شق عليه حتى أورثه العناء والجهد « زدت »
 يريد زاد مابه من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد « سلوانا » سلوا ونسيانا .
 الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفاعله « سعاد » مفعول به لمهدت منصوب
 بالفتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبه سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وذات مضاف
 و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التثاق
 الساكنين منع من ظهورها التعذر « معنى » حال أخرى صاحبها تاء المتكلم فى قوله
 « عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبنى على المفتوح لا محل له من
 الإعراب ، زاد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
 وتاء المتكلم فاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبنى
 على الفتح لا محل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذى بمعنى صار تقدم على اسمه
 منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذى بمعنى صار ، مرفوع بضممة
 مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهوى مضاف وضمير الغائبة العائد إلى سعاد
 مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا بعاد ،
 إذا اعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنهما حالان ، ولكل حال منهما صاحب
 غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبه قوله « سعاد » وأما
 قوله « معنى » فصاحبه تاء المتكلم فى قوله « عهدت » وقد جاء بالحالين على عكس
 ترتيب صاحبهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر فى مثل ذلك - أى إذا لم تأت بكل حال
 إلى جوار صاحبهما - ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبه ، بخلاف ما لو أتى بهما على
 ترتيب صاحبهما ؛ فإنه يازم عليه الفصل بين كل حال وصاحبهما بأجنبي .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النعاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها
 ولم تأت بكل حال منهما يحبب صاحبه ، بل أخرت الحالين فإنك تجعل أول الحالين
 لثنائى الصاحبين وثنائى الحالين لأول الصاحبين ، ولا نجعل أول الحالين لأول الصاحبين
 وثنائهما لثنائهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفى =

— ٢٧٨ — • خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا •

= علم البديع نوع يسمى اللف والنثر، وهو: أن تذكر متعددًا ثم تذكر ما لكل واحد منهما - وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثاني للثاني أحسن من جعل الأول للثاني وجعل الثاني للأول، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فقوله سبحانه (لتسكنوا فيه) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملقوفة، وقوله سبحانه (ولتبتغوا من فضله) هو ثاني الأمور المنشورة وهو راجع لثاني الأمور الملقوفة وهو النهار، فلعلك تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة في تفضيل رد الأول والثاني من الرديفين على هذا الوجه؟

والجواب عن هذا أن تقول لك: إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني الصاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبها، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبهما، ولا شك أن فصلا واحدا أخف من فصلين، فأما إذا قامت قرينة تعيين على رد كل حال إلى صاحبها فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب الصاحبين أو على عكس ترتيبهما، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة في اللف والنثر، فاستوى نظر النحويين مع نظرم.

٢٧٨ - - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت، وعجزه قوله:

• عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلٌ مِرْطٌ مُرْحَلٌ •

اللفظة: «المرط» بكسر الميم وسكون الراء المهمل - كساء من خز أو صوف، و«المرحل» - بالحاء المهمل مشددة - القى فيه علم: أى خطوط.

الإعراب: «خرجت» خرج: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لدفع كراهة توالي أربع متعكرات فيما هو كالكلمة الواحدة، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع «بها» جار مجرور متعلق بمخرج «أمشي» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم =

ومنع الفارسي وجماعة^(١) النوع الأول ، فَقَدَرُوا نحو قوله « حَافِيَا » صفة

= وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه تاء المتكلم في قوله « خرجت » السابق « تجر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة في محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة في قوله « بها » السابق « على » حرف جر « أرينا » أرى : مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، ونا : مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتجر « ذيل » مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وذيل مضاف و « مرط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مرحل » نعت لمرط ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أمشي تجر » فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال ، فأما قوله « أمشي » فصاحبها تاء المتكلم في قوله « خرجت » وأما قوله « تجر » فصاحبها هاء الغائبة في قوله « بها » وقد جاء بالحالين على نفس ترتيب صاحبيهما معتمداً في ذلك على قيام القرينة ، وذلك من قبل أن قوله « أمشي » مذكر ، وقوله « تجر » مؤنث ، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه ؛ فالسامع لا يغفل عن إعادة المذكر للمذكر والمؤنث للمؤنث .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ حَافِيَا مُنْجِدِيهِ ، فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

وذلك أن قوله « حافيا » وهو أول الحالين حال من قوله « ابني » وهو أول صاحبين في الذكر ، وقوله « منجديه » وهو ثاني الحالين في الذكر حال من « أخويه » وهو ثاني الصاحبين في الذكر ، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنى . (١) ممن منع ذلك ابن عصفور - ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى كثير من المحققين - وعلّة المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان ، أى : فكما أنه لا يجوز في العقل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين ، فكذلك شأن الحال ، لكن في مسألة أفعل التفضيل الذي يتوسط بين حالين جاز =

أو حالا من ضمير « رَجُلَانِ » وَتَلَمَّوا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل ،
نحو « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » ^(١) .

== التعدد والصاحب واحد ؛ لأنه ولو كان واحدًا في المعنى متعدد في اللفظ ، وهذا كاف في
التسويغ ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وطاهره أن فيه حالين لصاحب واحد
ليس على ما يفيد ظاهره ، بل هو مؤول بأحد تأويلين ، الأول : أن يجعل ما ظننته
حالًا ثانيًا نعتًا للحال الأول ، فيكون - على هذا - قول الشاعر في الشاهد رقم ٣٧٦
« رجلان » حالا ، وقوله « حافيا » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أن يكون الحال
الثاني حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأن المفروض أنه مشتق على ما هو
الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رجلان » حالا من ياء التكلم في قوله
« على » وقوله « حافيا » حالا من الضمير المستتر في قوله « رجلان » لأن رجلا
صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليس ثمة حالان على
التأويل الأول . وليس الحالان على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنتين .
وقال ابن الناطم : إن قياسهم الحال على الظرف مما لا مبرر له ؛ لأن بينهما فرقا ؛
أفلمست ترى أن الشيء الواحد يتمتع وقوعه في زمانين أو في مكانين ، لكن لا يتمتع
تقيده بقيدين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف مبحث وجوب تعدد الحال ، وقد سبقت لنا إلمامة بذلك ، واعلم
أن الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بعد « إما » نحو قوله تعالى (إنا هديناه السبيل إما شاكرا
وإما كفوراً) ونحو قولك « افعل هذا إما راضياً وإما ساخطاً » .

ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَّنِي إِلَّا يَرَّالَ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيًا

طارقا : آتيا في الليل ، من الطروق وهو الإتيان ليلا ، ومغاديا : آتيا في

==

وقت الغداة .

فصل : الحال ضربان :

مؤسَّسة ، وهى : التى لا يُستَفَادُ معناها بدونها ، كـ « جاء زَيْدٌ رَاكِبًا » وقد مَضَتْ .

ومؤكَّدة^(١) : إما لعاملها لفظاً ومعنى ، نحو (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)^(٢) ، وقوله :

٢٧٩ — * أَصِيخُ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ *

= والموضع الثانى : أن يقع بعد « لا » نحو قولك « رأيت علياً لاختاعاً ولا غاضباً » ولا يجرى الحال فى أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل عجزه غير متعدد بعد « لا » فى قول الشاعر :

قَهَرْتُ الْعِدَى لَا مُسْتَعِينًا بِمُصَيَّةٍ وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُلْدِ بِمَا وَاللَّكْرُ

(١) هذا الذى ذكره المؤلف من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهى التى لا يستفاد معناها من الكلام المتقدم عليها ، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها مما سبقها إما من عاملها وإما من جملة قبلها— هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب الفراء والبرد والسهلى إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة ، وأنكروا ما طنه الجمهور مؤكدة لعاملها ، وتأولوا الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة المؤسسة ، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها ، لأن المتقدمين من النحاة لم يعرفوها ؟ فلماذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* وَالزَّمْ تَوَقَّى خَلَطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ *

اللفظ : « أصخ » فعل أمر مأخوذ من الإصاخة ، وهى الاستماع ، و « مصيخاً » اسم فاعل منه ، تقول : أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعاً ، وقال الشاعر :

= بُصِيخُ لِلنَّبَاةِ أُسْمَاعُهُ إِصَاخَةُ النَّشْدِ لِلنَّاشِدِ =

« أبدى » أظهر واعلن « نصيحتة » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، تقول : نصيحتة ، ونصحت له ، والثاني أكثر ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : (ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم) وفي قصيدة بشر بن عروانة المذكورة في مقامات بديع الزمان الهمذاني :

نَصَحْتُكَ فَأَلْتَمِسْ يَا لَيْثُ غَيْرِي طَمَاحًا إِنَّ لَخَيْبَ كَانَ مُرًا

« توقي » هو مصدر « توقي الرجل الأمر يتوقاه » إذا حفظ نفسه أن يقع فيه وتحرز عن إتيانه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر « خلط » مصدر « خلط الأمر يخلطه » من ياب ضرب يضرب - جعل بعضه في بعض « الجذ » الاجتهاد ، وهو أيضا ضد الهزل « اللعب » بفتح اللام وكسر العين - اللهو والاشتغال بما لا يفيد .

الإعراب : « أصخ » فعل أمر ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيخا » حال صاحبه الضمير المستتر في أصخ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لن » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصخ « أبدى » فعل ماض مبني على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحتة » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل للماض وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « والزم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « توقي » مفعول به لا لزوم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف « خلط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وخلط مضاف و « الجذ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي أيضا من إضافة المصدر إلى مفعوله « باللعب » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، اللعب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلط . =

أو معنى فقط نحو (فَتَبَيَّنَ صَاحِبُكَ ^(١)) ، (وَتَى مُذَبَّرًا ^(٢)) .
 وإما لصاحبها ^(٣) ، نحو (لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ^(٤)) .
 وإما لِمُضْمُونٍ ^(٥) جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ « زَيْدٌ

== الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصح ، على ما علمت في إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أمخ » واللفظ الذي يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فجاء الحال مؤكدا لهذا اللفظ مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى .

وقد علمت مما قدمناه من أقوال النحاة في أول هذه المسألة أن الفراء والبرد والسهيلي يشكرون أن تجيء الحال مؤكدة لعاملها ، ويزعمون أنها لا تكون إلا مؤسسة أى دالة على معنى لم يستفد من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة ، ففي مثل هذا البيت يتأولون « أصح » الذى هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « ومصيخا » ليس معناه مستمعا مجرد استماع ، بل معناه مستمعا فى انتباه ويقظة ووعى وحرص على أن تأخذ بما تستمعه ، وفى الآية الكريمة - وهى قوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولا) يؤولون قوله سبحانه : (وأرسلناك) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : (رسولا) لم يستفد من العامل ، وادعوا أنهم إنما يرتكبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن تدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعثاً حسناً بتقدير متكلف ليس فيما يرتكبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغفل جميع النحويين للتقدمين التنبيه على هذا القسم ، ولذلك لم يشمله إنكار الفراء والبرد والسهيلي .

ومثل هاتين الآيتين الكريمتين قوله تعالى : (ولا تعثوا فى الأرض مفسدين) وقوله جلّت كلمته : (وأرسلنا الجنة للفتين غير بعيد) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة في هذا الموضع بأنه « مصدر الخبر مضافا =

إلى اللبتأ إذا كان الخبر مشتقاً ، والكون العام مضافاً إلى اللبتأ ومخبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جامداً » ثم قال : « وهذا (يريد النوع الثاني الذي هو الكون العام مضافاً إلى اللبتأ ومخبراً عنه بالخبر) هو للممكن هنا ، لما سيذكر من اشتراط جرم جزأى الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفا » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيد للقصود ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد لل لازم ذلك ، قال : « والتأكيد في الحقيقة لل لازم الكون أخا ، وهو العطف والحنو » والذى دعا إلى كون التأكيد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيد للؤكد في المعنى ، والذى دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعترضه بما ذكر ، هو أن هذا هو للمعنى لل شهرور عند النعاة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله في الفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هي التى تجى على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لها (يريد أنهما جامدان) لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفى الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروف ، وهو الحق بيننا ، ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة والمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق ، وفى التنزيل : (وهو الحق صدقاً لما بين يديه) وكذلك : أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها ، وتقول : أنا فلان بطلا شجاعاً وكرماً جواداً ، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك فى نفسك » اهـ .

وذكر المحقق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود المتكلم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « وتجيى (يريد الحال المؤكدة) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما للاستدلال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما غير كقوله : * أنا ابن دارة معروفاً بها نسي * وكقوله : أنا حاتم جواداً ، وأنا عمرو شجاعاً ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالحصة التى دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمناً لتلك الحصة ، وإما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملاً ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلاً كما يأكل العبيد ، =

أَبُوكَ عَطُوفًا » وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة للذكورة ، وهي معمولية
لمحذوف وجوبا ، تقديرُهُ أَحَقُّهُ ^(١) ونحوه .

فصل : تقع الحال انما مُفْرَدًا كَمَا مَضَى .
وظرفًا كـ « رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ بَيْنَ السَّحَابِ » وجارًا ومجروراً نحو (فَخَرَجَ
عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ) ^(٢) ، ويتعلقان بـ «سَاقَرُ» محذوفين وجوبا .
وجملة بثلاثة شروط :
أحدها : كونها خبرية ، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ :

« أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوما ، أو تهديد بنحو أنا العجاج سفاكا للدماء ،
أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا ، و (هذه ناقة الله لكم آية) وهو الحق بينا ،
ققولك آكلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : « مشهورا بها
نسي » وقولك : كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبيّنا لتقرير مضمون الجملة
وتأكيد ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمى السكّل حالا مؤكدة وإن لم يكن
القسم الأول (أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر) مؤكدا ؛ إذ ليس فى كونه حقا
معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا ، لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة ،
لأن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصار كأنه هو » اهـ .

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِي وَهَلْ يَذَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

وقد مثل لهذا النوع جاز الله الرخشمى بقولك : « أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو
شجاعا ، وأنت الرجل كاملا ، وأنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد » وحمل عليه قوله
سبعانه : (هذه ناقة الله لكم آية) كما حمل غيره عليه قوله : (وهو الحق مصدقا
لما بين يديه) :

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص :

— ٢٨٠ — * أُطْلُبُ وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ *

٢٨٠ — نسب الشيخ خالد هذا المثال لبعض المولدين ، ولم يزد في التعريف به عن ذلك ، ولم أنف له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال : إن كلام المولدين لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكره معه ، وهما :

أُطْلُبُ وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ
أَمَّا تَرَى الْحَبْلَ بِتَكَرُّرِهِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ قَدْ أَثَرَا

اللغة : « لا تضجر » تقول : ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً - مثال فرح يفرح فرحاً - إذا قاق واغتم منه ، وهو ضجر - بوزن فرح - وضجور - بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصيبه ، وهى كالمأهة وزناً ومعنى ، وتقول : أيف الشيء - مبنياً للمجهول - يؤاف فهو مثوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للحدال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هى حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف فى محل جزم بلا الناهية ، والصحيح أن الواو فى قوله « ولا » واو المعية ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمره بعد واو المعية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف صدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضجراً » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

فيه جواز آ تقديره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للإطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذى هو قوله آفة ، وتقدير الكلام : فآفة الطالب الضجر .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء - وهو الأمين المحلى كما ذكره ابن هشام في مفتى اللبيب في الكلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس في الجهات التى يدخل الاعتراض على العرب من جهة - إلى أن « لا » في قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التى قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الخفيفة ، لحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة في محل نصب حال .

وهذا الذى ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلا . والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المية ، ولا بعدها نافية ، والمضارع الذى بعدها منصوب لا مفتوح ، وناصبه أن مضمر بعد واو المية .

ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متصيد مما قبلها ، أى ليكون منك طلب وعدم ضجر ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة ، ولا التى بعدها ناهية ، وتضجر فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، ثم عومل الوصل معاملة الوقف ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة التهنئة على جملة الأمر ، وهذا هو الذى ينظر بالآية الكريمة التى عطفت فيها جملة (ولا تنسركوا به شيئا) التى هى جملة ناهية على جملة (واعبدوا الله) التى هى جملة أمر .

فإن قلت : الستم تقولون : إن الحال يشبه الخبر ، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية ، وذلك بما يقوله جمهور النحاة فإنه لم يخالف في صحة مجيء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنبارى ، فلماذا لم يصح مجيء الحال جملة طلبية ؟

«إن» «لا» ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل (وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) ^(١) .

== قلت : الحال كما يشبه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال في هذا حكم النعت ، ولم يعط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون مجهولا قبل أن يتكلم المتكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعين المنعوت أو تخصيصه ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوما للمخاطب قبل التكلم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد السلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعيين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيذا للعامل في صاحب الحال حملوه على النعت في هذا لقرب شبهه به فيه ، فاعرف هذا .

والخلاصة أن الأيمن المحلى ادعى في قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأول : أن الواو للحال ، وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة في المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هي الواو التي بمعنى مع ، ولا نسلم أن لا ناهية ، بل هي نافية ، ولئن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل المضارع مبنى بعدها ، فإن هذا لا يفيدك في ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؛ لأننا نجعل الواو عاطفة ، وجملة النهي معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التي هي قوله اطلب .

بقي أن نقول لك : إنه قد ورد في الحديث النبوى ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك في حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس أخبر تقله » إذا جعلت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « أخبر تقله » في محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر في محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منهما في محل نصب مقول لقول محذوف هو الذى يقع حالا ، وتقدير الكلام في الحديث الأول : وجدت الناس مقولا فيهم أخبر تقله ، وتقديره في الحديث الثانى : لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولي يقولها البائع ، والثانية يقولها المشتري .

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء

الثاني : أن تكون غير مُصَدَّرَةٍ بدليل استقبال ، وَغَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ (سَيِّهْدِينَ) من قوله تعالى : (إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّهْدِينَ) ^(١) حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة ، إما بالواو والضمير ، نحو (خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ) ^(٢) ، أو بالضمير فقط ، نحو (أَهْبَطُوا بَفْضِكُمْ لِيَمُضَ عَذْوٌ) ^(٣) ، أى : مُتَعَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو (كَيْنَ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَتَحْنُ عُصْبَةٌ) ^(٤) .

وتجبُ الواوُ قبل « قد » ^(٥) داخلةً على مضارع ، نحو (لَمْ تُوذُوْنِي)

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة ،

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يجب في كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو ، وخلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، فلا يذهبن بك الوهم إلى أنه يجب في الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة المضارعية للثبته حالا من غير « قد » والواو جميعا في أفصح الكلام ، وذلك قوله تعالى (وجاءوا أباهم عشاءً يبكون) ومن أمثلتهم « جاء زيد يضعك » والخلاصة أن الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالا فتارة تتمتع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : (وجاءوا أباهم عشاءً يبكون) وقوله جل شأنه (ونذرهم في طغيانهم يعمهون) وقوله جلت كلمته (ولا تمنن تستكثر) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُوْدَ الرَّحْلِ يَسْقَعُنِي يَوْمٌ قَدْ يَدِيْمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

=

وقول الآخر :

== وَلَقَدْ أَغْتَدِي بِدَافِعٍ رُكْنِي أَحْوَذِي ذُو مَيِّمَةٍ إِضْرِيحُ
ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو ، فإن جاء من كلامهم
ما ظاهره أن جملة المضارع للثبت غير المقترن بقدر الواقعة حالا قد ربطها الواو - نحو
قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكََا

ونحو بيت عنترة الآتي في كلام المؤلف (الشاهد رقم ٢٨٢) فهو مؤول بأحد
التأويلات التي ذكرها المؤلف في تخريج بيت عنترة وسنوضحها لك في شرحه إن شاء الله
تعالى . وتارة تجب مع هذا المضارع للثبت الواو ، وذلك إذا اقترن هذا المضارع بقدر .
والموضع الثاني الذي تجب فيه الواو جملة الحال التي ليس فيها ضمير يعود منها على
صاحب الحال ، نحو قولهم « جاء زيد والشمس طالعة » وقال الله تعالى (لئن أكله
الذئب ونحن عصبة) .

بقي الكلام على الفعل الماضي المثبت الذي تقع جملته حالا ، هل يجب أن تقترن
هذه الجملة بقدر ، أم أن اقترانها بقدر جائز غير واجب ، وقد اختلف النحاة في ذلك .
فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضي
للمثبت الواقع حالا بقدر ، ويجوز ألا تقترن بها ، متى كان معه ضمير يعود على صاحب
الحال - سواء أكان مع الضمير واو أم لم يكن - فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب
الحال - بأن كان الرابط هو الواو وحدها - وجب اقترانه بقدر .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي المثبت حالا لإلام قد ، سواء أكان
الرابط هو الضمير وحده ، أم كان الرابط هو الواو وحدها ، أم كان الرابط هو الضمير
والواو جميعا ، فإن وجدت « قد » في اللفظ فالأمر ظاهر ، وإن لم توجد وجب تقديرها .
واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان ، وهو الحق الذي
تنصره الأدلة ، فقد جاء في جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضي المثبت الواقع
حالا بقدر ، وجاء في جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضي المثبت حالا من غير أن
يقترن بقدر ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ، قال أبو حيان « والصحيح
جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ،
وتأويل الكثير ضيف جدا ، لأننا إنما نبني للمقاييس العربية على وجود الشواهد
الكثيرة » اه كلامه .

= ونحن نذكر لك من شواهد للسألة جملة تطمئن معها إلى الوجهين : اقتران
للماضى للثبت الواقع حالا بقد ، وعدم اقترانه بها - ومع بعضها الواو ، ولم يقترن بها
بعضها الآخر - .

فمن شواهد اقترانه بقد قول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا . لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لِبَسَّةٍ الْمُتَفَضَّلِ
ومنه قول طرفة بن العبد :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوَطِيفُ وَسَاقَهَا : أَلَسْتُ تَرَى أَنِ قَدْ أَتَيْتَ بِمَوْئِدِ
ومنه قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ الْبَلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الْمَوَاطِلُ
ومنه قول الراعي :

طَافَ انْخِلَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمِّ دُلُونٍ لَا تَحْوُ وَلَا صَدَدُ
ومنه قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الْقَبِيضُ بِنَا مَعًا : عَقَرْتُ بِعَيْرِي يَا امْرَأَ الْقَيْسِ فَأَنْزِلِ
ومنه قول معاوية :

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَابِ
ومن مجيء للماضى للثبت حالا ، ولم يقترن بقد ، قول أبي صخر الهذلي :

وَأِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَهَّةِ الْقَطْرِ
وقول شاعر الحماسة . يقال : هو هذلول بن كعب العبدي ، ويقال : هو

أبو عجم السعدي :

تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا : أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ؟
وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي في رائيته الطويلة :

فَقَالَتْ وَعَضَّتْ بِالْبَنَانِ : فَصَحَّتَنِي وَأَنْتَ أَمْزُؤُ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَعْسَرُ
وقد حمل النحاة على هذا قول الله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم) جلوا
جملة « حصرت صدورهم » حالا من واو الجماعة في « جاءوكم » وهي جملة ماضوية غير =

وَقَدْ تَعْلَمُونَ^(١).

وتتمتع في سبع صُور :

إحداها : الواقعة بعد عاطفٍ ، نحو (فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيَّاتًا أَوْ هُمْ قَانِئُونَ)^(٢).

الثانية : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ)^(٣).

الثالثة : للماضى التالى إلّا ، نحو (إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ)^(٤).

= مقترنة بقد ، وحملوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته (الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا) جعلوا جملة « وقعدوا » حالا من واو الجماعة في قوله سبحانه « قالوا » .

وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذى هو أفصح كلام ؛ فمن اللعاجة أن تنكره ، أو تنس له تخريجا آخر ، أو نجعل السلام على تقدير محذوف ، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التى أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقائلون : جمع قائل ، وهم اسم الفاعل من القيالة ، وهى النوم في نصف النهار ، وإنما امتنع الواو في هذه المسألة كراهية اجتماع حرفي عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو في هذه الصورة لأن التوكيد لا يدخل عليه حرف العطف ، ثلاثا يتوهم أنه من عطف الشيء على نفسه ، لأنك تعلم أن التوكيد عين المؤكد .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة الحجر ، والقول بامتناع الواو في هذه المسألة هو اختيار ابن مالك ، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل الماضى الواقع حالا بعد إلّا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياسا على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلّا ، فقد وردت مقترنة بالواو في نحو قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلّا ولها كتاب معلوم) وأيضا فقد ورد اقتران هذه الجملة الماضوية بالواو في قول الشاعر :

نَعِمَ امْرَأٌ هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزَرًا
(٢٣ - أوضح السالك ٢)

الرابعة : الماضى الْمَتْلُوْ بِأَوْ ، نحو « لَأَضْرِبَنَّهُ ذَهَبٌ أَوْ مَكَّةَ » .

الخامسة : المضارع المنفى بلا ، نحو (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ)^(١) .

السادسة : المضارع المنفى بما ، كقوله :

٢٨١ - * عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ *

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذى قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل المضارع للقرن بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافق ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتران المضارع المنفى بلا بالواو ، ويجوز عدم اقترانه بالواو ، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمى :

أَكْسَبَتْهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ

الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان مما لا يتم لإنكار العلماء ذلك .

ومن ذلك ما أنشده القالى فى ذيل الأملى (ص ١٢٧) لملك بن أخى ربيع الأسدى :

أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُنِي الْوَعِيدُ

عمل الشاهد قوله « ولا ينهني الوعيد » .

٢٨١ - أنشد ابن مالك هذا الشاهد فى شرح التسهيل ولم ينسبه ، ولم أقف له

على نسبة إلى قائل معين رغم طول البحث ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

* فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُّخَيَّمًا *

اللفظة : « عهدتك » معناه عرفتك ، و « تصبو » من الصبوة ، وهى الميل إلى النساء « شيبية » هى الوقت الذى يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسمانى مشبوب القوى ، ولا تكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه « صبا » بفتح الصاد وتشديد الباء للوحدة - هو وصف من الصباية ، وهى رقة الهوى والعشق « متيا » اسم مفعول من مصدر « تيمه العشق » بتضعيف الياء للتثنية - إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبد مناف ، وعبد شمس ، وكما قالوا « عبد الله » ، وعبد المسيح . =

السابعة : المضارع المُنْتَبِتُ ، كقوله تعالى : (وَلَا تَمْنُنْ تَسَقَكِرُ)^(١) .
وأما نحو قوله :

== الإعراب : « عهدتك » عهد : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولاً به في قوله « عهدتك » السابق « وفيك » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، في : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شبيهة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تصبو « فإيا » أنباء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : فأى شيء ثابت لك « بعد » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بقوله « صبا » الآتي ، وبعد مضاف و « الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور محلاً باللام في قوله « لك » السابق « متيا » نعت لقوله صبا ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما تصبو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله « عهدتك » وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر ، ولم تقترن بالواو ، واكتفي فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة الدثر ، والمراد بالمضارع المُنْتَبِت في هذه المسألة هو الذي لم يقترن بقَد ، فقد علمت فيما مضى أن المقترن بقَد يجب معه الواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله) .

— ٢٨٢ — * عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا *

٢٨٢ — هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة التي أولها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارُ بَعْدَ تَوْنِهِمْ ؟
وقد سبق الاستشهاد بعدة آيات منها في أماكن مختلفة ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من السكائل ، وعجزه قوله :

* زَعَمًا لَمَعَرُ أَيْيَكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ *

اللمعة : « علقتها » معناه أحببتها ، و « عرضاً » معناه عن غير قصد مني .

الإعراب : « علقتها » علق : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتكلم نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو مفعوله الأول ، وضمير القائمية التامة إلى علة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب « عرضاً » مفعول مطلق على نحو قَوْمُهُمْ : تَبَدَّتْ جُلُوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أقتل : فعل مضارع في تأويل الماضي ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قومها » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير القائمية العائد إلى علة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل المضارع للؤول بالماضي مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستثنائية التي لا محل لها من الإعراب وهي قوله « علقتها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقتها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها ، ويجوز أن تكون الواو الواو الحال ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله على هذا في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة المبتدأ المحذوف مع خبره في محل نصب حال صاحبه تاء للتكلم في قوله « علقتها » السابق « زعماً » يروي مرفوعاً ويروي منصوباً ؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا زعم ، وأن يكون مبتدأ خبره جملة ليس الآتية ، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق للفعل محذوف ، والتقدير : زعمت زعماً « لعمري » اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له =

من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبى من «أيك» مضاف إليه مجرور بالياء نية عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، وخبر للبنداء محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر أيك قسمي ، أو لعمر أيك ما أقسم به ، وجملة للبنداء وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف ، أو بين للبنداء وخبره على رواية رفع زعم في أحد الوجهين «ليس» فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزعم «بمزع» الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب أو رفع صفة لزعم ، ويجوز على رواية رفع «زعم» أن يكون مبتدأ ، وجملة «ليس بمزع» في محل رفع خبر للبنداء كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله «وأقتل قومها» ويان ذلك أن جماعة من النحاة قد ذهبوا في هذه الجملة إلى أن الواو للحال ، وجملة «أقتل قومها» من الفعل وفاعله المستتر وجوبا ومفعوله في محل نصب حال من تاء المتكلم في قوله «علقها» وهذه الجملة الحالية ضلعية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقترنت بالواو ؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والأنبات من النحاة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولهم فيها تخريجان : أحدهما : أن تكون الواو للحال ، ولكن جملة المضارع ليست في محل نصب حال ، بل هي في محل رفع خبر لبنداء محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة للبنداء وخبره في محل نصب على الحال ، كما ذكرناه في الإعراب .

التوجيه الثاني : أن تكون الواو لامعطف لا للحال ، والفعل المضارع مؤول بالماضي ، أي علقها وقتلت قومها ، وهذا تخريج الشيخ عبد القاهر الجرجاني . وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر .

ومثل هذا البيت في كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفَارَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنَهُمْ مَا لِيكَ

ففيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مؤوّل بالماضى ، وقيل :
واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف ، أى : وأنا أقتل^(١) .

فصل : وقد يُحذف عاملُ الحال : جوازاً ، لدليل حالىّ ، كقولاك لقاصد
السفر : « رَاشِداً » وللقادم من الحج : « مَأْجُوراً » أو مَقَالَى^(٢) ، نحو (بَلَى
قَادِرِينَ)^(٣) فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا^(٤) بإضمار : تسافر ، ورجعت ،
ونجمها ، وصلّوا .

ووجوباً قياساً في أربع صور : نحو « ضَرَبَنِي زَيْدًا قَاتِمًا » ، ونحو « زَيْدٌ

(١) تلخص لك من كلام المؤلف وما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو
على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك في موضعين ، وممتنع ، وذلك في سبعة مواضع ،
وجائز ، وذلك فيما عدا ذلك .

(٢) للدليل القاطن صور ، منها أن يقع في جواب استفهام ، كأن يقول لك قائل :
كيف جئت ، فتقول في جوابه : راكباً ، ومنها أن يقع في جواب نفي ، كأن يقول
لك قائل : ما سافرت ، فتقول في جوابه : بلى مصطحباً أسرّتى ، ومنه قوله تعالى :
(بلى قادرين) ومنها أن تقع في جواب شرط ، نحو قوله تعالى : (فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا
أَوْ رُكْبَانًا) أى فإن خفتم فصلوا رجلاً أو ركباناً ، فهذه مواضع جواز حذف عامل
الحال ، وسذكر المؤلف عقيبها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقى مواضع
امتناع حذف عامل الحال ، وتلخص في أنه إذا كان عامل الحال معنوياً كالظرف
والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التنبيه لم يحذف ، لأن العامل المعنوى
ضعيف ؛ لأنه إنما عمل بالمثل على غيره ، فلا يصح التصرف في عامله لا بالتقديم عليه
ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

أَبُوكَ عَطُوفًا » وقد مَضَتْ^(١) ، والتي يُبَيِّنُ بها ازديادُ أو نقصُ بتدرِج ،
 كـ « تَصَدَّقْ بِدَيْنَارٍ فَصَاعِدًا » ، و « اسْتَرِمِ بِدَيْنَارٍ فَسَافِلًا » ، وما ذَكَرَ
 لتوبيخ ، نحو « أَفَانِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ، و « أَتَمِيعِيَا مَرَّةً وَقِيْرِيَا أُخْرَى »
 أى : ائْجِدْ ، وَاَنْتَحَوِلْ .

وسمعا في غير ذلك ، نحو « هَيْبِيَا لَكَ » أى : ثبت لك الخير هنيئًا ، أو
 أَهْنَاكَ هَنْبِيَا^(٢) .

(١) الصورة الأولى في الحال التي تند مدخبر المبتدأ ، ومثالها الذي ذكره
 المؤلف تقديره : ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما ، وقد تقدم شرح ذلك في باب
 المبتدأ والخبر ، والصورة الثانية في الحال المؤكدة لمضمون جملة . وقد مضى الكلام
 عليها في هذا الباب قريبا .

(٢) الأصل في الحال أن تكون مستغنى عنها ، وذلك لأنها فضلة ، وهذا هو
 الحكم العام للامضات ، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها ،
 ولهذا اضطروا في باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفا آخر غير التعريف للشهور ، فقالوا :
 الفضلة ما يبقى بعد تمام الكلام ، أى بعد استيفاء الأركان التي يتألف أصل الكلام
 منها ، كالفاعل وفاعله ، والمبتدأ وخبره ، والحال تجيء في هذه الميزة ، وذلك أعم من
 أن يكون المعنى المقصود للمتكلم مفتقرا إلى ذكرها ولا يكون مفتقرا إلى ذكرها .
 ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذاكروها لك هنا تنميحا
 لمباحث الكتاب .

الموضع الأول : أن تكون الحال جوابا لسؤال السائل ، كأن يقول لك قائل :
 كيف جئت ؟ فتقول : جئت راكبا ، أو تقول : جئت ماشيا ، وقد علمت قريبا أنه
 يجوز لك في هذا المثال أن تذكر العامل في الحال ، كما مثلنا لك ، ويجوز أن تحذف
 العامل فتقول : راكبا ، أو تقول : ماشيا .

الموضع الثاني : أن يكون الكلام نهيا ، وتكون الحال هي المقصودة بالنهى ،
 وذلك كقوله تعالى : (ولا تمش في الأرض مرحا) وقوله تعالى : (ولا تقربوا =

هذا باب التمييز^(١)

التمييز : اسم نكرة ، بمعنى مِن ، مُبَيَّنٌّ لِإِبْهَامِ اسْمٍ أَوْ نِسْبَةٍ^(٢).

= الصلاة وأتم سكارى (فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس مما تسوغه العقول أن يكون إنسان منها عن المشى فى الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد للرح فى الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر فى الآية الثانية ، كل واحد من القيدى هو المقصود بالهى .

للموضع الثالث : أن تكون الحال محصورا فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون) .

للموضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة السلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس) وقوله جلت كلمته : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لالعبيين) ومن ذلك قول عدى بن الرعاء :

لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ يَمِيتُ إِنَّمَا اللَّيْتُ مَيَّتُ الْأَحْيَاءِ
إِنَّمَا اللَّيْتُ مِنْ يَمِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بِالْهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

أفلا ترى أنك لو قلت : « إنما الليت من يعيش » ولم ترد على ذلك كان كلاما باطلا ؛ لأنك حكمت على الشيء بضده ، فلما زدت عليه « كشييا كاسفا باله قليل الرجاء » صح المعنى .



(١) التمييز فى اللغة : مصدر ميز — بتشديد الياء — وتقول : « ميزت كذا من كذا » إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : « ميزت كذا عن كذا » إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر ، وهو فى اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف بقوله : « اسم نكرة — إلخ » ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة تقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق يميز ، لكن اسم التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تمييز ويميز ، وتفسير ومفسر ، وتبيين ومبين .

(٢) الاسم : جنس فى التعريف ، والمراد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا =

نخرج بالفصل الأول نحو^(١) « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَبَّهٗ » .

وقد مضى أن قوله :

• صَدَدَتْ وَطِئَتِ النَّفْسَ يَأْقِيسُ عَنْ عَمْرٍو • [٦٣]^(٢)

محولٌ على زيادة « آل » .

وبالثاني الحالُ فإنه بمعنى في حال كذا ، لا بمعنى من .

وبالثالث نحو^(٣) « لَا رَجُلَ » ونحو :

= الظرف ولا الجار والمجرور ، لأن التمييز لا يكون واحدا من هذه الثلاثة ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جملة نحو جاء زيد بضحك ، ويكون ظرفا نحو « رأيت الصغور فوق الصنن » ويكون جاراً ومجروراً نحو « رأيت الهلال في وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالمفعول به ، وقد بين في باب الصفة للشبهة معنى كونه مشبهاً بالمفعول به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد في باب المرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتكملته . فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النفس » فإنه تمييز ، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نكرة ، فلذلك ألزموا ادعاء أن « آل » فيه زائدة ، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تسكيره ؛ فلذلك ذهبوا إلى أن « آل » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) اعلم أن المراد بمن التمييز على معناها من البيان ، وضابطها : أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز يبين جنس المميز كما أت من البيانية تبين ما قبلها ، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستقرائية ، والاسم الثاني المنسوب في « أستغفر الله ذنبا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنسوب داخلا في التعريف لاختلاف معنى من التي يكون التمييز على معناها ومعنى من في هذين النوعين ، ولنا أن نقول : إن « أستغفر » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غفر الثلاثي يتعدى لواحد ، والسين والتاء =

— ٢٨٣ — * أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا أَسْتُ مُحْصِيَهُ *

= المزيدين تديان الفعل إلى مفعول ؛ فلا يكون منصوب الثاني في «أستغفر الله ذنبا» على معنى من أصالة ، وما ينبغي أن تنقبه له أن معنى قولهم في تعريف التمييز «بمعنى من» أنه قد جرى به لتبيين جنس المميز كما أن من تجيء لبيان جنس ما قبلها ، وليس المراد به أن «من» مقدرة قبل التمييز ، فإن هذا المعنى لا يطرد في كل أنواع التمييز فلا يكون مراداً .

٢٨٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ *

اللغة : «أستغفر» أطلب المغفرة ، فالسين والتاء في هذه الكلمة للطلب «ذنبا» الذنب : الجريمة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذا ذنب ، قل الأعم : «الذنب» هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فلذلك قال : لست محصيه «اه ، والإحصاء : منتهى العدد ، واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون المعداد على الحصى ، فإذا نفذ المعداد قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا الحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده «الوجه» القصد والتوجه ، ويروى «إليه القصد والقبل» .

الإعراب : «أستغفر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «الله» منصوب على التعظيم «ذنبا» مفعول ثان لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة واستعرف ما فيه «أست» ليس : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمها مبنى على الضم في محل رفع «محصيه» محصى : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الذنب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر «رب» بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضاف و«العباد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إليه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «الوجه» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة =

فإنهما وإن كانا على معنى « مِنْ » لكنها ليست للبيان ، بل هي في الأول للاستفراق ، وفي الثاني للابتداء .

وَحُكْمُ التَّمْيِيزِ النَّصْبُ ، والنَّاصِبُ لِهَيْئِ الْأَسْمِ هُوَ ذَلِكَ الْأَسْمُ لِلْجَهِّ (١) ،

== «والعمل» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لأعمل له من الإعراب ، والعمل : معطوف على الوجه ، وللمطوف على للرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .
الشاهد فيه : قوله « أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا » فإن للؤلف وجماعة من النحاة ذكروا أن قوله « ذَنْبًا » منصوب على نزع الخافض الذي هو « مِنْ » ومع أن انتصابه على معنى « مِنْ » فإنه ليس تمييزاً ؛ لكونه غير مبين لإيهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله ، ولا هو مبين لنسبة في جملة مذكورة من قبله ؛ فخرج بذلك على أن يكون تمييزاً .

ولا شك أن ادعاء قوله « ذَنْبًا » منصوب على نزع الخافض إنما هو على تضمين قوله « أَسْتَغْفِرُ » معنى أَسْتَتِيبُ ؛ فهو حينئذ شبه بقولك : « اخترت الرجال محمدًا » أى : اخترت من الرجال هذا الرجل ، ومثله قوله تعالى : (واختار موسى قومهم سبعين رجلاً) .
لكن الذى رجحه كثير من العلماء أن « أَسْتَغْفِرُ » يتعدى بنفسه إلى مفعولين ؛ فيكون انتصاب قوله : « ذَنْبًا » على أنه مفعول به حقيقة ، لا على نزع الخافض ، قال للؤلف في معنى اليب : « وقد ينقل (الصوغ على زنة استعمل) ذا للمفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب » اهـ .

(١) لا يختلف النحاة في أن ناصب التمييز للبيان لإيهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم للبيان الذى فسرهُ التمييز ، وإنما يختلفون في توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل النصب ، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد في نحو قولك : « اشتريت رطلا زيتًا » قد أشبه اسم الفاعل للفرد في نحو قولك : « زيد ضارب عمرا » وفي نحو قولك : « اشتريت عشرين ثوبا » أشبه اسم الفاعل المجموع في نحو قولك : « هؤلاء الضاربون عمرا » وإنما أشبه الاسم الجامد اسم الفاعل المذكور في ثلاثة أشياء : كون كل واحد منهما اسما ، مشتملا على ما به تمام الاسم وهو التنوين إذا كان مفردا أو =

كـ «مِشْرِينَ دِرْهَمًا» والناصبُ لمِينِ النسبة المسندُ من فِعْلٍ أو شبهه^(١) ،
 كـ «طَابَ نَفْسًا» ، و «هُوَ طَيِّبُ أُبُوَّةٍ» ، وعِلْمٌ بذلك بطلانُ عموم
 قوله^(٢) :

= النون التي تشبه التثنية وهي نون التثنية والجمع ، وكون كل واحد من الاسم الجامد
 واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن
 يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هؤلاء ،
 وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه
 أشبه أفعَل التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالد العوامل فجعلها خمس درجات ، أولها
 الفعل لأنه يعمل بالأصالة ، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، وثانيها اسم الفاعل لأنه
 يعمل بالحمل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتمداً على نفي أو شبه نفي ، ثم إنه
 يعمل في السببي نحو «زيد ضارب ابنه» وفي الأجنبي نحو «زيد ضارب عمرا» ،
 وثالثها الصفة المشبهة لأنها لا تعمل إلا في السببي نحو «زيد حسن وجهه» ثم إنها
 ترفع الظاهر نحو «زيد حسن وجهه» وترفع الضمير نحو «زيد حسن» ورابعها
 أفعَل التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة السكعل ،
 وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز ، لأنه لا يتحمل ضميراً مستتراً في حين أن أفعَل
 التفضيل يتحملة .

(١) اختلف النحاة في ناصب تمييز النسبة ، فذهب سيوريه واللازني والبرد إلى أن
 الناصب له هو المسند في الجملة سواء أكان هذا المسند فعلاً كما في قولك : «طاب محمد
 نفساً» أم كان وصفاً كما في قولك : زيد كريم خلقاً ومنه مثال المؤلف «هو طيب أبوة»
 وذهب قوم منهم إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها ،
 وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ونسبه
 إلى المحققين ، وحجتهم في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة الميزة فعل ولا وصف كما
 لو قلت : «هذا أخوك إخلاصاً» أو قلت : «هذا أبوك عطفاً» فالقول بأن ناصبه
 هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا .
 (٢) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

• يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فُسِّرَ • (١)

فصل : والاسم المبهم أربعة أنواع :
أحدها : العدد ، كـ (أَحَدٌ عَشَرَ كَوْنًا) (٢) .

والثاني : المقدار ، وهو إما مساحة ، كـ « شِبْرٌ أَرْضًا » أو كيل ، كـ « قَفِيزٌ
بُرًّا » أو وزن ، كـ « مَثْوَيْنِ عَسَلًا » وهو ثنائية مَنَّا - كَهْهَآ - ويقال فيه :
مَنٌّ - بالتشديد - وثنيتته مَثَانٍ .

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين - من
أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فُسِّرَ » صحيحا ، وعليه
يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز للفرد هو الاسم الجامد المميز ، وهذا بما لم يختلف
فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة ، ويكون في هذا موافقا لابن
عصفور ، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأيا في أحد كتبه ويرى في المسألة نفسها
رأيا آخر في كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه في الألفية على ذلك أن عباراته
في النظم تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأى سيويوه وأصحابه وأن الناصب لتمييز
النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المعنى انصب بأفعلا » فهذا
نص صريح على أن الناصب للتمييز في نحو « أنت أعلى منزلا » هو أفعال التفضيل
الذي اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سُبْقًا

فإنه يدل على أنه يختار هنا في الألفية مذهب سيويوه ، لهذا كان للؤلؤف الحق
في الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضى أن ناصب
تمييز النسبة هو النسبة بين المسند والمسند إليه ، لأنها هي المفسرة به ، وذلك غير مراد
له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو
مفعوله فسكانه فسر الفعل نفسه ، فكان التمييز منصوبا به لأنه الذي يصح أن يكون عاملا .

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

والثالث : ما يشبه المقدار ، نحو (مِنْقَالٌ ذَرَّةٌ خَيْرًا)^(١) ، و « نَحْيٌ سَمَاءٌ »
(وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا)^(٢) ، وحمل على هذا « إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا لِإِبِلًا » .
والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيدًا » ، فإن الخاتم فرع
الحديد ، ومثله « بَابٌ سَاجًا » و « جُبَّةٌ خَزًّا » وقيل : إنه حال^(٣) .
والنسبة للمهمة نوعان : نسبة الفعل للفاعل ، نحو (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)^(٤)
ونسبته للفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)^(٥) .
ولك في تمييز الاسم أن تجزم بإضافة الاسم ، كـ « شَبْرٌ أَرْضٍ » و « قَفِيزٌ
بُرَّةٌ » و « مَنَوَى عَسَلٍ » ، إلا إذا كان الاسم عدداً ، كـ « مِثْرَيْنِ دِرْهَمًا »
أو مضافاً ، نحو (بِمِثْلِهِ مَدَدًا)^(٦) ، و (مِلَّةُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)^(٧) .

- (١) من الآية ٧ من سورة الزلزلة .
- (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .
- (٣) مذهب البرد - وعليه ابن مالك ، ولؤلف ههنا تابع له - أن نحو قولك :
« لى خاتم حديدا » إذا نصبت « حديدا » تمييز ، وذلك راجع على كونه حالا ؛
من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم ، والأصل في الحال أن يكون مشتقا ومستقلا
على ما عرفت ، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة ؛ فلو جعلته حالا للزم مخالفة
الأصل من ثلاثة أوجه : الأول : جعل الحال جامدا ، والثاني : جعله لازما ،
والثالث : جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ ؛ ومذهب سيبويه أن هذا الاسم
المنصوب متعين للحالية لا يجوز جعله تمييزا ؛ لأن الاسم الذى ينتصب تمييزا إنما يقع
بعد مقدار أو ما يشبه المقدار ، وليس هذا الاسم واحدا منهما .
- (٤) من الآية ٤ من سورة مريم .
- (٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .
- (٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .
- (٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ مُمَيِّزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعُ بِمَدِّ مَا يُفِيدُ التَّعَجُّبَ ، نَحْوُ « أَكْرَمُ بِهِ أَبَا » ، وَ « مَا أَشْجَمَهُ رَجُلًا » ، وَ « لِّلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » ، وَالْوَاقِعُ بِمَدِّ اسْمِ التَّفْضِيلِ ، وَشَرْطُ نَصْبِ هَذَا كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنَى ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » بِخِلَافِ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وَإِنَّمَا جَازَ « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا » لَتَعَذُّرِ إِضَافَةِ أَفْعَلٍ سَرَتَيْنِ .

فصل : وَيَجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بِمِنْ ، كَ « رَطِلٌ مِنْ زَيْتٍ » إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ : إِحْدَاهَا : تَمْيِيزُ الْعَدَدِ ، كَ « مِثْرَيْنِ دِرْهَمًا » .

الثَّانِيَةِ : التَّمْيِيزُ الْحَوَالِ عَنْ الْمَفْعُولِ ، كَ « مَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا » ، وَمِنْهُ « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدْبًا » بِخِلَافِ « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » .

الثَّالِثَةِ : مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى إِنْ كَانَ مُحْوَلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً ، كَ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، أَوْ عَنْ مُضَافٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » إِذَا أَصْلَهُ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ » بِخِلَافِ « لِّلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا » .

٢٨٤ - وَ * أَبْرَحْتَ جَارًا *

٢٨٤ - هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلأَعْمَى مِيعُونَ بْنِ قَيْسٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَمْدَحُ فِيهَا قَيْسَ بْنَ مَعْدٍ يَكْرِبُ الْكَنْدِيَّ ، وَهُوَ بِتِمَامِهِ هَكَذَا :

أَقُولُ لَمَّا حِينَ جَدِّ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
وَكَثِيرٌ مِنَ النِّعَةِ يَغِيرونَ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَيُرْوَاهُ هَكَذَا :

تَقُولُ ابْنُ قَيْسٍ حِينَ جَدِّ الرَّحِيلُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا
وَلَيْسَ كَمَا يُرْوَاهُ ، وَلَسْكَنَهُ كَمَا رَوَيْنَاهُ أَوَّلًا عَنْ دِيوَانَ الْأَعْمَى مِيعُونَ .

اللُّغَةُ : « جَدُّ الرَّحِيلِ » مَعْنَاهُ اشْتَدَّ وَأَمْعَنَ فِيهِ ، وَ « أَبْرَحْتَ » مَعْنَاهُ عَظُمَتْ ، وَقِيلَ : أَعْجَبْتَ ، وَقِيلَ : اخْتَرْتَ « رَبًّا » إِذَا فَسَّرْتَ أَبْرَحْتَ بِعَظُمَتْ فَالْأَرْبُ هُوَ الْمَلِكُ =

== الذى يقصده الشاعر بسفره ليمدحه، ويكون نصب رب حيثئذ على التمييز، وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى : ما أعظم الملك الذى تقصدينه فى سفرك هذا ، وإذا فسرت أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة ومالكها ، وأبرحت - على هذا - فعل متعد؛ فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أعجبت صاحبك ، وإذا فسرت أبرحت باخترت فالرب الملك الذى تقصده ، ونصبه على أنه مفعول به « جارا » بمعنى الرب .

المعنى : الضمير للؤث فى قوله : « لها » يعود إلى ناقته التى عبر عنها بزيادة ، وذلك فى قوله :

وَشَوْقِ عُلُوقٍ تَمَاسَيْتُهُ بِزِيَاةٍ تَسْتَخِفُّ الضُّفَارَا

(العلوق - بفتح العين المهملة - يطلق على الناقة التى لا تألف الفحل ولا ترام الولد ، وهى أيضا للراة التى لا تحب غير زوجها ، وهذا هو المراد هنا ، والزيادة - بفتح الزاى وتشديد المثناة - الناقة للسرعة أو للتبخرة فى مشيها ، والضفار - بكسر الضاء المعجمة - جمع ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا) .

يتحدث عن ناقته التى ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملته فى هذا الطريق الذى تسلكه ، ويقول : إننى قلت لهذه الناقة : لا تستعظمى ما تلاقينه من الجهد والمشقة ؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تنسى بما تنالينه من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « لها » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب بأقول ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الرحيل » فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وفاعله فى محل جر بإضافة حين إليها « أبرحت » أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من ==

فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ للمنى عَظُمْتَ فارسا وَعَظُمْتَ جاراً ،
إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ ، فيجوز دخول « مِنْ » عليهما ، ومن ذلك « نِعْمَ
رَجُلًا زَيْدٌ » يحوز « نِعْمَ مِنْ رَجُلٍ » قال :
• فَنِعْمَ لِمَرَّةٍ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِر •



== الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت
- كما فسره المؤلف - بعظمت كان قوله : « ربا » تمييزاً منصوباً بالفتحة الظاهرة ،
وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله : « ربا » مفعولاً به منصوباً
بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » في محل نصب
مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من
الإعراب ، أبرح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،
وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع « جارا » فيه الإعرابان السابقان
على الاختلاف في تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جارا » في محل نصب معطوفة بالواو
على جملة « أبرحت ربا » السابقة .

قال ابن حبيب : « يريد أن ناقتة تقول له : أعظمت وأكرمت : أى اخترت
ربا كريما وجارا عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه » والظاهر من عبارة ابن حبيب
هذه في حل معنى البيت أنه يرى جعل « ربا » مفعولاً به لأبرحت ، ألا ترى أنه
فسره بقوله : « أى اخترت ربا » .

الشاهد فيه : قوله « ربا » وقوله « جارا » فإنهما تمييزان يحوز جرهما بمن ؛
لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير
محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ - اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائلة ؛ فقال قوم : هو لأبي بكر بن
الأسود اللثي ، وقال آخرون : هو من كلام مجير بن عبد الله بن سلمة الحنظلي ، والشاهد
من كلمة في رثاء هشام بن القيرة أحد أشراف مكة ، والذي ذكره للمؤلف عجز بيت
من الوافر ، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه ، وهما قوله :
= (٢٤ - أوضح المالك ٢)

«فَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ»، إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنْ هِشَامٍ
تَحْزِيرُهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ فَنَفَعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ
ومن العلماء من يروى صدر هذا الشاهد :

* تَعَمَّدَهُ وَلَمْ يَعْظُمْ عَلَيْهِ *

اللفظة : « فدعني » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهجور في الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرئ في قوله تعالى (ماودعك ربك وما قلى) بالتحفيف على هذا ، وروى « فذرنى » والعلان بمعنى ترك ، وروى « ذرينى أصطبح يا بكر » وأصطبح : أشرب الصبح ، والصبح - بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب الخمر صباحا ، ويقال له القيق - بفتح القين المعجمة وضم الباء - وهو شربها في الغداة ، وبكر : اسم قبيلة «نقب» أراد أنه هجم عليه وتبع آثاره ، وأصل التنقيب الذهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار « تعمد » قصده وتسكف ذلك « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده وينزل به ، وروى « ولم يعدل سواه » كما رأيت ، وفي هذه الرواية حذف ، فلما أن يكون قد أراد : ولم يعدل إلى سواه ، يعنى لم يعل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإما أن يكون قد أراد : ولم يعدل به سواه ، وعلى هذا يكون المعنى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن يحىء عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه (ربهم) متعلقاً بقوله (يعدلون) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله (كفروا) كان يعدلون بمعنى يميلون ، وللراد أن الذين كفروا بربهم وجحدوه يميلون وينحرفون عن أفراد الله تعالى بالوحدانية «تهام» هو بفتح التاء - المنسوب إلى تهامة - بكسر التاء - وكان من حقه أن يقول «تهامى» بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً على أمثاله كما تقول : عراقى ، وحجازى ، ولكنهم خصوا هذه الكلمة عند النسب إليها بحذف إحدى ياءى النسب وفتحوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة للميع .

فصل (١): لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان أمثما ، كـ « رطل زينة »

== الإعراب : « تخبره » تخبر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يعدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الموت « سواء » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير الغائب العائد إلى هشام مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء اللوح مبنى على الفتح لأجل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر زائد « رجل » تمييز لفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تمام » نصت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تمييز ، وهو فاعل في المعنى ، أسكنه لما كان غير محمول عن الفاعل جاز فيه أن يجره بمن .

(١) اعلم أن الأمر في هذا الموضوع يشتمل على مبحثين : الأول في السلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثاني في السلام على تقدم التمييز على العامل والمعمول جميعاً .

أما الأول فقد نقل جماعة إجماع العلماء على جوازه ؛ فنقول « طاب نفسا محمد » كما تقول « طاب محمد نفسا » .

وأما الثاني فذهب سيويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العامل اسما كما في تمييز للفرد أم كان فعلا كما في تمييز النسبة ، وسواء أكان الفعل جامدا كفعل التعجب في نحو « ما أحسنه رجلا » أم كان متصرفا نحو « طاب محمد نفسا » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسما أو فعلا جامدا فظاهرة ؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب ؛ فعدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلا متصرفا فعدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقدمه على فعله ، فما كان أصله الفاعل خليق بأن يأخذ ما استقر له .

أو قفلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » وَنَدَرَ تَقَدُّمَهُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ كَقَوْلِهِ :

٢٨٦ - * أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِنَيْلِ الْمَنَى *

وقاس على ذلك المازني والبرد والكسائي .

== وذهب المازني والكسائي والبرد والجرجي إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، وارتضى هذا القول ابن مالك في بعض كتبه ، واستدلوا على ذلك بالسماع وبالقياس ، أما السماع فقوله * أَنْفَسًا تَطْيِبُ . . . البيت * وسيأتي مع نظائره ، وأما القياس فإن التمييز - وهو منصوب - كالفعول به وسائر الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ، ولم يعثوا بأصله ، ولم يبالوا به .

٢٨٦ - نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من المقارب ، وعجزه قوله :

* وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا *

اللغة : « تطيب » أى : تطمئن ، و « نيل المنى » إدراك المأمول ، ونيل مصدر « نال الشيء يناله نيلاً ومنالاً » إذا حصل عليه ، و « المنى » بضم الميم - جمع منية ، والمنية - بضم فسكون - اسم لما يتمناه الإنسان ويرغب فيه ، و « المنون » الموت . الإعراب : « أَنْفَسًا » الهمزة حرف استفهام تويخى مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نفساً : تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله « تطيب » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بنيل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، ونيل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب ، ونيل مضاف و « المنى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذير « وداعى » الواو واو الحال مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف و « المنون » مضاف إليه مجرور ==

== بالكسرة الظاهرة «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى داعى الذون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جهارا» مفعول مطلق عامله ينادى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير الكلام : ينادى نداء جهارا .

الشاهد فيه : قوله «أنفسا» فإنه تمييز ، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله «تطيب» لأنه فعل متصرف ، وهذا نادر عند سيبويه والجمهور كما قررناه سابقا ، وهو موضع قياس عند الكسائي والمبرد ومن ذكرنا معهما .

ومثل البيت قول الجنون - وقيل : أعشى همدان ، وقيل : الحبل السعدى - :

أَتَهَجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْطِيبُ ؟ ١٩

وقول الآخر :

ضَيِّقْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأَيْتُ اشْتَعَلَا

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الثانى من كتاب «أوضح المسالك» ، إلى ألفية ابن مالك «لابن هشام الأنصارى» ، مع شرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك «ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، وأوله «باب حروف الجر» نسأل الله تعالى أن يعين على إكماله على هذا الوجه الذى اخترناه لهذه الطبعة ، إنه - جلّت قدرته - ولى ذلك ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

فہرست

للموضوعات الواردة في الجزء الثاني من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري
وشرحنا عليه المسمى «عدة السالك» ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

الموضوع	ص	الموضوع	ص
حذف للمفعولين أو أحدهما	٦٩	باب « لا » العاملة عمل إن	
يجيء القول بمعنى الظن ، ويعمل عمله	٧١	٣ شروط إعمالها هذا العمل	
باب أعلم وأرى ونحوهما		٨ إذا كان اسمها مفرداً بنى على الفتح أو نائبة	
ألفاظ الأفعال التي تنصب ثلاثة	٨٠	١٤ العطف على اسم لامع تكررهما	
مفاعيل		٢٢ العطف على اسم لا من غير أن تكررهما	
ثاني المفعولات وثالثها ما لمفعولى ظن	٨٠	٢٣ وصف اسم لا	
باب الفاعل		٢٤ دخول الهمزة على لا لا يغير حكمها	
تعريفه	٨٣	باب ظن وأخواتها	
أحكام الفاعل	٨٤	٣٠ أفعال هذا الباب نوعان ، وعدد كل نوع ، وشواهدهما	
لغة طيء أو أزدشنوءة إلحاق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعا	٩٨	٥٤ لهذه الأفعال ثلاثة أحكام : الإعمال والإلغاء ، والتعليق	
باب النائب عن الفاعل		٥٤ هـ بيان معنى الإلغاء والتعليق ، والفرق العملي بينهما ، وسر هذا الفرق ، وما يجري كل منهما فيه	
أسباب حذف الفاعل	١٣٥	٦٣ الفرق بين الإلغاء والتعليق	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٧	ينوب عن الفاعل واحداً من أربعة	١٩٢	باب التنازع
١٤٩	لا ينوب غير المفعول به مع وجوده	١٨٦	حقيقته ، وأمثلته ، وشروط
	خلافاً للكوفيين		العوامل المتنازعة
١٥١	غير النائب يجب نصبه لفظاً أو محلاً	١٩٢	ما لا يقع التنازع بينها من
١٥٢	إذا كان الفعل متعدياً لأكثر من		العوامل ، والسرف ذلك
	مفعول ، فما الذى تجوز نيابته ؟	١٩٨	إذا عمل أحد العاملين فما يصنع
١٥٥	تغير صورة الفعل عند إسناده		مع الآخر ؟
	فإناب عن الفاعل		باب المفعول المطلق
	باب الاشتغال	٢٠٥	تعريفه
١٥٨	ضابطه ، والأصل فيه	٢٠٥	أ الأغراض التى يأتى لها ،
١٥٨	أ أركان الاشتغال ، وشروط		وصور كل غرض منها
	كل ركن منها	٢٠٨	عامله مصدر ، أو وصف ، أو فعل
١٦١	قد يجرى ما يوجب الرفع أو النصب	٢٠٨	أ الخلاف فى أصل المشتقات وأدلة
	أو يرجح أحدهما ، أو يسوى بينهما		كل فريق
—	المواضع التى يجب فيها النصب	٢١٣	بيان ما ينوب عن المصدر
١٦٢	المواضع التى يرجح فيها النصب	٢١٥	ما يجوز تثنيته من المصادر ، وما يمنع
١٧١	مق يستوى الوجهان ؟	٢١٦	حذف العامل فى المصدر
١٧٢	يكون المشغل اسماء ثلاثة شروط		باب المفعول له
١٧٢	يشترط لصحة الاشتغال وجود علاقة	٢٢٥	يشترط له خمسة أمور
١٧٣	يكون المقدر من لفظ المذكور	٢٢٦	مق فقد شرطاً جراً بحرف التعليل
	أو من معناه		باب المفعول فيه
	باب التعدى واللزوم	٢٣١	تعريف الظرف ، وأنواع
١٧٦	التعدى له علامتان		ما ينصب على الظرفية
١٧٧	اللازم له اثنا عشرة علامة	٢٣٦	حكم الظرف ، وبيان أحوال العامل فيه
١٧٨	حكم اللازم	٢٣٧	كل أسماء الزمان تقبل النصب
١٨٣	لبعض المفاعيل الأمالة فى التقدم		على الظرفية ، والصالح من
	على بعض		أسماء المكان نوعان
١٨٥	يجوز حذف ناصب المفعول إن	٢٣٨	الظرف متصرف ، وغير متصرف
	علم ، وقد يجب حذفه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب المفعول معه		
٢٣٩	تعريفه ، وبيان ما يخرج بكل قيد	٢٩٧	وثانها : الاشتقاق ، وتقع جامدة
٢٤٢	النائب للمفعول معه		مؤولة بالشتق في ثلاث مسائل ،
٢٤٣	للإسم الواقع بعد الواو خمس حالات		وجامدة غير مؤولة في سبع مسائل
	باب المستثنى	٣٠٠	وثالثها : أن تكون نكرة ،
٢٤٩	أدوات الاستثناء		وترد معرفة مؤولة بنكرة
٢٥٠	أ بحث في حاشا الاستثنائية	٣٠٥	ورابعها : أن تكون نفس صاحبها ، وتقع
	وآراء النحاة فيها وأدلتهم		مصدرا منكرا بكثرة ، ومعرفا بقله
٢٥٣	أحوال الإسم الواقع بعد الإلا وحكمه	٣٠٨	أصل صاحب الحال أن يكون
٢٦٥	حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه		معرفة ، ويأتي نكرة بمسوغ
٢٧٢	تكرر إلا لتوكيد ، ولغير توكيد	٣١٨	تقدم الحال على صاحبها ، وتأخرها عنه
٢٧٥	حكم المستثنيات المتكررة بالنظر	٣٢٦	تقدم الحال على العامل فيها ،
	إلى اللغى		وتأخرها عنه
٢٧٥	« غير » أصلها ، والاستثناء بها	٣٣٥	تعدد الحال لواحد ، ولتعدد
٢٧٨	المستثنى بسوى	٣٤٢	الحال المؤكدة
٢٨٢	المستثنى بليس ولا يكون	٣٤٦	الحال مفرد ، أو جملة ، أو شبه
٢٨٥	المستثنى بخلا وعدا		جملة ، وللجملة ثلاثة شروط
٢٩٣	المستثنى بمحاشا	٣٥٨	يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا
	باب الحال		باب التمييز
٢٩٣	الحال نوعان وتعريف الحال المؤسسة	٣٦٠	تعريفه ، وبيان محترزات القيود
—	ه تذكير لفظ الحال وتأنيته ، وما	٣٦٣	حكمه ، وبيان العامل فيه
	يترتب على ذلك	٣٦٥	الإسم المبهم المحتاج للتمييز على
٢٩٦	للحال أربعة أوصاف		أربعة أنواع
٢٩٦	أولها : الانتقال ، وتقع لازمة	٣٦٧	مقى يجوز جـ التمييز بمن ؟ ومق
	في ثلاث مسائل		يمتنع ؟
		٣٧١	تقدم التمييز على عامله
			تمت فهرس الجزء الثانى من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله
			أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله

